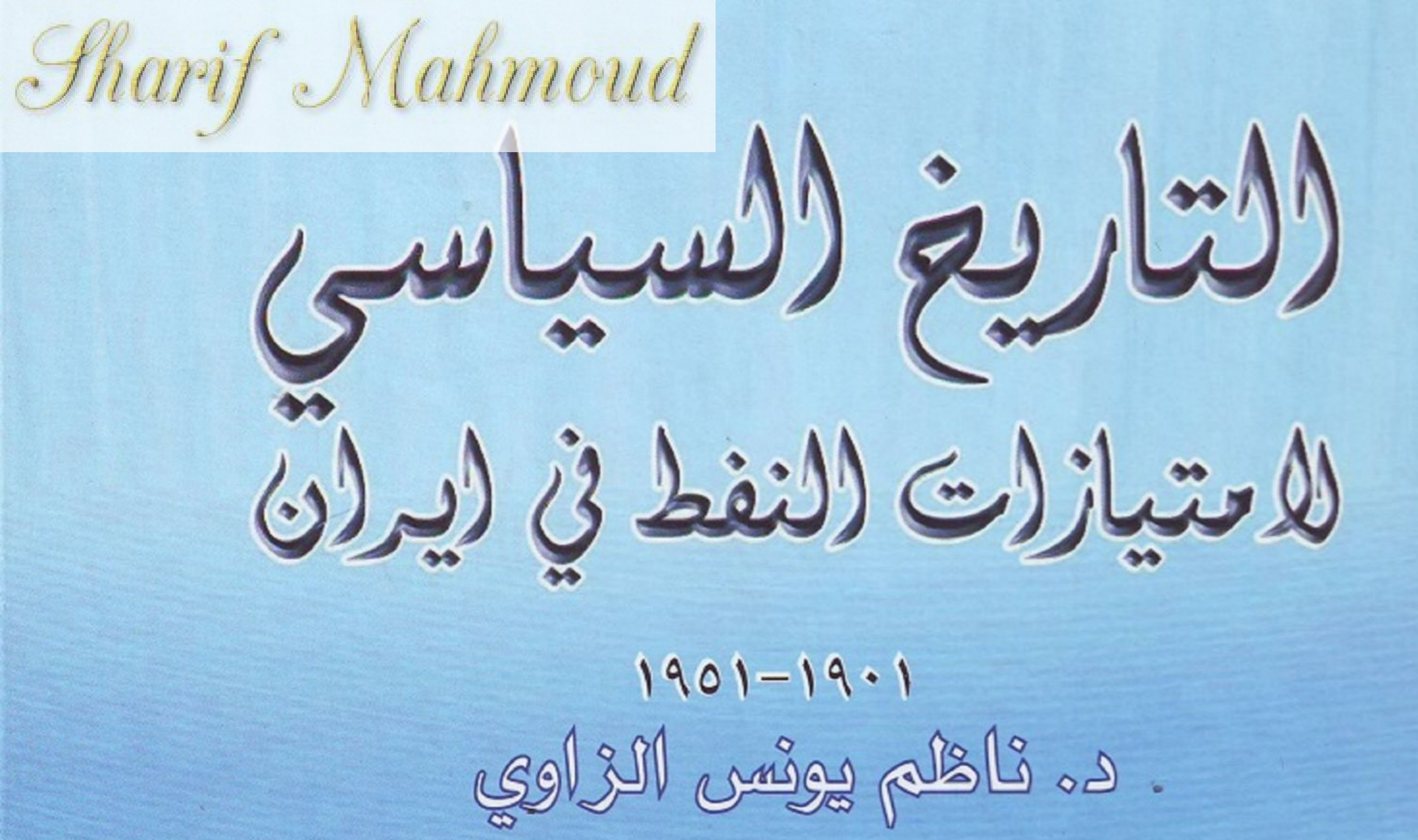


التاريخ السياسي لامتيازات النفط في ايران

١٩٠١-١٩٥١

د. ناظم يونس الزاوي

دار دجلة

Sharif Mahmoud

التاريخ السياسي

لامتيازات النفط في إيران

ا

Sharif Mahmoud

التاريخ السياسي
لامتيازات النفط في ايران
1951-1901

الدكتور

ناظم يونس الزاوي

2010

دار دجلة

المحتويات

المقدمة وتحليل المصادر

يُشكل هذا البحث محاولة شاملة أولى لكتابة تاريخ الامتيازات النفطية في إيران، في حقبة زاخرة بالأحداث ابتدأ من العام 1901 وانتهت في العام 1951. فقد أضحت إيران في النصف الأول من القرن العشرين، ساحة لتطورات مهمة تمثلت باكتشاف أهم مصادر الطاقة فيها عام 1908، وشكلت السنوات التي تلت ذلك، مرحلة ذات خصوصية وسمات منفردة، لما أظهرت هذه المادة من أهمية على الصعيد العالمي ولاسيما إثر اندلاع الحرب العالمية الأولى.

إن أهمية الكتابة عن النفط في إيران لا تكتسب حيويتها من كونها تهتم بأهم مادة للطاقة، بل لدور هذه المادة في صنع الأحداث على الصعيد الداخلي ورسم سياسة البلاد وعلاقاتها الخارجية مع الدول الأجنبية الكبرى. فضلاً عن ذلك نجد، أن دراسة التاريخ السياسي لامتيازات النفط في إيران يُعد ضرورة لا غنى عنها لتلافي النقص الذي تعانيه دراساتنا في هذا المجال، لأن معظم الدراسات الأكاديمية، ركّزت على الجانب السياسي في إيران في حين أهملت موضوع النفط، دراسة مستقلة، الذي كان وراء أغلب الأحداث السياسية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها إيران. ولاشك أن فهم ودراسة التطورات الداخلية الإيرانية يبقى فهماً قاصراً دون دراسة قضية النفط وعليه، فأن الغرض الأساس لهذه الدراسة، كانت متابعة وتحليل التاريخ السياسي لامتيازات النفط في إيران، منذ أن منحت الحكومة القاجارية أول امتياز نفطي في الشرق الأوسط لـ " وليم نوكس دراسي" عام 1901، حتى مجيء مصدق للحكم وتأميم الصناعة النفطية الوطنية عام 1951.

ومن هذا المنطلق، كان إختيار " التاريخ السياسي لامتيازات النفط في إيران 1901-1951" موضوعاً لدراستي، برغم من اتساعه وطول الفترة الزمنية التي يتناولها، ألاّ أنه يؤلف إطاراً قائماً بذاته بالإمكان دراسته في أطروحة مستقلة، فضلاً عن ذلك، فأن الدراسة تُعد إضافة متواضعة للدراسات الأكاديمية المتخصصة بتاريخ إيران، التي صدرت في قطرنا، خاصة الرسائل العلمية الصادرة عن جامعة بغداد والتي أُنجزت تحت إشراف جهابذة قسم التاريخ في كلية الآداب. كما أنها تُعد خطوة مكملة لتخصصي في موضوع إيران، حيث تناولت رسالتي لنيل شهادة الماجستير دراسة العلاقات الإيرانية السوفياتية 1962-1988.

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه الى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة.

خُصص الفصل الأول من الأطروحة والمعنون "امتياز دراسي وتطوراته حتى قيام الحكم البهلوي 1901-1925"، لدراسة الامتيازات الأجنبية في إيران حتى مطلع القرن العشرين خلفية تاريخية للموضوع، ثم تناولنا الدوافع والأسباب التي دفعت بالحكومة القاجارية الى منح وليم نوكس دراسي امتيازاً نفطياً، في الثامن والعشرين من مايس 1901، مع ذكر أهم الصعوبات والعقبات التي واجهت صاحب الامتياز في البحث والتنقيب عن النفط قبل اكتشافها. وتناولنا فيه، أهم الدوافع لشراء أسهم شركة النفط الأنلكو- فارسية، من قبل الحكومة البريطانية في العام 1914. ونلحظ في هذا الفصل، أن تزايد أهمية النفط ابان الحرب العالمية الأولى وبعدها، قد شجعت الشركات النفطية الأجنبية، ولاسيما الأمريكية، أن تدخل في المناقسة من أجل الحصول على امتياز نفطي في إيران، ومنُحت بعض الشركات الأمريكية امتيازات نفطية في الأقاليم الشمالية من البلاد، إلا أن الصعوبات التي واجهت الشركات النفطية الأمريكية حالت دون نجاحها في تلك المساعي.

واحتوى الفصل الثاني الموسوم "تطورات قضية النفط خلال حكم رضا بهلوي: 1926-1941"، على دراسة تطورات قضية النفط ابان حكم رضا شاه، بعد تتويجه

شاهاً على إيران عام 1926 حتى تنازله عن العرش عام 1941. حيث تناولنا فيه الأسباب التي دفعت رضا شاه إلى إلغاء امتياز دراسي عام 1932، وعقد اتفاقية جديدة مع شركة النفط الأنكلو-فارسية بعد رفع النزاع الى عصبة الأمم. وأشار الفصل إلى ظهور التنافس بين الشركات النفطية الأجنبية، في النصف الثاني من العقد الرابع، بعد أن قُلصت مساحة امتياز شركة النفط الأنكلو- إيرانية، مما فسح المجال أمام الشركات النفطية الدولية، بأن تدخل في منافسة من أجل الحصول على امتياز نفطي في المناطق الأخرى من إيران. ولتزايد أهمية النفط بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، فقد تناول الفصل أيضاً، الأسباب التي دفعت الحلفاء الى غزو إيران، التي كان من بينها حماية حقول النفط فيها من خطر العمليات العسكرية لدول المحور.

ونظراً لعدم وجود أية منافسة أجنبية من قبل الشركات النفطية، بغد غزو إيران من قبل الحلفاء، بسبب ظروف الحرب، وعدم ظهور أي متغير في مجال النفط، فقد ارتأينا في الفصل الثالث، الذي يحمل عنوان " التنافس الأجنبي على نفط ايران في أواخر الحرب العالمية الثانية"، إن نتناول فيه نشاط الشركات النفطية الأجنبية بعد أن ظهرت منافستها في أواخر الحرب العالمية الثانية، عندما توضحت الرؤية لديها بانتصار الحلفاء على المحور، وهذه المنافسة الشديدة بين الشركات النفطية والمساعي السوفيتية، للحصول على امتياز نفطي في الأقاليم الشمالية من إيران، هي التي دفعت الأخيرة الى اصدار قانون في كانون الأول 1944، منعت الحكومة بموجبه منح الامتيازات النفطية لأية جهة أجنبية.

أما الفصل الرابع الموسوم " تصاعد المد الوطني والمطالبة بتأميم النفط 1946-1951"، فقد خصص لمعالجة واحد من أهم مواضيع الأطروحة، يتعلق بتصاعد المد الوطني والمطلبة بتأميم الصناعة النفطية الوطنية، في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، عندما طالبت الحكومة السوفيتية بامتياز نفطي في الشمال مقابل انسحاب قواتها من تلك المناطق، وبعد فشل الجهود السوفيتية في هذا المسعى، نتيجة لقرار

المجلس الإيراني في تشرين الثاني 1947، بعدم المصادقة على الاتفاق النفطي المشترك بين الاتحاد السوفيتي وإيران، قرر المجلس بموجب قراره المذكور، أن تدخل الحكومة الإيرانية في مفاوضات مع شركة النفط الأنلكو- إيرانية لاستعادة حقوق إيران، فتوصلا الى اتفاقية "كاس- كلشائيان" في تموز 1947، إلا أن المجلس الإيراني رفض المصادقة على هذه الاتفاقية أيضاً، وطالب بتأميم الصناعة النفطية، وأصدر قراراً بهذا الخصوص في آذار 1951، وتمت المصادقة عليه عند استلام الدكتور محمد مصدق للحكم.

إعتمدت الدراسة على مصادر متنوعة، وكانت غايتنا أن تحتل المصادر الأصلية مكاناً واسعاً من الأطروحة، لذلك أخذت الوثائق العراقية غير المنشورة والمحفوظة في دار الكتب والوثائق ببغداد، حيزاً متميزاً بين مصادر الأطروحة، فقد ساعدت المعلومات الواردة فيها في كشف بعض الجوانب الدقيقة التي تتعلق بالموضوع، وإغناء فصول الأطروحة بمعلومات تفصيلية لا غنى عنها، ولا سيما في الفصلين الثاني والرابع.

وكان لوثائق الخارجية البريطانية غير المنشورة والمحفوظة في دائرة السجلات البريطانية العامة بلندن- Public Record Office دور كبير في توضيح جوانب محددة ضمن الفصلين الثالث والرابع. وشكلت الوثائق الأمريكية غير المنشورة والمحفوظة في مكتبة معهد الدراسات القومية والاشتراكية " معهد القائد المؤسس"، مصدراً مهماً في توضيح ما غمض من خفايا الأمور، وساعدت الى حد كبير في حل التناقض في المعلومات الواردة في المصادر المختلفة، ولاسيما في الفصل الثاني، كما أسهمت الوثائق الأجنبية المنشورة في توضيح ما يتعلق بموضوع النفط، لاسيما الوثائق الأمريكية المنشورة- Foreign Relation Of The States Diplomatic paper التي رفدت الفصل الثالث بمعلومات أساسية.

أمـا الكتـب الوثائقيـة التـي زودت موضـوع البحـث بنصـوص الاتفاقيـات والمعاهدات التي عقدت بين إيران والدول الأجنبية، فكان في مقدمتها مؤلفات:

J.C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, =ADocumentary Record 1535-1914, Vol. I; Diplomacy in the Near and Middle East, ADocumentary Record 1914-1956,Vol. II; =The Middle East and North Africa in World Politics, Vol.2.

وأسهمت المصادر الأجنبية وخاصة الإنكليزية، في إعانة الموضوع بمعلومات وتحليلات في غاية الأهمية، يأتي في مقدمتها كتاب

Charles Issawi, Economic History of Iran: 1800-1914; Stephen H. Longrigg, Oil in the Middle East; Georeg W. Stocking, Middle East Oil: A Study in Political and Economic Controversy; Benjamin Shawadran, The Midlle East, Oil and The Great Power.

ولا يمكن للباحث في تاريخ إيران الحديث والمعاصر الاستغناء عن كُتب المؤرخ الإيراني روح الله رمضاني، ولا سيما مؤلفه:

The Foregin Policy of Iran 1500-1941,

وكتابة المترجم " سياسة إيران الخارجية 1941-1973".

وعلى الرغم من اطلاعنا على مصادر فارسية محدودة، يأتي في مقدمتها مؤلف حسن آيت، درسهايى أز: تاريخ سياسي إيران. وكتاب حسين كي استوان، سياست موازنه منفى در مجلس جهاردهم، إلا أننا تمكّنا من الاطلاع على العديد من المصادر الإنكليزية لكّتاب إيرانيين على سبيل المثال:

Ervand Abrahamian, Iran Two Revolutions.

الذي يحتوى على تحليل علمي دقيق لمعظم الأحداث الداخلية في إيران، خلال المدة الممتدة من الثورة الدستورية حتى قيام الثورة الإسلامية.

وتناول ال. بي. ساتن في مؤلفه،

Persian Oil: Astudy in Power Politics.

صراع القوى الأجنبية وتنافس الشركات النفطية على نفط إيران بشكل مفصل ودقيق، ساعدنا في توضيح الكثير من خفايا الأمور المتعلقة بهذه المادة.

أما الكاتب الإيراني Fereidun Fesharaki فقد تصدّى في مؤلفه، Development of the Iranian Oil Industry. لموضوع النفط من خلال الاعتماد على عدد غير قليل من الجداول والإحصائيات، كانت في غاية الأهمية بما احتوتها من أرقام ومعلومات.

وأسهمت الدراسات السوفيتية الجادة في إلقاء الضوء على بعض الجوانب الغامضة في الأطروحة، ووفرت لنا معلومات في غاية الأهمية والدقة، يأتي في المقدمة منها كتاب:

A.K.Lavrentev, Imperilistichskays Politica SSHA T Anglii v Iran, الذي تُستخدم معلوماته في الأطروحة لأول مرة ولولاها لظهر نقص واضح في البحث، لاسيما في الفصلين الثالث والرابع. وكذلك كتاب:

M.S. Ivanov, Ochirk Istorii Irana.

ساعدت المعلومات الواردة في المصادر العربية على فهم أفضل لبعض الجوانب التي تخص موضوع البحث، ويأتي مؤلف الأستاذ الدكتور مال مظهر أحمد

" دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر" في المقدمة منها، بالإضافة إلى مؤلف الدكتور راشد البراوي " حرب البترول في الشرق الأوسط".

وكان لنتاجات زملائي العلمية في الدراسات الإيرانية الأثر الواضح في رسم إطار هذه الأطروحة، شكّل بعضها مرجعاً مفيداً في توثيق المعلومات الأساسية الواردة في متن الأطروحة، ويأتي في المقدمة منها أطروحة السيد طاهر خلف البكاء "التطورات الداخلية في إيران 1941-1951"، وعبد الإله بدر علي الأسدي " العلاقات البريطانية الإيرانية 1918-1933"، وفوزية صابر محمد " إيران بين الحربين العالميتين: تطور السياسة الداخلية 1918-1939". الى جانب كل ما ذكر اعتمدنا على عدد غير قليل من البحوث والمقالات المنشورة في المجلات والصحف العربية.

وأذا كان لا بد من ذكر الصعوبات التي واجهتنا أثناء أعداد هذه الأطروحة وكتابتها، فأن الصعوبة الأولى تمثلت بقلة المصادر العربية التي تتناول جوانب من هذا الموضوع، باستثناء بعض الدراسات الأكاديمية التي ظهرت في السنوات الأخيرة، مما دفعنا للاستعانة بالمصادر الأجنبية المختلفة، فضلاً عن صعوبات أخرى غير قليلة، منها تباين المعلومات والآراء بل وحتى التواريخ مما عقد مهمتنا الى حد كبير، ودفعنا الى توضيح هذه الاختلافات في بعض هوامش الأطروحة.

وفي الختام أرجو أن أكون قد وفيّت البحث حقه، بعد أن بذلت أقصى جهدي، وأن تجد هذه الأطروحة مكاناً لها في مكتبتنا التاريخية، آمل أن يلقى هذا الجهد العلمي المتواضع قبول ورضى الباحثين والمعنيين.

ومن الله التوفيق

الباحث

الفصل الأول

امتياز دراسي وتطوراته حتى قيام الحكم البهلوي

1925-1901

- الامتيـازات الأجنبيـة فـي ايـران حتـى مطلـع القـرن العشـرين (خلفيـة تاريخية).
- امتيـاز ولـيم نـوكس دارسـي وتطوراتـه حتـى إنـدلاع الحـرب العالميـة الأولى1901-1914.
- تزايد أهمية النفط الإيراني ابان الحرب العالمية الأولى وبعدها حتـى قيام "انقلاب حوت" شباط 1921.
- تطورات قضية النفط بعد انقلاب شباط 1921 حتـى قيام الحكم البهلوي شباط 1921-تشرين الأول 1925.

الامتيازات الأجنبية في إيران حتى مطلع القرن العشرين

كانت إيران [1] بحكم مجموعة من العوامل والمتغيرات، أهمها موقعها الجغرافي التسراتيجي ومواردها وحاجات الدول الكبرى لها، وما أصابها من انحلال في تاريخها الحديث، منطقة مؤهلة لتغلغل الدول الأجنبية حسب اهتماماتها في ظروف دولية مختلفة[2].

جاء اهتمام روسيا وبريطانيا بإيران أكثر من الدول الأوروبية الأخرى[3]. إذ أن أهمية الموقع القاري لإيران، حيث تقع جنوب روسيا ولها حدود مشتركة طويلة معها، بالإضافة الى خصوصية الموقع المائي لإيران بالنسبة لروسيا، حيث تملك إيران ساحلاً طويلاً على الخليج العربي إضافة الى ساحلها على المحيط الهندي، أما روسيا فمحاطة

([1]) تعني "إيران" موطن الأريين، أما الدولة فعرفت بهذا الاسم عندما غير رضا شاه اسمها من فارس الى إيران في 22 آذار 1935. وفارس Persia هو تحريف لكلمة "بارس" اسم المكان الذي شيدت عليه قصور الأسرة الأخمينية (من 600-550 ق.م) في "برسيبوليس" عاصمة الأخمينيين، شمال شرق مدينة شيراز وتدعى اليوم "تخت جمشيد" للتفصيل راجع: صادق نشأت، مصطفى حجازي، صفحات عن إيران، ط1، القاهرة، 1960، ص 5؛ طلال مجذوب، إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية 1906-1979، ط1، بيروت، 1980، ص 5؛د. محمد عبد الغني سعودي، إيران دراسة في جذور الصراع، دار القبس، (د-ت)، ص 6.

([2]) أسعد محد زيدان الجواري، سياسة إيران الخارجية في عهد أحمد شاه 1909-1925، مراجعة الدكتور كمال مظهر أحمد، 1990، ص 31.

([3]) حول تنافس الدول الأوروبية في إيران والخليج العربي، يُراجع:
Arnold T. Wilson, The Persian Gulf, Oxford, 1928, p. 153; Roger Savory, Iran Under the Safavids, Cambridge University, 1980, pp. 104 ff; د. صالح محمد العابد، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي 1798-1810، بغداد، 1979، ص 21 وما بعدها.

ببحار تكون متجمّدة في معظم شهور السنة[4]، كل ذلك جعل من ايران محط أنظار القياصرة الروس الساعين للوصول الى سواحل البحار الدافئة[5].

أما السياسة البريطانية التقليدية، فقد ركّزت على سلامة مستعمراتها وممتلكاتها في الشرق، وتأمين مواصلاتها البرية والبحرية إليها وخاصة الهند. فمنذ السنوات الأولى من القرن التاسع عشر، دخلت إيران في حسابات بريطانيا دولة حاجزة بين روسيا القيصرية والهند، لقربها ووقوعها في طريقها، لذلك قاومت بريطانيا ظهور أية قوة دولية يمكنها مزاحمتها في هذه المنطقة لديمومة سياستها واستمرار بقاؤها[6].

اتخذ التنافس البريطاني الروسي، في النصف الأول من القرن التاسع عشر، طابعاً سياسياً واستراتيجياً ثم تحول الى طابع اقتصادي أيضاً في النصف الثاني من ذلك القرن، عندما سعى الجانبان الى الحصول على امتيازات اقتصادية في إيران[7]، لأن المصالح الاقتصادية في هذه المرحلة بدأت تلعب دوراً أكبر كعامل محرك للصراع الدولي الدائر حول إيران[8]. فقد ترتب على اندماج الأخيرة بالسوق الخارجية، في هذه المدة، جملة من

([4]) د. أحمد باسل البياتي، "أهمية موقع إيران الجغرافي لأمن الاتحاد السوفيتي وأثر ذلك في العلاقات بين البلدين 1918-1946"، دراسات الخليج والجزيرة العربية، "مجلة"، العدد 39، السنة العاشرة، الكويت، 1984، ص 154، 158-159.

([5]) عن اهتمام روسيا بإيران، راجع: د. كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، بغداد، 1985، ص 10 وما بعدها؛

Nasrollah S. Fatemi, Diplomatic History of Persia 1917-1923, Anglo-Russian power Politics in Iran, New York, 1952, pp. 121ff; George Lenczowski, The Middle East in World Affairs, Fourth Edition, London, 1980, pp. 45ff.

([6]) Savory, Op.Cit, p. 113; Lenczowski, Op. Cit., p. 46.

([7]) د. عبد السلام عبد العزيز فهمي، تاريخ إيران السياسي في القرن العشرين، الجيزة، 1973)، ص 12.

([8]) Rohallah K. Ramazani, The Foreign Policy of Iran 1500-1941, A Developing Nation in World Affairs. Virginia, 1966, p.66.

التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الكبيرة التي تركت بصماتها على الواقع الإيراني. ونظراً لتحول الإنتاج الإيراني من الإطار الطبيعي الى الإطار البضائعي، ومن أجل السوق الخارجية بالتحديد[9]، أصبح المنتجون الأوربيون، نتيجة للثورة الصناعية، قادرين على انتاج البضائع بشكل أوسع وأرخص، مما جعل التوسع في البحث عن الأسواق أمراً حتمياً سواء في الهند أو الدولة العثمانية أو في إيران[10].

أصبحت إيران، بعد سلسلة من الامتيازات والاتفاقيات التي حصلت عليها الدول الرأسمالية[11]، تؤلف محوراً أساسياً من محاور الصراع الدولي، اقتصرت أطرافه في البداية على روسيا وبريطانيا، ومن ثم توسعت حلقاته بسرعة لتشمل ليس الدول الكبرى حسب، وإنما امتد ذلك ليشمل دولاً أخرى، لم تكن بلجيكا الدولة الصغيرة والبعيدة عن إيرن الاّ واحدة منها[12]. وللاستدلال على هذه المسألة نشير إلى أن دولة بعيدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، بدأت تحد طريقها الى ايران منذ العقود الأولى من القرن التاسع عشر[13]، من خلال نشاط البعثات التبشيرية[14]. وسرعان ما تعدت العلاقات

([9]) د. كمال مظهر أحمد، المصدر السابق، ص 103؛ محمد كامل محمد عبدالرحمن، سياسة إيران الخارجية في عهد رضا شاه 1921-1941، البصرة، 1988، ص 15.

([10]) علي خضير عباس المشايخي، إيران في عهد ناصر الدين شاه 1848-1896، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة بغداد، 1987، ص 188.

([11]) بلغ مجموع الدول الرأسمالية التي حصلت على الامتيازات في ايران خمس عشرة دولة وهي: روسيا القيصرية عام 1828، أسبانيا عام 1842، فرنسا عام 1855، الولايات المتحدة الأمريكية عام 1856، بريطانيا عام 1857، النمسا- المجر عام 1857، بلجيكا عام 1857، الدانمارك عام 1857، هولندا عام 1857، السويد عام 1857، النرويج عام 1857، اليونان عام 1861، إيطاليا عام 1862، ألمانيا 1873، سويسرا عام 1873. للتفاصيل راجع: علي أكبر سياسي، "إيران في القرن التاسع عشر"، ترجمة: نجيب العقيقي، العلوم الاجتماعية، مجلة، مركز التعاون العلمي لليونسكو في الشرق الأوسط، 1959، ص 103.

([12]) محمد كامل محمد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 15.

([13]) فوزي خلف شويل، تغلغل النفوذ الأمريكي في إيران 1883-1925، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة بغداد، 1990، ص 38.

([14]) للتفاصيل حول نشاط البعثات التبشيرية الأمريكية في ايران، يُنظر:

الإيرانية- الأمريكية حدود النشاط التبشيري، عندما سعت الحكومة الإيرانية الى إيجاد حليف لها من بين القوى الأجنبية، أملاً منها في تحقيق سياسة "القوة الثالثة"، لإيجاد نوع من التوازن بين مصالحها من ناحية، ومصالح كل من روسيا وبريطانيا من ناحية أخرى[15]. ووقّع البلدان في التاسع عشر من تشرين الأول 1851 معاهدة صداقة وتجارة وملاحة[16]، دشنت بداية جديدة للاهتمام السياسي والاقتصادي الأمريكي بإيران، إذ لم يمر عليها سوى مدة قصيرة حتى جرى التوقيع على اتفاقية سياسية واقتصادية بينهما في الثالث عشر من كانون الأول 1856[17].

لم تكن الولايات المتحدة الدولة المرشحة الوحيدة لأداء دور "القوة الثالثة" والاعتماد عليها من أجل الموازنة بين التنافس البريطاني الروسي، وكانت الدولة الأخرى المرشحة لذلك في نظر الأوساط السياسية الحاكمة هي ألمانيا، التي بدأت ترنو بدورها الى ايران[18]. وفي هذا الإطار وقعّ البلدان على "معاهدة باريس" في الخامس والعشرين من حزيران 1857[19]، حيث دُشن بداية الاهتمام الألماني الجدّي بإيران، من خلال شعارها "الاندفاع نحو الشرق- Drang Nach Osten" الذي ظهر في الربع الأخير من القرن التاسع

د. نوري عبد البخيت السامرائي، من تاريخ النفوذ الأمريكي في ايران"، الخليج العربي، "مجلة، العدد الأول، المجلد الخامس عشر، البصرة، 1983، ص 148 وما بعدها.

(15) Rohallah K. Ramazani, The Northern Tier: Afghanistan Iran and Turkey, Princeton, 1966, P. 116.

(16) فوزي خلف شويل، المصدر السابق، ص 24.

(17) حول نصوص المعاهدة يُنظر:

J. C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary Record 1535-1914, Vol,I, Princetion, 1956,pp. 158-161.

(18) Hafez F. Farmayan, The Foreign Policy of Iran, A Historical Analysis, Utah, 1971, P. 18.

(19) حول بنود الاتفاقية الأيرانية- الألمانية، يُنظر:

C. Parry, The Consolidated Treaty Series, Vol. 117 New York, 1969, PP.84-89

عشر[20]. ومع بداية هذا القرن اتسعت الأطماع الألمانية في إيران، وذلك بحكم كونها جزءاً من الشرق وامتداداً مهماً للامبراطورية العثمانية التي أصبح لألمانيا موطىء قدم ثابت فيها. كما تحوّل مشروع سكة حديد بغداد الى عامل إضافي قوي دفع برلين الى الاهتمام أكثر بكل ما يتعلق بإيران[21].

هكذا إزداد تنافس الدول الكبرى عليها، بحكم موقعها الجغرافي وثرواتها الطبيعية وتخلفها الاقتصادي وتحويلها الى سوق لمنتوجاتها، فضلاً عن سياسة ملوك القاجار الفاسدة وحاجتهم الى المال لتغطية سفراتهم الى أوروبا، في أن تحصل معظم الدول الأوروبية خاصة بريطانيا وروسيا على مجموعة من الامتيازات المهمة لاستغلال ثروات البلاد الطبيعية وفي مختلف المجالات الاقتصادية[22].

ولأهمية إيران الكبيرة للمصالح البريطانية وشعور الإخيرة بالحاجة الماسة لاتصالات تلغرافية مع الهند، لاسيما بعد اشتداد نشاطات المعارضة فيها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، رغبت بريطانيا إشراك إيران بشبكة خطوطها[23]، حيث تم إنشاء بعض الخطوط الهاتفية عام 1862 بين طهران ورشت وتبريز. وتم التوقيع على اتفاقيات بين الطرفين خلال أعوام 1863 و 1865 و 1868[24]، حصل البريطانيون على امتيازات في

([20]) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع:
سميرة عبد الرزاق عبد الله العاني، العلاقات الأيرانية- الألمانية منذ أواخر القرن التاسع عشر- 1933، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة بغداد، 1991، ص 6، 22،10-23.

([21]) رحيم زادة صفوى، ايران واقتصاد، جلد دوم، تهران، 1309، ص 92 وما بعدها؛ نصيف جاسم عباس الأحبابي، العلاقات بين إيران وألمانيا النازية 1933-1945، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة بغداد، 1989، ص 20 وما بعدها.

([22]) د. طاهر خلف البكاء، "صفحات من التاريخ السياسي لامتيازات النفط في إيران 1901-1933ط ، كلية التربية، مجلة، الجامعة المستنصرية، العدد 3، 1995، ص 32.

([23]) ج.ج لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء السادس، دولة قطر، (د.ت) ج1 ص 3470.

([24]) عن نصوص الاتفاقيات المتعلقة بمجال الاتصالات. يُنظر:
C.U. Aitchison, A Collection of Treaties, Engagments and Sands Relating to India and Neighburing Countires, Vol. XII, Calcutta, 1909, PP. 179-190.

إيران تمنحهم مد خطوط التلغراف يربط بغداد بميناء بوشهر على الخيلج العربي ماراً بهمدان وكرمان ثم يتصل بخط كراتشي البحري في الهند[25]. وفي عام 1870 حصل البريطانيون على خط آخر من لندن الى تبريز عن طريق الكسندروفسك وأوديسا وتفليس، يربط بالخط الأول[26]. وأخذت إيران تعتمد على بريطانيا دون روسيا في مجال التحديث وإنجاز المشاريع، وكان ذلك بعض المبررات الاقتصادية والسياسية، لن بريطانيا بتقدمها المتميز قد جلبت أنظار دول المنطقة أكثر من غيرها. كما أن تجارب الماضي القريب ولدت حساسية مفرطة لدى الساسة الإيرانيين تجاه روسيا التي تفاقم خطرها بالنسبة لإيران، بعد ان احتل الروس طشقند عام 1865، وسمرقند عام 1868، ومناطق أخرى في آسيا الوسطى[27] وغيرها بعد ذلك التاريخ[28].

يمثل عام 1872 ذروة اعتماد ايران على بريطانيا، فقد منح ناصر الدين شاه أحد رعايا الأخيرة وهو البارون "جوليوس دي رويتر- Julius de Reuter"[29] امتيازاً في الخامس والعشرين من تموز 1872[30]، لإنشاء عدد من المشاريع في إيران لمدة سبعين عاماً، لقاء

([25]) Yahya Armajani, Middle East Past and Present, New Jersey, 1970,P.226; Yahya Armajani, Iran, New Jersey, 1972, P. 110.

([26]) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة: نبيه أمين فارس البعلبكي، الطبعة السادسة، بيروت، 1977، ص 672.

([27]) George Lenczowski, Soviet Advances in the Middle East, Washington, 1972, P.23; Lenczowski, The Middle East…, P.485.

([28]) حيث اعترقت إيران بسيطرة روسيا على مرو بموجب " معاهدة آخال" المعقودة بين البلدين عام 1882. يُنظر: علي أكبر سياسي، المصدر السابق، ص 98.

([29]) اسمه الحقيقي اسرائيل بير، ولد في ألمانيا عام 1816، وأبدل اسمه الى جوليوس دي رويتر بعد اعتناقه الديانة المسيحية عام 1844. وسافر الى بريطانيا عام 1851 ولقب بالبارون عام 1871. وهو مؤسس وكالة الأنباء البريطانية Reuter. للمزيد من التفصيلات حول حياته، راجع:
= إبراهيم تيمورى، عصر بي خبرى يا تاريخ امتيازات در ايران، تهران، 1332ش، ص 97-102.

([30]) للمزيد من التفاصيل حول امتياز رويتر، راجع:

مبلغ 40 ألف جنيه[31]. وحصل أيضاً، بموجب هذا الامتياز، على حق احتكار الخطوط الحديدة بين بحر قزوين والخليج العربي،وتأسيس خط ترامواي في طهران، وإقامة مشاريع الري، وحق البحث عن المناجم، بضمنها النفط، عدا مناجم الذهب والفضة والأحجار الكريمة لأنها من حقوق الشاه[32].

ولعل الأنكى من ذلك، أنه منح أيضاً حرية التصرف بمنح ذلك الامتياز لأية شركة أخرى يرتئيها، كما أخذ وعداً بأن تكون له الأفضلية على أي شخص أو مؤسسة تتقدم في المستقبل لنيل امتياز لتأسيس المصارف أو المشاريع الصناعية أو أي مشروع آخر في إيران[33]. وقد وصف المؤرخ الإيراني " إبراهيم تيمورى" هذا الامتياز بأنه:

"سند أسر إيران"[34].

ووصف المرحلة بأنها:

"عصر الغفلة"[35].

بينما وصفه اللورد كرزون[36]، بأنه أعجب امتياز في التاريخ بقوله"

Charles Issawi, Economic History of Iran: 1800-1914, The University of Chicago Press, 1971, P.178;, أروند ابراهيميان، إيران بين ثورتين، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد: 1982، ص 87-79.

(31) Lenczowski, The Middle East…., P. 49; Armajani, Middle East…, P.226.

(32) Ramazani, The Foreign Policy of Iran…,P.37; د. محمد وصفي أبو فعلى، إيران: دراسة عامة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1985، ص 284.

(33) أسعد محمد زيدان الجواري، المصدر السابق، ص 34.

(34) إبراهيم تيموري، المصدر السابق، ص 115.

(35) المصدر نفسه، ص 118.

(36) جورج كرزون، من أبرز الشخصيات الإنكليزية المعروفة، التي اهتمت بمنطقة الخليج العربي منذ كان سفيراً لبلاده في طهران. شغل منصب وكيل وزارة الهند خلال عامي 1891-1892، ثم أصبح وزيراً للخارجية بين أعوام 1892-1898، ثم نائباً للملك في الهند خلال أعوام 1899-1905. يُعد من أشهر المتخصصين بشؤون الهند والشرق الأوسط، وله مؤلف بعنوان " Persia and Persian

"لم يسبق أن عرف التاريخ عقداً كهذا العقد تسلم مملكة بكامل ثرواتها تسليماً كاملاً الى أيدي أجنبية"[37].

إن معارضة روسيا للامتياز، وعدم تحمس الحكومة البريطانية[38]، وضخامة رأس المال الذي يتطلبه تفوق إمكانية رويتر المالية، ومقاومة الفئة الحاكمة في طهران بتحريض من روسيا، أدت جميعها الى إلغاء الامتياز في الحادي عشر من تشرين الثاني 1873[39]، ومصادرة الأربعين ألف جنيه العائد الى رويتر[40]. رغم ذلك، أصبح الامتياز سابقة خطيرة حاولت الدول المتنافسة استغلالها، فاستغلته روسيا، فحصلت على امتياز مد سكة حديد من الحدود الى مدينة تبريز[41]. كما حصلت في حزيران 1876 على حق صيد الأسماك داخل المياه الإقليمية الإيرانية في بحر قزوين[42].

Question" صدر في لندن عام 1892. للاطلاع على تفاصيل حياته ودوره السياسي، ينظر: الآن بالمر، موسوعة التاريخ الحديث، الجزء الأول، ترجمة: سوسن فيصل السامر، يوسف محمد أمين، بغداد، 1992، ص 224-225.

([37]) George N. Curzon, Persia and Persian Question, Vol.2,London, 1892.P.446.

([38]) إن السبب الحقيقي لموقف بريطانيا يكمن في توافقه مع سياسة "العزلة المجيدة"-مصطلح أطلق على السياسة البريطانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر- التي سارت عليها لندن. فلم تغب عن بالها حقيقة ان الامتياز من شأنه أن يثير حفيظة روسيا، التي تجد ذريعة أفضل للتدخل فيما لو أحست بتأييد رسمي مباشر له. وهذا الموقف البريطاني المراوغ قد دفع البعض الى القول بأن الامتياز خلق نوعاً من التقارب الروسي البريطاني. للتفاصيل حول موقف بريطانيا. ينظر: علي خضير عباس المشايخي، المصدر السابق، ص 222.

([39]) شارلس عيساوي، محمد يغانه، اقتصاديات نفط الشرق الأوسط، ترجمة: حسن أحمد السلمان، بغداد، 1966، ص 243.

([40]) أندره نوشي، الصراعات البترولية في الشرق الأوسط، ترجمة: احمد محفل، بيروت، 1971، ص 27.

([41]) JosePh M. Upton, The History of Modern Iran, Harvard, 1965, P.8.

([42]) Hurewitz, Middle Dilemmas, P.0.

امتد النفوذ الأجنبي في إيران ليشمل الجوانب العسكرية أيضاً، فنتيجة للامتياز الذي وقعّه ناصر الدين شاه مع روسيا في العام 1879، تم إنشاء فرقة عسكرية إيرانية على غرار فُرق القوزاق الروسية سمّيت بـ "فرقة القوزاق" وعهدت قيادتها الى ضباط روس[43]. وكانت مهمتها الرئيسة حماية البلاط ومصالح الروس، وقدّر لها أن تقوم بدور خطير في إحداث إيران فيما بعد، فقد:

"نسيت مهمتها الأكثر أهمية في حماية القصور الملكية عندما هوجمت من جانب الشعب الثائر خلال الاحتجاجات على امتياز التنباك"[44] عام 1819-1892.

وقد عدّ بعض المؤرخين، إنشاء هذه الفرقة من قبل الشاه، واحداً من الأخطاء التي ارتكبها بحق وطنه، ويصف إبراهيم تيموري هذه الفرقة بأنها:

"واحداً من البلايا والمصائب التي أورثت ثماراً مُرة من شجرة خبيثة زرعها ناصر الدين شاه في إيران"[45].

واستخدمت لصالح الروس في تأييد امتيازاتهم وتأكيد سيطرتهم على إيران، وقوة تنفيذية للمفوضية الروسية وقناصلها[46]. فعندما حاولت بريطانيا عام 1887 الحصول على امتياز لمد سكة حديد من طهران الى الخليج العربي[47]، تمكنت روسيا من إبرام اتفاقية مع إيران، تعهدت الأخيرة بموجبها عدم منح أي امتياز لمد سكة حديد لأية دولة أجنبية، خلال عشر سنوات، إلا بعد استشارة روسيا[48]. وبذلت روسيا جهوداً حثيثة من أجل الحصول على ميناء في الخليج العربي، لجعله نهاية لسكة حديد كان من المؤمل أن تنشئها

([43]) Alvin Z. Rubinstein, Soviet Policy Toward Turkey, Iran, and Afghanistan, New York, 1982, P.13 د. محمد وصفي أبو مغلي، الاحزاب والتجمعات السياسية في إيران 195-1979، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ط1، 1980، ص8.

([44]) مقتبس في: بزهان جازاني، مدخل الى تاريخ ايران المعاصر، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، (د،ت)، ص 22.

([45]) إبراهيم تيموري، المصدر السابق، ص 311.

([46]) د. عبد السلام عبد العزيز فهمي، المصدر السابق، ص 29؛ علي خضير عباس المشايخي، المصدر السابق، ص 247.

([47]) ج.ج لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء الخامس، قطر-الدوحة، (د،ت)، ص 2539.

([48]) حول تضارب السياسة الروسية والبريطانية في موضوعات السكك الحديدية بإيران راجع:
M.S. Ivanov, Ochirk Istorii Irana, Moscow, 1952, PP.188-190;
ج.ج لوريمر، دليل الخليج، الحزء الخامس، ص 2539-2540.

عبر الأراضي الإيرانية من الشمال مروراً بالمحمرة وبوشهر الى بندر عباس[49]. إلاّ أن صعوبة الإجراءات الأمنية للمشروع، وعدم وجود نقاط مساندة بحرية روسية في الخليج العربي، منعت الأخيرة من القيام بإنجاز هذا المشروع[50].

استمرت بريطانيا في جهودها من اجل الحصول على امتيازات خاصة بها، فقد حصل "الاخوان لينج" على امتياز من ناصر الدين شاه، في الثلاثين من تشرين الأول 1888، بحق الملاحة للبواخر الإنكليزية في نهر كارون[51]، الذي كان يهدف الى سيطرة بريطانيا السياسية والاقتصادية على عربستان، ومن الناحية العسكرية أيضاً، يسهل عمليات إرسال قوات عسكرية الى المنطقة، إذا ما قامت حرب مع روسيا[52]. أما من الناحية التجارية، فهو يهدف الى تخفيف السيطرة الروسية على التجارة الإيرانية، وإفساج المجال أمام التجارة الإنكليزية للحصول على بعض الامتيازات الخاصة. ولكي يتجنب الشاه التعقيدات، أطلق على المشروع تسمية " اللوائح التنظيمية Regulations" بدلاً من كلمة "الامتياز - Concession"[53].

إن هذا الامتياز لم يكن الأخير في حياة ناصر الدين شاه، فتعويضاً للمواطن البريطاني "جوليوس دي رويتر" عن إلغاء امتيازه مع الحكومة الإيرانية 1872، منح الشاه نجله

([49]) أسعد محمد زيدان الجواري، المصدر السابق، ص 43.

([50]) Aryeh. Y. Yodfat, The Soviet Union and Revolutionary Iran, New York, 1984, P.2.

([51]) Issawi, Op. Cit., P.175; Armajani, Middle East…, P.226;
إبراهيم يتموري، المصدر السابق؛ ص 167-168؛ ج.ج لوريمر، دليل الخليج، الجزء الخامس، ص 2523-2524.

([52]) خضير مظلوم فرحان البديري، سياسة بريطانيا تجاه إيران 1896-1919، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة بغداد، 1991، ص 74.

([53]) مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية 1897-1952، القاهرة، (د.ت)، ص 204؛ علي خضير عباس المشايخي، المصدر السابق، ص 207 وما بعدها.

"جورج دي رويتر" امتيازاً في الثلاثين من كانون الثاني 1889[54]، بإنشاء البنك الفارسي الشاهينشاهي "Imperial Bank of Persia"[55]، برأسمال بريطاني مقداره مليون جنيه لمدة ستين عاماً، مع الحق بإصدار العملة الورقية[56]. وقد أصدر البنك المذكور عملة نقدية تختلف عن مدينة إلى أخرى[57]. والأسوأ من كل ذلك، أن إيران منحت البنك، بموجب المادة الحادية عشرة من الامتياز، حق استخراج الثروات الطبيعية في جميع أنحاء البلاد[58]، بما في ذلك النفط[59]، لقاء دفع 16% من نسبة الأرباح للحكومة الإيرانية[60]. وامتاز البنك الفارسي الشاهينشاهي[61]، بتفوقه على البنك الخصم الروسي، الذي تأسس عام 1890، والذي كان له أربعة عشر فرعاً في المدن الإيرانية الكبيرة[62].

استمر الشاه في منح الامتيازات للشركات الأجنبية، ففي الثامن من آذار 1890، منح ناصر الدين شاه امتيازاً لشركة التبغ الامبراطورية[63] "Imperial Tobacco"

([54]) انظر نص الامتياز في: إبراهيم تيموري، المصدر السابق، ص 191-199.

([55]) جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة: جعفر خياط، بغداد، 1964، ص 57: Peter Avery, Modern Iran London, 1967, P.180; Issawi, Op. Cit. P.183; Armajani, Iran, P.111.

([56]) Issawi, Op. Cit., P. 329.

([57]) فوزي خلف شويل، إيران في سنوات الحرب العالمية الأولى، البصرة، 1985، ص 37.

([58]) استمرت أعمال التنقيب في منطقة بوشهر حتى عام 1893، إلا أنها فشلت في إيجاد أية حقول نفطية هناك. راجع: Issawi, Op. Cit., P.329.

([59]) George Lenczowski, Russia and the West in Iran: 1918-1948, A study in Big-Power Rivalry, New York, 1968,P76; Issawi, Op. Cit., P.177,329.

([60]) علي خضير عباس المشايخي، المصدر السابق، ص 284.

([61]) استمر هذا البنك يمارس أعماله حتى عام 1928، عندما قام رضا شاه بتأميمه، ينظر: خضير مظلوم فرحان البديري، المصدر السابق، ص 76.

([62]) د. نوري عبد البخثيت السامرائي، "الصراع الروسي- البريطاني في ايران عشية الحرب العالمية الأولى، الخليج العربي، مجلة، العدد 3-4، السنة 14، البصرة، 1986، ص 49.

([63]) حول نصوص الامتياز راجع:
Hurewitz, Diplomacy in the Near…, Vol.I,PP.205-206.

of Persia "Corporation[64]، بعد محادثات سرية بينه وبين المدعو "جيرالد. ف. تالبوت-.Gerald Talbot F"، وبمساعي الوزير المفوض البريطاني في طهران، خوّل الشاه الشركة حق احتكار وإنتاج التبغ وبيعه وتصديره لمدة خمسين عاماً، مقابل مبلغ سنوي قدره 15 ألف جنيه تدفع للحكومة الإيرانية، بالإضافة الى أكثر من ربع الأرباح السنوية بعد دفع النفقات، و 5% حصة من رأس مال الشركة[65] الذي بلغ عند تأسيسه 650 ألف جنيه[66]. وهو ما دعي فيما بعد بـ "التغلغل السلمي" في إيران[67].

خلقت مسألة منح وبيع الامتيازات للأجانب، تحت ذريعة التطور، نزاعاً قوياً من الشاه الذي يعوزه المال لسفراته خارج إيران والشعب الذي يعاني من البطالة[68]، مما أدى الى استياء عام بقيام معارضة منظمة وفعّالة عام 1891-1892[69]، فاضطر الشاه، نتيجة لهذه

([64]) المعروف بامتياز " ريجي- Regie" الذي منح لشركة ريجي التي يملكها الإنكليزي الميجر جيرالد. ف. تالبوت. يُنظر:

Issawi, Op.Cit., P.251; Armajani, Op. Cit., P.112.

([65]) عن هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى:

Kurt Grunwald, Joaghim O. Ronall, Industrialization in the Middle East, New York, 1960, P.223; Nikki R.Keddie, Regigion and Rebellion in Iran, London, 1966, P.35f; Hamid Algar, Religion and State in Iran, London, 1980, PP.205-206.

([66]) Issawi, Op. Cit.,P.251.

([67]) ف. فيرناو، F.W ، يقظة العالم الإسلامي، ترجمة: بهيج شعبان، بيروت، (د.ت)، ص 11.

([68]) جون ليمبرت، إيران حرب مع التاريخ، ترجمة: حسين عبد الزهرة مجيد، مركز دراسات الخليج العربي جامعة البصرة، 1992، ص 104.

([69]) حول المعارضة الشعبية لهذا الامتياز، راجع:

Keddie, Religion and Rebellion…, P.69ff; Algar, Op. Cit., P.207ff; Armajani, Iran, P.112ff; آريا.ي. يودفات، الاتحاد السوفيتي وإيران الثورية، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1985، ص 103 وما بعدها.

المقاومة المنظمة التي تُسمى بـ "به ست"[70]، على الرضوخ بالغاء الامتياز في السادس والعشرين من كانون الثاني 1892، ودفع تعويض للشركة البريطانية صاحبة الامتياز الملغي تعويضاً مقداره نصف مليون جنيه[71]، اقترضته من البنك الفارسي الشاهينشاهي في طهران، وكان ذلك بداية الديون الأجنبية على الحكومة الإيرانية[72].

وارضاء لروسيا التي عارضت امتياز ريجي[73]، منحها الشاه امتيازاً في الثالث من آيار 1890 لتأسيس بنك في طهران ولمدة 75 عاماً، وذلك في إطار مناورة سياسية استهدف منها الشاه، التخفيف من آثار استياء الروس بسبب منحه الإنكليز امتيازات كثيرة دونهم. وقد تحاشت الحكومة الإيرانية أن تُسميّه بنكاً، فأطلقت عليه اسم الجمعية[74]، ثم تغيّر الاسم الى بنك الرهون والسلف[75].

من أهم النتائج التي تلت الاستياء الشعبي لامتياز التبغ- ريجي"، هو التغيير النسبي في مواقع كل من بريطانيا وروسيا في إيران، وذلك بزيادة واضحة في مكانة الأخيرة،

---

(70) به ست: ظاهرة معروفة لدى الإيرانيين، وهي عملية منح الحماية والأمان لكل شخص خارج عن القانون أو مناهض للسلطة، يلجأ الى المساجد المعروفة أو دور كبار علماء الدين، دون تمكّن السلطة من اتخاذ أي إجراء قانوني بحقهم. عن هذا الموضوع وأهميته، راجع:
د. كمال مظهر أحمد، المصدر السابق، ص 185؛ ف. فيرناو، F.W، المصدر السابق، ص 14.

(71) Keddie, Religion and Rebellion …, P.114;Algar, Op. Cit.,P.212.

(72) حربي محمد، تطور الحركة الوطنية في إيران من سنة 1890 حتى سنة 1953، بغداد، 1973، ص9.

(73) حول المعارضة الروسية لامتياز ريجي، راجع:
Keddie, Religion and Rebellion…, PP.41-44 .

(74) علي خضير عباس المشايخي، المصدر السابق، ص 319.

(75) أسعد محمد زيدان الجواري، المصدر السابق، ص 41.

وتراجع لمكانة الأولى[76]. حيث حصلت روسيا عام 1893، وضمن اهتمامها بموضوع النفط الإيراني، على امتياز لكشف المعادن والنفط في المقاطعات الشمالية منها[77].

بعد تزايد النفوذ الروسي داخل البلاط الإيراني[78]، بدأت الحكومة البريطانية تخطط لوضع حد لهذا النفوذ، وحصل ما أرادت عندما أُغتيل الشاه رمياً بالرصاص في الأول من أيار 1896، من قبل المدعو "ميرزا محمد رضا الكرماني"[79].

وحينما جاء أبنه مظفر الدين شاه (1896-1907) الى الحكم، ترك أمور الدولة لغيره وتفرغ لسفراته الى الخارج، ولأجل أن يصرف على رحلاته الى أوروبا للعلاج ومواجهة نفقات الحكومة استدان الشاه من البنوك الأوروبية، أغلبها روسية، فدفع بلاده أكثر فأكثر للارتماء في أحضان روسيا والدول الأجنبية الأخرى[80]. فقد جعا مظفر الدين شاه خبراء من بلجيكا عام 1898[81] لإصلاح الكمارك الإيرانية والعمل على زيادة إيراداتها، ولإقناع الروس بمنحه القروض تكون ضمانة ردها إيرادات الكمارك التي أشرف عليها خبراء البلجيك، وكان الدافع لهذا الإجراء هو حاجة الشاه للقروض الروسية، وهذا ما حصل فعلاً[82] بعد أن امتنعت بريطانيا تقديم أي قرض له[83].

([76]) Nikki R. Keddie, Iran: Religion, Politics and Society, London, 1980, P.119.

([77]) Ramazani, The Foreign Policy of Iran…,P.58.

([78]) د. إبراهيم الدسوقي شتا، الثورة الإيرانية: الجذور الإيدلوجية، بيروت، 1981، ص 44-45.

([79]) ج.ج لوريمر، دليل الخليج، الجزء الخامس، ص 2890.

([80]) Armajani, Middle East…,P.228.

([81]) حول بداية التغلغل البلجيكي في إيران، راجع:
A.C. Millspaugh, American In Persia, New York, 1976, PP.16f;
ج.ج لوريمر، دليل الخليج، الجزء السابع، ص 3779.

([82]) تذكر بعض المصادر، بأن ايران اقترضت (22.5) مليون روبل من روسيا، وهو ما يعادل (2.400.000) جنيه، ينظر:

أراد مظفر الدين شاه، جعل الكمارك الإيرانية تحت الإدارة البلجيكية، لتحقيق عدة أهداف، منهـا تهديـد الأفضـلية البريطانيـة فـي المنطقـة، وتصـديع مركـز الشـيخ خزعـل فـي عربستان[84]. ولم يكن الحصول على القروض الأوربية ممكناً بدون ضمانات محسوسة، والضمان الوحيد الذي كان في وسع إيران أن توجده هو الكمارك ولكن بإدارة كفوءة[85].

بدأ الروس، في مطلع عام 1900، العمل في معاينة تنفيذ مشروع خط حديدي يمتد جنون إيران الى عدة مواقع على ساحل الخليج العربي، وقد أرسل الروس فريق عمل برئاسة "ساخانسكي"[86] لدراسة هذا الموضوع.

نظرت بريطانيا باهتمام بالغ الى ازدياد النفوذ الروسي في جنوب إيران، واحتمال اكتساب الأخيرة ميناءاً بحرياً على سواحل الخليج العربي[87]. ولكن في مذكرة الى القيصر الروسي في كانون الثاني 1900 ذكر وزير الخارجية الروسية م.ن. مورافيوف. M.N. Muravieff، بأن حكومته قررت نسيان الخطط حول حصولها على ميناء الخليج العربي لأسباب سياسية واقتصادية، لأن هذه الخطط ستفتح شمال إيران أمام التجارة البريطانية،

Donald N. Wilber, Iran Past and Present, 6th Edition, U.S.A., 1967, P.80; Armajani, Iran, P.113.

بينما يذكر مصدر آخر، بأن إيران عقدت قرضاً بمليوني روبل من روسيا، ينظر:

Lenczowski, The Middle East…,P.49.

([83]) مصطفى عبد القادر النجار، المصدر السابق، ص 185، 221.

([84]) خلقت مسألة تنظيم إدارة الكمارك مشكلة مستعصية بين الشاه والشيخ خزعل، وكان الأخير يسيطر علىكمارك عربستان ولكن حديث أن انتقلت إدارة الكمارك إلى إدارة بلجيكية، فوقع الاختيار على "جوزيف ناوس- J.Naus" مدير الضرائب لمقاطعة برابانت البلجيكية لتنظيم كمارك الموانىء الإيرانية على الخليج العربي. للتفاصيل راجع:

Armajani, Middle East…, P.228; Armajani, Iran, P.113.

([85]) ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، الجزء السابع، ص 3779.

([86]) Issawi, Op. Cit., P.184.

([87]) Gurzon, Op. Cit.,P.465.

وأن ذلك سيدفع الإنكليز الى بناء خط سكة حديد من جنوب إيران الى شمالها[88]. أما حول مسألة الحيازة على ميناء في الخليج العربي، فقد ذكر مورافيوف بأنه لا يوجد سبب لاحتلال الموانىء التي لا يمكن حمايتها بشكل كامل وهي مكلفة ومثقلة بالتضحيات المادية[89]. وبالمقابل ذكر اللورد لاندسداون وزير الخارجية البريطانية في الخامس من آذار 1900 قائلاً:

"سوف أُعارض أية حيلة يتبعها الشاه في المحمرة لأجل السيطرة عليها أو السماح للروس بذلك"[90].

هكذا فأن اتساع مساحة حجم الامتيازات الأجنبية، وخاصة الامتيازات البريطانية، وتمتع التجار البريطانيون بالأعفاء الضريبي، قد دفعت بأعداد كبيرة من التجار الإيرانيين للتجنس بجنسيات أجنبية[91]، بل وجعلت من إيران محوراً للصراع والتنافس الدولي، وحلقة مهمة من الحلقات التي حاول كل الأطراف، خاصة بريطاناي وروسيا، مما دفع البعض الباحثين الى القول بأن: "المنافسة المريرة بين بريطانيا وروسيا هي وحدها التي أنقذت البلاد من أن تبتلع من أحداهما"[92].

لم يقتصر الطموح الاقتصادي البريطاني على نمو تجارتها عبر الامتيازات التي منحها ملوك القاجار لمواطنيها، بل أولى البريطانيون النفط الإيراني جانباً كبيراً من اهتمامهم

([88]) Yodfat, Op. Cit.,P.5.

([89]) Ibid,P.12.

([90]) مقتبس في: مصطفى عبد القادر النجار، المصدر السابق، ص 223.

([91]) د. عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث، بيروت، 1971، ص 293.

([92]) Qouted in: Bizhan Jazani, Capitalism and Revolution in Iran, London, 1980, P.3.

ونشاطهم، منذ أواخر القرن التاسع عشر،وخاصة بعد أن لفت انتباه المراقبين الغربيين وجود كميات كبيرة من النفط في المنطقة الجنوبية والغربية من إيران[93].

ومما سبق يبدو واضحاً، ان امتياز رويتر لعام 1872 الذي احتوى أحد بنوده استغلال الثروات الطبيعية، بضمنها النفط، وكذلك امتياز رويتر الثاني لعام 1889 لإنشاء البنك الفارسي الشاهينشاهي، الذي منحه حق استخراج الثروات الطبيعية وتم بموجبه تأسيس شركة للتنقيب عن النفط، خير دليل على هذا الطموح البريطاني في مجال النفط، بل شكّل استمرارية في مساعيها نحو حصول امتياز خاص في هذا المجال. وعندما فشل البنك الفارسي- البريطاني، من خلال الشركة المخصصة لذلك، في اكتشاف النفط عبر التنقيبات التي استمرت حتى عام 1893، تنازل صاحب الامتياز عن البند الحادي عشر من الامتياز، والخاص بالتنقيب عن النفط، الى مواطن بريطاني آخر يدعى " وليم نوكس دارسي- W.N.Darcy" بموجب امتياز خاص منحته الحكومة الإيرانية عام 1901.

---

(93) Stephen Hemsly Longrigg, Oil in the Middle East, London, 1968,P.17.

امتياز وليم نوكس دارسي وتطوراته حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى: 1901-1914

تعود بدايات البحث عن البترول في إيران الى بداية الثمانينات من القرن التاسع عشر، عندما أُسست شركة خاصة للتنقيب عن النفط بموجب امتياز رويتر لعام 1889، من قبل البنك الفارسي الشاهينشاهي. وعلى الرغم من أن الشركة فشلت في جهودها بالعثور على حقول نفطية تجارية، إلاّ أن البريطانيين أولوا النفط الإيراني جانباً كبيراً من اهتمامهم خاصة وأنه بدأ يلفت انتباه المراقبين الغربيين بعد أن تأكد لديهم وجوج كميات كبيرة منها في الأجزاء الجنوبية والغربية من إيران[94]، عندما كتب عالم الآثار الفرنسي "جاكيوس دي مورجان -Jacques de Morgan" بحثاً جيولوجياً عام 1892 عن إقليم الشرق الأوسط، مؤكداً فيه توافر النفط بكميات كبيرة في غرب إيران، تحديداً في الأراضي القريبة من الحدود الفاصلة بينها والعراق[95].

فاتح مورجان مواطنه "أدوارد كوتي- Edouard Cotte"، وأشرك الأثنان جنرالاً فارسياً يدعى "انطوان كيتابجي- Antoine Ketabji" رئيس الكمارك الإيرانية، واستقر رأي الثلاثة على وجوب استغلال هذه الثروة الكامنة، لكن وقفت أمامهم عقبة عدم توافر المال اللازم ليحصلوا على الامتياز، بالإضافة الى أن عمليات التنقيب تتطلب نفقات باهضة[96] اتصل كوتي وكيتابجي بالسير "هنري دروموند ولف- "Henry

---

(94) L.P. Elwell-Sutton, Persian Oil: A Study in Power Politics, London, 1955, P.13.

(95) Ibid

(96) Issawi, Op.Cit.,P.316;Avery,Op.Cit.,P.181;

Drummond Wolf، السفير البريطاني السابق في طهران، ليوضحا له القضية[97]، فاتصل بدوره بـ " وليم نوكس دارسي -William Knox D'Arcy""[98]، الذي يعدّ "أب صناعة البترول بأسرها في الشرق الأوسط". ولولاه لتأخر استغلال حقول النفط في إيران جيلاً، ولتغير اتجاه السياسة البريطانية كثيراً، مع أنه لم يطأ أرض إيران[99].

أرسل دارسي في آذار 1901 ممثلة الفريد ماريوت A.L. Marriot الى طهران، ومعه كل من الجنرال كتيابجي وكوتي للتفاوض مع الحكومة الإيرانية حول الامتياز[100]. واستطاع ماريوت أن يحقق نجاحاً كبيراً في هذاالميدان، بعد مساعدة كل من البارون دي رويتر صاحب امتياز الثروات الطبيعية في إيران، الذي تنازل له عن جزء من ذلك الحق الخاص بالتنقيب عن النفط، ومساعدة كيتابجي بإقناع مظفر الدين شاه لمنح دارسي امتيازاً

شوقي أقلاديوس، الصراع حول بترول الشرق الأوسط، الطبعةالثانية، مكتبة الأنكلو مصرية، (د.ت)، ص42؛ جواد العطار، تاريخ البترول في الشرق الأوسط 1901-1972، بيروت، 1977، ص 15.

(97) Economic Geogre W. Stocking, Middle East Oil: Astudy in Political and Controversy, London, 1971,P.8; Armajani, Middle East…,P.229.

(98) وليم نوكس دارسي: مواطن بريطاني ولد عام 1849 في مقاطعة ديفونشير، سافر الى استراليا في سن مبكرة من عمره، وما لبث أن ذاع صيته كمحام في مدينة ركمهمبتن الاسترالية، وحدث أن علم من صديقين له هما الأخوان مورجان بوجود جبل منعزل حيث يمكن البحث عن الذهب في صخوره، فكوّنوا الثلاثة، شركة مونت مورجان للذهب Mt.Morgan Gold Co. في سنة 1882، وانتهت الأبحاث بالنجاح وجمع دارسي ثروة كبيرة، فعاد الى وطنه في نهاية ذلك القرن. وعندما عرض عليه فكرة استغلال الثروة النفطية في إيران، لقي المشروع منه قبولاً. توفي عام 1917 دون أن يرى مناطق امتيازه في إيران. للتفاصيل راجع:

Henry Beable, Romance of Gred Business, London 1926,PP.219-220; L.P. Elewll-Sutton, Op. Cit.,PP.13-14;

هارفي أوكونور، الازمة العالمية في البترول، ترجمة: د. عمر مكاوي، القاهرة، 1967، ص 340-342.

(99) جواد العطار، المصدر السابق، ص 15 ;Avery,Op.Cit.,P.181.

(100) Issawi,Op.Cit.,P.317; Armajani, Middle East…,P.229.

شاملاً للبحث عن النفط[101]، بعد إرشاد الشاه ورئيس وزرائه أتابك أعظم وموظفين من ذوي المناصب العليا، وبتوسط المفوض البريطاني في طهران[102].

بعد تعقيدات كثيرة تم التوصل الى اتفاق وقعّه مظفر الدين شاه في الثامن والعشرين من آيار 1901، منح بموجبه دارسي امتيازاً مطلقاً مدته ستون عاماً لاستخراج النفط من معظم أنحاء إيران[103]. واحتوى الامتياز[104] على مواد شتى، تأتي في طليعتها الديباجة[105] التي أُضيفت الى نص الامتياز في حزيران 1901 جاءت فيها:

"خوّلنا تحت ضماننا للمذكور وأيضاً أقربائه ونسله وأصدقائه ووارثيه مطلق الحرية والحق في البحث والتنقيب والحفر في أعماق أرض فارس حسب ما يريده لمدة ستين عاماً وحق الاستيلاء وامتلاك كل ما يستخرجه لهذا البحث من إنتاج دون منازعة أو طعن أو اعتراض"[106].

ونصت المادة الأولى، أن يمنح صاحبه حق التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي والأسفلت والأوزوكريت، وكذلك الحق في استغلال هذه المواد، والتوسع في إنتاجها وتصديرها وبيعها في جميع أنحاء البلاد[107].

---

(101) شوقي اقلاديوس، المصدر السابق، ص 42؛ S tocking, Op. Cit.,P.8 .

(102) مصطفى عبد القادر النجار، المصدر السابق، ص 208؛ Elwell-Sutton,Op.Cit,P.14

(103) Reader Bullard, The Middle East, Apolitical Economic Survey, London, 1958, P.396.

(104) حول بنود امتياز دارسي الذي يتكون من 18 مادة. راجع:
.Hurewitz, Diplomacy in the Near…, Vol.I,PP.249-251

(105) قد أشار خطأ د. عبد السلام عبد العزيز فهمي حول هذه الديباجة بأنها البند الأول من الامتياز. ينظر: د. عبد السلام عبدالعزيز فهمي، المصدر السابق، ص 14.

(106) Quoted in: Stocking, Op. Cit.,P.11.

(107) Area Hand Book Series Iran, Acountry Study, London, (N.D),P.286.
د. راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1953، ص 73.

أما من الناحية الجغرافية، فقد شمل الامتياز أربعة أخماس مساحة البلاد، بمساحة 500 ألف ميل مربع، أو ما يعادل 1.295.000 كلم2[108]، وتشكل 78.6% من مساحة إيران[109]. أما النسبة المتبقية من المساحة الكلية، فكانت تمثل أراضي خمس ولايات تقع في شمال إيران على الحدود الروسية، وهي مقاطعات "أذربيجان وكيلان ومازندران وخراسان واسترا باد"، وقد استثناها الشاه، بموجب المادة السادسة من الامتياز، بسبب المعارضة الروسية لشمولية الامتياز [110].

إلاّ ان الامتياز منح صاحبه الحق، بموجب المادة الثانية، في مد أنابيب النفط في أرجاء البلاد بما في ذلك المقاطعات الخمس المشار إليها، الى الساحل الجنوبي[111] بل وافقت الحكومة الإيرانية على أن تضع تحت تصرفه بلا مقابل، بموجب المادة الثالثة، الأراضي الحكومية اللازمة، وغيرها من الأراضي التي تمتلكها الحكومة أو الأفراد بأجور معتدلة[112].

بل إعفاء أراضي شركة النفط، ومنتجاتها من الضرائب والرسوم، وإعفاء الآت التنقيب والاستكشاف والاستخراج ومد أنابيب النفط من جميع الرسوم الكمركية[113].

---

(108) تؤكد بعض المصادر بأن الامتياز شمل مساحة (480) ألف كلم2، وشكل (76.4%) من مساحة البلاد. ينظر: أرنست تياك، نفط وسياسة واقتصاد في الشرق الأوسط، ترجمة: د. هشام متولي، دمشق، 1958، ص 110؛ Issawi,Op. Cit,P.317; Avery, Op.Cit.,P.181.
وتؤكد مصادر أخرى بان الامتياز شمل مساحة (480) ألف ميل مربع. راجع: جواد العطار، المصدر السابق، ص 165 ;Area Hand Book Series, Op. Cit., P.286
(109) بيار ترزيان، الأسعار والعائدات والعقود النفطية في البلاد العربية وإيران، ترجمة: فكتور سحاب، الطبعة الأولى، بيروت، 1982، ص22
(110) Fereidun Fesharaki, Development of the Iranian Oil Industry: International and Domestic Aspects, U.S.A, 1976,P.5.
(111) عبد الرحمن زكي، الزيت في الشرق الأوسط، دار الفكر العربي، (د-ت)، ص 80.
(112) Stocking Op.Cit.P.10.
(113) المادة السابعة من نص الامتياز.

مقابل هذه الأعفاءات، يدفع الى الحكومة الإيرانية نسبة 16% من أرباحه الصافية حصة سنوية[114]، وعلى الحكومة أن تتخذ الإجراءات اللازمة كافة لضمان تنفيذ نصوص الامتياز، وصيانة المنشآت والأجهزة التي تقام لهذا الغرض، وحماية ممثلي الشركة ووكلائها وخدمها[115].

ونص الامتياز في إحدى مواده، على أن يكون عمال الشركة أو الشركات التابعة لها، باستثناء الفنييّن منهم، من المواطنين الإيرانيين[116].

أما بخصوص الخلافات بين الطرفين، فقد نصت المادة السابعة عشرة من الامتياز، على أنه في حالة نشوء أي خلاف أو اختلاف بين الطرفين، الحكومة والشركات، بشأن تفسير بنود الامتياز، أو حقوق ومسؤوليات أي من الطرفين المتعاقدين، يُحال الأمر على حكمين بطهران يختار كل طرف واحداً منهما، ويُعيّن هذان الحكمان ثالثاً لهما قبل البدء في التحكيم، ويكون حُكم المحكمين أو حكم العضو الثالث في حالة اختلافها نهائياً[117].

إن نظرة سريعة الى نصوص الامتياز، يُبين مدى الغبن الذي وقع على الحكومة الإيرانية ومواطنيها، وهي كافية لتوضح لنا بأنه اول امتياز نفطي من نوعه في الشرق الأوسط[118]، بل غرابة نصوصه حملت أحد الكتّاب المحايدين، وهو "انطوان موهر" على أن يصف الامتياز بأنه:

([114]) Area Hand Book Series, Op.Cit.,P.286; Bullard, Op.Cit., P.396.

([115]) د. راشد البراوي، المصدر السابق، ص 73.

([116]) المادة الثانية عشر من نص الامتياز.

([117]) عبد الرحمن زكي، المصدر السابق، ص 81.

([118]) صالح محمد صالح العلي، التاريخ السياسي لعلاقات إيران بشرقي الجزيرة العربية في عهد رضا شاه بهلوي 1925-1941، البصرة، 1984، ص 22؛ مصطفى عبد القادر النجار، المصدر السابق، ص 208.

" أغرب امتياز من نوعه في تاريخ الأزمنة الحديثة"[119].

وهناك من وصفه بأنه أشبه ما يكون بتنازل مظفر الدين شاه عن عرشه لدراسي[120]. فقد أقدم الشاه على أن يمنح احتكاراً كاملاً وشاملاً لشركة أجنبية لعهد طويل، لقاء مبلغ تافه لا يستطيع أن يعالج به الأزمة المالية لبلده التي تفاقمت آنذاك، لدرجة أن خزينة الدولة عجزت عن دفع رواتب الموظفين[121]. وتوقع الشاه بأنه أتم أحسن صفقة رابحة في حياته نظير توقيع هذا الامتياز، وتناسى أنه شل يد الدولة عن استغلال هذا المورد الخطير مستقبلاً، وحال دون الاستفادة من عامل المنافسة بين الشركات الدولةي المتخصصة باستخراج النفط[122]. فضلاً عن أن الامتياز لم ينص على رفع نسبة حصة الحكومة من الأرباح طيلة مدة العقد، وهي مدة طويلة[123]. كما أهمل الامتياز العنصر الإيراني في إدارة الشركة ونشاطاتها أو الرقابة على أعمالها[124]، وقد أكد الشاه محمد رضا بهلوي في مذكراته، قائلاً:

" أن الإيرانيين الذين يعملون في الشركة لم يكونوا أكثر من عمال عاديين"[125].

بينما هناك من يرى بأن الامتياز لم يكن غريباً، ولم يكن تنازلاً عن العرش لصاحب الامتياز، بل يبرر كل ذلك بأن النظام القانوني للبلد كان، على وجه العموم، ناقص التكوين. ولم يكن هذا بسبب ضعف عام في الشريعة الإسلامية، بل كانت نتيجة كون هذه

---

(119) مقتبس في: د. راشد البراوي، المصدر السابق، ص 74.
(120) أحمد عبد القادر الجمال، من مشكلات الشرق الأوسط، القاهرة، 1955، ص 538.
(121) طلال مجذوب، المصدر السابق، ص 36.
(122) د. راشد البراوي، المصدر السابق، ص 74؛ د. عبد السلام عبد العزيز فهمي، المصدر السابق، ص 15.
(123) كما جاء في المادة الخامسة عشر من نص الامتياز.
(124) المادة السادسة عشر من نص الامتياز.
(125) مذكرات شاه إيران المخلوع- محمد رضا بهلوي، ترجمة: مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1980، ص 53.

الصناعة جديدة برمتها سواء احتياجاتها أو بأساليبها الخاصة بالمنطقة، ودون الاستناد الى أي مصدر قانوني أو شرعي، بل من خلال وضع افتراض عام، بأن ما تحمله الأرض في بطنها من نفط يعود للدولة وليس لمالك السطح. ولم يكن هناك أية أحكام أو سوابق في الفقه الإسلامي تنطبق بصورة خاصة على الامتياز الجديد الذي منح لدارسي[126].

ليس من شك، أن ذلك الاحتكار الضخم، من خلال هذا ا لامتياز، جعل للامبراطورية البريطانية مصلحة اقتصادية وعسكرية كبيرة في إيران. أما من الناحية العملية، فأصبحت الأخيرة عملياً تحت الوصاية البريطانية، الأمر الذي ترك آثاراً عميقة جداً على تاريخ إيران الاقتصادي والسياسي، ومهد الطريق لعقد اتفاقية آب عام 1907[127] بين روسيا وبريطانية لمعالجة الخلافات الإقليمية بينها[128]، والتي كان من نتائجه، أن أقرت روسيا امتياز دارسي، وكفت عن تطلعاتها المستمرة لإنشاء مناطق نفوذ في حوض نهر الكارون[129].

([126]) د. محمد مغربي، السيادة الدائمة على مصادر النفط، الطبعة الأولى، بيروت، 1973، ص 53.

([127]) نجحت بريطانيا في أن تعقد مع روسيا اتفاقية "جراي-اسفولسكي" في 31 آب 1907، التي عالجت خلافات الطرفين حول أفغانستان والتبت وإيران. وفيما يخص إيران فقد اتفقنا على احترام استقلال إيران السياسي، والمحافظة على النظام القائم فيها ضد الدستوريين، ومواجهة الخطر الألماني الجديد، الذي أصبح يهدد مصالح الطرفين في المنطقة بشكل عام وفي إيران بشكل خاص. وبموجب المعاهدة قسمت إيران الى ثلاث مناطق، منطقة نفوذ روسية، تشمل الأقاليم الخمسة الشمالية بضمنها طهران. ومنطقة نفوذ بريطانية، وتشمل المنطقة الجنوبية الشرقية من حدود أفغانستان مروراً بكرمان حتى ميناء بندر عباس. أما المنطقة الوسطى، فقد تقرر أن تكون " محايدة" شريطة أن تكون جميع الامتيازات الاقتصادية فيها مقتصرة على هاتين الدولتين، اللتين اتفقتا أيضا على عدم حصزل أي منهما على الامتيازات بمنطقة نفوذ الدولة الأخرى. للتفاصيل حول بنود الاتفاقية. راجع:
Hurewtiz, Diplomacy in the Near…, Vol.I, PP.265-267; Fatemi, Op. Cit., PP. 312-314.

([128]) Amin Banani, The Modernization of Iran: 1921-1941, California, 1961,P.13; Reader Bullard, The Camels Must Go, London, 1961, P.49.

([129]) مصطفى عبد القادر النجار، المصدر السابق، ص 189.

مهما يكن من أمر الامتياز بكونه صفقة خاسرة لإيران، فان دارسي قام بتأسيس شركته المعروفة "First Exploration Co."، في الحادي والعشرين من أيار 1903[130]، لتمويل امتيازه برأسمال قدره 600 ألف جنيه، موزعة على 600 ألف سهم، اكتتبها دارسي باسمه[131]. وكان عليه أن يدفع نقداً الى الحكومة الإيرانية مبلغ 20 ألف جنيه، والتخلي عن أسهم بمبلغ مماثل لها، في الشهر الذي يلي إنشاء الشركة التي يناط بها استغلال الامتياز[132]، وهذا ما نصت عليه المادة العاشرة.

باشرت الشركة عملها، تحت اشراف المهندس "G.B.Reynolds" بالبحث والتنقيب عن النفط في المنطقة الجبلية في غرب وجنوب إيران، غير أنها ركزت على المناطق الغربية منها، وخاصة في منطقتي قصر شيرين وشياه سورخ أو نفط شاه[133] القريبة من الأراضي العراقية[134]، لأن زيت النفط كان معروفاً من قبل في هذه المنطقة، ويستعمله بعض الأهالي بوسائل بسيطة[135].

([130])لأنه إذا لم يقم خلال سنتين من إبرام العقد، طبقاً للمادة السادسة عشر من الامتياز، بتأسيس أية شركة من الشركات المنصوص عليها، يُلغى الامتياز.

([131]) Issawi, Op. Cit, P.3323; Stocking, Op.Cit.,P.II; Elwell-Sutton, Op.Cit, P.15.

([132]) Jahangir Amuzegar, Iran An Economic Profile, Washington, 1977, P.51; Area Hand Book Series, Op.Cit,P.286;Stocking, Op.Cit.,P.10.

([133]) Issawi, Op.Cit, P.317; Avery, Op. Cit., P.181.

([134]) كان الاعتقاد السائد آنذاك، أن منابغ النفط في إيران والعراق جزء من تركيب جيولوجي واحد، وأن الحزام النفطي لحقول إيران يمتد الى تخوم العراق. لذلك كان دارسي حريصاً على توسيع امتيازه بحيث يشمل أرض العراق، فأرسل مبعوثين عنه الى الاستانة سنة 1901 و 1903 لمفاوضة السلطان العثماني، للحصول على وعد منه بمنحه امتيازاً في شمال بلاد ما بين النهرين، حول مفاوضات دارسي مع السلطان العثماني. راجع:

د. نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1925-1952، الطبعة الأولى، بيروت، 1980،ص 23.

([135]) د. إبراهيم شريف، الشرق الأوسط، بغداد، 1965، ص 98.

لم تأت البحوث والتنقيبات الأولية خلال السنوات الثلاث الأولى من بدء الامتياز بأي ثمار[136]. وبعد جهد كبير تيسر الوصول الى اكتشاف حقول نفطية في تشرين الثاني 1904، بيد أن كمياته لم تكن كافية لتغيطة النفقات[137]، التي بلغت 300 ألف جنيه[138] وهو مبلغ كبير بالنسبة الى شركة بدأت برأسمال قدره 600 ألف جنيه. وبدا كأن مواصلة العمل في غير مستطاع الشركة، بسبب الصعوبات المالية والطبيعية الكثيرة[139]. فضلاً عن الصعوبات التي تقوم في وجه عمليات النقل من هذه المنطقة الجبلية الى الأسواق الخارجية[140].

أمام هذه الصعوبات، ما كانت بريطانيا ولا البحرية البريطانية بصورة خاصة، لتستصغر أو تهمل مثل هذا الموضوع. فقد أدركت البرحية البريطانية وعلى رأسها الأميوال فيشر Fisher، أمير البحر الأول The First Sea Lord (1904-1911)، أهمية الثورة التي يمثلها وقود النفط وأثره البالغ على مستقبلها، وراح يوّجه اهتمام حكومته الى ضرورة استخدام النفط في تسيير الأسطول[141]، وشكّل لجنة للبحث عن مورد مضمون لتزويد الأسطول بحاجته من النفط، فأوصت اللجنة بضرورة تدخل وزارة البحرية البريطانية لدعم دارسي، الذي أوشك على الإفلاس بسبب التحريات الواسعة التي أجراها[142]. وكان دارسي قد اضطر الى مفاوضة شركة ستاندرد أويل الأمريكية، إلاّ أنه قبل أن تصل هذه

([136]) شوقي اقلاديوس، المصدر السابق، ص 42.

([137]) عبد الرحمن زكي، المصدر السابق، ص 81؛ جواد العطار، المصدر السابق، ص 16-17.

([138]) يذكر مصدر آخر بأن عمليات البحث والتنقيب كلفت أموال تجاوزت المليون دولار، راجع: هارفي أوكونور، المصدر السابق، ص 341. بينما يذكر مصدر آخر بأن دارسي قد أنفق (250) ألف جنيه. راجع: جواد العطار، المصدر السابق، ص 16.

([139]) د. راشد البراوي، المصدر السابق، ص 24، 76.

([140]) د. إبراهيم شريف، المصدر السابق، ص 98.

([141]) حتى بداية هذا القرن كان الأسطول البحري البريطاني يعتمد على الفحم المنتج محلياً.

([142]) David G. Edens, Oil And Development in The Middle East, U.S.A., 1979,P.14.; Elwell-Sutton,Op.Cit.,P.16;Issawi,Op.Cit.,P.321.

المفاوضات الى صيغة تفاق تدخلت الحكومة البريطانية معترضة على إدخال شركة أمريكية في منطقة نفوذها[143]، فأوصت الوزارة شركة نفط بورما[144] البريطانية بالاتفاق مع دارسي للحيلولة دون وقوع الامتياز بأيدي أجنبية[145]. وكان هذا أول تدخل بريطاني رسمي في شؤون النفط ايراني لكنه لم يكن الأخير[146].

تدخلت شركة بورما للنفط، برئاسة اللورد ستراثكونا Lord Strathcona والسر جون. ت. كارجيل Sir Jhon T.Cargiel لانقاذ صاحب الامتياز[147]. ففي الخامس من أيار 1905، قامت الشركة المذكورة بتأسيس " شركة الامتيازات المحدودة Concessions The Sandicate Ltd.Co."، التي أصبح دارسي مديراً فيها، لأجل تقديم المال المطلوب والخبرة اللازمة لمواصلة العمل، لأنه كان من الواجب عليه أن يجد بصورة مستعجلة مصدراً لتمويل الأعمال التي بدأها[148].

أزاح الاتفاق مع شركة نفط بورما عقبة الأموال اللازمة، إلاّ أن ذلك لم ينهِ العقبات الأخرى، منها تزايد عداء القبائل الإيرانية التي أخذت تخرب المعدات وتسرق المؤن. ثم أن شاه إيران اعترض على أي تغيير في شروط الامتياز، وعلى تكوين شركة جديدة. واتصلت الشركة الجديدة بالحكومة البريطانية طالبة تأييدها في حالة إلغاء الامتياز، فكان

---

(143) جواد العطار، المصدر السابق، ص 17 ;Issawi, Op.Cit,P.323.

(144) تأسست شركة بورما للنفط Burmah Oil Co. في اسكتلندة سنة 1886 لاستغلال النفط في بورما وآسام.

(145) Stocking,Op.Cit,P.13.

(146) Issawi, Op.Cit,P.323.

(147) Elwell-Sutton, Op.Cit.,P.16;Issawi, Op.Cit,P.318.

(148) Fesharaki,Op.Cit.,P.7;Stocking,Op.Cit.,P.13;Issawi,Op.Cit,P.324; د. نوري عبد الحميد خليل، المصدر السابق، ص 41.

جواب الحكومة انها مستعدة دائماً لحماية رعاياها. وأرسلت كتيبة من الجيش الهندي بقيادة ارنولد ولسن لحماية الشركة وعملياتها ولم تخبر الحكومة البريطانية الشاه بذلك إلاّ بعد وصول الكتيبة الى إيران، وقالت له أن الاعتراض على وجودها على أرضه سيكون حماقة(149).

وأزاء هذا التعثر الذي مُني به دارسي وشركاؤه، اضطر أن ينقل أدوات التنقيب ومعداته الى منطقة "ميدان" أو سهل النفط(150) على مقربة من "مسجد سليمان"(151) في المنطقة البختيارية(152) مستهدفاً التنقيب واستغلال الحقول في هذه المنطقة القريبة من سواحل الخليج العربي، والسبب على ما يبدو في هذا الانتقال كان رامياً الى تخفيض أجور نقل النفط المحتمل الظهور(153).

وبعد خسارة مالية كبيرة وجهود مضنية، وحالات القلق واليأس وتفكير دارسي بالتخلي عن هذا المجهود الفاشل، عثر على النفط بشكل مفاجيء، وعلى عمق 1180 قدماً في

---

(149) Ahmad Jabbari, Robert Olson, Iran Essays on a Revolution in the Making, U.S.A., 1981,P.25.

(150) ظهر بئر متواضع في هذه المنطقة ما بين عامي 1905-1906 يُسمى بئر "هافت كول". راجع: عبد الرحمن زكي، المصدر السابق، ص 81.

(151) Stocking,Op.Cit,P.13; Issawi,Op.Cit,P.318.

(152) تذكر بعض المصادر ،بأنه بعد الانتهاء من عمليات التنقيب الفاشلة، حوّل دارسي جهوده الى المنطقة البختيارية، وأسس شركة بختياري النفطية المحدودة Bakhtiari Oil Ltd Co. برأسمال (400) ألف جنيه. Fesharaki,Op.Cit.,P.6;Stocking, Op.CitP.12.

ويذكر مصدر آخر بأن دارسي عقد اتفاقاً مع خانات البختياري في الخامس عشر من تشرين الأول 1905 يضمن قيام الخانات بتقديم التسهيلات وحماية العمليات مقابل مبلغ سنوي يدفع لهم مقداره (2000) جنيه.

ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء الخامس، ص 2584. بينما تذكر مصادر أخرى، بأن هذه الشركة تأسست عام 1909 فرعاً تابعاً للشركة الأنكلو- فارسية.

د. راشد نوسشي، المصدر السابق، ص 81 ;Elwell-Sutton, Op.Cit.,P.19

(153) أندره نوشي، المصدر السابق، ص 31 ;Issawi, Op.Cit,P.318

السادس والعشرين من أيار 1908[154] في " مسجد سليمان"، وأتضح أنه من أكبر الحقول النفطية المكتشفة في العالم حتى ذلك الحين[155] والحقل يبعد عن سواحل الخليج العربي بـ (150)كم، وأن تفجره في إيران قد تم قبل غيرها من الإمارات العربية على الخليج العربي[156].

بدأت تلوح مظاهر النجاح، وحفرت آبار إضافية في هذه المنطقة وأصبح نفط إيران محط أنظار الدول الكبرى[157]، وجلب للبلاد مشاكل جديدة لم يكن النظام القاجاري قادراً على مواجهتها. كما أن البلاد كانت غير مهيأة لمثل هذا النشاط، إذ كان على الشركة أن توفر مستلزمات الإنتاج والتسويق والميناء الخاص بنقل النفط والبواخر غيرها. غير أن توفير ذلك كان أكبر من إمكانيات صاحب الامتياز[158]. فالنفط باعتباره أهم موارد الطاقة في

([154]) هارفي أوكونور، المصدر السابق، ص 342 ;Area Hand Book Series, Op.Cit.,P.287
ويؤكد مصدر آخر بأن اكتشاف النفط بمقادير تجارية في منطقة مسجد سليمان كان في الثامن والعشرين من حزيران 1908. راجع: ميكائيل بروكس، النفط والسياسة الخارجية، ترجمة: غضبان السعد، بغداد، 1951، ص 41.

([155]) Bullard, The Middle East..., P.396; Fesharaki,Op.Cit.,P.7;Stocking,Op. Cit.,P14;Issawi,Op.Cit,P.319,324.

([156]) Fred Halliday, Iran: Dictatorship and Development, Second Edition, New York, 1979,P.140.;

([157]) فقد أخذت الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامها بالمنطقة بعد اكتشاف النفط، وعمدت الى مزاحمة الدول الأخرى لضمان حصولها على نصيبها من النفط، لكن محاولاتها بالفشل. وبرزت الولايات المتحدة فوق المسرح الإيراني ثانية، على أثر النجاحات التي حققتها الثورة الدستورية 1905-1911، بوصول بعثة مالية برئاسة مورغان شوستر الى طهران في أيار 1911، الذي منح حق اشراف على جميع الشؤون المالية للبلاد، بما في ذلك وضع ميزانية الدولة وقروضها، مع كل ما يتعلق بالامتيازات الأجنبية.
حول بعثة مورغان سوستر راجع:

Richard N.Frye, Persia, London,1968,P.86; Lewis V. Thomas and Richard N.Frye, The United States and Turkey and Iran, Archom Books, 1971,P.246; Thomas A.Bryson, American Diplomatic Relation with the Middle East 1784-1975: A Survey, Metuchen, 1977,PP.55-56;

د. طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج العربي، بغداد، 1982، ص 42.

([158]) د. طاهر خلف البكاء، المصدر السابق، ص 35.

العالم من حيث الأهمية والقيمة، يتطلب وسائل تقنية متقدمة للتنقيب والحفر والإنتاج والتكرير كما يتطلب استثمار رؤوس أموال ضخمة، وهذا المستوى العالي من التقنية والصناعة المتقدمة يتطلب وجود شركة متخصصة ذات رأس مال كبير. وعليه اقترحت وزارة البحرية البريطانية وتحت أشرافها[159]، تأسيس شركة متخصصة لهذا الغرض تقوم بجميع مستلزمات الإنتاج والتصدير. فتم تشكيل شركة لاستثمار النفط في الرابع عشر من نيسان 1909، باسم "شركة النفط الأنكلو-فارسية "Anglo-Persian Oil Company"[160]، بعد شرائها أسهم شركتي "Bahktiaria Oil Ltd." و "First Exploration Co." اللتين كان دارسي قد أسسهما[161].

وُضع للشركة الجديدة، وهي شركة مساهمة، رأس مال قدره مليوني جنيه، ووقع اختيار الشركة على اللورد ستراثكونا، رئيس شركة بورما للنفط، رئيساً لمجلس إدارتها [162].

بينما حصل دارسي على تعويض قدره 203 ألف جنيه، وما يعادل 900 ألف جنيه عبارة عن أسهم في الشركة الجديدة[163].

ذكر جون. ت. كارجيل، رئيس شركة بورما للنفط، في جلسة افتتاح شركة الأنكلو- فارسية، أن هذا العمل لا يقتصر على استحواذ شركة بورما للنفط على أغنى آبار النفط في العالم، بل أنه:

([159]) محمد حسنين هيكل، إيران فوق بركان، (د-ت)، ص 32: د. نوري عبد الحميد خليل، المصدر السابق، ص 41.

([160]) J.C. Hurewitz, Middle East Dilemmas, The Background of United States Policy, New York,1953,P.10.

([161]) اندره نوسشي، المصدر السابق، ص 32.

([162]) جواد العطار، المصدر السابق، ص 19.

([163]) هارفي أوكونور، المصدر السابق، ص 343.

"ضمَّن للامبراطورية البريطانية مورداً طبيعياً يشعرون أن الأيام ستثبت إنه ذو أهمية عظمى للشعب، وفي الوقت نفسه حال هذا العمل دون وقوع هذاالمنبع الطبيعي للثروة في أيدي أجنبية غير بريطانية"[164].

كما وقع الاختيار على عبادان لتكون موقعاً ملائماً للتكرير، وإنشاء أنابيب النفط بقوة إجمالية معدلها 400 ألف طن[165] من النفط سنوياً[166]، بعد أ، اضطر الإنكليز الى فتح باب المفاوضات مع الشيخ خزعل[167] أمير عربستان، حيث أجرى السير برسي كوكس، الوكيل البريطاني في بخارى والمتولي شؤون المناطق المحيطة بالخليج، في المحمرة مفاوضاته مع الشيخ خزعل لعقد اتفاقية بشأن جزيرة عبادان للبدء بإنشاء معمل للتكرير فيها. كما اتصل بالشيخ خزعل السير أرنولد ولسن، سكرتير الوفد البريطاني المفاوض، ومدير شركة النفط الأنكلو-فارسية بعد الحرب العالمية الأولى، للاتفاق معه على ربط خط للأنابيب بين الحقول ومرفأ النفط في عبادان بطول 130 ميل. فتوصل الطرفان في السادس عشر من تموز 1909 الى أتفاق، يقضي بدفع 650 جنيهاً سنوياً لمدة عشر سنوات الى الشيخ خزعل، كايجار لموقع معمل التكرير ومرور أنابيب النفط عبر

---

(164) مقتبس في: د. راشد البراوي، المصدر السابق، ص 77.

(165) الطن يعادل 7 برميل، والطن المتري يعادل 1000 برميل، والبرميل يعادل 42 غالون، والغالون يعادل (4.5) لتر.

(166) عبد الرحمن زكي، المصدر السابق، ص 82 ؛ Issawi,Op.Cit,P.320

(167) يعد الشيخ خزعل بن جابر مرداو، الذي ولد عام 1862، من الشخصيات العربية البارزة في تاريخ العرب الحديث، إذ لعب دوراً رئيسا في أحداث الخليج العربي في الربع الأول من القرن العشرين. تولى إمارة عربستان على أثر مقتل شقيقه الشيخ مزعل عام 1897 واستمر حكمه حتى عام 1925 عندما أطاح به رضا خان بحملة عسكرية على إمارته لإنهاء نفوذه. تأتي أهمية الشيخ خزعل وإمارته من خلال ما شهدت أيامه أحداثاً غاية في الأهمية، فقد شهد تفجر النفط، وتبلور المصالح الأجنبية في إمارته، وقيام الحرب العالمية الأولى، كما شهد إنهيار الحكم القاجاري وقيام الحكم البهلوي. للتفاصيل راجع: مصطفى عبد القادر النجار، المصدر السابق، ص 105 وما بعدها.

أراضيه، الى جانب تأييد أستقلاله ضد إدعاء الحكومة المركزية. ووعد بمساعدة إذا ما تعرض لأي أعتداء[168]، ويذكر السير أرنولد ولسن ذلك الوعد بأنه:

"دون أعطاء تلك الوعود وضمان الحماية له لبسط نفوذه على المنطقة لم يكن هناك أي أمل في الوصول معه الى أتفاق حول مد الأنابيب"[169].

وبموجب هذا الاتفاق،باع الشيخ خزعل للشركة الأراضي المطلوبة، على أن تُرد إليه بانتهاء مدة العقد، ومدت الأنابيب من منطقة الإنتاج الى ميناء عبادان، وتم تصدير أول شحنة نفط من الميناء المذكور عام 1912[170].

بتأسيس شركة النفط الأنكلو-فارسية وتزايد حاجة الأسطول البحري البريطاني الى النفط، رمت الحكومة البريطانية بثقلها وراء الشركة الجديدة وعملت لتهيئة مستلزمات نجاحها، فطلبت من الشركة المذكورة أن تمدها بمقادير كبيرة من النفط، وخاصة عندما قررت وزارة البحرية البريطانية عام 1913، التي يرأسها "ونستون تشرشل" (1912-1915)، والذي تبنى أفكار "فيشر" أن تستخدم وقود النفط بدلاً من الفحم[171]، وأعلم الأخير مجلس العموم في السابع عشر من تموز 1913، أن وزارة البحرية تحاول أن تسيطر على بعض ميادين النفط لتؤمن ما يحتاج إليه الأسطول من هذه المادة[172]، ولأسباب أخرى ذكرها قائلاً:

([168]) Ewell-Sutton,Op.Cit.,p.21;Stocking,Op.PP.15-16.

([169]) مقتبس في: مصطفى عبد القادر النجار، المصدر السابق، ص 210-211.

([170]) Frances Bostock and Geoffey Jones, Planning and Power in Iran, London, 1989, P.19;Issawi, Op.Cit.,P.320,325.

([171]) هارفي كونور، المصدر السابق، ص 342 ؛ Amuzegar, Op.Cit.,P.51.

([172]) Ronald W.Ferrier, The Development of the Iranian Oil Industry, "Twentieth Century Iran ", Edited by: H.Amir Sadeghi,

"أن البحرية يجب أن تكون المالكة الحرة والمنتجة للوقود السائل الذي تحتاج إليه. ويستلزم ذلك أولاً بناء خزان بهذه الدولة لضمان سلامتنا في وقت الحرب، ولتمكننا من التغلب على تقلبات الأسعار في وقت السلم. وثانياً أن تكون لنا سلطة المعالمة في الزيت الخام عند وصوله، بمعنى أن تكون البحرية قادرة على أن تقوم بعمليات تصفيته وتكريره بالدرجة التي تتلاءم ومطالب الأسطول. وثالثاً أن نكون المالكين، أو على الأقل المسيطرين على نسبة من موارد الزيت الخام الذي نحتاج إليه"[173].

أرسلت وزارة البحرية بعثة، تتكون من الأدمير ال سلاد E.J.W. Slade وجون كادمن John Cadman والدكتور باسكو E.H.Pascoe وجي. سي. كلارك J.C. Clarke، لدارسة ميادين النفط في إيران، وتقديم تقرير عن إمكانية اعتماد الأسطول البريطاني عليها، فجاء في تقرير اللجنة، بعد عودتها في الخامس والعشرين من كانون الثاني 1914، ما يرضي وزارة ونستون تشرشل[174].

وبناء على إلحاح الأميرال فيشر وتشرشل. وخشية انقطاع مورد النفط عن بريطانيا في حالة حرب ضد ألمانيا[175]، أشير باشتراك الحكومة البريطانية في شؤون الشركة من خلال شراء أسهمها. قوبل هذا الأمر، في البداية، بمعارضة مجلس العموم البريطاني، غير أن الضرورات العسكرية والاعتبارات السياسية، دفعت أعضاء المجلس بأغلبية (245) صوتاً ضد (18) صوتاً[176]، بأن تشتري الحكومة البريطانية حصة الأغلبية من

London,1977,P.96;Area Hand Book Series,Op.Cit.,P.287

([173]) مقتبس في: د. إبراهيم شريف، المصدر السابق، ص 100؛
Issawi, Op.cit.,P.321;Hurewitz,Middle,East…,P.10

([174])
Stocking,Op.Cit,P.17.

([175]) جواد العطار، المصدر السابق، ص 19.

([176])
Fresharaki,Op.Cit,P.8.

أسهم شركة النفط. فدفعت الحكومة البريطانية مبلغاً قدره 2.200.000 جنيه للشركة، في العشرين من أيار 1914[177]، ولما هاجمت المعارضة تشرشل، أجاب ببساطة، بأنه لا يمكن لاية مؤسسة أن تكون تجارية وسياسية في وقت واحد، وأن هذه الصفقة قد عقدت لغرض سياسي بالغ الأهمية، بل وصف ونستون تشرشل، بأنها تساوي في أهميتها شراء"Disraeli" لحصص قناة السوس[178]. اقتنعت المعارضة بأهمية هذا الهدف، ووافقت على مضاعفة المبلغ المشترك به في الشركة حتى ارتفع خلال شهر واحد الى 5.200.000 جنيه[179]. ولأجله تم الاتفاق على أن أي موظف أداري في شركة النفط الأنكلو-فارسية، يجب أن يكون من الرعايا الإنكليز، وأن المجلس العام للشركة ينبغي أن يكون مقره في بريطانيا[180]. وأن يكون فيه إثنان من الأدميرالية[181]، لهم الحق المطلق في اتخاذ حق الفيتو في المسائل السياسية والبحرية[182]، على قرارات الأربعة عشر مديراً المنتخبين من قبل أصحاب الأسهم الباقين. بينما تركت القرارات ذات الصفة التجارية الصرفة خارج نطاق سلطتهم وأصبحت 52.55%[183] من أسهم الشركة بيد الحكومة البريطانية[184].

---

(177) حول شراء الحكومة البريطانية لأسهم شركة النفط الأنكلو-فارسية راجع:
Hurewitz,Diplomacy in the Near…,Vol,I,PP.278-280.=
(178) Lincoln Iandis, Political and Oil:Moscow in the Middle East, London, 1973,P.37.
(179) Stocking,O.p.Cit.,P.20.
(180) ميكائيل بروكس، المصدر السابق، ص 43-44.,
(181) وهما الأدميرال E.J.W.Slade و Lord Inchcape.
(182) هارفي أكونور، أمبراطورية البترول، ترجمة: نجدة هاجر، سعيد الغز، الطبعة الأولى، 1959، ص 105 ;Jabbari,R.Olson,Op.Cit.,P.27
(183) تذكر بعض المصادر بأن حصة الحكومة البريطانية كانت 43.5% مقابل 23.5% لشركة نفط بورما و 33.3% لمجموعة من الشركات والمستثمرين البريطانيين. ينظر: د. أحمد باسل البياتي، تطور السياسة النفطية السوفيتية تجاه ايران 1917-1979"، دراسات الخليج والجزيرة العربية، "مجلة"، العدد

أمـا حصــة شـركة نفـط بورمـا فكانـت 25%[185]، أمـا البـاقي، 22.5% فكانـت أسـهم الأفراد[186].

احتجت الحكومة الروسية حول عملية شراء وزارة البحرية البريطانية هذه الأسهم، لأنها أعطت الحكومة البريطانية إمكنية استخراج النفط، ليس في منطقة النفوذ الإنكليزي والمنطقة المحايدة، بل حتى في منطقة النفوذ الروسي، بالإضافة الى أن ذلك يوّجه ضربة قوية لصادرات النفط الروسية الى ايران. وكتبت صحيفة "Riack" الروسية مقالة بعنوان "روسيا وإنكلترا في بلاد فارس"، أكدت خطورة شراء بريطانيا لأسهم الشركة، بقولها:

"أن تحوّل أسهم شركة النفط الأنكلو-فارسية الى ممتلكات حكومية انكليزية ربما تكون شبيهة بمسألة شراء إنكلترا لأسهم شركة قناة السوس عام 1875 التي بواسطتها احتلت إنكلترا مصر عام 1882"[187].

وأصر سيرغي سازانوف، وزير خارجية روسيا 1909-1917، على وجوب الحصول على تعهد قاطع من الحكومة البريطانية، بأن عملية الاستثمارات النفطية سوف لا تشمل المنطقة المحايدة ولا منطقة النفوذ الروسي. ولم يقف سازانوف عند هذا الحد، بل اقترح

41، السنة الحادية عشر، الكويت، 1985، ص 138. بينما يذكر مصدر آخر، بأن الحصة الحكومة البريطانية هي 51% ينظر:
د. نوري عبد الحميد خليل، المصدر السابق، ص 42.

([184]) عبد الرحمن زكي، المصدر السابق، ص 126-127؛ هارفي أوكونور، امبراطورية البترول، ص 105.

([185]) تذكر بعض المصادر، بأن حصة شركة بورما كانت 23.5 ينظر:
بوب أدواردز، إمبريالية النفط في خليج النفط، ترجمة: سليم عبد الأمير حمدان، بغداد، (د-ت)، ص 53
Fesharaki,Op.Cit.,P.8;

([186]) آرنست تياك، المصدر السابق، ص 110.

([187]) مقتبس في: د. نوري عبد البخيت السامرائي، المصدر السابق، ص 56.

على الحكومة البريطانية الاتفاق مع حكومته، للقيام بمشروع مشترك لاستثمار النفط في المنطقة المحايدة[188].

وتحت ضغط الدبلوماسية الروسية، ألقى أدوارد غراي، وزير خارجية إنكلترا 1905-1916، خطاباً مطولاً في مجلس العموم البريطاني، أكد فيه أن العملية الجديدة للاستثمارات النفطية ستتم في المناطق الواقعة بالقرب من سواحل الخليج العربي ضمن منطقة النفوذ البريطاني[189]. وفي الثالث من تموز 1914 أخبر أدوارد غراي السفير البريطاني في بتروغراد" بيوكينين":

"طالما أن سازانوف يطلب من الحكومة البريطانية إصدار تصريح ملائم للأجل تهدئة الصحافة الروسية والرأي العام الروسي حول عملية شراء الحكومة البريطانية أسهم شركة النفط الإنكليزية- الفارسية فيمكنك أن تخبره بأنني لا أعد مسألة شراء الحكومة البريطانية قسماً من أسهم الشركة المذكورة يحتم علينا العمل في المنطقة المحايدة رغم أننا نرى أن بوسع أية شركة تجارية أن تقوم بذلك"[190].

بعد إقرار البرلمان الإنكليزي بشراء الحكومة نصف أسهم الشركة المذكورة، فأن هذا العمل كان إيجابياً للطرفين، الحكومة والشركة، أمّن حاجة البحرية البريطانية من النفط، كما أن الشركة أصبحت وثيقة الصلة بالحكومة البريطانية وتعتمد على تأييدها ومعونتها في الحالات كافة. وأصبح أي خلاف أو اختلاف بين الشركة والحكومة الإيرانية وكأنه نزاع بين الحكومتين، الإيرانية والبريطانية[191].

([188]) المصدر نفسه، ص 58.

([189]) المصدر نفسه.

([190]) مقتبس في: المصدر نفسه.

([191]) د. راشد البراوي، المصدر السابق، ص 80-81 :.F errier,Op.Cit.,P.97

ان امتلاك الحكومة البريطانية هذا القدر الكبير من الأسهم، في شركة مجال نشاطها جميع أنحاء إيران، معناه أن هذا الامتياز أصبح إنكليزياً فعلاً، وكان طبيعياً أن تُقدم امتيازات خاصة الى القبائل الجنوبية، التي كان يجري في مناطقها أعمال ابحث والتنقيب والإنتاج. ولهذا فقد أغرت أمراء البختيارية على الدخول في الشركة، ووعدوا بإعطائهم فوائد قدرها 3% من جميع الأرباح المنتظرة[192]، على أن تقوم أفراد القبيلة المذكورة، بتوفير الحماية لحقول وأنابيب النفط ومنشآت الشركة، لقاء مبلغ قدره (15) ألف دولار[193].

وجرى التفاهم أيضاً مع القبائل القشقائية في جنوب البلاد، وقد تم كل ذلك دون علم الحكومة الإيرانية. والغريب في الأمر أن الشركة استقطعت ما دفعته لزعماء القبائل في الجنوب من حصة الحكومة الإيرانية[194].

اكتسبت حقول نفط الجنوب اهتماماً خاصاً باعتبارها مصدراً رئيساً لتزويد الأمبراطورية البريطانية بالنفط، حيث بلغ إنتاجها عام 1913 1.857.000 برميل[195]، أو ما يقارب 80 ألف طن[196]. ووصل عام 1914 نحو 270 ألف طن. حيث زودت هذه الحقول أسطول البحرية البريطانية ما بين أيلول 1913 حتى نهاية حزيران 1914، كمية بلغت 30 ألف طن من النفط الخام[197]. وبذلك استطاعت الحكومة البريطانية، أن توفر إمدادات وقود مضمونة لأسطولها في المحيط الهندي، الأمر الذي قوّى من أطماعه ليس في إيران

([192]) Stocking,Op.Cit.,P.12;Issawi,Op.Cit.,P,325; ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ص 2585.

([193]) هارفي أوكونور، الأزمة العالمية في البترول، ص 342.

([194]) المصدر نفسه.

([195]) عبد الرحمن زكي، المصدر السابق، ص 124 Stocking, Op.Cit.,P.20;

([196]) Ashraf Pahlavi, Faces In A Mirror, U.S.A.,1980,P.104.

([197]) Issawi,Op.Cit.,P.321.

فحسب بل في الأراضي العراقية، لأن قسماً من الأراضي الإيرانية الغربية والواقعة ضمن نطاق امتياز دارسي، مثل منطقة نفط خانه، قد دخل في أرض العراق بعد تسويات الحدود بموجب بروتوكول القسطنطينية[198]، الذي وقّع في استانبول بين الحكومة الإيرانية والدولة العثمانية، في السابع عشر من تشرين الثاني 1913[199].

هكذا أصبح للإنكليز في إيران، قبيل الحرب العالمية الأولى، شركة نفطية كبرى، تسيطر عليها الحكومة البريطانية سيطرة كاملة، بموجب أسهمها التي تفوق النصف، مضافاً إليها الثلث الباقي التي تمتلكه شركة بورما، لكونها خاضعة للإشراف المباشر للبحرية البريطانية. وبهذا فإن بريطانيا دخلت الحرب العالمية الأولى، وهي تمتلك أكثر من ثلثي أسهم شركة النفط الأنكلو-فارسية.

([198]) أُدخل منطقة ضيقة من غرب إيران، والمشمول بامتياز دارسي، تبلغ مساحتها 800 ميل مربع تقريباً، بموجب بروتوكول القسطنطينية لعام 1913، ضمن أراض الدولة العثمانية، وقد عرفت فيما بعد "الأراضي المحولة- Transferred T. وقد اعترفت الحكومة العثمانية بحق الشركة الأنكلو-فارسية في الاستمرار على استغلال النفط الذي يتضمنه هذا القسم. ووضعت لجنة ترسيم الحدود بين الطرفين، ملحقاً للبروتوكول (الملحق ب) يتضمن تعهد الحكومة العثمانية بعدم منح امتياز نفطي في هذه المنطقة لأي فرد أو شركة أخرى، كما اعترفت الحكومة العثمانية أيضاً بحق الشركة في مد أنابيب النفط في الأراضي المحولة الى الخليج العربي. للتفاصيل حول بروتوكول القسطنطينية الموقع في 17 تشرين الثاني 1913، راجع: د. نوري عبد الحميد خليل، المصدر السابق، ص 42-43.

([199])
Issawi,Op.Cit.,P.323.

تزايد أهمية النفط الإيراني ابان الحرب العالمية الأولى وبعدها

حتى قيام "انقلاب حوت" شباط1921

اكتسب النفط الإيراني أهمية متزايدة مع اقتراب شبح الحرب العالمية الأولى، ولاسيما بعد تصدير شحنات كبيرة منها الى الأسواق العالمية عبر ميناء عبادان، التي قُدرّت بحوالي 600 ألف برميل خلال عام 1912، ثم بلغ ثلاثة أضعاف هذا الرقم في العام التالي[200]. وفي إطار استعدادات الحكومة البريطانية للحرب، واعتماد أسطولها المتزايد على النفط بدلاً من الفحم، أصدرت الإدميرالية البريطانية أمرها في العاشر من أيلول 1914 الى ثلاث سفن حربية للقيام بحراسة شط العرب فيما بين الخليج العربي وبين المحمرة عند مصب نهر الكارون وحماية معامل تكرير النفط في عبادان[201]. وجاءت هذه التدابير العسكرية البريطانية دون تقديم طلب الى الحكومة الإيرانية، ولم يحصلوا على موافقة الأخيرة لإنزال القطعات واستخدام الخليج العربي قاعدة للحركات المقبلة[202]. ثم جاءت حركة الفليق الأول من القوات الهندية الى البرحين في السادس عشر من تشرين الأول 1914، عملية مكملة لحراسة السفن البريطانية السابقة، ووجهت الى قائده الجنرال "ديلامين" تعليمات لاحتلال عبادان لحماية معامل تكرير النفط ومنشآته وخطوط أنابيبه[203]. وفعلاً تم ذلك على أثر إعلان الحرب بين بريطانيا والدولة العثمانية في الخامس من تشرين الثاني[204]، حيث بادرت القوات الهندية المرابطة في البحرين، الى

([200]) عبد الرحمن زكي، المصدر السابق، ص 124.

([201]) Pierre Oberling, The Qashqai Nomads of Fars, Paris, 1974,P.128; Bullard, The Camels Must Go…,P.88.

([202]) ميكائيل بروكس، المصدر السابق، ص 44.

([203]) د. إبراهيم شريف، المصدر السابق، ص 105.

([204]) د. نوري عبد الحميد خليل، المصدر السابق، ص 43-44.

احتلال البصرة في الرابع والعشرين من تشرين الثاني[205]، وكان هدفها السوقي المبدئي، حماية مصافي النفط وآباره وأنابيبه في المنطقة، إذ أن النفط أصبح من الضرورات الأساسية في كسب الحرب، خاصة بعد أن اعتمد الأسطول البحري البريطاني على هذا المصدر [206].

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، ارتفع إنتاج الخط النفط الإيراني بشكل مذهل[207]، وأصبح يشكل هدفاً للأطراف المتنازعة في الحرب، فقد كان العثمانيون يرون أن من صالحهم تدمير حقول النفط وتعطيلها عن العمل لأنها تخدم آلة الحرب البريطانية. وخشيت بريطانيا من أن تقوم القوات العثمانية بأعمال انتقامية ضد مصالحها النفطية في منطقة عربستان، وبالتالي تقضي على نفوذها، فكان لزاماً على بريطانيا والحالة هذه، العمل بكل ما في وسعها لاستمرار تسيير أعمال شركة النفط الأنكلو-فارسية[208].

هكذا أصبح جانباً كبيراً من أراضي إيران مسرحاً للعمليات العسكرية بين الأطراف المتحاربة، على الرغم من عدم اشتراكها في الحرب بأعلان حيادها[209]. فقد أرسلت

([205]) فوزي خلف شويل، إيران في سنوات الحرب...،ص 51.
([206]) طلال مجذوب، المصدر السابق، ص 281.
([207]) بلغ الإنتاج السنوي للفنط الإيراني خلال سنوات الحرب العالمية الأولى كما يلي:-
عام 1914 بلغ 2.7 مليون برميل
عام 1915 بلغ 3.3 مليون برميل
عام 1916 بلغ 4.6 مليون برميل
عام 1917 بلغ 6.6 مليون برميل
عام 1918 بلغ 8.1 مليون برميل
عبد الرحمن زكي، المصدر السابق، ص 124، وأنظر ملحق رقم (1).
([208]) John A.Boyle, Persia History and Heritage, London,1978,P.46.
([209]) دفعت الأحداث المتلاحقة بالحكومة الإيرانية الى الإسراع بإعلان حيادها التام، في فرمان أصدره الشاه احمد في الأول من تشرين الثاني 1914، بمناسبة افتتاح المجلس الإيراني.
H.B. Sharabi, Government and Politlcs of the Middle East in the Twentieth Century, New York,1962,P.8; Avery,Op.Cit.,P.179.

المانيا بعثة عسكرية لعرقلة المجهود الحربي للحلفاء في إيران، ونجحت في إثارة قوات الدرك الإيرانية التي كان يقودها ضباط سويديين، ثم بعثت ألمانيا مجموعة عناصر استخبارية بقيادة "فاسموس-Wassmuss"، لينظموا حرباً غير رسمية ضد الإنكليز في مناطق النفط، والقضاء على النفوذ البريطاني في جنوب إيران[210]. وللحيلولة دون انتشار هذا الخطر، انتدبت حكومة الهند السير "بيرسي سايكس-Sir Percy"، من الهند الى بندر عباس، ليقوم بجمع قوة من المتطوعين بقيادة ضباط بريطانيين تدعمها قوة بريطانية وهندية، لتوطيد الأمن في جنوب إيران، وقد عرفت هذه القوة، التي كان قوامها خمسة آلاف مسلح، باسم "فرقة بنادق جنوب فارس- "Sauth Persia Rifles"[211]، الاّ أن هذه الفرقة لم تستطع أن تحمي المصالح النفطية البريطانية في جنوب إيران. فقد تمكنت القوات العثمانية من اجتياز الحدود الغربية لإيران، وعقدت العزم على إنهاء النفوذ البريطاني فيها وتهديد جميع مصالحها في المنطقة. فاشتركت، مع ألمانيا، في تحريض قبائل المنطقة للثورة بوجه القات البريطانية ومصالحها[212]، ونجحوا في قطع أنابيب النفط بعد تعرضها الى أعمال تخريبية على أيدي القبائل القشقائية[213] والعربية الموجودة في لورستان وعربستان، التي تأثرت بالدعاية العثمانية الهادفة الى مقاتلة الإنكليز والوقوف الى جانب العثمانيين ومؤازرة إخوانهم للدفاع عن الإسلام.[214] فقد

([210]) عبد الاله بدر علي الأسدي، العلاقات البريطانية الإيرانية 1918-1933، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة بغداد، 1994، ص 59.

([211]) W.E.R.Dickson,East Persia,Abackmater of the Great War,London,1924,P.35; Oberling,Op.Cit.,P.129;Banani,Op.Cit.,P.54;Wilber,Op.Cit.,P.82.

([212]) مصطفى عبد القادر النجار، المصدر السابق، ص 195.

([213]) حول نشاط قبائل القشقائية ضد المصالح البريطانية في جنوب إيران. يُنظر: Oberling,Op.Cit.,PP.136f;Frye, OP.Cit.,P.87;Lenczowski, Russia and the West…,P.149f.

([214]) د. عبد السلام عبد ا لعزيز فهمي، المصدر السابق، ص 28؛ جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ص 69.

تمكن المتطوعون العرب بمساندة القوات العثمانية إنزال خسائر غير متوقعة بالقوات البريطانية في منتصف شباط عام 1914، واستطاع فريق من الثوار نسف أنابيب النفط في مسجد سليمان، وأشعلوا فيها النيران، الأمر الذي أوقف ضخ النفط الى عبادان، ولكنهم أخفقوا في الوصول الى مصافي عبادان حيث كانت الحماية عليها مُحكمة. غير أن الشركة بحماية القوات البريطانية، اتخذت التدابير اللازمة لإصلاح أنابيب النفط وصيانتها [215]، فاستؤنف تدفق النفط الى عبادان في الثالث عشر من حزيران 1915، بعد توقف دام خمسة أشهر [216].

لجأت الشركة الى إجراءات غريبة، بعد أعمال التخريب، للضغط على الحكومة الإيرانية، منها امتناع الشركة عن الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه إيران، وتخفيض مدفوعاتها، بل طالبت بدفع تعويض قدره (402887) جنيهاً عما لحقها من أضرار، و (211.602) جنيهاً آخر عن خسائر انخفاض الإنتاج [217] واستخدمت الشركة شتى الوسائل لتقليل حصة إيران من أرباح نفطها، فعلى سبيل المثال، كانت تستقطع نسبة من الأرباح الصافية باسم الاندثار، وتخصم من أرباح الحكومة الإيرانية ما كانت تمنحه لأسهم الشركات التابعة لها، علماً بأنها كانت غير مشمولة بأرباح تلك الشركات [218]. فضلاً عن ذلك، كانت تستقطع من حصة إيران (10) آلاف جنيه سنوياً بصورة تعسفية بحجة تعويض إصلاح الأنابيب. كما كانت تستقطع منها أيضاً، المبالغ التي كانت تدفعها لرؤساء العشائر لقاء حمايتهم

([215]) مصطفى عبد القادر النجار، المصدر السابق، ص 151-152؛ أسعد محمد زيدان الجواري، المصدر السابق، ص 157-158.

([216]) Ellwell-Sutton,Op.Cit.,P.26.

([217]) تذكر مصادر أخرى بأنها طالبت بتعويض مقداره (600) ألف جنيه، كما قدّرت الخسارة بمبلغ بسيط لم يتجاوز (20) ألف جنية. ينظر:

د. راشد البراوي، حرب البترول في العالم، القاهرة، 1968، ص 91.

([218]) Ellwell-Sutton,Op.Cit.,P.26.

لمناطق استخراج النفط الواقعة ضمن ديار عشائرهم. وكانت الشركة الاستثمارية الأولى تتحايل لتخفيض مداخيلها المعلنة " الى ما يقارب الصفر"، لتحرم بذلك إيران، التي كانت شريكة فيها، من أرباح الشركة. وقد مارست الشركة من أجل ذلك وسيلتين[219]:

الأولى: بيع حصتها من النفط بأسعار مخفضة الى "شركة نفط بختياري " لتبيعها بدورها الى شركة النفط الأنكلو-فارسية.

أما الوسيلة الثانية، فأنها كانت غريبة في بابها، فقد كانت شركة النفط الأنكلو-فارسية تنفذ العديد من أعمالها على حساب الشركة الاستثمارية الأولى.

كان هَمُ الإنكليز المحافظة على العلاقة بين الشيخ خزعل وبين زعماء البختيارية، حفاظاً على سير العمل في شركة النفط الأنكلو- فارسية، والمعروف عن قبائل البختيارية، أنها كانت على خلاف مستديم مع الشركة والشيخ خزعل، ولم تتوان في انتهاز الفرص لخلق المشاكل ضدهما معاً، في هذا الوقت الذي كان معظم أفرادها يعملون في حقول الشركة[220]. ويذكر أرنولد ولسن، مدير شركة النفط الأنكلو-فارسية ما بعد الحرب العالمية الأولى، أن أعمال الشركة كانت تسير سيراً طبيعياً في عربستان بفضل نفوذ أميرها، في الوقت الذي لم يكن هذا العمل ممكناً في أية منطقة أخرى من إيران[221].

إن الحياد الذي أعلنته إيران ابان الحرب العالمية الأولى، لم يستطع أن يصمد أمام تطورات خطيرة قررتها إيرادات الدول الكبرى، حيث عدّ الحلفاء "حياد إيران كان مفيداً لأعدائهم" فبقي حيادها مجرد ورقة بيد الدول المتحاربة الأربع، روسيا وبريطانيا وألمانيا

([219]) فوزي خلف شويل، إيران في سنوات الحرب...، ص 134-135.
([220]) بلغ عدد العاملين في شركة النفط الأنكلو-فارسية عام 1923 ما يقرب من (20) ألف عامل من البختارية وعشائر الشيخ خزعل العربية. وارتفع هذا العدد ليصل الى (55) ألف عامل عام 1951، بالإضافة الى (15) ألف كانوا يعملون مستخدمين في مقاولات الشركة. يُنظر:
Halliday, Op.Cit.,P.177
([221]) مصطفى عبد القادر النجار، المصدر السابق، ص 214.

والدولـة العثمانيـة، التـي حوّلـت الأراضـي الإيرانيـة الـى أحد الميـادين القتاليـة المهمـة فـي منطقـة الشرقيين الأدنـى والأوسط[222]. فعند دخـول القوات الروسية للقسم الشـمالي مـن إيـران، اسـتقالت حكومـة عبـد الحسين مـرزا الملقب بــ " فرمـان فرمـا" المواليـة للحلفـاء، بسبب إلقـاء القوات الروسية القبض علـى الـوزير العثمـاني بطهـران فـي شباط مـن العـام 1916، فـاحتج بقوة حفاظـاً علـى الحيـاد الظـاهري، ممـا أدى الـى سـقوط وزارتـه وتـأليف وزارة سـبهدار أعظـم، الـذي تحـوّل الـى آلـة طيعـة بيـد الحلفـاء[223]. وفـي عهـده حصـلت حكومــة روسـيا القيصـرية، لصــالح مواطنهـا الجـورجي الأصـل "اكـاكى ميفـود يفـتش خوسـتاريا- Akuky Mefodievich Khostaria"، مـن الحكومـة الإيرانيـة فـي التاسـع من آذار 1916[224] على "حق خاص"[225]، باستثمار النفط والغاز الطبيعي الموجود في الولايات الشمالية الثلاث، "كيلان ومازندان واسـترابـاد" لمدة سبعين عامـاً، علـى أن يـدفع 16% مـن دخلــه الــى الحكومــة الإيرانيــة[226]. وقـام خوسـتاريا، بموجـب هـذا الامتيــاز، بتأسـيس " شـركة الـنفط الروسـية- الفارسـية-Naphth Co. Russo-Persian"[227]

([222]) محمد كامل محمد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 21.

([223]) فوزي خلف شويل، إيران في سنوات الحرب...، ص 87-88.

([224]) عبد المناف شكر جاسم النداوي، العلاقات الإيرانية السوفيتية 1917-1941، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية الجامعة المستنصرية، 1990، ص 62.

([225]) الامتياز يستند على منحه من جانب مظفر الدين الشاه، ويرجع تاريخها الى 1896. ينظر:
Lenczowski, Russia and the west…,P.81;
د. راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، ص 258.

([226]) د. طالب محمد وهيم، المصدر السابق، ص 43؛ عبد المناف شكر جاسم النداوي، المصدر السابق، ص 63.

([227]) د. أحمد باسل البياتي، تطور السياسة النفطية...، ص 138.

برأسمال قدره ثلاثة ملايين جنيه[228]، لأنه ملزم بضرورة المباشرة باستمثار المنطقة المحدودة في غضون خمسة أعوام، حتى لا يعدّ ا لعقد لاغياً أو باطلاً[229].

بعد توفق القوات العثمانية- الألمانية في زحفها نحو طهران، اتخذ رئس الوزراء الجديد شكر الله خان "وثوق الدولة" عدداً من الإجراءات، التي رآها الحلفاء ضرورية لتحسين موقفهم في البلاد، فأقر بدوره امتياز خوستاريا[230].

لم يدم الامتياز طويلاً، بسبب المتغيرات التي حدثت على الساحة الروسية، فبعد ثورة أكتوبر (7 تشرين الثاني 1917)، قرر القادة الروس إلغاء جميع المطالب والامتيازات التي حصلت عليها روسيا القيصرية من إيران[231]. ففي الأول من كانون الثاني 1918، سلّم تروتسكي، وزير خارجية روسيا، أسد بهادر الوزير الإيراني في بتروغراد، مذكرة روسية موجهة الى الحكومة الإيرانية جاء فيها:

" تعدّ روسيا السوفيتية جميع الاتفاقيات السرية المعقودة بين روسيا القيصرية والدول الأخرى التي حكمت إيران وانتهكت سيادتها دولة مستقلة، ملغية ويعيد الشعب الروسي الى إيران كل ما أخذ منها عنوة.." [232].

وبذلك أصبح امتياز خوستاريا، بحكم السياسة السوفيتية الجديدة، ملغى[233].

---

(228) Ramazani, The Foreign Policy of Iran…, P.206.

(229) فوزي خلف شويل، إيران في سنوات الحرب...، ص88.

(230) لم تعرض الحكومة الإيرانية السابقة، حكومة سبهدار أعظم، مشروع الامتياز على المجلس الإيراني، الأمر الذي كان يتنافى مع روح الدستور. وبالمقابل فأن المجس رفض تصديق الاتفاقيات التي عقدها رئيس الوزراء السابق سبهدار أعظم مع الخلفاء. راجع: فوزي خلف شويل، المصدر نفسه، ص 91،88.

(231) Sharabi,Op.Cit.,P.94.

(232) مقتبس في: فوزي خلف شويل، إيران في سنوات الحرب...، ص 102؛ Avery, Op.Cit.,P.201.

حثت المذكرة الروسية الحكومة الإيرانية، أن تعلن من جانبها أن جميع هذه الاتفاقيات باطلة وملغاة[234]. فأصدرت حكومة "علاء السلطنة" مرسوماً في السابع والعشرين من تموز 1918 ألغت الامتيازات والاتفاقيات التي:

"أخذت من إيران خلال المائة سنة الأخيرة بالقوة والإكراه وبوسائل غير شريعة مثل التهديدات والرشاوي ضد مصالح إيران"

وجاء في المرسوم أيضاً بأن:

"الحكومة الجديدة في روسيا أعلنت أن هدفها حرية ووحدة أراضي الأمم... وأعلنت إلغاء كل الامتيازات والاتفاقيات التي أخذها الروس من إيران...، وأن حكومة الشعب في إيران لها الحق نفسه في كسب مصادرها وتحرير ثروتها مثل الأمم والحكومات الأخرى"[235].

أن التقارب الروسي الإيراني، قد فسح المجال أمام الشركات النفطية الإمريكية، أن تدخل في منافسة مباشرة من أجل الحصول على الامتيازات النفطية في المقاطعات الخمس الشمالية، التي أصبحت مفتوحة أمام أطماع الدول الكبرى الأخرى بعد سقوط النظام القيصري في روسيا. ففي خريف عام 1917 توجهت الى طهران بعثة أمريكية باشرت، فور وصولها، مباحثات مكثفة مع المسؤولين الإيرانيين، للحصول على امتيازات للتنقيب عن النفط واستغلاله، لصالح شركة ستاندرد نيوجرسي الأمريكية[236] المعروفة، الاّ أنهم لم يحققوا غاياتهم[237].

([233]) د. أحمد باسل البياتي، تطور السياسة النفطية...، ص 138.

([234]) طلال مجذوب، المصدر السابق، ص 285.

([235]) مقتبس في: فوزي خلف شويل، إيران في سنوات الحرب....، ص 112-113.

([236]) شركة ستاندرد أويل أوف نيوجرسي. Standard Oil of Newjersy Co. من بين أكبر الشركات الأمريكية السبع لإنتاج النفط، أنشأها جي. دي روكفلر عام 1859. ولها (322) شركة فرعية، ويعمل بها (155) ألف موظف، وتدير هذه الشركة، خمس الأعمال النفطية في العالم، وللشركة 30% من رأسمال شركة البترول العربية الإمريكية (ارامكو) في المملكة العربية السعودية، وامتياز ارامكو هو

كما فسح التقارب الروسي الإيراني المجال أمام بريطانيا لتعزي نفوذها، وخاصة بعد أن أدركت ان انتصارها في الحرب العالمية الأولى، يعود في جوانبه الأساسية الى الدور المهم الذي لعبه النفط[238]. في الحادي والعشرين من تشرين الثاني 1918، ألقى اللورد كرزون، وزير خارجية بريطانيا، خطاباً أمام أعضاء "هيئة البترول المتحالفة"، في قصر لانكستر هاوس، عن أهمية النفط في الحرب، جاء فيه:

"كان الزيت حتى قبل الحرب يعدّ من أهم الصناعات والموارد القومية... ولكن بابتداء الحرب أصبح الزيت ومستخرجاته في مصاف العوامل الرئيسة التي يتسنى بواسطتها مواصلة الحرب وكسبها... وفي الحقيقة يجوز لنا القول بأن الحلفاء قد طافوا على موجة من الزيت نحو النصر"[239].

وبالمقابل صرح المارشال الألماني "لودندوف"، أن عدم كفاية الموارد النفطية أرغم القيادة العليا على طلب الهدنة في تشرين الأول من عام 1918، إذ استطاعت ناقلات النفط الأمريكية إمداد الحلفاء بحاجتهم من النفط، بينما لم يتمكن الألمان من الحصول على شيء من الخارج[240]. ومن هنا نفهم سراً من أسرار انهيار كتلة المحور[241].

الأضخم من نوعه في العالم، فهو يغطي (440) ألف ميل مربع، أي ما يعادل سدس مساحة الولايات المتحدة. للتفاصيل راجع:
بوب أدواردز، المصدر السابق، ص 39 وما بعدها؛ هارفي اوكونور، امبراطورية البترول، ص 26 وما بعدها.

([237]) أسعد محمد زيدان الجواري، المصدر السابق، ص 167.

([238]) محمد كامل محمد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 25.

([239]) مقتبس في: د. راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، ص 31.

([240]) المصدر نفسه، ص 32.

([241]) المصدر نفسه: ص 33.

هكذا ازدادت أهمية النفط الإيراني، بعد أن أصبحت إيران في نهاية الحرب العالمية الأولى، الدولة الرابعة في الانتاج النفطي العالمي[242]. والدولة الثانية من حيث التصدير، وعدّت مصانع التكرير الإيرانية في عداد المصانع الأولى للتكرير في العالم[243]. وفي ضوء ذلك ازداد رأسمال شركة النفط الأنكلو-فارسية الى أربعة ملاين جنيه، وارتفع الانتاج النفطي الإيراني من (80) ألف طن عام 1913 الى (897.402) طن أو ما يعادل (6.281.814) برميل عام 1918[244].

إذن لم تنجم أهمية إيران، في سنوات الحرب العالمية الأولى بالنسبة لطرفي النزاع، عن وزنها العسكري، بل نجمت عن موقعها الستراتيجي وثروتها النفطية، خاصة بعد أن بدأ الأسطول البريطاني يعتمد على مشتقات النفط بدل الفحم، فأصبحت قطعاته البحرية تعتمد الى حد كبير على إنتاج إيران من النفط[245]. وبدأ الاهتمام البريطاني بإيران يأخذ شكلاً وطابعاً آخر. فقد عملت الحكومة البريطانية بكل جهدها من أجل تحويل إيران الى قاعدة للتوغل والاستيلاء على ما وراء القفقاس والسيطرة على باكو[246] الغنية بمنابعها النفطية، والعمل من أجل كسب ولاء الحكومة الإيرانية وإعطائها مرتكزاً تعتمد عليه، لتصبح

([242]) بلغ الإنتاج السنوي للنفط الإيراني عام 1919، 9.8 مليون برميل. راجع: عبد الرحمن زكي، المصدر السابق، ص 124.

([243]) محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص 33؛ د. عبد السلام عبد العزيز فهمي، المصدر السابق، ص 34، وأنظر ملحق رقم (5).

([244]) Ferrier,Op.Cit,P.97.

([245]) د. كمال مظهر أحمد، المصدر السابق، ص 99.

([246]) يعتبر شمال إيران القاعدة المثلى لشن هجوم على منطقة القفقاس الروسية، الذي يجهز حوالي 80% من نفط روسيا، ولا تبعد المراكز الشمالية في إيران أكثر من (100) ميل من مدينة باكو، وحوالي (60) ميلاً من حقول نفط باكو، وتمر خطوط أنابيب نفط باكو- باطوم على مسافة 160 ميلاً من الحدود الإيرانية. راجع:
ميكائيل بروكس، المصدر السابق، ص 71-72.

بريطانيا سيدة الموقف بلا منازع في إيران[247]. فضمن سياق مصالحها السياسية والاقتصادية الحيوية في إيران، وقعت بريطانيا مع حكومة وثوق الدولة معاهدة التاسع من آب 1919[248]، التي سميت بمعاهدة "المساعدة البريطانية من أجل تقدم إيران ورفاهها"[249]. التي أثارت موجة احتجاج واسعة على الصعيدين الداخلي[250] والخارجي.

فعلى الصعيد الدولي، توترت العلاقات الإيرانية الروسية بسبب التوقيع على المعاهدة المذكورة، حيث وجّه الكرملين في الثامن والعشرين من آب 1919 نداءاً الى الشعب الإيراني، أدان فيه المعاهدة بشدة، واتهم الحكومة الإيرانية باستلام الرشاوي من بريطانيا، مما حولت أعضاء الحكومة الى "خدّامها المأجورين"[251].

وكانت المعارضة الفرنسية للمعاهدة قوية بدورها، فقد انتقدت الحكومة الفرنسية وصحافتها على حد سواء، ووقفت ضدها لدرجة جعلت الأوساط الدبلوماسية البريطانية

([247]) محمد كامل محمد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 25.

([248]) أصدر اللورد كرزون، وزير الخارجية البريطانية تعليماته الى برسي كوكس في طهران لإجراء مفاوضات مع الحكومة الإيرانية، بسبب موجه العداء التي اجتاحت إيران لموقف بريطانيا أزاء وفد بلادهم بعدم السماح للوفد بحضور مؤتمر الصلح بباريس، حيث دارت مفاوضات بين الطرفين توصل الطرفان الى اتفاق في التاسع من آب 1919. حول بنود المعاهدة ينظر:

J.C.Hurewtiz, Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary Record 1914-1956, Vol.II,New York, 1972,PP.64-65.

([249]) د. عبد السلام عبد العزيز فهمي، المصدر السابق، ص 32 ;Wilber,Op.Cit.,P.82

([250]) للمزيد من التفاصيل حول المعارضة الداخلية للمعاهدة 9 آب 1919 ينظر:

George E. Kirk, A Short history of the Middle East, 6 th Edition,U.S.A.1960,P.202ff;

ولتر لاكور، الاتحاد السوفييتي والشرق الأوسط، الطبعة الأولى، بيروت، 1959، ص 46 وما بعدها، أدور سابلية، إيران مستودع البارود، ترجمة: عز الدين محمود السراج، بغداد، 1982، ص 223 وما بعدها.

([251]) أ. بيويزكين وآخرون، تاريخ السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي، الجزء الأول 1917-1945، تعريب: مصطفى كمال، موسكو، 1975ن ص 159.

تعتقد بأن السفارة الفرنسية في طهران تقف وراء بعض التظاهرات الطلابية التي جرت ضد المعاهدة في العاصمة الإيرانية[252].

أما الولايات المتحدة، فقد عارضتها بشدة وأعربت عن شجبها لهذه الاتفاقية، لتعارضها مع المبدأ المعروف بـ " الباب المفتوح"[253]، وأبلغوا ذلك صراحة لحكومتي لندن وطهران[254].

إن الباعث الآخر للموقف الأمريكي المعارض للاتفاقية، اتضح من برقية وزير الخارجية الأمريكية الى سفير بلاده في طهران في السابع عشر من تموز 1920، والتي جاء فيها:

" إن الوزارة قلقة من احتمال مصادقة المجلس الإيراني على الاتفاقية الأنكلو-فارسية، سيجعل من الصعب الحصول على امتيازات نفطية من قبل الشركات الأمريكية"[255].

([252]) د. كمال مظهر أحمد، المصدر السابق، ص 120

([253]) الباب المفتوح" : سياسة اعتمدها المسؤولون الأمريكان في أواخر القرن التاسع عشر، من أجل إجبار الدول الكبرى على فتح أبواب الصين أمام مصالح الولايات المتحدة. وأخذت طابعاً آخر بعد الحرب العالمية الأولى، تمثل لمحاولة الأمريكان فتح أبواب أخرى أمام طموحاتهم وستراتيجيتهم الجديدة تجاه الشرق الأوسط. إذ عدّت تطبيق هذه السياسة إحدى ثمرات جهودهم في الحرب مدفوعة بعاملين، الأول كان، البحث عن مجالات جديدة لاستثمار الأموال الطائلة التي تراكمت لديها خلال الحرب العالمية الأولى، حيث ارتفعت الثروة القومية في بلادهم من (192) مليار دولار عام 1914 الى (489) مليار دولار عام 1920، الأمر الذي جعل من الباب المفتوح سياسة مصيرية في نظر المسؤولين الأمريكان. ثانيهما، المحافظة على احتياطيها النفطي المخزون الذي قدره الخبراء الأمريكان يومئذ بما يكفي لسد احتياجات الولايات المتحدة لثمانية عشر عاماً على الأكثر.
للتفاصيل حول سياسة "الباب المفتوح" ينظر:
Benjamin Shwadran, The Middle East, Oil and The Great Power, New York,1955, P.64;
د. صلاح العقاد، معالم التغيير في دول الخليج العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، 1972، ص 112-113؛ د. كمال مظهر أحمد، أضواء على قضايا دولية في الشرق الأوسط، بغداد، 1978، ص 28.

([254]) للمزيد من التفاصيل حول الموقف الدولية من الاتفاقية البريطانية- الإيرانية راجع:
عبد الإله بدر علي الأسدي، المصدر السابق، ص 101-112.

([255]) مقتبس في: د. طالب محمد وهيم، المصدر السابق، ص 41.

وعندما أبلغ اللورد كيرزون الحكومة الإيرانية بموقف فرنسا المعادي لهذه الاتفاقية وطلب مساعدتها، أجابته بأن فرضها على الحكومة الإيرانية قد ترك نفوس الأمريكيين أثراً سيئاً فلا تستيطع أن تقف منها موقفاً ودياً. والموقف الأمريكي هذا دفع بعص الساسة الإيرانيين الى التقرب منها وفسح المجال أمام المصالح الأمريكية في بلادهم، لغرض الاستعانة بها وإيقاف الأطماع البريطانية[256]. وخاصة عندما حاولت شركة النفط الأنكلو-فارسية شراء شركة خوستاريا في الثامن من مايس 1920، لقاء مبلغ قدره (200) ألف جنيه[257]، وتم تأسيس شركة جديدة باسم "شركة نفط شمال فارس- "The North Persion Oil Co." في الرابع عشر من آب 1920[258]. برأسمال قدره ثلاثة ملايين جنيه[259]. فرعا لشركة النفط الأنكلو-فارسية، وذلك لكي تثبت أقدامها في القسم الشمالي من إيران كما في القسم الجنوبي، وعدّ فوزاً للمصالح النفطية البريطانية في حينه، ولكنه أثار السخط من جوانب متعددة. فروسيا السوفيتية رأت فيه وسيلة لتسرب النفوذ البريطاني، ولو بطريق غير مباشر، الى منطقة نفوذها التقليدية[260]. فالتواجد البريطاني على مقربة من حدودها يمكن أن يشكل مصدر تهديد لأمنها، ويجعل شمال إيران ساحة لعمليات مناوئة لها. وعليه عارض الروس هذه الصفقة، ومارسوا ضغوطاً على الحكومة الإيرانية لإلغاء عمل نقل الامتياز الى الشركة البريطانية[261].

([256]) د. إبراهيم شريف، المصدر السابق، ص 176.

([257]) تذكر بعض المصادر بأن شركة النفط الأنكلو- فارسية اشترت شركة خوستاريا بمبلغ (100) ألف جنيه ينظر: Issawi,Op.Cit.,P.315;Elwell-Sutton,Op.Cit.,P.36.

([258]) Longerigg,Op.Cit.,P.38.

([259]) Ibid.

([260]) د. راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، ص 258.

([261]) د. أحمد باسل البياتي، تطور السياسة النفطية...،ص 139.

أما الشركات الأمريكية فكانت بدورها تطمح في الاستفادة من هذه الأقاليم الشمالية، ولهذا عارضت الحكومة الأمريكية وشركاتها النفطية، استحواذ الشركة الأنكلو- فارسية على نفط إيران، باعتباره يشكل بداية لتأسيس قاعدة صلبة من الاحتكارات البريطانية[262].

وإزاء هذه الضغوط والمعارضة الروسية والأمريكية، قررت الحكومة الإيرانية اعتبار عملية شراء امتياز خوستاريا من قبل شركة النفط الأنكلو-فارسية ملغياً، على أن يصادق المجلس على ذلك نهائياً، وأكدت على أن تؤخذ المصالح الأمريكية بنظر الاعتبار فيما يخص امتياز نفط المنطقة الشمالية[263]، وخشي المجلس أن يترتب على الأمر، وقوع معظم الموارد النفطية الإيرانية تحت سيطرة شركة النفط الأنكلو-فارسية، وخوفاً من إثارة غضب الروس، لذا رفض التصديق على الامتياز، على اعتبار أن الأسرة الحاكمة حيث منحت الامتياز كانت تبدّد ثروة البلاد فأعمالها غير ملزمة[264]. ولإجبار الحكومة الإيرانية على الرضوخ وتصديق الامتياز، امتنعت شركة النفط الأنكلو-فارسية عن دفع ما بذمتها من ديون لإيران[265].

زاد هذا الموقف قوة تجاوب الحكومة الإيرانية مع أهداف المصالح الأمريكية في إيران، عندما طلبت الأخيرة من سفيرها المفوض لدى واشنطن في الثاني عشر من آب 1920، الاتصال بالحكومة الأمريكية وأبلاغها عن رغبة بلاده في تولي الشركات الأمريكية استثمار نفط المنطقة الشمالية، لاقت دعوته ترحيباً حاراً من وزارة الخارجية الأمريكية، وأبلغت الأخيرة السفير الإيراني بأن شركة ستاندرد أويل أوف نيوجرسي، تدرس اقتراحاً

([262]) Bryson Op.Cit.,P.86.

([263]) Shwadran,Op.Cit.,P.73.

([264]) د. راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، ص 258.

([265]) د. طاهر خلف البكاء، المصدر السابق، ص 385.

للعمل في المنطقة الشمالية من إيران، إذا ما تم التوصل الى اتفاقية جيدة مع الحكومة الإيرانية[266].

انزعج البريطانيون من المحادثات التي جرت بين السفر الإيراني في واشطن والحكومة الإمريكية[267]، بالرغم من أن شركة النفط الأنكلو-فارسية قد وقعت على ملحق لامتياز دارسي[268] مع الحكومة الإيرانية عبر ممثلها "ارميتاج سميث- Armitage Smith Mr.Sydney" في الثاني والعشرين من كانون الأول 1920، يتضمن بأن تعمم نسبة 16% من الأتاوة على أرباح فروع الشركة للحكومة الإيرانية، لكن تعريف "الفروع" لم يكن واضحاً، والقيود المرافقة لهذه الترتيبات كانت متعددة، الى الحج الذي أصبحت معه النتائج التي حصلت عليها إيران شيئاً لا يذكر[269]، علماً بأن انتاج ايران من النفط في عام 1920 قد وصل الى ما يقارب (1.5) مليون طن أو ما يعادل (10.5) مليون برميل[270].

يبدو أن قبول الحكومة البريطانية وشركة النفط الأنكلو-فارسية بتعميم الأرباح على فروع الشركة، بشكلها الغامض، كان لإرضاء الحكومة الإيرانية مؤقتاً، وللحيلولة دون حصول الشركات الأمريكية على مصالح نفطية في الأقاليم الشمالية من إيران.

---

(266) J.A.Denovo, American Interest and Political in the Middle East 1900-1939,U.S. A.,1968,P.284.

(267) Jabbari,R.Olson,Op.Cit.,P.30.

(268) حول هذا الملحق راجع:
Ferrier, Op. Cit.,P.98; Elwell-Sutton,Op.Cit.,PP.29-33.

(269) Fesharaki,Op.Cit.,P.11; Stocking,Op.Cit.,P.24;Amuzegar,Op.Cit.,P.51;
بيار ترزيان، المصدر السابق، ص 23.

(270) Bostock and G.Jones,Op.Cit.,P.19.
بيار ترزيان، المصدر السابق، ص 23.

تطورات قضية النفط بعد انقلاب شباط 1921 حتى قيام الحكم البهلوي

شباط 1921-تشرين الأول 1925

بدأت شركة النفط الأنكلو-فارسية، خلال النصف الأول من العام 1921، تمارس الضغط على الحكومة الإيرانية، للاعتراف بامتياز خوستاريا، واحتج المسؤولون البريطانيون رسمياً بعد أن لاحت احتمالات منح الامتياز للأمريكان، وقد ردت الحكومة الإيرانية بعدم اعترافها بالامتياز المذكور وبطلان الإدعاء البريطاني(271).

أما الحكومة السوفيتية فلم تكن مطمئنة لموقف الحكومة الإيرانية من تنافس الشركات النفطية الأمريكية والبريطانية في الأقاليم الشمالية الإيرانية. ولكي توصد الأبواب أما المحاولات الغربية للحصول على مواقع اقتصادية بالقرب من أراضيها(272)، بالإضافة الى أهداف وغايات أخرى، وقعّت الحكومة الروسية في السادس والعشرين من شباط 1921 على معاهدة(273) مع الحكومة الإيرانية الجديدة(274).

---

(271) د. طالب محمد وهيم، المصدر السابق، بص 44-45؛ د. إبراهيم شريف، المصدر السابق، ص 176.

(272) د. أحمد باسل البياتي، تطور السياسة النفطية...، ص 139.

(273)حول أسباب وبنود المعاهدة راجع:

Hurewtiz, Diplomacy in the Near…,Vol.II,PP.90-94

(274) شهدت إيران، قبل أن يتم التوقيع على المعاهدة الإيرانية الروسية بخمسة أيام، انقلاباً عرف بانقلاب حوت دبره رضا خان بالتعاون مع ضياء الدين طباطباني، رئيس تحرير جريدة رعد. على أثر الانقلاب أصبح رضا خان قائداً عاماً للجيش ووزيراً للحربية، بينما تولى طباطبائي رئاسة الوزارة وبعد ثلاثة أشهر أجبر رضا خان رئيس الوزراء على الاستقالة والفرار الى خارج البلاد. وفي تشرين الأول 1923 أصبح رضا خان رئيساً للوزارة، وفي كانون الأول 1925 نودي برضا خان شاهنشاهاً على إيران، وبذلك انتهى عهد الأسرة القاجارية التي دام حكمها قرناً وربع القرن.
للمزيد من التفاصيل حول الانقلاب راجع:

ألغت الحكومة الروسية، بمقتضى بنود هذه المعاهدة، جميع المعاهدات والاتفاقيات المفروضة من جانب القياصرة على إيران، مع ما يرتبط بها من امتيازات مختلفة وقروض وفوائد وممتلكات الدولة القيصرية في إيران، وبلغت أثمان الممتلكات التي تنازلت عنها الحكومة الروسية بدون مقابل، أكثر من (100) مليون روبل ذهب[275]. كما تعهدت الحكومة الإيرانية، بموجب "المادة الثالثة عشرة" من المعاهدة:

"بعدم الموافقة على نقل حقوق، سبق لفارس أن منحتها لمواطن روسي وحتى سقوط روسيا القيصيرية، الى مواطن غير فارسي، الاّ بعد موافقة حكومة جمهورية روسيا السوفيتية"[276].

الاّ أن المفاجآت حصلت بعد بضعة أشهر من إعطاء إيران لتعهدها المذكور، إذ وافقت الحكومة الإيرانية[277] في الحادي والعشرين من تشرين الثاني عام 1921، على منح شركة ستاندرد أويل أوف نيوجرسي امتيازاً للتنقيب عن النفط[278] في الولايات الخمس

Nikshoy C.Chatterji,Muddle of the Middle East, New Delhi, Vol.II,= 1973,PP.70-71;Upton,Op.Cit.,PP.47-51;Boyle,Op.Cit.,P.48f;

د. كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ ايران...، ص 16 وما بعدها؛ طلال محذوب، المصدر السابق، ص 287 وما بعدها.

(275) Hurewitz,Middle East Dilemmas…,P.II;

د. كمال مظهر ، دراسات في تاريخ إيران...، ص 274.

(276) Hurewitz, Diplomacy in the Near…, Vol.II,P.92.

(277) اتخذت حكومة قوام السلطنة، التي تألفت في الرابع من حزيران 1921، خطوات جدية للتقرب من الولايات المتحدة، عندما اختارت حسين علاء ليكون سفيراً لإيران في واشنطن، في تموز 1921، وكان عليه، بموجب تعليمات قوام السلطنة، أن يدخل في مفاوضات مع الشركة النفطية الأمريكية لاستغلال نفط الشمال، والحصول على قرض من الولايات المتحدة. راجع:

Barry Rubin,Paved with Good Intentions, The American Experience and Iran, New York,1980,P.13.

(278) Homa Katouzian, The Political Economy of Modern Iran 1926-1979,New York,1981,P.94;Denovo,Op.Cit.,P.284.

الشمالية[279] من إيران، لمدة خمسين عاماً. بالمقابل تعطي الشركة المذكورة 10% من أرباحها الى الحكومة الإيرانية، مع منحا قرضاً قدرهُ مليون دولار[280]. وأن تحصل إيران على 50% من النفط، الذي يجري إنتاجه من قبل هذه الشركة[281]، وأن تعمل الأخيرة من جانبها بحث الحكومة الإمريكية، على منح قرض بمبلغ (10) ملايين دولار للحكومة الإيرانية[282]، فقد صرحت حكومة قوام السلطنة في حينه بأن على بلاده:

"إن لا تسعى فقط من أجل استثمار أمريكي للنفط، بل عليها أيضاً أن تسعى للحصول على قروض ومساعدات فنية[283] أمريكية"[284].

وعندما عرض رئيس الوزراء الامتياز على المجلس في الثاني من تشرين الثاني، وافق عليه بالاجماع[285]، وصادق بدوره على إلغاء امتياز خوستاريا[286]، على اعتبار أ، هذا الامتياز الروسي التبعية وجورجي الأصل، قد أصبح من الناحية القانونية باطلاً، تبعاً

([279]) يذكر مصدر آخر بأنها ثلاث ولايات: كيلان ومازندران واستراباد. ينظر: د. طالب محمد وهيم، المصدر السابق، ص 45.

([280]) د. كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ ايران...، ص 144.

([281]) د. راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، ص 259.

([282]) Elwell-Sutton,Op.Cit.,P.37;Denovo,Op.Cit.,P.284.
ويذكر مصدر آخر بأن القرض كان (5) ملايين دولار ينظر: Bryson,Op.Cit.,P.103.

([283]) لم تقتصر العلاقات الإيرانية الأمريكية على المجال النفطي، فعلى أثر رفض الحكومة الإيرانية تصديق معاهدة 1919 مع بريطانيا، انسحب خبراء الإنكليز من إيران، فكلفت حكومة قوام السلطنة سفيرها في واشنطن الاتصال بالحكومة الأمريكية للاستعانة بأحد مستشاريها الماليين. وسرعان ما انتدبت الحكومة الأمريكية خبيرها الاقتصادي الدكتور "آثر ميلسباو" الذي وصل طهران في الثامن عشر من تشرين الثاني 1922 مع بعثة مكونة من أحد عشر مساعداً له. راجع:
Yonah Alexander and Allan Nanes, Editors, The United States and Iran, A Documentary History, U.S.A.,1980,P.32.

([284]) Quoted in: Ramazani, The Foregin Policy of Iran, …P,P.204.

([285]) Lenczowski,Russia and the West…,P.82.

([286]) د. أحمد باسل البياتي، تطور السياسة النفطية،... ص 139.

لتنازل الحكومة الروسية عن كل ما كان لهم من حقوق وامتيازات في إيران[287]. ولم يكن في مقدور الروس، من الناحية القانونية، أن يعترضوا على هذا الإلغاء، لأن الامتياز لم يكن عائداً لرعاياها، بل لرعايا جورجيا في وقت عقد المعاهدة[288]. الاّ أن السفير الروسي في طهران "ثيودور روتشتاين-T.Rothtein"، أعلن في الخامس عشر من كانون الثاني 1922، بأن حكومة بلاده تعارض أي امتياز أجنبي للبحث عن النفط في الأقاليم الشمالية من إيران[289].

أن مصادقة المجلس الإيراني على طلب شركة ستاندرد أويل أوف نيوجرسي كانت لأسباب مالية، وللحيلولة دون قيام شركة النفط الأنكلو- فارسية باستثمار آخر في شمال البلاد[290]. ورغبة في قطع الطريق أمام عودة البريطانيين، حظرت المادة الخامسة من الاتفاق على شركة أو فرداً، كما لا يمكن اشراك أي من الممولين أو الشركات الأخرى دون موافقة المجلس الإيراني، وفي حالة عدم الالتزام بهذا الشرط يصبح الاتفاق لاغياً[291].

احتج السفير البريطاني في طهران على هذا الإجراء، وعدّه عملاً غير ودّي تجاه بريطانيا. كما احتجت الحكومة البريطانية لدى الحكومة الأمريكية، غير أن الأخيرة ردت على ذلك باستنادها الى سياسة "الباب المفتوح"، حيث بعثت الحكومة الأمريكية بمذكرة الى الحكومة الإيرانية، أكدت فيها بأنها:

---

(287) Armajani, Middle East..,P.330.

(288) Lenczowski, Russia and the West…,P.82.

(289) Elwell-Sutton,Op.Cit.,P.38; Denovo,Op.Cit.,P.284.

(290) ميكائيل بروكس، المصدر السابق، ص 75.

(291) Charles W.Hamilton,Americans Oil in the Middle East, Houston, 1962,P.35.

"مهتمة جداً بمبدأ "الباب المفتوح"... وتولي موضوع ضمان إمكانيات للمصالح الأمريكية في إيران مشابهة لتلك المصالح التي تتمتع بها أية أمة أخرى[292]، بالغ اهتمامها"[293].

وقد أكد رئيس الحكومة الإيرانية، في رده على المذكرة بتاريخ السادس والعشرين من كانون الثاني 1922 بأنه:

"سوف يبذل كل ما في وسعه من أجل ضمان هذا المبدأ"[294].

لم تقتصر الحكومة البريطانية على الاحتجاج فحسب، وإنما مارست ضغوطها ضد الشركة الأمريكية، وذلك بعدم اعطائها الموافقة على نقل النفط عن طريق موانيء الخليج العربي. إذ كانت شركة النفط الأنكلو-فارسية تمتلك الحق الكامل في نقل النفط عبر الأراضي الإيرانية باستثناء الأقاليم الشمالية[295]، لذا لا يمكن لشركة ستاندرد نيوجرسي من إيصال النفط الى الأسواق العالمية دون مساهمة شركة النفط الأنكلو- فارسية، وهذه العقبة شجعت الأخيرة بزيادة مناوراتها، فأخذ المسؤولون في هذه الشركة يؤكدون فكرة

(292) اتجهت الولايات المتحدة نحو نفط الشرق الأوسط، عندما اكتشفت أنها فقدت مركز الصدارة في السوق العالمية للنفط، وأن استهلاكها المحلي أوشك أن يزيد على الإنتاج. فبدأت تهتم بنفط المكسيك ثم اتجهت نحو نفط الشرق الأوسط. وقد صرح اللورد كرزون، بأن نصيب بريطانيا من مجموع إنتاج النفط العالمية لا يتعدى 4%، على حين أن الولايات المتحدة تنتج في داخل حدودها ما مقداره 7%، في الوقت الذي يستخرج فيه رعاياها من حقول المكسيك ما مقداره 12% من الإنتاج العالمي. راجع:
د. عبد العزيز منصور، مصالح النفط الأمريكية في منطقة الخليج، بحث من الندوة الدبلوماسية الرابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 1978، ص 314، 316.

(293) Quoted in: Elwel-Sutton,Op.Cit.,P.38.

(294) مقتبس في: د. كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ ايران...، ص 145.

(295) Armajani,Middle East…,P.330.

العمل المشترك مع الشركة الأمريكية المذكورة، بحجة تفويت الفرصة على الحكومة الإيرانية للتلاعب بمصالح كلا الدولتين[296].

واجهت شركة ستاندرد جرسي صعوبات كثيرة، سواء المالية، أو ما يتعلق بنقل النفط، إذ لم تسمح الحكومة الروسية بمرور النفط عبر أراضيها، كذلك فعلت شركة النفط الأنكلو-فارسية بخصوص المنطقة التي تقع ضمن سيطرتها[297]، مما جعل الشركة الأمريكية على الرضوخ الى ما كان للشركة الأنكلو-فارسية من احتكار نقل النفط في منطقة امتيازها[298].

أدرك الإنكليز، بالمقابل، أن هذا النجاح الذي أحرزه الأمريكيون سوف يمكنهم من المساومة الفعالة على المصالح الاقتصادية الأخرى في الشرق الأوسط، وخصوصاً نفط العراق، كما أدركوا أن موقفهم المعادي لهم لا جدوى فيه، بل إنه قد يردي الى تقارب بين الأمريكان والسوفيت، ولهذا عدلوا عن سياستهم وعملوا على إزالة جميع الخلافات النفطية بينهما[299]، وأرسلوا لهذا الغرض السير "جون كادمن"، المستشار الفني لشركة النفط الأنكلو-فارسية، الى واشنطن لحل جميع الأمور المعلقة بين الطرفين[300].

توصل جون كادمن، في مفاوضاته مع ممثلي شركة ستاندرد نيوجرسي، الى اتفاق الثامن والعشرين من شباط 1922[301]، بإعطاء الشركة المذكورة حصة في إنتاج النفط في

---

(296) Ramazani, The Foreign Poliy of Iran…,P.206;Longrigg,Op.Cit.,P.39;Denovo,Op.Cit.,P.285.

(297) katouzian,Op.Cit.,P.95.

(298) Ibid,P.94.

(299) د. كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ ايران...، ص 146.

(300) Elwell-Sutton,Op.Cit.,P.38.

(301) Bryson,Op.Cit.,P.104;Armajani,Op.Cit.,P.330.

العراق، مع حصول بريطانيا على 55% من حقوق استثمار النفط في شمال ايران[302]. وبموجب هذا الاتفاق، دخلت شركة الأنكلو-فارسية شريكة على أساس المساواة في امتياز شركة ستاندرد نيوجرسي الأمريكية[303].

وحصلت بموجبه الأخيرة، على نصف امتياز خوستاريا، على أن تقدم شركة النفط الأنكلو-فارسية نصف القرض الذي تحتاجه إيران، والبالغ مليونين وخمسمائة ألف دولار[304]، ومشاركة الشركتين معاً في تكاليف المشروع، وفي الأرباح الناجمة عنه[305].

وقد وضح "جون باست مور"، أحد العاملين في الخارجية الأمريكية، دوافع الاتفاق بين الشركتين بقوله:

"أن البريطانيين يسيطرون على أنابيب النفط في المنقطة الجنوبية من إيران، ولهذا يتعذر تصدير نفط شركة أخرى بطريق الخليج...، ومن جهة أخرى يقف البلولشفيك الروس سداً منيعاً لتصدير النفط بطريق البحر الأسود لأن الروس هم المسيطرون على مخارج التصدير في الشمال. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار موقف الروس المعادي الرأسمالية، يصبح عندئذ احتمال تعاونهم مع "ستاندرد نيوجرسي" أمراً مشكوكاً فيه"[306].

أدت تطورات قضية النفط الإيراني الى هيجان الرأي العام الداخلي، فقد أثار موضوع الاتفاق المعارضة الإيرانية، عندما اتهمت الحكومة بالعمالة لبريطانيا وخيانة المصالح

([302]) ميكائيل بروكس، المصدر السابق، ص 75.

([303]) Longrigg,Op.Cit.,P.39;Denovo,Op.Cit.,P.285.

([304]) يذكر مصدر آخر بأن الشركة الأمريكية قدمت قرضاً قدره (10) ملايين دولار الى الحكومة الإيرانية بفائدة 7%. ينظر: ميكائيل بروكس، المصدر السابق، ص 75.

([305]) Bryson,Op.Cit.,P.105.

([306]) مقتبس في: محمد كامل محمد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 85.

الوطنية العليا، خاصة بعد أن فسحت المجال "للشركتين الجشعتين" بتصيّد ثروة إيران وتقسيم الغنائم بينهما مناصفة حسب تعبير جريدة "نهضت إيران"[307].

أما الحكومة الروسية، فعارضته بشدة أيضاً، لتعارضه مع بنود معاهدة شباط عام 1921، التي تؤكد عدم أحقية الحكومة الإيرانية بإعادة منح امتياز لجهة أجنبية، كان ملغياً في السابق من قبل الحكومة الروسية[308]، طبقاً للبندين الثاني عشر والثالث عشر من المعاهدة المذكورة. وأعلنت الحكومة الروسية احتجاجها الرسمي، وعزمها على مقاومة هذا الإجراء، مما أُضطرت الحكومة الإيرانية الى التراجع عن موقفها، وسحب الامتياز من الشركة الأمريكية[309]. فقد رفض المجلس الإيراني تصديقه، وأعلن عن إلغائه في الثاني من آذار 1922، على اعتبار أن الشركة المذكورة، قد نقضت بنود الاتفاق مع الحكومة الإيرانية بإشراكها شركة أجنبية أخرى بدون موافقتها[310]. بالإضافة الى ذلك، بررت الحكومة الإيرانية هذا الإلغاء، لأنها:

"لا تتحمل تورطاً بريطانياً في الشمال..." الأمر الذي سيشكل لها "متاعب سياسية..." [311].

هي في غنى عنها، كما جاء ذلك على لسان رئيس الحكومة الإيرانية. هذا فضلاً عن أهداف أخرى كانت تبغي إيران من ورائها منع بريطانيا من توسيع نطاق استغلالها لنفط

---

(307) مقتبس في: كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ ايران...، ص 147.

(308) Katouzian,Op.Cit.,P.94;Denovo,Op.Cit.,P.284; Hurewitz,Middle East Dilemmmas…,P.11.

(309) Ivanov,Op.Cit.,P.306.

(310) Elwell-Sutton,Op.Cit.,P.40.

(311) Quoted in:Ramazani,The Foreign Policy of Iran…,207.

المنطقة الشمالية، وكذلك اعتماد الحكومة الإيرانية على الولايات المتحدة طرفاً ثالثاً للموازنة بين المتنافسين التقليديين بريطانيا وروسيا[312].

أن رفض الحكومة الإيرانية، للاتفاق المشترك بين شركة ستاندرد نيوجرسي وشركة النفط الأنكلو-فارسية، لم يكن نهاية لمساعي وجهود الشركات النفطية الأمريكية في الحصول على الامتيازات النفطية خارج نطاق حدود الامتياز النفطي البريطاني في إيران، بل سعت الشركات النفطية الأمريكية الأخرى، في إطار سياسة حكومتها الرامية الى تطبيق مبدأ "الباب المفتوح"، الدخول في المنافسة مع شركة النفط الأنكلو-فارسية، في الأقاليم الشمالية من إيران، التي بقت خالية من وجود الشركات النفطية الأجنبية.

دخلت، في هذا الإطار، شركة "سنكلير- Corporation Sinclair Consolidated Oil، الأمريكية في ميدان المنافسة على النفط الإيراني، وقدمت مناقصة الى الحكومة الإيرانية، لمنحها امتياز نفط المناطق الشمالية، مقابل تقديمها قرضاً بمبلغ (10) ملايين دولار [313] الى الحكومة الإيرانية[314].

استطاعت شركة سنكلير الأمريكية، بعد مفاوضات طويلة، من مزاحمة ستاندرد نيوجرسي وحليفتها البريطانية، شركة النفط الأنكلو-فارسية، وأن تدفع بمنافستها نيوجرسي، للانسحاب من الميدان، لتفتح أمامها آبار نفط الولايات الشمالية، بعد توقيعها اتفاقية مع حكومة رضا خان[315]، في العشرين من كانون الأول 1923[316].

([312]) Ibid.

([313]) تذكر مصادر أخرى بأن القرض المقدم للحكومة الإيرانية كان سبعة ملايين دولار، ينظر:
Bryson,Op.Cit.,P.10;Ramazani, The Foreign Policy of Iran …,P.207.

([314]) ميكائيل بروكس، المصدر السابق، ص 75.; Armajani,Middle East…,P.330.

([315]) بعد أن قدم مشير الدولة استقالة وزارته في الثاني والعشرين من تشرين الأول 1923، لم يبق أمام أحمد شاه اختيار آخر سوى تكليف رضا خان بتأليف الوزارة الجديدة، التي ألفها في التاسع والعشرين من تشين الأول، وهي الوزارة الأولى التي يترأسها، فقد شغل رضا خان وزارة الحربية في وزارات متعددة بين العاملين 1912-1923 قبل أن يستلم منصب رئيس الوزراء. راجع:

منحت الحكومة الإيرانية الجديدة، بموجب هذه الاتفاقية، شركة سنكلير امتيازاً لاستغلال واستثمار النفط في الولايات الشمالية، أذربيجان وخراسان واستراباد ومازندان، باستثناء ولاية كيلان[317]. وأن تختار الشركة، خلال ثماني سنوات مساحات تقل عن 15% مناطق إمتياز لها[318]. وحدد مدة الامتياز بخمسين سنة، على أن تدفع الشركة للحكومة الإيرانية رسوماً بمقدار 20%[319].

عبر رضا خان، بعد توقيع الاتفاقية، عن أمله في أن يكون هذا الاتفاق نهاية للسيطرة الاقتصادية البريطانية والروسية. وأضاف بأن هذا الامتياز سيكون بداية لروابط أقوى بين الحكومتين الأمريكية والإيرانية، ولاسيما أن حكومته تأمل في الحصول على المساعدات الأمريكية لبناء إيران مزدهرة[320].

أشارت الدلائل في البداية، الى امكانية تجاوز الشركة الجديدة لمشكلة نقل النفط، التي عانت منها الشركة السابقة، نظراً لعلاقات الصداقة التي تربط الشركة بالمصالح السوفيتية، حيث كانت تملك وكالة خاصة لبيع منتوجات النفط الروسي في الخارج، كما حصلت على امتياز نفط جزيرة سخالين السوفيتية الواقعة في المحيط الهادي[321].

تمكنت الشركة من الحصول على موافقة الحكومة السوفيتية، بنقل النفط المستخرج من الولايات الشمالية لإيران عبر الأراضي السوفيتية، وبالمقابل تقوم شركة سنكلير بشراء

د. كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ إيران...، ص 149-150.

([316]) Katouzian,Op.Cit.,P.94;Longrigg,Op.Cit.,P.39.

([317]) د. أحمد باسل البياتي، تطور السياسة النفطية...، ص 140.

([318]) د. راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، ص 52.

([319]) Denovo,Op.Cit.,P.286.

([320]) Wilfird Knapp,1921-1941: The Period of Riza Shah, "Twentieth Century Iran", Edited by: H.Amir Sadeghi,London,1977,P,26.

([321]) Lois Gregory, The Shah and Persia, Orpington,Kent, 1959,P.136;Hamilton,Op.Cit.,P.35;Denovo,Op.Cit.,P.286.

كمية من النفط الروسي في منطقة القوقاز، وتقديم قروض مالية للحكومة السوفيتية. فضلاً عن قيام الشركة بالسعي لدى حكومة الولايات المتحدة، للحصول على اعترافها الدبلوماسي[322] بحكومة الاتحاد السوفيتي[323].

لم تستطع الشركة الاستمرار، إذ سرعان ما واجهت المشاكل التي واجهتها شركة ستاندرد نيوجرسي، ومنها مشكلة نقل النفط الى الخارج، وقد حاولت شركة سنكلير تجاوز هذه المشكلة، من خلال الإتفاق مع الحكومة السوفيتية على نقله عبر خط الأنابيب الروسية الممتدة من باكو الى باطوم[324]، مقابل شراء كمية من النفط الروسي، تعادل ما تنتجه من النفط الإيراني أو أكثر منه[325]. كما أن الشركة لم تتمكن من تقديم القروض للاتحاد السوفيتي، وعليه قررت الحكومة السوفيتية سحب موافقتها[326]، بمنح الشركة امتياز نقل النفط الإيراني عبر أراضيها، وإلغاء جميع التعهدات التي كانت قد وعدت بها الشركة المذكورة[327]. هذا بالإضافة الى المعارضة البريطانية[328]، ومعارضة شركة ستاندر

---

(322) أخفقت شركة سنكلير في الحصول على اعتراف الحكومة الأمريكية بالاتحاد السوفيتي، بسبب فضيحة "Teapot Dom, Elk Hills"، وهي أماكن في الولايات المتحدة، عندما كشفت عن ابتياع الشركة المذكورة، لأراضي حكومية تقع عليها مخازن احتياطي النفط للبحرية الأمريكية عن طريق الرشوة. وتوقف على أثرها "هاري سنكلير" الرئيس الأعلى للشركة، على أساس ارتباطه بهذه الفضيحة. ولم تعترف حكومة الولايات المتحدة بالاتحاد السوفيتي الا في عام 1933. للتفاصيل راجع:

Elwell-Sutton,Op.CitP.41;Denovo,Op.Cit.P.286;

هارفي أوكونور، امبراطورية البترول، ص 38.

(323) د. أحمد باسل البياتي، امبراطورية البترول، ص 38.

(324) Lenczowski,Russia and the West…,P.84.

(325) Knapp,Op.Cit.,P.26.

(326) جاءت موافقة الحكومة السوفيتية على الامتياز، وعملية نقل النفط عبر أراضيها، في حالة عدم اشتراك شركة أخرى معها، وان لا تتناول عنه لأية شركة أو حكومة أجنبية أخرى. ينظر:

د. إبراهيم شريف، المصدر السابق، ص 178.

(327) Ramazani, The Foreign Policy of Iran…,P.208.

(328) المعارضة البريطانية للامتياز تكون بديهية، إذا علمنا بأن شركة النفط الأنكلو-فارسية قد حققت أرباحاً صافية بلغت (28.5) مليون جنيه بين الأعوام 1913-1924. وفي الحقبة ذاتها، دفعت =الشركة

نيوجرسي الأمريكية، حيث وقفت لندن والشركة المذكورة، ضد الاتفاقية الجديدة باعتبارها غير قانونية، لأنه سبق لإيران أن منحت امتيازاً مشابهاً لشركة ستاندرد نيوجرسي ثم ألغته، بدعوى مخالفة الشركة لنص الامتياز، عندما أشركت معها شركة النفط الأنكلو-فارسية[329].

وسرعان ما وقعت أحداث مفاجئة في إيران، كانت بين الأسباب التي عرقلت أعمال الشركة واستمرارها في تنفيذ استثماراته النفطية، إذ في اليوم الذي صادق فيه المجلس الإيراني على الامتياز في التاسع عشر من نيسان 1924 شبت النار في مبنى المجلس[330]. أعقب ذلك اغتيال القنصل الأمريكي "روبرت إيمبري"[331]، في ضواحي طهران في الثامن عشر من حزيران، وهياج الرأي العام الذي رافق الحادثة[332]. أسهمت هذه الأحداث، إضافة الى عوامل أخرى، كالتهم التي وجهتها الحكومة الإيرانية لشركة سنكلير بدفع الرشاوي الى المسؤولين، وعدم استطاعتها دفع القرض المالي المدعو لإيران، دفعت بالشركة الى أن تتخلى عن الامتياز في تشرين الثاني 1924[333].

إنسحبت شركة سنكلير النفطية من إيران، الاّ أن ذلك لم يكن نهاية الاهتمام الأمريكي بالنفط الأيراني، فقد حاولت شركة ستاندرد نيوجرسي، مرة أخرى، التوصل الى اتفاق مع الحكومة الإيرانية بشأن استغلال النفط، الاّ أنها لم تنجح في مساعيها[334].

الى الحكومة الايرانية أتاوات بلغت (3.9) مليون جنيه فقط، أي (13.7%) من أرباحها، وتصبح هذه النسبة أقل إذا احتسبنا أرباح الشركة وفروعها. ينظر:
بيار ترزيان، المصدر السابق، ص 21؛ IVanov,Op.Cit.,P.306.

(329) أنظر ص 64 من هذا البحث.

(330) Ramazani, The Foreign Policy of Iran…,P.208; Armajani, Middle East..,P.331.

(331) حيث قام ايمبري بتصوير إحدى التجمعات الدينية في طهران، وعد عمله هذا مساساً بالدين.

(332) Ramazani,The Foreign Policy of Iran…,P.208.

(333) Lenczowski, Russia and the West…,P.84.

(334) محمد كامل محمد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 87.

كما أن الاهتمام والقلق الأمني السوفيتي من جراء السياسية الإيرانية، أدت بالحكومة السوفيتية الى إجراء تغيير في سياستها النفطية تجاه إيران، إذ أخذت تطالب الحكومة الإيرانية منحها امتيازاً لاستثمار نفط الولايات الشمالية. وبعد جهود مضنية بذلها الاتحاد السوفيتي، استطاع الحصول على امتياز نفطي عام 1925، لاستثمار نفط صحراء خوريا في منطقة سمنان شرقي طهران لمدة خمسين سنة، لصالح المواطن المعروف خوستاريا، الذي قام بدوره تأسيس شركة نفط صحراء خوريا(335)- Kavir Khurian(336) برأسمال قدره خمسة ملايين تومان، ما يعادل 1.250.000 جنيه، مقسمة الى 100 ألف سهم، تملك الحكومة السوفيتية 65% منها، أما بقية الأسهم فكانت تعود لمجموعة من رجال المال الفرنسيين والإيرانيين، الذين قاموا بتأليف "نقابة إيرانية-فرنسية" للقيام بعمليات البحث واستخراج النفط(337).

حققت شركة النفط الأنكلو-فارسية ومعها الحكومة البريطانية، انتصاراً كبيراً حينما تمكنتا من إبعاد الأمريكان والسوفيت، عن الفوز بامتيازات نفطية في المقاطعات الشمالية من إيران، على الرغم من أن شركة النفط الأنكلو-فارسية فشلت أيضاً في ذلك المسعى(338). ومن جانب آخر حاولت شركة النفط والحكومة البريطانية في التعجيل بسقوط النظام القاجاري، والمجيء بنظام قوي أريد منه أن يكون حاجزاً أمام الخطر البلشفي، وقد عثرت بريطانيا على ضالتها في رضا خان(339).

---

(335) Landis, Op.Cit.,P.38.

(336) استمرت هذه الشركة في أعمال التنقيب عن النفط حتى عام 1951، إلا أنها لم تحقق أي نجاح يذكر، وتخلت الحكومة السوفيتية عن امتياز شركة صحراء خوريا نهائياً في 1956. ينظر: د. أحمد باسل البياتي، تطور السياسة النفطية...، ص 141.

(337) Elwell-Sutton,Op.Cit.,P.41.

(338) د. طاهر خلف البكاء، المصدر السابق، ص 39.

(339) د. كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ إيران...، ص 162.

فقد حاول الأخير بكل السبل، بعد أن أصبح رئيساً للوزراء، إنهاء النفوذ الأجنبي باتخاذه سلسلة من الإجراءات ضد المصالح الأجنبية والمصالح البريطانية بشكل خاص، لكسب الشارع والبازار والمؤسسة الدينية، وذلك في إطار خططه من أجل خلع الأسرة القاجارية من الحكم[340].

وبدأت المهادنة البريطانية أمام طموحات رضا خان و"روح التمرد القومي" لديه فقد تخلى البريطانيون عن الشيخ خزعل[341]، أمير عربستان[342]، وغيره من حلفائهم، بالإضافة الى بعض الإجراءات الإيجابية الأخرى[343]. وجاءت خطوات الطرف المقابل بمستوى المساومة والحدث الكبير الذي كان يخطط له. ففي آب 1925 أجرى رضا خان تعديلاً وزارياً، أدخل فيه العناصر الموالية لبريطانيا، كما خفف من حماسه لشركات النفط

([340]) أسعد محمد زيدان الجواري، المصدر السابق، ص 192.

([341]) أنهى رضا خان حكم الشيخ خزعل آل مرداو على أمارة عربستان في 20 نيسان 1925، وكان موقف الحكومة البريطانية من خلعه واعتقاله، قد عبر عنه اللورد بلفور بمجلس اللوردات في 19 آذار 1925 قائلاً:

" أن الشيخ خزعل لم تعتبره أنكلترا يوماً حاكماً مستقلاً، بل كان في نظرها-على الدوام- خاضعاً للسيادة الفارسية".

مقتبس في: أحمد محمود الساداتي، رضا شاه بهلوي: نهضة إيران الحديثة، القاهرة، 1939، ص 104.

للمزيد من التفاصيل حول حملة رضا شاه على أمارة عربستان راجع:

مصطفى عبد القادر النجار، المصدر السابق، ص 232 وما بعدها؛ د. علاء موسى كاظم نورس، العشائر العربية والسياسية الإيرانية 1942-1946، عرض وثائقي، مركز البحوث والمعلومات، بغداد 1928، ص 11-13.

([342]) أصبحت عربستان بموجب معاهدة أرضروم الثانية 1874 مع الدولة العثمانية، تحت التبعية الأسمية لبلاد فارس، وكانت في معاملاتها الخارجية أقرب ما تكون للاستقلال.

([343]) من قبيل سحب القوات البريطانية الموجودة في (دوزداب) لحراسة خط سكك الحديد لتحل محلها قوات إيرانية ، وتسليم جميع دوائر البريد في الموانىء الجنوبية الى الحكومة الإيرانية، وسحب الحرس الخاص المكلف بحماية المؤسسات الدبلوماسية في إيران للتفاصيل راجع:

د. كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ إيران...، ص 162.

الأمريكية الى حد كبير، ووافق على توسيع أعمال شركة النفط الأنكلو-فارسية في الجنوب[344].

بعد أن هيأ رضا خان الجو على الصعيدين الداخلي[345] والخارجي[346]، قرر المجلس الإيراني، في التاسع والعشرين من تشرين الأول 1925، بأنه:

" يعلن باسم الشعب خلع الأسرة القاجارية ويعهد أدارة البلاد لسيادة رضا خان بهلوي وقتياً في إطار الدستور والقوانين المرعية"[347].

وفي الحادي والثلاثين من تشرين الأول انتهى العهد القاجاري [348] رسمياً، بقرار أصدره المجلس بأغلبية (80) عضواً، مقابل (5) أعضاء فقط[349].

([344]) المصدر نفسه، ص 163.

([345]) بعد أن قضى على حركتي خزعل في عربستان وسمكو في كردستان، وتم اخضاع قبيلتي نجتياري ولور في الجنوب، أعلن رضا خان أمام المجلس الإيراني رغبته في ترك مهمته، لعدم أمكان استمرار التعاون مع الأسرة القاجارية. حول هذه التطورات الداخلية وتهيئة الجو لاستلام رضا خان العرش الإيراني راجع:

د. كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ إيران...، ص 164. ما بعدها؛

Ervand Abrahamian, Iran Between Two Revolution, New Jersey, 1982, PP.100ff;Gene R.Garthwaite, Khans and Shahs, A Documentary Analysis of the Bakhtiyari in Iran, Cambridge University Press,1983,PP.1385-139.

([346]) أما على الصعيد الخارجي، فقد تأكد رضا خان من موقف البريطانيين من خلال اللقاءات التي جرت بين وزير خارجيته والسفير البريطاني في طهران، بالإضافة الى التأكد البريطاني على لسان وزير خارجيتها، عدم مساندة بلاده لاحمد شاه. للتفاصيل راجع:

د. كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ إيران...، ص 168 وما بعدها.

([347]) مقتبس في: المصدر نفسه، ص 169.

([348]) اعترفت لندن رسميا بالنظام الجديد في الثالث من تشرين الثاني 1925. وفي اليوم التالي اعترف الاتحاد السوفيتي به. وبعد ذلك توالت اعترافات الدول الأخرى بالنظام الجديد، ففي خلال الأيام الثلاثة التالية، اعترفت كل من ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا والولايات المتحدة على التوالي، كما تسلمت الخارجية الإيرانية اعتراف باريس بتغيير الحكم في طهران، في العشرين من تشرين الثاني 1925.

للمزيد من التفاصيل راجع:

د. كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ ايران..، ص 173-174؛ طلال مجذوب، المصدر السابق، ص 299-300.

وتم تنصيب رضا خان ملكاً على إيران باسم "رضا شاه بهلوي شاهنشاه إيران"[350]. لتبدأ مرحلة جديدة في التاريخ السياسي لامتيازات النفط في إيران.

([349]) Robert Graham,Iran The IIIusion of Power, New York,1979,P.45.

([350]) Lenczowski, Russia and the West..,P.73.

الفصل الثاني

تطورات قضية النفط خلال حكم رضا بهلوي 1941-1926

- ☒ تطورات قضية النفط في المرحلة الأولى من حكم رضا شاه: 1933-1926.
- ☒ النفط الإيراني من اتفاقية 1933 حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية: 1939-1933.
- ☒ تزايد أهمية النفط الإيراني في المرحلة الأولى من الحرب العالمية الثانية:1939-1941.
- ☒ الآثار المترتبة على النفط الإيراني بعد الغزو الألماني لروسيا حتى تنازل رضا شاه عن العرش: حزيران 1914- أيلول 1941.

تطورات قضية النفط في المرحلة الأولى من حكم رضا شاه

1933-1926

بدأ الشاه الجديد رضا بهلوي[351]، الذي توج شاهاً على إيران في الخامس والعشرين من نيسان 1926، سياسته بتوطيد سيادة الدولة واستقلال البلاد، ومحاولة القضاء على كل أثر للنفوذ الأجنبي فيها(352).

لعبت مجموعة من التغييرات دوراً كبيراً في صياغة ورسم سياسة رضا شاه الخارجية، فلم يكن بمقدوره تجاهل الدور البريطاني في وصوله للحكم والعرش معاً، والموقع المتميز للنفوذ البريطاني في معظم المناطق المجاورة لإيران، إضافة إلى عجزه عن التأثير في نمط العلاقات التقليدية، والاتصالات التي كوّنتها السلطات البريطانية مع العناصر المحلية وشيوخ العشائر. كان رضا شاه مدركاً حجم القوى المعادية للوجود البريطاني في إيران، التي لعبت دوراً فعالاً في إسقاط النظام القاجاري(353)، فكان عليه أن يأخذ بنظر الاعتبار هذه المتغيرات وغيرها لتحديد سياسته تجاه بريطانيا، في الوقت ذاته، كانت السياسة البريطانية قد حددت هذه المتيغرات، وتوقعت منذ مجيء ر ضا شاه للسلطة بأنه:

" قد يخطىء في بعض المصالح البريطانية الصغيرة".

الاّ أنه لا يمكن أن يتجاوز على المصالح الحيوية، فالغاية هي

"تعزيز مواقفنا معه على قضايا مهمة مثل حقول النفط"[354].

---

(351) توّج رضا شاه نفسه باسم البهلوي، حيث يمثل هذا رغبة في ضم نفسه لمجد إيران القديم، هو يعطي إحساساً شرعياً للاسرة المالكة. والبهلوي لغة تكلم بها البارثيون الذين حكموا بلاد فارس بعد الاسكندر الكبير. راجع: Gramham, Op.Cit,P.54.

(352) حسين فوزي النجار، السياسة والاستراتجية في الشرق الأوسط، الجزء الأول، الطبقة الأولى، القاهرة، 1953، ص 652: Bullard, The Middle East…,P. 376.

(353) جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ص 236؛ محمد كامل محمد عبد الرحمن، المصدر السابق ص 58، 59.

(354) F.O.,371/9025, The Political Situation in Persian, November 14,1923, PP.142-143.

إلا أن ذلك لم يمنع رضا شاه من أتخاذ سلسلة من الإجراءات ضدالمصالح الدول الأجنبية. ففي آيار 1927 أخبرت إيران الدول ذات العلاقة بأن جميع الاتفاقيات ذات الامتيازات الخاصة ستُلغى بعد عام من تاريخه، وستعقد معاهدات جديدة بدلاً منها[355]. وبما أن الحكومة السوفيتية سبق لها أن تنازلت عن امتيازاتها، فأن القرار مس المصالح البريطانية أكثر من غيرها[356]، الا أن لندن لم تول هذا الموضوع اهتماماً كبيراً، لأن مصالحها النفطية، المتمثلة بشركة النفط الأنكلو-فارسية، بقيت في مأمن من مفعول القرار، لا بل من الحكومة الإيرانية نفسها، اتخذت إجراءات لاحقة للتخفيف من آثار إلغاء الامتيازات بالنسبة لبريطانيا، تدخل ضمن إطارها اتفاقية تسوية الخلافات حول التعريفة الكمركية[357].

استخدم رضا شاه اسلوب الضغط، وفي إطار سياسته القومية التوسعية، فقد أعادت إيران مطالبتها، في تلك الفترة 1927-1930، بجزر البحرين[358].

استحوذ موضوع النفط على جانب كبير من اهتمام الشاه شخصياً، لاعتبارين مهمين، الأول حاجته للموارد المالية الكبيرة، لضمان نجاح مشاريعه الطموحة[359]. والثاني

([355]) فوزية صابر محمد، ايران بين الحربين العالميتين: تطور السياسة الداخلية 1918-1939، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة البصرة، 1986، ص 258 وما بعدها.

([356]) محمد كامل محمد عبد الرحمن، المصدر السابق،ص 60.

([357]) المصدر نفسه.

([358]) نشب نزاع بين ايران وبريطانيا عام 1927 حول جزر البحرين الغنية بالنفط، حيث استغل رضا شاه عقد " معاهدة جدة" بين بريطانيا وعبدالعزيز آل سعود في آيار 1927، فقدمت الحكومة الإيرانية احتجاجاً في الثاني والعشرين من تشرين الثاني من العام نفسه، إتهمت فيه الحكومة البريطانية بأنها ضمنت المعاهدة مادة أكدت فيه تمتع البحرين بكيان مستقل تمهيداً لغرض سيطرتها عليها. وكررت ايران ادعاءاتها المزعومة في البحرين، مما أدى الى تعكير العلاقة بين الطرفين خلال عامي 1929-1930. للمزيد من التفاصيل راجع:

=مجيد خدوري، البحرين وايران، ترجمة: مجلة صوت البحرين، بيروت، 1953: صالح محمد صالح العلي، المصدر السابق، ص 117-135.

شعوره وقبل ذلك شعور الشعب الإيراني، بالغين الذي لحق بالبلاد نتيجة لسياسة شركة النفط الأنكلو- فارسية[360]. فأن وجود هذه الشركة، ووجود مصفاة من أكبر مصافي النفط في العالم في عبادان، كان يستدعي تكوين شبكة من المصالح والخدمات ترتبط مباشرة بمصلة النفط الأساسية. وكان للانكليز نظام دبلوماسي مزدوج في ايران، فكانوا من جهة يتعاملون مع الحكومة الإيرانية عن طريق سفارتهم في طهران، ومن جهة أخرى، يتعاملون مع الشيوخ والأمراء والقبائل البدوية عن طريق القناصل المحلية[361]. وأصبحت الشركة تتمتع شيئاً فشيئاً، بفضل قوتها الاقتصادية الكبيرة، بنفوذ ملحوظ في خفايا الحياة السياسية في البلد[362] ويخبرنا السير (أرنولد ولسن) الذي أصبح بعدئذ مديراً للشركة، عن مدى ارتباط الحكومة الإيرانية واعتمادها على الشركة من الناحية المالية، بقوله:

"من أنه بدون هذه النقود- الرسوم التي تذهب الى الخزانة الإيرانية وتساوي حوالي 500 ألف جنيه سنوياً-فأن مسألة حفظ النظام ومساندة ماكنة الحكومة خلال السنوات الصعبة التي أعقبت الحرب قد تكون غير ممكنة...." [363].

([359]) باشر رضا شاه عام 1928 بتشييد سكة حديد بين بحر قزوين والخليج العربي، الذي بلغ كلفة إنجازه حوالي 32 مليون جنيه. للتفاصيل عن هذا المشروع راجع:
د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4987، الوثيقة رقم 12، ص 14، تقرير القنصلة العراقية في تبريز عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في ايران لشهر كانون الأول 1938، محمد جواد مشكور، تاريخ ايران زمين ازور كاربلستان تا عصر حاضر، تهران، 1353، ص 269 وما بعدها.

([360]) د. طاهر خلف البكاء، المصدر السابق، ص 40.

([361]) جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ص 236.

([362]) فيرناو، F.W، المصدر السابق، ص 21.

([363]) مقتبس في: ميكائيل بروكس، المصدر السابق، ص 51-52.

هذا بالإضافة الى أن الشركة قد اتبعت سياسة مجحفة بحق الشعب الإيراني وثروته، فاذا كان نفط إيران أهم موارد الطاقة لبريطانيا، فانه أهم مصادر الإنتاج وقوّام الصادرات الإيرانية[364].

ولكن تهرب الشركة من الوفاء بالتزاماتها[365]. والمغالطات الواضحة في حساباتها بقصد حرمان الحكومة الإيرانية من نصيبها في الأرباح والتأثير في مالية الدولة، والمماطلة فيما يتعلق بأرباح فروع الشركة التي تعمل خارج ايران[366]، كل هذا حمل الحكومة الإيرانية على مطالبة الشركة بتعديل شروط الامتياز لصالح ايران وتصحيح مسار العلاقة غير المتكافئة بينها وبين الشركة، التي بقيت تمثل ارثاً استعمارياً حتى غدت بمثابة "دولة داخل دولة"، وتمثل جزءاً لا يتجزأ من تاريخ ايران السياسي والاقتصادي والاجتماعي[367].

جاءت مطالبة الحكومة الإيرانية بتعديل شروط الامتياز مع هبوط نصيب ايران من ارباح الشركة الى النصف، واتهمت الحكومة الشركة بتقييد الانتاج لصالحها مما يعود بالضرر على الدولة[368]. كما أن المبلغ الذي تستحقه الحكومة الايرانية من الشركة غير منتظم في مقاديره فتارة يرتفع وأخرى ينخفض الأمر الذي يؤثر تأثيراً خطيراً في الايرادات المنتظرة من ذلك المورد، فمثلاً كانت حصة إيران في عام 1923 قد بلغت (311) ألف جنيه، ارتفعت في عام 1926-1927 الى (1.400.000) عادت وانخفضت

---

[364] Katouzian,Op.Cit.,P.93.

[365] تعللت الشركة مثلاً بتعطيل الأنابيب خلال الحرب العالمية الأولى فلم تدفع للحكومة الإيرانية أية حصة من سنة 1916، أي منذ بدء توزيع الأرباح حتى سنة 1920. راجع:
د. راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، ص 171.

[366] شارلس عيساوي، المصدر السابق، ص 243.

[367] د. عبد السلام عبد العزيز فهمي، "الاحتكارات الدولية وسياسة طهران البترولية"، السياسة الدولية، مجلة، العدد الثامن والعشرين، السنة الثامنة، ابريل 1972/ص 162؛ سليم طه التكريتي، المصدر السابق، ص 31.

[368] Bannani,Op.Cit,P.141; Avery,Op.Cit,P.321.

في عام 1927-1928 الى (502) ألف جنيه[369]، الأمر الذي دفع بالحكومة الإيرانية الى الاحتجاج على هذا الهبوط المريع في وارداتها، إلا أن الشركة كانت تدّعي، بأن هناك أزمة عالمية في أسعار النفط[370].

خالفت الشركة تعهداتها، إذ لم تسمح للحكومة الإيرانية بالتفتيش على حساباتها وعملياتها الآدارية، ولهذا كان نصيب الحكومة يقدر على اساس البيانات التي تعدها وتقدمها الشركة، والتي لم تكن تمثل حقيقة ارباح الشركة وإيراداتها[371]. ولم يكن بمقدور السلطات الإيرانية الوصول الى دفاتر الشركة وسجلاتها، لوجود قدر كبير من السرية يحيط بها. والأدهى من ذلك لم تكن لدى الحكومة الإيرانية أدنى معلومات عن العقد الذي أبرمته الشركة مع وزارة البحرية البريطانية، والذي يؤمن حاجة اسطولها البحري من النفط بخصم خاص[372]، يتراوح بين 17-20 شلن للطن الواحد[373]، حيث وفرت هذه الصفقة للحكومة البريطانية مبلغاً يُعادل ثلاث مرات ونصف ما دُفع للحكومة الإيرانية عن حصتها. وقد أكد ذلك " ونستون تشرشل" في كتابه "The World Crisis" الصادر في عام 1923، بقوله:

([369]) بلغ الإنتاج الايراني من النفط عام 1923 (27.1) مليون برميل، وارتفع عام 1926 الى (36.6) مليون برميل، وعام 1927 وصل الى (40.2) مليون برميل،والى (43.2) مليون برميل عام 1928. وكان معدل مدفوعات الشركة خلال المدة ما بين 1926 و 1929، أثنتي عشرة سنتا لكل برميل.
للمزيد من التفاصيل راجع:

Katouzian,Op.,Cit.,P117;

عبد الرحمن زكي، المصدر السابق، ص 124: شارلس عيساوي، محمد يغانه، المصدر السابق، ص 243.

([370]) F.O.,371/16078, L'Iran Ocotber 24, 1932,P.183.

([371]) حققت شركة النفط أرباحاً بلغت 200 مليون جنيه خلال السنوات 1919-1930 بينما حصلت ايران على 10 ملايين جنيه فقط. راجع: ز.ي.هرشلاغ، المصدر السابق، ص 270.

([372]) د. عبد السلام عبد العزيز فهمي، تاريخ ايران السياسي...، ص 67 ;Fesharaki,Op.,Cit.,P.9

([373]) د. راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، ص 170.

"لقد مكنت مقاولـة التجهيـز دوائـر الحكومـة مـن تـوفير حـوالي 7.500.000 بـاون مـن سعر شراء النفط إذا ما قورن بأسعار السوق"[374].

وأضاف تشرشل، بأن هذا العقد قد وفّر للحكومـة البريطانيـة مبلغـاً قدره (40) مليـون جنيه بين عامي 1914-1923[375].

وبالمقابل كـان يحـز فـي نفوس الإيـرانيين، أن الشـركة استمرت علـى نهجهـا المجحـف حتـى بلـغ الأمـر بهـا، إنهـا كانـت تبيـع الـنفط داخـل إيـران بسـعر أعلـى مـن سـعره فـي بريطانيا، ما أُجبرت الحكومة الإيرانية على استيراد النفط من الاتحاد السوفيتي[376].

غير أن أعظـم الخـلاف بـين الطـرفين، كـان بشـأن المبـالغ المستحقة للحكومـة الإيرانيـة وسعي الشركة بأكثر من وسيلة للتهرب مـن التزاماتهـا، ممـا كلـف ايـران خسـارة ماليـة كبيـرة، فبـدلاً مـن دفـع 16% مـن أربـاح شـركات اسـتخراج وتكريـر الـنفط للحكومـة الإيرانية، فأن هذه الشركات لم تـدفع سـوى 13% مـن صـافي الأربـاح، أمـا فيمـا يتعلـق بالنسبة الباقية وهي 3% فقد زعمت الشـركة أنهـا دفعتهـا لمـلاك الأراضـي فـي منطقـة الامتياز بصفة أيجار عن استعمال أراضيهم، بينما يشير العقد الى أن هذه النفقات يجب أن تدفعها الشركة من إيراداتها[377].

---

(374) سليم طه التكريتي، المصدر السابق، ص 44؛ Quoted in: Jahangir Amuzegar and M.Ali Fekrat, Iran: Economic Development Under Dualistic Conditions,U.S.A,1971,P.16;

(375) Fesharaki,Op.,Cit.,P.9.

(376) أسعد محمد زيدان الجواري، المصدر السابق، ص 195.

(377) Fesharaki,Op.Cit.,P.10.

وازاء رغبة الحكومة الإيرانية في تعديل الامتياز، دارت المفاوضات بين الطرفين في لندن في آب من عام 1928[378]، ترأس الجانب الإيراني فيها عبد الحسين تيمور تاش، وزير البلاط، ووفد من شركة النفط الأنكلو- فارسية برئاسة "جون كادمن"[379]. كان الهدف في أول الأمر متعلقاً بطبيعة ومدى ما تطالب به الحكومة الإيرانية من ازدياد اشتراكها في أمر الامتياز، ولكن وفد الشركة ظل يماطل ويراوغ ويساوم ثم رفض طلب الحكومة في تعديل شروط الامتياز على اعتبار أن مطالبها مفرطة لا يمكن للشركة أن توافق عليها[380]. وعندما اشتكى وزير البلاط في رسالته المؤرخة في الثاني عشر من آب 1928، الى جون كادمن رداً على مقترح الأخير في تمديد مدة الامتياز، حول استمرار المحادثات بدون الوصول إلى أمر قطعي، انهارت المفاوضات بين الطرفين[381].

ولكن الاتصالات والمراسلات ظلت مستمرة لإيجاد تسوية لذلك النزاع، ففي عام 1929 وصل الى طهران جون كادمن، المدير العام للشركة، وأجرى مفاوضات مع تيمور تاش، ولكن لأسباب تختلف تماماً عن مسألة موضوع البحث، لقد كان غرضه ليس الموافقة على إعادة النظر بالاتفاق، بل محاولة الحصول على تمديد مدة الاتفاقية الاصلية[382]. فتوصلت المباحثات بينهما الى القطيعة في السابع من آب 1931 أثر رفض الشركة مرة أخرى لمطاليب الحكومة الإيرانية[383].

([378]) للتفاصيل حول طبيعة المفاوضات بين الجانبيين راجع:
Alexander,A.Nanes,Op.Cit.,PP.44-50.

([379]) كان "جون كادمن" بروفسوراً في هندسة المناجم في جامعة برمنكهام، وعمل مستشاراً للنفط في وزارة المستعمرات، وأصبح رئيساً لشركة النفط الأنكلو-فارسية، ثم رئيساً لشركة النفط التركية، راجع
John Rowland and Basic Cadman, Ambassador For Oil,London,1960,P.15f.

([380]) Gregory,Op.Cit.,P.129;Chatterji,Op.Cit.P.74.

([381]) Stocking,Op.Cit.,P.27.

([382]) Elwell-Sutton,Op.Cit.,P.72;Avery,Op.Cit.,P.321.

([383]) فوزية صابر محمد، المصدر السابق، ص 263.

أستؤنفت المباحثات على نطاق أضيق، في أواخر تشرين الثاني 1931، وارسل رضا شاه وزير بلاطه الى لندن(384)، وكان الغرض المراد هذه المرة، هو التفاهم على الطريقة التي يتم بها حساب أرباح الشركة وتعيين حصة إيران منها. وتمكن الطرفان التوصل الى صيغة اتفاق بعث بصوره منه الى العاصمة الإيرانية لتنال مصادقة المجلس في التاسع والعشرين من آيار 1932(385). الا ان الآمال تحطمت فجأة في الثالث من حزيران عندما قُدرت حصة الحكومة الإيرانية فإذا بها مبلغ (307.872) جنيه فقط(386)، فكان ذلك التقدير صدمة أذهلت الحكومة حين شاهدت نصيبها يهبط الى هذا الحد التافه، إذا قيس بما كان عليه عام 1929 وهو (1.436.764) جنيه و (1.288.312) جنيه عام 1930(387). أي أن حصة إيران من الأرباح قد انخفضت في غضون عام واحد، 1931، بنسبة 76%، بينما لم تهبط حصة الشركة سوى 36%(388)، ضمن المدة ذاتها(389).

ويبدو أن الأنتاج من حيث الكمية لا علاقة له بحصة الحكومة الإيرانية من الأرباح، بل توضح الأرباح حسب رغبات الشركة والحكومة البريطانية مستندة بذلك الى حجج ومبررات واهية. ولهذا عدّت الحكومة الإيرانية حصتها إهانة لها فرفضت قبولها مما ضاعف استياءها، الأمر الذي ولد استياءاً كبيراً لدى أركان الحكومة دفعتها أن تطلب ايضاحاً من الشركة وأن تعيد مراجعة الأمر. وتزايد ضجر الحكومة بامتناع الشركة

---

(384) Katouzian,Op.Cit.P.118;Stocking,Op.Cit.,P.28..

(385) نادية ياسين المشهداني، ايران في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية (1929-1933): دراسة في التطورات الاقتصادية والسياسة الداخلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة بغداد، 1998، ص 137.

(386) الغريب في الأمر، أن الحكومة العراقية استلمت عام 1930 رسوماً مقدارها (400) ألف جنيه، والعراق لم يشرع بعد في الإنتاج، بينما كان إنتاج ايران، في تلك السنة، قد بلغ (45.6) مليون برميل. للتفاصيل راجع:
ميكائيل بروكس، المصدر السابق، ص 56 ;Katouzian,Op.Cit.,P.118

(387) Film 30,Report No.1187,New Outburst of Animosty Against Anglo-Persian Oil Company: 1931 Profits and Royalty, From American Counsul to The Secretary of State, date July 14,1931,P.373-374.

(388) علماً بان انتاج الشركة من النفط العام لعام 1932 كان (49.5) مليون برميل، بينما كان انتاجها لعام 1929 قد بلغ (41.9) مليون برميل. راجع: Fesharaki,Op.Cit.,P.16.

(389) نادية ياسين المشهداني، المصدر السابق، ص 138.

عن دفع ضريبة الدخل الى السلطات الايرانية عام 1931[390]، التي بلغت حوالي (800) ألف جنيه[391]، مدعية ان الامتياز الممنوح لها يعفيها من هذه الضريبة[392].

أعلنت الحكومة الإيرانية حول ذلك، فيما بعد، في ثنايا مذكرتها الموجهة الى عصبة الامم في الثامن عشر من كانون الثاني 1933، بقولها:

"لو أننا الحكومة الايرانية بدلاً من تعيين أتاوة محددة، وضعنا مجاناً جميع حقول النفط رهن تصرف صاحب الامتياز، وأبقيناه خاضعاً لقانون الضريبة العادي، لكنّا تقاضينا منذ العام 1905 حتى العام 1932، من الضرائب التي تجبيها إدارة الكمارك وحدها ما مجموعة 19.998.509 جنيهات استرليني و 16 شلن، فيما نحن لم نتقاض على شكل أتاوات منذ العام 1901 حتى العام 1932، سوى 11.000.000 جنيه استرليني تقريباً"[393].

وتعاظم استياء الحكومة الايرانية على الشركة، بسبب الآثار الخطيرة التي خلفتها الازمة الاقتصادية العالمية على ايران نتيجة لتبعية اقتصادها للسوق الرأسمالية العالمية، حيث انخفض مستوى المعيشة في ايران خلال السنتين الأولى اللازمة بمقدار 30-40%، وتقلص حجم التجارة الخارجية الايرانية ثلاث مرات وازداد العجز التجاري خلال هذه المدة الى 27% من حجم التجارة الإيرانية[394].

وقد عبّرت الحكومة الإيرانية عن وجهة نظرها، بشأن الامتياز النفطي والسياسة المجحفة التي اتبعتها الشركة بحق الشعب الإيراني وثروته النفطية، من خلال الرسالة

---

(390) د. راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، ص 171.

(391) F.O.,371/1607,L'Iran, October 24,1932,P.188.

(392) شارلس عيساوي، محمد يغانه، المصدر السابق، ص 46.

(393) مقتبس في: بيار ترزيان، المصدر السابق، ص 21-22 .Elwell-Sutton,Op.Cit.,P.70

(394) للتفاصيل حول تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الايراني راجع:
S.L.Agaev, Iran: Vneshnaya Politiai Problemi Nizavisimosti 1925-1941 Moscow,1971,PP.135-138; نادية ياسين المشهداني، المصدر السابق.

التـي وجههـا سـعيد حسـن تقـي زادة، وزيـر الماليـة الايرانـي، الـى "جاكسـون-B.R.Jakson"، ممثـل الشـركة فـي طهـران، بتـاريخ السـابع والعشـرين مـن تشـرين الثاني 1932[395] جاء فيها:

"إن الأمة الايرانية ترى أن الامتياز الممنوح للشركة لم يعد يحقق الحقوق والمصالح المشروعة لإيران، وأن الحكومة الإيرانية لم تعد نفسها ملزمة باتفاقية عقدت في ظل الظروف السائدة أيام أسرة قاجار المعزولة، وقبل اقامة النظام النيابي في البلاد"[396].

وأكد فـي مـتن رسـالته أن الشـركة خالفـت تعهـداتها بعـدم السـماح للحكومـة الإيرانيـة بتفتيش حساباتها وعملياتها قائلاً:

"أن الشركة لم تسمح للحكومة بالتفتيش على دفاتر وحسابات الشركة وتدقيقها وهي الدفاتر والحسابات التي تعتقد الحكومة بأنها غير صحيحة،

وقد أعدت بالشكل الذي يخفي الأرباح الحقيقية ويخفض من حصة الحكومة"[397].

أما بخصوص أرباح فروع الشركة في الخارج فقد ذكر بأن:

" الشركة لم تدفع للحكومة، أي جزء من الأرباح التي تجنيها خارج ايران من عملياتها المبنيـة علـى البتـرول الإيرانـي لاسـيما عمليـات النقـل بالنـاقلات"[398] وحـول شـراء الحكومة البريطانية لأسهم الشركة وعدم شرعية هذا العمل أكد بأن:

---

(395) Stocking,Op.Cit.,P.29;Fesharaki,O.P.Cit.,P.12;Armajani, Middle East…,P.334.

(396) مقتبس في: حربي محمد، تطور الحركة الوطنية...، ص 26.

(397) Film30,Report No.1300,Annulment of the D'Arcy Concession: A condensed Nerrative of the Ensuing Fortinnight A'Developments,Form American Consul to Secretary of State, date December 15,1932,P.414.

(398) Ibid.

"حصول الحكومة البريطانية على أغلبية أسهم الشركة كان نقلاً دون موافقة الحكومة الإيرانية، كما تقضي بنود الامتياز"[399].

ومن المآخذ التي ذكرها الوزير الإيراني في متن رسالته، بأنه:

" لا يمكن قبول ما تقوم به الشركة من دفع الضرائب دخل كبيرة للحكومة البريطانية عن عملياتها المتعلقة بالنفط الإيراني في الوقت الذي لا تدفع آية ضريبة للحكومة الإيرانية"[400].

كما ذكر بأن الشركة لم توظف الإيرانيين إلا في الوظائف البسيطة بقوله:

"إن الشركة لم تقم بتوظيف العدد الكافي من الإيرانيين في الوظائف الفنية[401]

---

(399) Ibid.

(400) Ibid.

(401) على سبيل المثال، قامت الشركة في العام 1930 باستخدام أربعة آلاف عامل هندي في عبادان، في الوقت الذي كان الآف الايرانيين يعانون من البطالة. راجع:
نادية المشهداني، المصدر السابق، ص 139. وانظر ملحق رقم (3).

والكبرى في الشركة"[402].

أمام هذا الواقع كان من الطبيعي أن لا يسكت رضا شاه عن الأساليب الملتوية للشركة ومناوراتها، فأوعز الى الصحف الإيرانية بشن حملة واسعة على امتياز دراسي[403]. كما بعثت الحكومة الإيرانية انذاراً للشركة في الثاني والعشرين من تشرين الثاني 1932[404]، تعلن فيه إلغاء الامتياز لحماية المصالح الإيرانية، كما نوهت بإمكانية التوصل الى اتفاق جديد بين الطرفين، شرط أن تكون الشركة على استعداد لصيانة المصالح الوطنية الإيرانية بنزاهة وتقديم الضمانات اللازمة لذلك، على اعتبار أن زوال الظروف السابقة حتمت على الحكومة إعادة النظر في الامتياز[405].

وأخيرا اضطرت الحكومة الإيرانية الى إعلان فسح امتياز الشركة في السادس والعشرين من تشرني الثاني 1932[406]، بعد أن مهد رضا شاه ذلك في المجلس، فقد قام بزيارة فجائية للمجلس الذي كان مجتمعاً، ودون أن يجلس، طلب ملف المفاوضات بين الحكومة والشركة وأمر بإحراقها قائلاً:

"إفسخوا امتياز هذه الشركة اللعينة وارفعوها عن رأسنا"[407].

---

(402) Film 30,Report No.1300,Annulment of the D'Arcy Concession: A condensed Nerrative of the Ensuing Fortinnight A'Developments, Form American Consul to Secretary of State,date December15,1932,P.414.

(403) F.O.,371/16078,From Mr.Hoare to Sir John Simon,August 16,1932,P.144.

(404) يذكر مصدر آخر، بأن انذار الحكومة الايرانية للشركة كان في الثاني والعشرين من حزيران 1932. ينظر: د. عبد السلام عبد العزيز فهمي، تاريخ ايران السياسي...، ص 68.

(405) د. راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، ص 172.

(406) Film 32,Report No.1423,Anglo-Persian Oil Dispute: Teheran Negotiations Successful, New Concession Apparently Satisfactory to both Disputants, Despatch from Teheran to the Secretary of State, Date May 2,1933 P.461.

(407) مقتبس في: محمد كامل محمد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 61.

ولد القرار ردود فعل مختلفة، فقد رحبت به مختلف الأوساط الإيرانية، وعدته صحف طهران، انتصاراً للكرامة الوطنية، فأخذت الجماهير تهاجم مراكز الشركة، ومن أجل تصعيد الموقف الشعبي ضد الشركة، أعلنت الحكومة الإيرانية، بتلك المناسبة، عن تعطيل الدوام الرسمي لمدة يومين، وأقيمت الاحتفالات ورفعت معالم الزينة في جميع أنحاء البلاد[408].

وجاءت تصريحات رضا شاه، خلال هذه الفترة، لتؤكد بأن هذا الامتياز أُخذ منذ البداية تحت شروط غير عادلة وتخدم جهة واحدة، وأضاف:

"بان الالغاء لم يكن عملاً فجائياً مدفوعاً بالعاطفة، فقد سعينا مراراً مع الشركة لنعدل شيئاً من أسباب التذمير الخطيرة أملاً بالحصول على شروط أفضل للحقوق والمصالح الإيرانية، ومع ذلك فقد تركنا الباب مفتوحاً للمفاوضات المباشرة مع الشركة"[409].

من هنا يظهر أن الحكومة الايرانية كانت عازمة على حل نزاعها مع الشركة بصورة رسمية، بالرغم من أنها قد أرسلت أربع وحدات من الجيش الإيراني الى عبادان لحماية مستودعات النفط فيها كما رست بعض قطع أسطولها أمام المدينة المذكورة[410].

أما رد فعل الشركة فقد أنصب على أنه من الأفضل لها، حسب رأي مدراء الشركة، أن تدخل المعركة مع الحكومة الايرانية دون مساعدة الحكومة البريطانية، لأن "المعركة ستكون على الأوراق فقط" على اعتبار أن الإيرانيين غير قادرين على اتخاذ أي خطوة قوية في المناطق النفطية، وقد أيدت وزارة الخارجية البريطانية هذا

([408]) د.ك.و، الوحدة الوثائقية،ملفات البلاط الملكي، الملف 739 الوثيقة رقم 110 ص 7، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 13 كانون الأول، 1932.

([409]) "العالم العربي" جريدة، بغداد في 11 كانون الثاني 1933.

([410]) "الاستقلال" (جريدة)، بغداد في 11 كانون الأول 1932.

الرأي في البداية[411]. الا أن هبوط أسهم الشركة بمقدار 20% في البورصة التجارية دفعت بأدارة شركة النفط الأنكلو-فارسية الى طلب المساعدة من الحكومة البريطانية وترك الامر لها[412].

إنتقل النزاع بين الشركة والحكومة الايرانية الى الميدان السياسي عندما أرسلت الحكومة البريطانية مذكرة احتجاج شديدة اللهجة في الثاني من كانون الأول 1932[413]، بعد أن تبلغت بريطانيا بقرار الالغاء برسالة المفوضية البريطانية في طهران في التاسع والعشرين من تشرين الثاني 1932، أعلنت فيها بأن الغاء الامتياز يعدّ خرقاً لتعهدات ايران الدولية ولا يصح أن يصدر ذلك من دولة تشترك في عصبة الامم[414]. علاوة على أن الحكومة الإيرانية قد التزمت بالتحكيم، بموجب بنود الامتياز، في أي خلاف ينشب بينها وبين الشركة، وهذا أمرٌ لا تسمح به الحكومة البريطانسة ولا تقره مطلقاً. واختتمت المذكرة بمطالبة الحكومة الايرانية بسحب انذارها في الحال والاّ فانها مستعدة لـ:

"اتخاذ كافة الإجراءات المشروعة لحماية مصالح الشركة العادلة".

وأنذرت الحكومة الإيرانية بأنها:

---

(411) F.O.,371/16078,E 6259,Concellation of Anglo-persian Company's concession, 1932,P.207.

(412) ميكائيل بروكس، المصدر السابق، ص 56.

(413) Film 30,Report No. 1300,Annulment of the D'Arcy Concession: Acondensed Nerrative of the Ensuing Fortinnight a 'Developments,Form American Consul to Secretary of State, date December 15,1932,P.416.

(414) أنضمت ايران الى عصبة الأمم عام 1930.

"لـن تتحمـل مطلقـاً أي ضـرر يصـيب الشـركة أو مبانيهـا أو عملياتهـا بـأي حـال مـن الأحوال"[415].

أنكرت الحكومة الإيرانية مسؤوليتها في ردها على المذكرة البريطانيـة فـي الثالـث مـن كانون الأول 1932، مؤكدة بـأن الشـركة وحدها تتحمـل مسـؤولية الأضـرار التـي تنـتج عن عمليـة الغـاء الامتيـاز[416]، واحتـوت المـذكرة الايرانيـة أيضـاً علـى ملخـص لأهـم المبررات التي دفعت بالحكومة الى اتخاذ قرار إلغاء الامتياز[417].

بعثت الحكومة البريطانية بمذكرة أخرى فـي الثـامن مـن كـانون الأول أعلنـت فيهـا، أنـه إذا ما أصرت الحكومـة الايرانيـة علـى رفضـها سـحب قـرار الالغـاء خـلال مـدة أسـبوع واحد من تاريخ هذه المذكرة، فلم يكن أمامهـا سـوى أن ترفـع الآمـر الـى محكمـة العـدل الدوليـة للنظـر فـي قانونيـة هـذا الأجـراء[418]، ولوّحـت الحكومـة البريطانيـة أيضـاً، مـن أجـل الضـغط علـى الحكومـة الإيرانيـة باسـتخدام القـوة العسـكرية عنـدما أدخلـت سـفنها الحربيـة الـى الخلـيج العربـي وتحركـت باتجـاه السـاحل الايرانـي، متحديـة بـذلك الشـاه والحكومة والشعب، كما أعلنت عن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع ايران[419].

قدمت الحكومة البريطانية بعد انتهاء المدة المقررة للانـذار شـكوى الـى مجلـس عصـبة الامـم فـي الرابـع عشـر مـن كـانون الأول 1932، أبلغـت فيهـا الهيئـة الدوليـة بـأن قـرار

([415]) Ibid,P.417.

([416]) د. ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 739 الوثيقة رقم 1655، ص 3، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 12 كانون الأول، 1932.

([417]) د. راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، ص 173.

([418]) د. ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 739 الوثيقة رقم 1، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 12 كانون الأول، 1932.

([419]) "العالم العربي" (جريدة) في 8 كانون الأول 1932؛ أل.بي. الول ساتن، رضا شاه كبير بايران نو، تهران، 1335، ص 456.

الحكومة الايرانية بالغاء امتياز الشركة يُعد تصرفاً غير قانوني قد يعرض السلام والأمن الدوليين للخطر[420]، بذلك تحوّل النزاع الايراني مع الشركة الى نزاع دولي.

قررت الحكومة الايرانية الحضور أمام مجلس عصبة الأمم[421]، في التاسع عشر من كانون الأول 1932، واعترضت ايران في الأول الأمر على عرض النزاع أمام العصبة لأنها تعتقد أن الأتفاق كان مع شركة ذات شخصية قانونية خاصة، وليس مع الحكومة البريطانية التي ليس لها الحق القانوني في التدخل في الأمر[422]، كما أن الشركة تخضع للقوانين المحلية وليس من اختصاص المحكمة الدولية النظر في القضية، واتهمت إيران الحكومة البريطانية بأنها تعمد الى التهديد واستخدام القوة، ثم صرحت بإحالة الخلاف الى مجلس عصبة الأمم[423]، فأحيل النزاع قانونياً بعد موافقة الطرفين، بموجب المذكرة الايرانية الموجهة اليها في الثامن عشر من كانون الثاني 1932[424] والمذكرة البريطانية في التاسع عشر من الشهر نفسه[425].

وقفت الحكومة السوفيتية بحماس الى جانب الحكومة الايرانية في نزاعها مع الحكومة البريطانية وأدارة الشركة، وقد أبلغ القائم بالأعمال السوفيتي في طهران "ف.م. تسوكرمان- V.M.Tsukreman" وزير الخارجية الايراني محمد علي فروغي في لقائه به، يوم الثالث عشر من كانون الأول 1932 أن:

([420]) "العالم العربي" (جريدة) في 16 كانون الأول 1932 ;Ferrier,Op.Cit.,P.100

([421]) عُيّن على أكبر دافار (أرفع الدولة)، وزير العدل وسفير ايران السابق في استانبول، أول ممثل لايران في عصبة الأمم بجنيف. أما مندوب الحكومة البريطانية فكان "جون سيمون" سكرتير الدولة للشؤون الخارجية. راجع: احمد محمود الساداتي، المصدر السابق، ص 115.

([422]) د. عبد السلام عبد العزيز فهمي، تاريخ ايران السياسي.... ص 70.

([423]) "الأخبار (جريدة)، بغداد في 15 كانون الأول 1932، "العالم العربي" (جريدة) في 15 كانون الأول 1932

([424]) Film 30,Report No.1309,Annulment of the D'Arcy Concession: From American Consul to The Secretary of State, date December 28, 1932,P.452.

([425]) Elwell-Sutton, Op.Cit.,P.77

"الحكومة الفارسية حين تتخذ الاجراءات الضرورية، عليها أن لا تلتفت الى الخلف حيث حدودها الشمالية، فلا شيء يهدد فارس من هناك"[426].

وأيدت الصحافة السوفيتية الموقف الايراني بشدة، وعبّرت الحكومة الايرانية عن تقديرها لهذا الموقف عندما قدم السفير الايراني في موسكو شكر حكومته الى الخارجية السوفيتية،

"عما تبديه الصحافة السوفيتية من تأييد للموقف الايراني"[427].

برزت روح المساومة بين الطرفين المتنازعين بعد إحالة النزاع الى محكمة العدل الدولية، واستجابا لرأي المحكمة على تسوية النزاع فيما بينهما[428]، فعينت عصبة الامم في الخامس والعشرين من كانون الثاني 1933، الدكتور أدوارد بينس- Eduaed Benes، ممثل جيكوسلوفاكيا في عصبة الأمم، مقرراً ومشرفاً على المفاوضات بين الطرفين[429]، التي بدأت في جنيف ثم انتقلت الى باريس وأخيراً في طهران[430]. مثل الجانب الايراني فيها "حسن تقي زاده" وزير المالية، بينما مثل شركة النفط "وليم فريزر-William Frazer" نائب رئيس مجلس المدراء[431].

([426]) مقتبس في: عبد المناف شكر جاسم النداوي، المصدر السابق، ص 263.

([427]) مقتبس في: المصدر نفسه.

([428])د. راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، ص 174.

([429]) Film 32,Report No.1343,Annulment of the D'Arcy Concession: Teheran Reaction of Geneva "Settlement", From American Consul to the Secretary of State,Date February 6,1933,P.437.

([430]) Stocking O.P.Cit.,P.34;Ferrier,Op.,Cit.,P.100.

([431]) Shwadran,Op.Cit.,P.50.

فشلت المفاوضات التي استمرت لأكثر من ثلاثة أشهر بسبب اصرار كل طرف على مطالبه ومواقفه[432]. كان الوفد الايراني مُصراً على مطالبه التي كانت تمثل مطاليب شعبه وحكومته، بل أن الشاه نفسه كان من أكثر المتحمّسين لها، إلا أن الوفد الايراني سرعان ما تراجع. أثر تراجع رضا بهلوي عن قراره بالغاء الامتياز، فقد أصدر الشاه أوامره الى الوفد الايراني المفاوض على ضرورة التوصل الى اتفاق مع ممثل الشركة[433]، ويبدو أن هذا التراجع يعود الى سببين أساسيين:

الأول: يرجع الى الوضع الاقتصادي المزري لايران، في تلك المرحلة من الأزمة الاقتصادية العالمية، إذ في الوقت الذي كانت المفاوضات جارية كتب وزير المالية الايراني الى الوزير المفوض لبلاده في لندن قائلاً:

"لم يبق لدينا سنتاً واحداً، ارسل برقية الى السير جون كادمن (مدير الشركة)، اطلب اليه تقديم منحة مقدارها (1000) ألف باون مقابل التوصل الى العقد الجديد، حتى نتمكن في الأقل من إنقاذ البلاد"[434].

فقد سعت الحكومة الايرانية الى ازالة العقبات امام الاتفاقية والاسراع في عقدها للحيلولة دون تجميد أموال ايران في الخارج[435]. أما السبب الآخر فكان تهديد مدافع السفن الحربية البريطانية[436] التي جاءت الى الخليج العربي، لتمارس دورها المرسوم في حالة فشل الطرق الدبلوماسية بين الجانبين.

---

(432) ميشال سليمان، ايران من معركة التحرير الوطني والاستقلال 1779-1954، بيروت، 1954، ص 54؛ Thomas and Frye,Op.Cit.,P.255.

(433) Longrigg,Op.Cit.,P.59.

(434) Quoted in: Bahman Nirumand,Iran: The New Imperialism in action,U.S.A. 1969,P.31.

(435) Abrahamian,Op.Cit.,P.144.

(436) د. عبد السلام عبد العزيز فهمي، الاحتكارات الدولية...، ص 162.

وتمكّن الطرفان أخيراً، بتدخل مباشر من رضا شاه، التوصل إلى توقيع اتفاقية جديدة في التاسع والعشرين من نيسان 1933[437]، وصادق المجلس الإيراني عليها في الثامن والعشرين من مايس[438]، بموافقة 105 عضواً من مجموع 113 عضو[439]. ووقّع عليها الشاه في التاسع والعشرين من مايس[440]، وأصبحت نافذة المفعول منذ ذلك التاريخ ولمدة ستين عاماً[441]، ابتداءاً من يوم الحادي والثلاثين من كانون الأول 1932[442].

قوبلت الاتفاقية في ايران بالترحيب، وعدّت نصراً دبلوماسياً كبيراً[443]، لأن الاتفاق بدا في ظاهره أكثر فائدة لإيران، فقد قلّص مساحة الامتياز السابق الى 100 ألف ميل مربع[444]، انحصرت في المناطق الجنوبية الغربية من البلاد، بعد أن كانت أكثر من 450 ألف ميل مربع طبقاً لبنود امتياز دراسي.

---

(437) تتكون الاتفاقية من 26 مادة، للمزيد من التفاصيل راجع:
Hurewitz,Diplomacy in the Near…,Vol.II,PP.188-195..

(438) Film 32, Report N. 1423, Anglo Persian Oil Dispute: Teheran Negotiations Succesful,New Concession Apparently Satisfactory to Both Disputants, Despatch From Teheran To the Secretary of States, Date May 2,1933,P.461.

(439) Film 32, Report No. 1448,Majlis Ratifes New Anglo-Persian Oil Company Consccession, Geneva informed, Petrolium Bureau Established in Minisry of Finance, From American Consul to Secretary of State,Date May 31,1933,P.490.

(440) Hurewitz,Diplomacy in the Near…,Vol.II,P.188.

(441) بيار ترزيان، المصدر السابق، ص 23؛ شارلس عيساوي، محمد يغانه، المصدر السابق، ص47؛ Sovremennii Iran', Moscow,1957,P.320

(442) شوقي اقلاديوس، المصدر السابق، ص

(443) جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ص 237.

(444) تذكر مصادر أخرى، بأن مساحة الامتياز أصبح (200) ألف ميل مربع، على أن تصبح (100) ألف ميل مربع في 31 كانون الأول 1938. ينظر: Fesharaki,Op.Cit.,P13;Stocking,Op.Cit.,P.36 د. راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، ص 54.

وكانت الشركة قد حصلت، بموجب بنود الامتياز الاصلي، على احتكار انشاء خط أنابيب النفط الى الساحل الجنوبي، فجاءت المادة الثالثة من الاتفاق لاغية هذا الاحتكار[445].

غير أ، الأسهام الأكبر لهذا العقد الجديد انما يكمن في النظام الضريبي الجديد الذي أنشأه ، حيث تعهدت الشركة بأن تدفع الى الحكومة الإيرانية، اعتبارً من أول كانون الثاني 1933، أتاوة ثابتة قيمتها (4) شلن ذهب عن كل طن تنتجه من النفط سواء للاستهلاك المحلي أو للتصدير. وعندما يتخطى المبلغ الذي توزعه الشركة على مساهميها[446] عن (671250) جنيهاً في السنة تتعهد الشركة بدفع 20% من الفائض الى ايران، ولا يجوز لمجموع المبلغ المترتب على الفقرتين السالفتين أن يقل عن (750) ألف جنيه في السنة[447]، طبقاً للمادة العاشرة من الاتفاق. وأن لا يكون مجموع المدفوعات الكلي السنوي أقل من (211) مليون جنيه[448]. وتتعهد الشركة بدفع ضريبة الدخل الى الحكومة الايرانية على الوجه الآتي:

([445]) د.ك. و. الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 740 الوثيقة رقم 4027، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 10-11 تشرين الثاني، 1933.

([446]) نشر صحيفة "Financial Times" اللندنية في 30 تشرين الثاني 1932، بان الحكومة البريطانية تمتلك (7.500.000) سهم في الشركة من مجموع (13.450.000) سهم. واصبحت ملكية أسهم شركة النفط الأنكلو-فارسية طبقاً لهذه الاتفاقية موزعةكالآتي: 55.9% اسهم الحكومة البريطانية 23.3% أسهم شركة بروما، 17.8% أسهم الأفراد، 3% أسهم عائلة دارسي. راجع:
شوفي اقلاديوس، المصدر السابق، ص 53: Katouzian,Op.Cit.,P.118.

([447]) Elwell-Sutton,Op.Cit.P;Stocking Op.Cit.,P.35; "Sovremennii Iran",Op. Cit.,P.320.

([448]) Film 32, Report No.1423,Anglo-Persian oil Dispute: Teheran Negotiations Successful,New Concession-Apparently Satisfactory to Both Disputants, Despatch from Teheran to Secretary of State,Date May2,1933P.464.

تُدفع الضريبة في الخمسة عشر سنة الأولى من الامتياز، بنسبة 9 بنسات عن كل طن من النفط المستخرج سواء أكان ذلك للتصدير أو للبيع المحلي، باستثناء ما تستهلكه الشركة في أعمالها وذلك الى حد ستة ملايين طن، أما عن الكميات التي تربو على الستة ملايين طن، فتدفع الضريبة بنسبة 6 بنسات عن الطن على شرط أن لا يقل عائد الحكومة من هذا الباب خلال الخمسة عشر سنة الأولى عن (225) الف جنيه سنوياً. أما في الخمسة عشر سنة الثانية، فتدفع ضريبة الدخل بنسبة شلن واحد كل طن حتى ستة ملايين طن وما زاد على ذلك فنسبة تسعة بنسات في الطن على أن لا يقل المجموع عن (300) ألف جنيه سنوياً. وتُحدد نسبة ضربة الدخل للثلاثين سنة الثانية من الامتياز بأتفاق الطرفين فيما بعد[449]. مقابل هذا كله تمتنع الحكومة الايرانية عن الإصرار على حد أدنى من الإنتاج[450].

نص الاتفاق أيضاً، على أن تعمل الشركة على توسيع نطاق أعمالها. وتعهدت الشركة، بموجب المادة التاسعة، بأن تبدأ في الحال عمليات انتاج وتكرر النفط في منطقة كرمنشاه بالإضافة الى عملياتها الأصلية في منطقة عربستان[451]. وأن تضع تحت تصرف الحكومة الإيرانية كافة المعلومات التي قد تحصل عليها الشركة بخصوص الموارد الطبيعية الأخرى في منطقة الامتياز[452].

واتفقاً أيضاً، على احتساب عائدات الحكومة الإيرانية لسنة 1931 على أساس مواد الامتياز الجديد وبموجب الاتفاق الجديد، ستدفع الشركة ما لا يقل عن مليون جنيه عن السنة المذكورة، وكذلك ستؤدي الشركة عائدات الحكومة الإيرانية عن سنة 1932

---

(449) د.ك. و. الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 740 الوثيقة رقم 4027، ص 3 تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 10-11 أيار، 1933.

(450) Amuzegar and Fekrat,Op.Cit.,P.15.

(451) Film 32,Report No.1423,Despat From Teheran To Wallace, Date Jully 12,1933,P.475.

(452) Stocking,Op.Cit.,P.36.

أيضاً. وستدفع الشركة (600) الف جنيه عن بقايا ضريبة الدخل للسنوات الماضية. كما وافق الطرفان على قبول سعر الذهب للجنيه الإنكليزي يوم التوقيع على الاتفاق، وعليه فأذا حصل هبوط في سعر الجنيه مستقبلاً فان الشركة تتعهد بدفع عائدات الحكومة الايرانية بسعر الذهب الشائع يوم التوقيع على الامتياز الجديد[453].

وأن تقدم الشركة سعراً مناسباً وملائماً للنفط المخصص للاستهلاك المحلي، طبقاً لاسعار أسواق رومانيا وخليج المكسيك، ويباع الى الحكومة الايرانية بتخفيض قدره 25%، و10% للاستهلاك الخاص[454].

أما بخصوص إفساح المجال أمام الرعايا الإيرانيين للعمل في الشركة، فقد نصت المادة السابعة عشر من الاتفاق، أن تتعهد الشركة بتعيين العمال المهرة والموظفين الإداريين من الإيرانيين إذا توفر وجودهم. أما العمال غير الفنيين فيجب أن يقتصر على العنصر الإيراني.

وتتعهد الشركة بأن تتفق سنوياً (10) الآف جنيه على تعليم الإيرانيين، بإرسالهم الى بريطانيا في بعثات متخصصة بمجال صناعة النفط[455].

ونص الاتفاق على أن للحكومة الإيرانية حق التفتيش الفني على جميع معاهد الشركة في إيران، ولا يحق للشركة أن تمتنع عن إبراز خرائطها الفنية وغير ذلك كلما اقتضى ذلك لتسهيل التفتيش من قبل الحكومة[456].

([453])د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 740 الوثيقة رقم 4027، ص 4، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 10-11 آيار، 1933.

([454]) Film 32, Report No.1423, Anglo-Persian Oil Dispute: Teheran Negotiations Successful,New Concession Apparently Satisfactory to Both Disputants, Despatch from Teheran to the Secretary of State,Date May2,1933P.463.

([455]) Ibid.

حصلت ايران بموجب الاتفاقية الجديدة على بعض المزايا الإيجابية، إلا أن نظرة بسيطة لمواد الاتفاق تعطي أكثر من دليل على أن حل الخلاف بين الطرفين جرى لصالح الشركة على حساب مصالح الايران الحيوية. حيث نصت المادة الحادية العشرون على عدم أحقية الحكومة الإيرانية بإلغاء الامتياز أو تغير نصوصه بأي عمل اداري أو تشريعي[457]، الا في حالة اصدار هيئة التحكيم المنصوص عليها في هذا الامتياز من جانب الحكومة الإيرانية ولم يبادر الشركة الى العمل بموجبه خلال شهر واحد. أما إذا أرادت الشركة إلغاء الامتياز، فعليها إنذار الحكومة الإيرانية وأخطارها بسنتين قبل ذلك التصميم وفي هذه الحالة تعود جميع ممتلكات الشركة إلى الحكومة الإيرانية[458].

ويبدو أن المادتين "21 و 25" من الاتفاق الجديد، جاءت لتؤكد حقيقتين:

أولهما، تأكيد عدم المساس بنصوص الامتياز أو إلغائه من قبل الحكومة الإيرانية، وهذا لم يكن منصوص عليه في امتياز دارسي. وتكمن الحقيقة الثانية، بأن الشركة لا يمكن أن تفكر أو أن تقرر التنازل عن الامتياز، بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود من الزمن عليه، وقد حققت أرباح وفوائد خيالية للحكومة البريطانية والمساهمين فيها. فإذا كانت الشركة قد وفّرت للإمبراطورية البريطانية مبلغاً قدره (40) مليون جنيه خلال عشر سنوات فقط 1914-1923، حسب قول تشرشل[459]، فكيف يمكن لها ان تقرر التنازل عن الامتياز.

([456])د.ك. و ، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 740 الوثيقة رقم 4027،ص 4، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهرات بتاريخ 10-11 آيار، 1933.

([457]) ميشال سليمان، المصدر السابق، ص 54 ;Gatterji,Op.Cit.,P.74

([458])د. ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 740 الوثيقة رقم 4027، ص 5، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 10-11 آيار، 1933.

([459]) صفحة 76 من هذا البحث.

وحظيت الشركة على مزايا ايجابية أخرى، منها الاعفاءات التي خصص لها عدة نصوص من الاتفاق، فقد تم اعفاؤها من الرسوم الكمركية والضرائب على صادراتها من النفط، واعفاؤها من كافة القوانين واللوائح المعمولة بها في البلاد الخاصة بشراء البضائع والمواد الغذائية والكماليات واللوازم الأخرى مما تستورده الشركة لصالح موظفيها[460] وذلك بموجب المادة السادسة. كما أعفيت الشركة، بموجب المادة السابعة، من الالتزام بتسليم ما تحت يدها من عملة أجنبية للحكومة الإيرانية. واعفاؤها أيضاً من جميع الضرائب المحلية خلال السنوات الثلاثين الأولى من ابرام الاتفاقية مقابل مبلغ إضافي يزاد على حصة الحكومة عن كل طن من النفط[461] وذلك بموجب المادة الحادية عشر.

تباينت آراء الباحثين والمتخصصين في تقويم الاتفاقية الجديدة، فهناك من يعدها نصراً لسياسة رضا شاه[462]. في حين يرى آخرون أنها تمثل نصراً للشركة[463]. بينما يرى البعض بأن كل طرف منهما قد حقق المكاسب وفقد مميزات[464].

ومهما كانت المكاسب الإيرانية ومميزاتها التي حصلت عليها بموجب الاتفاقية الجديدة، فإنها تعد غير متكافئة ومجحفة رغم جميع ادعاءات رضا شاه بشأن النتائج،ـ وأن خير شاهد على الموقف المساوم للشاه هو ما آل إليه مصير كبار الساسة الإيرانيين الذين اتخذوا موقفاً أكثر ثباتاً تجاه الشركة، فقد اعتقل وقضي على تيمور تاش[465] لأنه دافع فعلاً عن مصالح ايران الوطنية، فانه طالب قبل اعتقاله بزيادة

---

(460) Stocking,Op.Cit.,P.36;Fesharaki,Op.Cit.,P.14.

(461) د. عبد السلام عبدالعزيز فهمي، تاريخ ايران السياسي...ص 72-73.

(462) جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ص 237.

(463) Nasrollah S.Fatemi, Oil Diplomacy powder key in Iran,New York,1954,PP.181-182.

(464) Shwadran,Op.Cit.,P.56.

(465) عن محاكمة تيمور تاش ومجرياتها الشكلية راجع:

حصة ايران من نفطها، ومنحها ربع اسهم الشركة بدون مقابل، وحق الغاء الامتياز لعام 1933. ولم يكن تيمور تاش الضحية الوحيدة في هذا المضمار، فان وزير الحرب سردار اسعد الزعيم البختياري اعتقل واعدم أيضاً لأنه عبّر عن مشاعر معادية للإنكليز[466]. كما أن الحكومة الإيرانية استعجلت بالتوقيع على الاتفاقية، لإنها لم تكن مستعدة في الواقع للخوص في صراع حقيقي جماهيري ضد الشركة، وهي كانت تخشى أن يتحول الصراع الى حركة وطنية عامة، وكان هدف الحكومة تحقيق زيادة ما في واردات خزينة الدولة[467]. وقد أكد محمد رضا بهلوي، فيما بعد، بان الاتفاقية لم تعطِ ايران أية مكاسب جيدة، إلا في الحالات التالية:

"زيادة العائدات النفطية من 0.17 الى 0.23 من الدولار عن كل برميل مستخرج من النفط، وحدد منطقة الامتياز بحوالي 100 ألف ميل مربع فقط، كما أوجبت الاتفاقية على شركة النفط بعدم استقدام وتوظيف أحد من الخارج في الأماكن التي يستطيع أن يملأها الإيرانيون"[468].

بل حتى أن تقي زاده، وزير المالية الذي وقع الاتفاقية، قد صرح في المجلس الإيراني في كانون الثاني 1949، بأنه وقع الاتفاقية المجحفة تحت ضغط وتهديد رضا شاه[469]، وأكد قائلاً:

" لا دخل لي قط في هذه القضية سوى التوقيع التي وشحت به أسفل الصفحة الاتفاقية"[470].

عباس اسكندرى، تاريخ مفصل مشروطيت ايران يا كتاب ارزو، تهران، (د.ت)، ص 51-65.

(466) سليم طه التكريتي، المصدر السابق، ص 32 ;IVanov,Op.Cit.,P.330

(467) "Sovremennii Iran;',Op.Cit.,P.320.

(468) مذكرات شاه ايران المخلوع-محمد رضا بهلوي، المصدر السابق، ص 53.

(469) سليم طه التكريتي، المصدر السابق،ص 52.

حصلت ايران بموجب الاتفاقية الجديدة على بعض المكاسب المهمة، من حيث المقارنة ببنود امتياز دارسي لعام 1901، إلا أن المزايا التي حصلت عليها شركة النفط الأنكلو-فارسية لم تكن أقل أهمية مما حصلت عليها في السابق. فاذا كانت الحكومة الإيرانية قد امتنعت عام 1932 عن عرض خلافها مع الشركة امام مجلس عصبة الأمم بحجة أن الشركة ليس لها شخصية قانونية دولية، فان نصوص الاتفاق الجديد والمتعلقة بالحقوق والاعفاءات الجديدة قد منحت هذه الشركة شخصية دولية، وجعلت منها من الناحية العملية "دولة داخل دولة", ولا يمكن نكران الصدام الذي حصل بين الحكومة الإيرانية وشركة النفط 1932-1933، بأنه يعد مقدمة ضرورية لصدامات أخرى أكثر جدية هددت فعلاً مواقع الشركة في إيران لاحقاً. ولهذا أصبحت قضية النفط محور النضال الوطني الذي استمر فيما بعد ليتحول الى صراع سياسي بين القوى الوطنية من جهة، والحكومات الإيرانية من جهة ثانية، من أجل زيادة حصة إيران من الربح والمشاركة ومن ثم إلغاء الامتياز والمطالبة بتأميم جميع الثروات الطبيعية في البلاد.

(470) مقتبس في: استاذ شهيد سيد حسن آيت، درسهايى از: تاريخ سياسي ايران، جابجانه مجلس شوراى اسلامي، تهران، 1363، ص 125.

النفط الإيراني من اتفاقية 1933 حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية

شهدت السنوات التي أعقبت الاتفاقية الجديدة، استقراراً واضحاً في العلاقة بين الحكومة الإيرانية وشركة النفط الأنكلو-فارسية من خلال زيادة مطرّدة في إنتاج النفط[471]، وفي القدرة التكريرية[472] واكتشاف العديد من الآبار النفطية الجديدة[473] بالإضافة الى الزيادة في إيرادات الدخل الحكومي من النفط[474]، حتى وصفت العلاقة بين الطرفين في المدة التي تلت الاتفاقية حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية بأنها

([471]) كان الانتاج السنوي بملايين البراميل من النفط كما يلي:

السنة	الانتاج بملايين البراميل
1934	57.9
1935	57.5 (انخفاض بسيط)
1936	62.9
1937	78.1
1938	78.3

ينظر: عبد الرحمن زكي، المصدر السابق، ص 124؛ شارلس عيساوي، محمد يغانه، المصدر السابق، ص 244. وانظر ملحق رقم (1).

([472]) قامت شركة نفط كرمنشاه، استناداً الى المادة التاسعة من الاتفاقية الجديدة، بتطوير حقل "نفط شاه" الواقع في إقليم كرمنشاه غربي ايران، وبناء مصفى لتكرير النفط لتجهيز الأقسام الشمالية الغربية من البلاد بالمنتجات النفطية. للتفاصيل راجع:
ShwadranOp.Cit.,P.56-57. وانظر ملحق رقم (5)

([473]) لقد تم اكتشاف حقول ايران النفطية في الفترة الواقعة ما بين 1908-1938، ولم يجر أي اكتشاف لحقول جديدة بعد هذا التاريخ إلا في عام 1956 حيث تم اكتشاف حقل نفطي مهم في منطقة قم الواقعة جنوب مدينة طهران من قبل الشركة الإيرانية الوطنية. راجع:
"صناعة البترول في ايران"، البترول والغاز العربي، "مجلة"، العدد الأول، السنة الثانية، ايلول 1966، ص 49. وانظر ملحق رقم (4).

([474]) بلغت إيرادات الحكومة الإيرانية من النفط للسنوات التي تلت الاتفاقية حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية كما يلي:

السنة	الإيراد
1934	2.159.143 جنيه استرليني
1935	2.191.952 جنيه استرليني
1936	2.828.502 جنيه استرليني
1937	3.444.439 جنيه استرليني
1938	3.307.478 جنيه استرليني (انخفاض بسيط)

Amuzegar and M.A.Fekrat,Op.Cit.,P.19، وانظر ملحق رقم (1).

"اشبه ما تكون بشهر عسل"[475]. وعبّر رضا بهلوي عن علاقة بلاده ببريطانيا، في خطاب العرش الذي القاه في السادس من حزيران 1935، بمناسبة افتتاح دورة مجلس العاشرة بقوله:

" أن صلاتنا مع الحكومة البريطانية في تحسن مستمر بفضل حسن التفاهم السائد بين الطرفين وآثار هذا التحسن ظاهرة للعيان"[476].

وتقول مصادر مسؤولة في شركة النفط الأنكلو-ايرانية[477] بأن الخلاف الوحيد بينها وبين الحكومة، خلال تلك المدة، كان حول تعريف كلمة (الطن) في نص الامتياز. حيث كانت الشركة تؤكد بأن الطن الإنكليزي الذي يساوي 2240 رطلاً هو الحل الوسط، بينما الحكومة الإيرانية كانت تؤكد أن الحل الوسط هو الطن العادي الذي يساوي 2000 رطل[478]. وعلى الرغم من أن الشركة كانت قد وافقت في الثلاثين من تموز 1936 على دفع نسبة من الأيرادات، معتمدة على أسس الطن العادي، إلا أنها استمرت في تأكيداتها على أن الطن الإنكليزي هو الأفضل[479].

عادت المنطقة الشمالية والجنوبية الغربية من ايران تظهر مرة أخرى أمام تنافس الشركات النفطية الدولية في النصف الثاني من العقد الرابع، لأن الاتفاقية الجديدة لعام 1933 قد قلصت، بموجب البند الثاني منها، مساحة امتياز شركة النفط الأنكلو-ايرانية

([475]) محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص 34.

([476]) د. ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 741 الوثيقة رقم 222، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران، خطاب العرش مترجم من جريدة "إيران" المرقم 4698 في 7 حزيران 1935.

([477]) أصدر رضا شاه قراراً بتغير اسم الدولة من فارس الى ايران، وذلك اعتباراً من اليوم الأول من السنة الايرانية الجديدة، المصادق لحادي والعشرين من آذار 1935، وبذلك تغير اسم شركة النفط الأنكلو-فارسية الى شركة النفط الأنكلو-ايرانية، ينظر: Graham,Op.Cit.,P.55

([478]) Shwadran,Op.Cit.,P.57.

([479]) Ibid.

الى (100) الف ميل مربع، وبذلك حصرت مجال عملها في المنطقة الجنوبية الغربية فقط وبتالي فسحت المجال أمام شركات النفط الأجنبية، بأن تدخل في منافسة من أجل الحصول على امتياز نفطي في المناطق الاخرى من ايران وخاصة الشمالية منها بعد أن أثبتت التحريات عن وجود النفط فيها بكميات تجارية[480].

بدأت المفاوضات الرسمية بين الحكومة الإيرانية وممثلي شركة اميرانيان برئاسة "شارلس هارت-Charles C.Hart" في الثاني من كانون الأول 1936[481]، وتوصل الطرفان الى اتفاقية في الثالث من كانون الثاني 1937[482]، منحت الحكومة الإيرانية بموجبها "شركة نفط سيبورد .The Seaboard Oil Co" الأمريكية، وتملكها "شركة نفط أميرانيان ديلاور- Amiranian Oil Company of Delaware"[483]، وهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بشركة نفط تكساس[484] الأمريكية، منحت امتيازين، الأول استخراج واستثمار النفط في المقاطعات الشمالية لمدة خمسين عاماً[485]. أما الامتياز الثاني، فقد منح باسم " شركة الأنابيب الايرانية- Iranian Pipe line Company"، على أن تقوم بإنشاء أنبوب نفطي بين إيران وأفغانستان،

---

(480) د. طاهر خلف البكاء، أضواء على التاريخ السياسي لامتيازات النفط الايراني 1933-1951، (بحث مسحوب على الرونيو)، ص 4.

(481) Denovo,Op.Cit.,P.314.

(482) Shwadran,Op.Cit.P.79;Hamilton,Op.Cit.,P.38.

(483) Wilber,Op.Cit.,P.223;Gregory,Op.Cit.,P.136;Aver,Op.Cit.,P.320.

(484) احدى الشركات السبع الكبرى للنفط في العالم، للتفاصيل راجع:
هارفي اوكونور، امبراطورية البترول ....،، ص 108: ميكائيل بروكس، المصدر السابق، ص 76.

(485) د. أحمد باسل البياتي، تطور السياسة النفطية...، ص 142.

ومدة الامتياز كانت ستون عاماً[486]. صادق المجلس على الامتيازين في الرابع من شباط 1937[487].

واجه هذان الامتيازان معارضة شديدة من قبل الحكومتين البريطانية والسوفيتية. تجسد الموقف البريطاني في الاحتجاج الذي قدمته شركة النفط الأنلكو-ايرانية الى الحكومة الايرانية لمنحها الامتياز المذكور، كما جدّدت ادعاءاتها بامتياز خوستاريا بهدف آثار الجدل حول حقوق الشركة في نفط الولايات الشمالية إذا ما تخلت شركة اميرانيان عن امتيازها[488].

أما احتجاج الحكومة السوفيتية فقد كان أقل لهجة من الاحتجاج البريطاني، لأن شركة اميرانيان واجهت نفس المشاكل التي تعرضت لها شركة سنكلير الأمريكية سابقاً[489]. ولم تستطع الشركة عبر الجهود الدبلوماسية التي قامت بها القنصلية الأمريكية في طهران من اقناع القنصل الروسي "كارتاجوف-M.kartachov"[490]، فيها بالموافقة على نقل النفط عبر أراضي بلاده الى الأسواق العالمية، لأن نقل المنتجات النفطية من الولايات الشمالية، عبر منافذ أخرى غير منفذ باكو-باطوم، يعني تحمل نفقات باهضة جداً، لأن سواحل الخليج العربي تبعد عن منطقة الامتياز حوالي 700 ميل، ولا توجد هناك شركة يمكن أن تكون لها القدرة على مد خطوط الأنابيب من الشمال الى شواطىء الخليج. وكانت ايران نفسها تعتمد على الكيروسين والكازولين الروسي حتى عام 1939 لسد الاحتياجات المحلية في المنطقة الشمالية، وذلك لغلاء

---

(486) د. راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، ص 260.

(487) Shwadran,Op.Cit.,P.79;Hamilton,Op.Cit.,P.38.

(488) حول موقف بريطانيا من الامتياز الجديد، راجع:
Gregory,Op.Cit,P.137;Shwadran,Op.Cit.,P.79-80;Hamilton,Op.Cit.,P.38-39.

(489) Denovo,Op.Cit.,P.315.

(490) Gregory,Op.Cit,P.136-137.

وصعوبة الحصول على هذه المنتجات النفطية من حقول شركة النفط الأنكلو-ايرانية في جنوب البلاد[491] بسبب تكاليف النقل.

فشلت شركة اميرانيان في الحصول على موافقة الحكومة السوفيتية، وذلك لارتياب الاخيرة بوجود علاقة بين الشركة المذكورة وشركة النفط الأنكلو-ايرانية، التي تعد بنظرها وسيلة للتغلغل البريطاني في الأراضي السوفيتية[492]، ولهذا نجد بأن السوفييت بدأوا يخلقون المشاكل والصعوبات بشتى الوسائل أمام نقل البضائع الإيرانية الى أوربا عبر الأراضي الروسية. وحول أسباب هذه المعاكسات السوفيتية للتجارة الإيرانية، أكد القائم بأعمال القنصلية العراقي في تبريز في تقريره، بأن المضايقات السوفيتية كانت لاستيائهم الشديد من منح الحكومة الإيرانية امتيازاً نفطياً الى شركة اميرانيان الأمريكية في المنطقة الشمالية منها، إذ يعتقدون أن ذلك كان نتيجة لعبة انكليزية يقصد منها قطع أمال السوفييت من اتخاذ هذه الولايات الشمالية منطقة نفوذ لهم، وكانوا يأملون دائماً أن يُعطى هذا الامتياز لهم دون غيرهم[493]. ورغم الشكوك السوفيتية حول وجود علاقة بين الشركتين، إلا أن شركة اميرانيان الأمريكية لم تتمكن من الحصول أيضاً على موافقة شركة النفط-الأنكلو-ايرانية، بنقل منتوجاتها النفطية عبر المنطقة الجنوبية الواقعة ضمن مجال عملها[494].

أن فشل شركة اميرانيان لم يكن لأسباب تجارية وسياسية فحسب، بل هناك أسباب ثانوية أخرى عطلت المشروع، منها عدم منافسة نفط شمال ايران للنفط المستخرج في المناطق الجنوبية الإيرانية ومن العراق أيضاً من حيث الجودة. وقد ساهمت وفاة أحد المساهمين في الشركة، وعدم استعداد ورثته لاستثمار نفط المنطقة[495]، في بروز

([491]) ميكائيل بروكس، المصدر السابق، ص 76-77.

([492]) Shwadran,Op.Cit.,PP.79-80;Denovo,Op.Cit.,P.315.

([493]) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 744 الوثيقة رقم 142، ص 12، تقرير القنصلية الملكية العراقية في تبريز بتاريخ 22 آذار 1938.

([494]) Gregory,Op.Cit,P.137.

([495]) Shwadran,Op.Cit.,P.81;Denovo,Op.Cit.,P.315.

مشكلة جديدة أمام الشركة، فضلاً عن الاضطرابات الدولية في ذلك الحين[496]، كل ذلك دفعت الشركة الى إيقاف العمل والمسح الجيولوجي الذي بدأت منه عام 1938، وتنازلت عن حقوقها في الثاني عشر من حزيران عام 1938[497]، الأمر الذي دفع بالحكومة الإيرانية الى سحب الامتيازين من الشركة ومنحها لأحدى الشركات الفرعية من "شركة رويال دوتش-شل- Dutch and Shell Co. Rayal)[498] وذلك في آذار عام 1939، لاستغلال النفط في المنطقة الشمالية الشرقية من ايران ولمدة خمسين عاماً[499].

آثار هذا الامتياز الحكومة السوفيتية، فاحتجت عليه بصيغة أشد من الامتيازات السابقة الممنوحة للشركات الأمريكية، لأن خطورة الامتياز لم تكمن في منح الشركة حق استثمار النفط في المنطقة الشمالية من ايران القريبة من الأراضي السوفيتية، أو لكون رئيس الشركة "هنري ديتردنغ" المعروف بكراهيته الشديدة للثورة البلشفية، وخططه للتدخل في الشؤون الداخلية للاتحاد السوفيتي، بل لكون الامتياز قد منح الشركة حق اقامة المطارات، ومد خطوط التلفون والتلغراف، وتشييد السلك والطرق، وتأسيس اذاعة خاصة بالشركة قرب الحدود السوفيتية[500] ولهذا قاومته حتى الغي عام 1944[501].

---

(496) Gregory,Op.Cit.,P.137.

(497) Avery,Op.Cit.,P.320;Denovo,Op.Cit.,P315.

(498) تأسست شركة رويال دوتش-شل للنفط في هولندا في السادس عشر من حزيران 1890، برأسمال قدره 1.300.000 فلورين "عملة هولندية" لاستثمار النفط في جزر الهند الهولندية "أندونيسيا حالياً" ، كان اسمها "الشركة الهولندية الملكية لاستغلال آبار النفط بجزر الهند الشرقية الهولندية"، ولقب "الملكية" منحه لها الملك وليم الثالث رمزاً لتأييده الأدبي للشركة. وقد ترأس إداراتها "هنري دنغ- Henry Deterding عام 1901 حتى اعتزاله عام 1936. وفي سنة 1906 اتحدت مع شركة شل للنقل والتجارة، وصار اسمها "رويال دوتش-شل. تسيطر الحكومة الهولندية على 60% من رأسمال الشركة، والباقي تسيطر عليه الحكومة البريطانية. وتدير هذه الشركة حقولاً للنفط في 23 بلداً، وتسيطر على 40.000 ميل من أنابيب النفط. للمزيد من التفاصيل راجع:
انتوني سامبسون المصدر السابق، ص 72-78.

(499) عبد المناف شكر جاسم النداوي، المصدر السابق، ص 307.

(500) د. كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ ايران...، ص 275-276.

(501) ميكائيل بروكس، المصدر السابق، ص 76، د. احمد باسل البياتي، تطور السياسة النفطية...، ص 142.

تزايد أهمية النفط الايراني في المرحلة الأولى من الحرب العالمية الثانية
1941-1939

اكتسب النفط الايراني بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية اهمية استثنائية ليس فقط لدى السلطات الايرانية بل لدى الحكومة البريطانية أيضاً، لسببين أولهما، أهمية هذه المادة في العمليات الحربية وحاجة الأسطول البحري البريطاني لها لاسيما بعد ازدياد النشاط الاسطول البحري الياباني في منطقة الشرق الأقصى وحرمان بريطانيا من مواردها النفطية هناك(502).

أما السبب الثاني، فيعود الى تزايد النشاط الألماني في إيران[503]، وميل رضا شاه الواضح نحو ألمانيا النازية وتوسيع العلاقات بين البلدين[504]، الأمر الذي أقلق الحكومة البريطانية من أن تتطور العلاقات الايرانية الالمانية الى الحد الذي يدفع بالشاه أن يدخل الحرب الى جانب المانيا، مما يهدد المصالح البريطانية ليس في ايران فحسب وإنما في الدول المجاورة لها أيضاً[505].

كان من الطبيعي أن يتزايد القلق البريطاني على الثروة النفطي في ايران بظهور نشاطات دول المحور في المنطقة، لا سيما بعد لجوء ثماني سفن ألمانية وايطالية الى ميناء بندر شاهبور الإيراني على رأس الخليج العربي في بداية الحرب تحمل على متنها كميات كبيرة من المتفجرات، الأمر الذي أقلق البريطانيين من قيام هذه السفن بمناورة حربية من شأنه أن يؤدي الى غلق شط العرب وبالتالي منع وصول السفن

([502]) د. طاهر خلف البكاء، أضواء على التاريخ السياسي،...، ص 3.

([503]) بلغ عدد الألمان الذين يعملون في إيران أواخر عام 1938 نحو خمسة عشر ألف شخص. راجع: د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 744، الوثيقة رقم 84، ص 13، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 31 كانون الأول 1938.

([504]) للتفاصيل حول العلاقات الإيرانية- الألمانية عشية الحرب العالمية الثانية، راجع:
عبد الهادي كريم سلمان، إيران في سنوات الحرب العالمية الثانية، البصرة، 1986، ص 42-43؛ ج. ب. ديروزيل، التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين، الجزء الأول 1919-1945، ترجمة: د. خضر خضر، الطبعة الأولى، طرابلس-لبنان، 1985، ص 483:
Amin Saikal,The Rise and Fall of the Shah,U.K,1980,P.24ff.

([505]) د. طاهر خلف البكاء، أضواء على التاريخ السياسي...، ص 3-4.

البريطانية الى عبادان، وحاولت الحكومة البريطانية إقناع الحكومة الإيرانية بأبعاد البحارة الألمان والإيطاليين عن سفنهم، أو تجريد محركاتها من بعض أجزائها الحساسة للحيلولة دون اقدامهم على مغامرة من شأنها تهديد مصالحهم الستراتيجية المهمة، إلا أن الحكومة الإيرانية رفضت الطلب وأبدت استعدادها لمنع قيام أي خطر من هذا النوع[506].

أعلنت الحكومة الإيرانية تمسكها بسياسة الحياد التام[507]، وحاولت اقامة علاقات جيدة مع جميع القوى المتصارعة، والموازنة بين الدول الكبرى التي لها مصالح في ايران وخاصة بريطانيا والاتحاد السوفيتي وألمانيا[508]، إلا أن واقع الأمر لم يكن كذلك، فقد كانت ميول حكومة طهران نحو ألمانيا النازية واضحة بعد مدة وجيزة من نشوب الحرب بسبب مجموعة عوامل ومبررات قد هيأت لهذه الميول[509]. فقد شهدت العلاقات الايرانية البريطانية تدهوراً واضحاً خلال العامين الأولين للحرب، انعكست آثاره على مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية ففضلاً عن انخفاض التبادل التجاري بينهما من 8.5% في عام 1939-1940 الى 4% في عام 1940-1941، فان سياسة رضا شاه مع بريطانيا امتدت لتهدد أهم مصالحها الحيوية في ايران والمنطقة،

---

(506) Bullard,The Camels…,P.226;Kirk,The Middle East…,P.132.

(507) أعلنت ايران حيادها في الحرب من خلال بيان رسمي أصدرته الحكومة الإيرانية في الخامس من أيلول 1939. راجع:
د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4987، الوثيقة رقم 89، ص 134، كتاب المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 6 أيلول 1939:
F.O.,371/24581, From Sir R.Bullard To Viscount Halifax, February 1940,P.10.

(508) F. Eshraghi, "The Immediate Aftermath of Anglo-Soviet Occupation of Iran in August 1941", Middle Eastern Studies,Vol.20,No.3, July 1984,P.324.

(509) F.O.,371/23262, Secret,Tel.No.23/9,Military Attache to the Troopers 44, Middle East Intelligence Centre Cairo, Chief of General Staff India, September 23, 1939,P.59.

المتمثلة بشركة النفط الأنكلو-ايرانية[510]. والواقع أن جملة عوامل دفعت بالشاه أن يتبع سياسة نفطية جديدة مع شركة النفط، منها الظروف التي أفرزتها معطيات الحرب على الصعيد الدولي، والدور الكبير الذي قام به عملاء ألمانيا في إثارة حفيظة رضا شاه ضد الشركة واعمالها في ايران[511]. فقد اشار الوزير المفوض الألماني لدى طهران "أوبرفوهرر ايتيل- Ober Fuhrer Ettel"، في تقرير خاص الى حكومته، بأن الحكومة الإيرانية قد تبنت سياسة نفطية جديدة حيال شركة النفط الأنكلو-إيرانية، وأضاف بأن رئيس الوزراء الإيراني "علي منصور"، أكد له مراراً بأن حكومته:

"عازمة على تحرير نفسها من امتياز النفط البريطاني في الوقت المناسب حتى تتمكن من فرض سيطرتها على هذه الثروة الكبيرة للبلاد"[512].

ورغم أن الحكومة الإيرانية لم تقدم على خطوة كتلك، إلا أن العلاقات الإيرانية البريطانية قد توترت الى درجة أن لندن غدت تخشى باستمرار من أن يؤدي ذلك في نهاية الأمر الى قطع النفط الإيراني عن اليات القوات البرية والأسطول البريطاني[513].

إن السياسة الإيرانية الجديدة في مجال النفط، قد شجعت شركة ستاندرد اويل اوف نيوجرسي بالظهور على الساحة الإيرانية مرة أخرى، في هذه المدة، ولاسيما بعد فشل محاولات الحكومة الإيرانية في الحصول على قروض من الولايات المتحدة في بداية الحرب العالمية الثانية[514]. فقد وصل "اندرسون"، ممثل شركة ستاندرد نيوجرسي،

([510]) Agaev,Op.Cit.,P.318.

([511]) محمد كامل محمد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 254.

([512]) مقتبس في: عبد الهادي كريم سلمان، المصدر السابق، ص 56.

([513]) F.Eshraghi, "Anglo-Soviet Occupation of Iran in August 1941", Middle Eastren Studies, Vol.20,No.1, January 1984,P.30;Agaev, Op.Cit.,P.323..

([514]) حول محاولات الحكومة الإيرانية للحصول على قروض أمريكية، راجع:
محمد كامل محمد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 258-259.

الى طهران في الحادي والعشرين من كانون الأول 1939 للبحث عن الثروات النفطية في ايران، إلا أن جهوده لم تثمر عن أية نتيجة[515] بسبب المعارضة السوفيتية ومطالبتها بامتيازات مساوية، في حالة حصول شركة ستاندرد نيوجرسي على امتياز نفطي في إيران[516]، وانتهت مهمة اندرسون بعودته الى بلاده في كانون الأول 1940 دون أن يحقق نتيجة تذكر[517].

واجهت الحكومة البريطانية صعوبات كثيرة في إرساء علاقات جيدة مع الحكومة الإيرانية، كان من بين أهم هذا الصعوبات هو الانخفاض الخطير في مدفوعات شركة النفط الأنكلو-ايرانية الى ايران عام 1939، وأصبح الموقف أسوأ فيما يتعلق بالأعوام اللاحقة[518].

فكان الشاه، حسب تقرير المفوضية البريطانية في طهران، يتوقع أن يتلقى المبالغ المعتادة من المدفوعات المالية لعام 1939، ولكن الخسارة التي أصابت ايران نتيجة لانخفاض سعر صرف الجنيه الأسترليني بالنسبة الى الذهب في ظل الحرب[519] بالإضافة الى نقص عدد الناقلات النفطية الإيرانية، التي كانت تقوم بنقل النفط من الخليج العربي الى اوروبا الغربية، التي تحولت تحت ادارة الحكومة الأمريكية[520]، قد جعلت من المستحيل أن يتفهم الشاه ضرورات هذا الانخفاض لأن:

---

(515) Avery,Op.Cit.,P.336.

(516) Saikal,Op.Cit.,P.24.

(517) Aver, Op.Cit.,P.337.

(518) F.O.,371/24581," The Oil Revenues of Iran", Foregin Office, March,1940;F.O.,371/24581, Draft Declaration.

(519) "Documents on German Foreign Policy 1918-1945', Series D.(1937-1945),Vol. XII,(Washington-1962),P.532.

(520) تحولت الناقلات الإيرانية تحت الإدارة الأمريكية، بسبب نشاطات السفن الحربية الألمانية والإيطالية في البحر المتوسط.

"النفط يمثل جزءاً كبيراً لعائدات الشاه وهو الجزء الذي يعتمد عليه للدفاع عن بلده"[521].

وأضاف التقرير بأن الشاه قد يقوم بتصرف غير عقلاني بالغاء الامتياز، الذي سيترتب عليه كارثة حقيقية في هذا الوقت وسيكون ذلك بمثابة

"ضربة لنفوذنا في منطقة الشرق الأوسط"[522].

إلا أن الحكومة الإيرانية انتهزت تناقص حصتها من الانتاج النفطي والفرق الناتج عن انخفاض سعر الجنيه الاسترليني بالنسبة للذهب لمطالبة الشركة بزيادة الانتاج لترفع من حصتها في الأرباح بغض النظر عن الظروف الدولية القائمة آنذاك[523]، واتخذت الحكومة عدة اجراءات في هذه المجال، حيث أعلنت في السابع عشر من حزيران عام 1940 إلغاء اتفاقية القرض المعقودة بينها وبين الحكومة البريطانية في عام 1939[524]، عندما وجد الشاه بأنه لا يستطيع بهذا القرض، الذي كان قيمته خمسة ملايين جنيه أن يحقق ما يريده رفض القرض[525]. كما انتقد وزير المالية الإيراني شركة النفط الأنكلو-ايرانية مرتين خلال شهري حزيران وتموز عام 1940، بسبب فشلها في تطوير مصادرها النفطية في جنوب البلاد بمعدل يخدم الحكومة الإيرانية[526]. إضافة الى ذلك، اصدر الشاه تعليمات مشددة الى وزارة الخارجية

---

(521) F.O.,371/24581,'The Oil Revenues of Iran", Foreign Office,March,1940.

(522) Ibid.

(523) "Doucments on German Foreign Policy 1918-1945', Series D. (1937-1945), Vol. XII, (Washington-1962),P.532.

(524) F.O.,371/24581,Persian-Soviet Commerical Relation, Draft Declaration,PP.42-43.

(525) Bullard, The Camels…,P.220.

(526) Kirk, The Middle East…,P.131.

والهيئات المرتبطة بها للامتناع عن تزويد خبراء شركة النفط بسمات الدخول الى البلاد. وبأمر منه أيضاً، عهدت الإدارة الفعلية للمناطق النفطية الجنوبية الى قائد "فرقة خوزستان-عربستان"[527]، الذي تلقى تعليمات صريحة تقضي بالزام الشركة بالخضوع للقوانين المرعية[528].

وتجنباً من اتخاذ رضا شاه خطوة من شأنها الإضرار بالمصالح النفطية البريطانية، في هذه المدة العصيبة، توصلت شركة النفط الأنكلو-ايرانية الى اتفاق مع الحكومة الإيرانية في منتصف عام 1940 تعهدت بموجبه:

أولاً: أن تدفع حصة الحكومة للسنوات الأربع (1938-1941) على أساس منتوج سنة 1937 حيث وصل الى حده الأعلى في السنة المذكورة[529].

ثانياً: أن يدفع الفرق الناشيء من التفاوت الموجود بين سعر الجنيه الورقي وسعر الجنيه الذهب خلال السنوات الأربع المارة الذكر.

ثالثاً: سوف تتبع طريقة أخرى في نهاية العام 1941 لاستحصال حصة الحكومة من الشركة، وسوف ينظر في تعيين هذه الطريقة في نهاية العام المذكور[530]. وعلى هذا الأساس قدّر مجموع الفرقين الأول الناشيء عن منتوج السنتين المنصرمتين 1938-1939، والفرق الثاني الناتج عن سعر الجنيه الورق بالنسبة الى الذهب بمليون ونصف المليون جنيه تقوم الشركة بدفعه فورا الى الحكومة الإيرانية. كما أن حصة الحكومة

([527]) قامت ثورة عربية بزعامة قبائل كعب عام 1940 في منطقة الميناء على نهر الدبيس في عربستان. د. علاء موسى كاظم نورس، المصدر السابق،ص 17.

([528]) عبد الهادي كريم سلمان، المصدر السابق، ص 55.

([529]) بلغ مدفوعات الشركة للحكومة الإيرانية عام 1937 (3.444.439) مليون جنيه.

([530]) د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/736، الوثيقة رقم 6، ص 12-13، تقرير القنصلية الملكية العراقية في تبريز لشهر آب 1940:
F.O.,371/24581,The Oil Revenues of Iran,Foreign Offive,March,1940;F.O.,371/24581,Draft Declaration.

قد تقررت لكل من السنتين 1940-1941 أربعة ملايين جنية في السنة، بما فيه رسوم الامتياز والضرائب وفرق العمولة بالنسبة الى الذهب[531].

[531] المصدر نفسه؛ Ibid.

الآثار المترتبة على النفط الإيراني بعد الغزو الألماني لروسيا حتى تنازل رضا شاه عن العرش

حزيران 1941-أيلول 1941

اكتسبت إيران أهمية استثنائية لدى النازيين مع اقتراب موعد هجومهم على الاتحاد السوفيتي، لأن ألمانيا كانت تتوقع الوصول الى المناطق النفطية الروسية في القوقاز وآسيا الوسطى خلال أشهر قليلة، بعد قضائهم على القوات الروسية والضغط من هناك على جميع المصالح الحيوية البريطانية في الشرقين الأقصى والأوسط[532]. وكانت تأمل ألمانيا أيضاً، الى جانب أغراض اقتصادية وعسكرية أخرى، أن تبلغ جيوشها في مدة وجيزة منطقة بحر قزوين والقوفاز، وأن تدخل الأراضي الإيرانية فتواصل زحفها صوب الجنوب، وبذلك تستولي على الآبار والمنشآت النفطية التي تملكها شركة النفط الأنكلو-ايرانية، أو على الأقل يصبح في قدرتها حرمان بريطانيا من هذا المورد الهام اللازم لسيادتها في المحيط الهندي ومركزها الحربي في العراق وما جاوره[533].

خلق الغزو الألماني للأراضي الروسية في الثاني والعشرين من حزيران 1941، أثاراً خطيرة بالنسبة لإيران ومصالحها الوطنية من خلال إزدياد نشاط ومناورات عملاء الألمان فيها، ووضعها في إطار يستهدف نشر الدعاية المناهضة للحلفاء، مما

([532]) William H.Forbis,Fall of the Peacock Throne, The history of Iran, New York,1981,P.49;Igaev,Op.Cit.,P.324.

([533]) د. راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، ص 252؛ د. عبد السلام عبد العزيز فهمي، تاريخ إيران السياسي...، ص 93.

أثار قلقاً جدّياً لدى بريطانيا والاتحاد السوفيتي[534]. فان موسكو كانت تخشى من فتح جبهة جديدة ضدها من الجنوب تهدد مناطق القوقاز النفطية، كما كانت تخاف من احتمال قيام العملاء النازيين، عن طريق إيران، بأعمال تخريبية ضد منشآت النفط في باكو. فيما كانت لندن تخشى أن يقوم الألمان بعمليات تخريبية ضد منشآت شركة النفط الأنكلو إيرانية في جنوب إيران[535]. وقد سبق أن حذرت بريطانيا الحكومة ا لإيرانية في شباط 1941 من الأعمال الألمانية وخاصة في الحقول النفطية الجنوبية، الاّ أن إيران أهملت التحذير[536]. وتوالت التحذيرات البريطانية والسوفيتية للحكومة الإيرانية بعد الغزو الألماني لروسيا[537]، حول نشاط عملاء الألمان في إيران وطلبتا طردهم منها، إلاّ أن جميع المذكرات والتحذيرات تلك لم تؤدِ الى نتيجة.

أن مبررات بريطانيا، في ضغطها على رضا شاه لطرد الألمان من بلاده، كانت تكمن في قلق الحكومة البريطانية من تطورات الحرب ضد الاتحاد السوفيتي، لأن بريطانيا كما يبدو، كانت تتوقع هزيمة السوفيت، الأمر الذي سيتبعه هجوم القوات الألمانية على

([534]) روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية 1941-1973، ترجمة: علي حسين فياض وعبد المجيد حميد جودي، البصرة، 1984، ص 42.

([535]) خليل علي مراد، تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي 1941-1947، البصرة، 1980، ص 62؛ عبد الهادي كريم سلمان، المصدر السابق، ص 63-64.

([536]) V.Trukhanovsky, British Foreign Policy During World War II, Moscow, 1970,P.203.

([537]) قدمت الحكومتان البريطانية والسوفيتية عدة مذكرات تحذيرية الى الحكومة الإيرانية، حول نشا ط الألمان في إيران وأبعادهم منها. للتفاصيل حول هذه المذكرات والتحذيرات البريطانية والسوفيتية للحكومة الإيرانية قبل غزو قواتها لإيران، راجع:

د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 746، الوثيقة رقم 21، ص 5، كتاب سري ومستعجل من المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 16 آب 1941:

F.O.,371/27205,Operation in Persia, From Foreign Office to Taheran,"Cypher' 18 August 1941; William Shawcross, The Shah's Last Ride, London,1989,PP.59-60.

كل من العراق وإيران ومن ثم الهند[538]. ورغم تأكيدات الحكومة الإيرانية للسفير البريطاني في طهران، حول استحالة قيام الألمان بالهجوم على الأراضي الإيرانية لأن ذلك:

"سوف لا يكون في مصلحة ألمانيا، وأن سياسة إيران القائمة على الحياد كانت دائماً، هي الحماية القصوى للمصالح البريطانية في إيران"[539].

الاّ أن الحكومة البريطانية أكدت مراراً بأن وجود الألمان في ايران سيشكل تهديد مستمر:

"لحياة إيران ولأمن بريطانيا معاً"[540]. ولهذا أبلغت بريطانيا قواتها في العراق في الثاني والعشرين من تموز 1914، بأن تتهيأ لاحتلال مصفى النفط في عبادان وحقول النفط في نفط شاه في جنوب خانقين، وأن تقوم في وقت لاحق باحتلال حقول النفط في جنوب غرب إيران في حالة فشل الضغوط الدبلوماسية والسياسية على الحكومة الإيرانية بطرد الألمان[541].

وبعد فشل كل الجهود السياسية والإجراءات الاقتصادية التي بذلها الحلفاء لدفع رضا شاه لطرد الألمان، لم تجد الحكومتان البريطانية والسوفيتية مناصاً من اتخاذ جميع الإجراءات الحازمة والفعالة لحماية مصالحها الحيوية، فجاء غزو قواتهما العسكرية

---

(538) "Documents of German Foreign Policy 1918-1945;, Series D., (1937-1945), Vol.XIII,June 23, December 11,1941, (Washington-1964), P.336.

(539) F.O.,371/27205,No.542,Representations To Persian Government Regarding Germans in Persia, 18th August, 1941;PP.1-25.

(540) "Documents on German Foreign Policy 1918-1945', Series D.,(1937-1945), Vol.XIII,June 23, December 11,1941, (Washington-1964),P.336.

(541) Kirk, The Middle East…,P.137.

للأراضي الإيرانية في الخامس والعشرين من آب 1941[542]، لتسهيل مهمة إيصال المساعدات البريطانية والإمريكية الى الاتحاد السوفيتي، وللحيلولة دون قيام القوات الألمانية بأي هجوم محتمل على العراق وإيران عن طريق الأراضي الروسية، ولهذا قررت هيئة الأركان البريطانية العامة بالتقدم نحو المنطقة الواقعة ضمن الامتيازن النفطي لشركة النفط الأنكلو-إيرانية وبضمنها الموانىء الواقعة على الخليج العربي، بالإضافة الى تقدم قواتها من منطقة رواندوز عبر ممر رايات إلى إقليم أذربيجان الإيراني، من أجل حماية مصالحها النفطية في شمال العراق أيضاً[543].

وقد عبرّ ونستون تشرشل[544]، فيما بعد، بأن الأهداف البريطانية من الاحتلال كانت للأسباب التالية[545]:

1-حماية حقول النفط.

2- احتلال المناطق الستراتيجية.

3- تأمين خطوط الاتصال مع الاتحاد السوفيتي، وحماية خطوط المواصلات مع الخليج العربي.

([542]) د.ك.و. الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/746، الوثيقة رقم 5، ص9، القنصلية الملكية العراقية في كرمنشاه بتاريخ 7 أيلول 1941:

F.O.,371/27154,Sitution in Persia, Copy of Despatch, No.1,31 st August, 1941.

([543]) "Documents on German Foreign Policy 1918-1945', Series D., (1937-1945), Vol.XIII,June 23, December ber 11, 1941, (Washington-1964),P.103.

([544]) Winston Churchill, The Second World War: The Crand Alliance, Vol.III, London, 1950,P.423.

([545]) حول أسباب وأهدف دخول القوات البريطانية والسوفيتية الى ايران، راجع:

د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/736، الوثيقة رقم 3، ص 4-7، تقرير القنصلية الملكية العراقية في كرمنشاه بتاريخ 6 أيلول 1941:

Eshraghi,Anglo-Soviet Occupation…,P.47.

4- حماية مصالح الأسطول البحري البريطاني في منطقة الخليج العربي.

5- طرد عملاء الألمان.

غزت القوات السوفيتية الأراضي الإيرانية في اليوم نفسه الذي غزت فيه القوات البريطانية تلك الأراضي، فقد احتلت القوات السوفيتية المناطق الشمالية من إيران، وبررّت الحكومة السوفيتية عملية الغزو تلك عندما ذكر مولوتوف وزير خارجيتها، بأنه كان استناداً الى المادة السادسة من المعاهدة الإيرانية الروسية الموقعة في السادس والعشرين من شباط 1921[(546)]، التي تنص على:

"إرسال قواتها داخل الحدود الإيرانية، إذا ما حاول طرف ثالث استخدام الأراضي الإيرانية قاعدة للقيام بعمليات ضد روسيا..." [(547)].

ومهما تكن تبريرات وأهداف الطرفين من الاحتلال، فأن أولى نتائج هذا العمل العسكري على الصعيد الداخلي، كان إستقالة حكومة علي منصور "الموالية لألمانيا" بعد يومين من دخول القوات البريطانية والسوفيتية للبلاد، وتشكيل حكومة جديدة موالية للحلفاء برئاسة محمد علي فروغي في الثامن والعشرين من آب 1941[(548)].

وبعد إتمام عمليات الغزو والاحتلال من قبل الطرفين وإلتقاء قواتهما في الحادي والثلاثين من آب 1941[(549)]، تعهد الطرفان إحترام سيادة واستقلال ايران ومنحها التسهيلات والمساعدات الاقتصادية اللازمة، واستمرار شركة النفط الأنكلو-إيرانية

([546]) Eshraghi,Anglo-Soviet Occupation…,P.40.

([547]) حول المادة السادسة من المعاهدة، راجع:

Hurewitz,Diplomacy in the Near…,Vol.II,P.91.

([548])"الأحوال" (جريدة)، بغداد في 29 آب 1941؛ "الزمان" (جريدة)، بغداد في 29 آب 1941؛

Hassan Arfa,Uner Five Shahs, Edinburgh,1964,P.229.

([549]) د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/746، الوثيقة رقم 5، ص 9، تقرير القنصلية الملكية العراقية في كرمنشاه بتاريخ 7 أيلول 1941.

بدفع عائدات النفط للحكومة الإيرانية حسب الاتفاقيات الجارية، وانسحاب قواتهما من ايران في حالة زوال الخطر وانتهاء الحرب[550]. جاءت هذه التعهدات ضمن مذكرتين رسميتين منفصلتين من قبل الحكومتين البريطانية والسوفيتية الى الحكومة الإيرانية في الثلاثين من آب 1914[551].

تضمنت المذكرة البريطانية على احترام وحدة واستقالة إيران، كما طالبت الحكومة الإيرانية بأن تقوم بتسليم جميع رعايا الألمان الى الحلفاء في غضون أسبوع باستثناء أعضاء البعثة الدبلوماسية للسفارة الألمانية، وأن تتعهد إيران بالبقاء دولة محايدة، وأن لا تقوم بأي عمل يعرض مصالح الحلفاء للخطر[552].

أما المذكرة السوفيتية، فكانت تختلف عن المذكرة البريطانية في عدة أوجه[553]، حيث طالبت المذكرة الحكومة الإيرانية بتسهيل توسع العمليات النفطية في منطقة "كوير خوريان-Kavir Khorian" طبقاً لمعاهدة عام 1921[554]، وأن تقوم إيران بتقديم المساعدات اللازمة للمؤسسات الروسية فيها، وكذلك توسعة أعمال صيد الأسماك في جنوب بحر قزوين[555]، بموجب اتفاقية "الضمان والحياد" الموقعة بين الطرفين في الأول من تشرين الأول 1927[556].

([550]) د" الحوادث" (جريدة) في أيلول 1941.

([551]) روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 51.

([552]) د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/746، الوثيقة رقم 3، ص 7، تقرير القنصلية الملكية العراقية في كرمنشاه بتاريخ 9 أيلول 1941.

([553]) روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 52.

([554]) للتفاصيل حول اتفاقية 26 شباط 1921، راجع:

Hurewitz,Diplomacy in the Near…,Vol,II,P.90-94.

([555]) د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/746، الوثيقة رقم 3، ص 7 ، تقرير القنصلية الملكية العراقية في كرمنشاه بتاريخ 6 أيلول 1941.

([556]) للتفاصيل حول اتفاقية الضمان والحياد لعام1927، راجع:

Hurewitz,Diplomacy in the Near…,Vol.II,P.154-156.

وقد أشارات إيران في ردها على المذكرتين البريطانية والسوفيتية بتاريخ الأول من أيلول 1941[557]، بأن معاهدة عام 1921 لم تتضمن أي امتياز بخصوص حقل نفط صحراء كوير خوريان، وأنه ليس هناك أية اتفاقية أخرى تتعلق بحقل النفط المذكور بسبب توقف العمل فيه عدة سنوات، ولغرض تحقيق المصلحة المتبادلة، فأن الحكومة الإيرانية مستعدة للدخول في مفاوضات للتوصل الى اتفاقية حول الموضوع[558]، وبذلك أظهرت الحكومة الإيرانية سلوكاً استرضائياً بخصوص المطالب السوفيتية حول مصالحها النفطية في إيران، الاّ أنها أنكرت أن تكون قد وافقت على منحها حقوقاً نفطية في أراضيها[559].

أسهمت الأهداث السابقة والتطورات اللاحقة إسهاماً كبيراً في إجبار رضا شاه على التنازل عن العرش، ففي الثامن من أيلول اضطرت الحكومة الإيرانية الى التوقيع على معاهدة ثلاثية مع بريطانيا والاتحاد السوفيتي، أجبرتها على سحب قواتها من المنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية الغربية من البلاد، لتدخلها القوات البريطانية والسوفيتية، مع إلزامها بطرد جميع الألمان من إيران[560]، وقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا وإيطاليا وجميع الدول الموالية لهتلر.

وحينما حاول الشاه الالتفاف على نصوص المعاهدة أُجبر على التنازل عن العرش[561]، في السادس عشر من أيلول 1941 إلى ابنه الأكبر محمد رضا[562]. حيث قدم وثيقة التنازل عن العرش إلى المجلس جاء فيها:

---

(557) روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 53.
(558) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/746، الوثيقة رقم 3، ص 9، القنصلية الملكية العراقية في كرمنشاه بتاريخ 6 أيلول 1941.
(559) روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 54.
(560) "الزمان" (جريدة) في 12 أيلول 1941؛ مهربان فرهمند، الثورة المسروقة في إيران، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1984، ص 34.
(561)حول أسباب تنازل رضا شاه عن العرش، راجع:

"أنـا شـاه إيـران بـإرادة ا لله وإرادة الأمـة اتخـذت قـراراً خطيـراً بالانسـحاب والتنـازل لولدي (المحبوب) [563] محمد رضا بهلوي"[564].

بهذه الصيغة أُسندت مهام العرش الى محمد رضا بهلوي[565]، وعمره لم يتجاوز الحادية والعشرين عاماً، في حقبة من أحرج حقبات التاريخ الإيراني، حيث ذكر الشاه الجديد في كتابه "مأموريت برأي وطنم- واجبي نحو وطني"، الذي صدر عام 1960[566].

"وجدت نفسي عند استلامي العرش في سن الحادية والعشرين غارقاً في بحر من المتاعب"[567].

هكذا انتهى حكم رضا شاه لإيران، الذي دام ستة عشر عاماً، لفشله في إتباع سياسة حيادية موفقة إزاء القوى الدولية المتصارعة في الحرب العالمية، وكذلك عدم تمكنه من استثمار موقع بلاده الستراتيجي وثروتها النفطية، في إبعاد بلاده عن خطر

J.C.Hurewitz, Middle East Politics Dimension,London,1969,P.274;Margaret Laing,The Shah, London,1977,P.76;

روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 60؛ أروند إبراهيميان، المصدر السابق، ص 234.

([562]) د. كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ إيران...، ص 277؛

Forbis,Op.Cit.,P.50;Upton,Op.Cit.,P.63.

([563]) هكذا وردت في "مذكرات شاه إيران المخلوع محمد رضا بهلوي"، ص 33.

([564]) د. ك. و،الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 4989، الوثيقة رقم 75، ص 178، تقرير القنصلية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 16 أيلول 1941؛

F.O.,371/27159,Sitation in Persia,No.1218,November, 1941.

([565]) للتفاصيل حول حياة محمد رضا بهلوي، راجع:

James,A.Bill, Carl Leiden, The Middle East: Politics and Power,Second Printing,U.S.A.1975,PP.134-139;JamesA.Bill,Rebort W.Stookey, Politics and Petroleum, Ohio,1975,PP.39-40.

([566]) طلال مجذوب، المصدر السابق، ص 312.

([567]) مقتبس في: د. عبد السلام عبد العزيز فهمي، تاريخ إيران السياسي...، ص 101.

العدوان والاحتلال وبسقوطه بدأت مرحلة جديدة شهدت البلاد خلالها تطورات وظروف اتسمت بطابع مختلف عما سبقها.

الفصل الثالث

التنافس الأجنبي على نفط إيران في أواخر الحرب العالمية الثانية

- ☒ تنافس الشركات النفطية الأمريكية والبريطانية على نفط إيران: آذار –أيلول 1944.
- ☒ المساعي السوفيتية للحصول على امتياز نفطي في شمال إيران: أيلول- كانون الأول 1944.
- ☒ قانون الثاني من كانون الأول 1944 وردود الأفعال الداخلية والخارجية.

تنافس الشركات النفطية الأمريكية والبريطانية على نفط إيران

آذار-أيلول 1944

اضطر محمد رضا بهلوي، في ظل المتغيرات الجديدة التي تزامنت مع تسنمه للعرش، الى الابتعاد عن سياسة والده الاستبدادية في الحكم على الصعيدين الداخلي(568) والخارجي(569).

---

(568) بدأ على الصعيد الداخلي بإطلاق بعض الحريات الديمقراطية التي امتدت إلى أحياء الحياة الحزبية، واطلاق سراح كافة المتعقلين السياسيين والسماح للمنفيين بالعودة، وظهور عدد كبير من الصحف تجاوزت العشرين حتى سميت هذه الفترة بـ "عصر اللعبة الحزبية".
للتفاصيل عن السياسة الداخلية للشاه الجديد راجع:
د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4991، الوثيقة رقم 103، ص 156، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران لشهر شباط 1994؛
F.O.,371/27159,Political Distribution From Persia,From Bullard to Foreign Office,27th,November,141,P.40;
يرفند ابراهيميان، عوامل القوة والضعف في الحركة العمالية 1941-1953، عن "إيران 1900-1980"، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1980، ص 74 وما بعدها؛ الدكتور جورج لنشوفسكي، الحركة الشيوعية في إيران، ترجمة: محمد زيدان، "الثقافة"، مجلة، العدد 439، السنة التاسعة، القاهرة، 27 مايو 1947، ص 14 وما بعدها؛ د. محمد وصفي أبو مغلي، الأحزاب والتجمعات السياسية ...، ص 22 وما بعدها.

(569) اتبع محمد رضا بلهوي في سياسته الخارجية موقفاً مواليا الى جانب الحلفاء تاركا سياسة الحياد التي ابتعها والده، وتم صياغة هذا التعاون مع دول الحلفاء في إطار تحالف ثلاثي حينما وقّع مع الحكومة البريطانية والسوفيتية معاهدة في طهران بتاريخ التاسع والعشرين من كانون الثاني 1942.
للمزيد من التفاصيل حول معاهدة طهران راجع:
د.ك, و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 745، الوثيقة رقم 4، ص 4-9، كتاب وزارة الخارجية الى رئاسة الديوان الملكي بتاريخ 22 شباط 1942؛
Hurewitz,Diplomacy in the Near…,Vol.11,PP.232-243; =

أن احتلال القوات البريطانية للأقسام الجنوبية من إيران، واحتلال القوات السوفيتية للمنطقة الشمالية منها، ثم مجيء القوات الأمريكية، بعد إعلانها الحرب الى جانب الحلفاء[570] الى الأقسام الجنوبية من البلاد، لحماية الإمدادات العسكرية المرسلة من دول الحلفاء إلى الاتحاد السوفيتي عبر الأراضي الإيرانية، قد خلق تنافساً دولياً على نفط إيران وعظّمت أهميته لدول الحلفاء[571]، لاسيما بعد ازدياد مخاوف الإدارة الأمريكية من استنفاد مصادرها النفطية بصورة سريعة[572]، وتدمير آبار النفط العائدة للشركات النفطية في الشرق الأقصى، وهبوط إنتاج النفط السوفيتي بسبب التدمير الذي خلفته الحرب على آباره النفطية[573]، مما جعل من النفط، أهم مصادر الطاقة غير المستثمرة، محور المناقشات بين دول الحلفاء، وخلق نوع من التوتر في العلاقات بين الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة، وبين الاتحاد السوفيتي من جهة أخرى[574].

أن حاجة دول الحلفاء المتزايدة للنفط دفعتها الى أن تبذل جهوداً حثيثة من أجل الحصول على امتياز نفطي في إيران، أوجدت المساعي والجهود من قبل الشركات

توماس.أي. برايسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، (د.ت)، ص 181؛ د. محمد وصفي أبو مغلي، العلاقات الإيرانية الأمريكية 1941-1979، مركز دراسات الخليج العربي جامعة البصرة، 1982، ص 15.

([570]) أعلنت الولايات المتحدة الحرب الى جانب الحلفاء في السابع من كانون الأول 1941، بعد قيام القوات اليابانية بقصف ميناء بيرل هاربر وتدمير جميع السفن الحربية الأمريكية فيه. راجع: ديروزيل، التاريخ الدبلوماسي....، الجزء الأول، ص 435.

([571]) Stocking,Op.Cit.,P.153.

([572]) إن الزيادة المستمرة في إنتاج النفط الأمريكية الذي بلغ 65% من الإنتاج العالمي، قد أثارت قلق ومخاوف الإدارة الأمريكية من تعرض احتياطها النفطي الى النفاد، لاسيما بعد ما اشاع المعنيون بشؤون النفط الى احتمال تعرض احتياطي البلاد الى النفاد خلال مدة لا تتجاوز الأربعة عشر عاماً". راجع:

Documents on American Foreign Relation,Vol.Vi,Jully 1943-June 1944,Edited by: I.M.Goodrich and M.J.corroll, "World Peace Foundition-Boston, 1945',P.443.

([573]) ميكائيل بروكس، المصدر السابق، ص 12.

([574]) Shwadran,Op.Cit.,P.64.

والدول الساندة لها نوعاً من التنافس الحاد فيما بينها، كان معلناً في بعض الأحيان وخفياً في معظم الأحيان، مستخدمة كافة الأساليب للتأثير في الأوساط الحاكمة والمتنفذة في إيران من أجل تحقيق هدفها، وكانت جهود الشركات النفطية وحكومتها في هذا المجال أنشط وأوسع من غيرها[575].

بدأت الشركات النفطية الأمريكية تسعى إلى مساندة حكومتها للحصول على امتيازات نفطية خارج حدود بلادها، وكانت أولى المناطق التي أثارت انتباه الإدارة الأمريكية وشركاتها النفطية هي منطقة الشرق الأوسط ولاسيما منطقة الخليج العربي، لما تحتويها من احتياطات نفطية كبيرة تقدر بحوالي 70% من مجموع الاحتياطي النفطي المعروف في النصف الشرقي من الكرة الأرضية، باستثناء الاحتياطي النفطي السوفيتي[576]، وكانت إيران تمتلك حوالي 12% من احتياطات النفط في العالم[577]، بالإضافة الى السمات الإيجابية التي يتصف بها النفط الإيراني فإنه لا يحتاج إلى عمليات ضخ كبيرة لأنه لا يقع في أعماق غائرة، الأمر الذي يقلل من كلفة الإنتاج بالمقارنة مع المناطق المنتجة للنفط الأخرى[578]. فعلى سبيل المثال، أن المنابع النفطية الموجودة في حقل "هفت كول" تبعد عن سطح الأرض بعمق 100 متر فقط، لكن الأهم من ذلك، أن كل بئر نفط إيراني يعطي من الإنتاج أكثر بكثير مما يعطي بئر أمريكي[579]، وأكثر من ذلك، نشير إلى أن معدل الإنتاج السنوي لكل بئر في الولايات

([575]) د. طاهر خلف البكاء، أضواء على التاريخ السياسي...، ص 5.

([576]) عبد المجيد عبد الحميد العاني، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران 1941-1947، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة بغداد، 1991، ص 82.

([577]) Nirumand,Op.Cit.,P.39.

([578]) Thomas and Frye, Op.Cit.,P.255.

([579]) فعلى سبيل المثال أن (24) بئراً " في منطقة هفت كول، انتجت في عام 1946 تسعة ملايين طن من النفط، في الوقت الذي لم تعطي (24) الف بئر في شرقي تكساس سوى سبعة عشر مليون طن من النفط، أي أن كل بئر نفط في هفت كول خلال السنة أعطت في المعدل ما يوازي (35) مرة أكثر مما أعطته كل بئر نفطي في شرقي تكساس. للتفاصيل راجع:

المتحدة يبلغ 6 آلاف طن، وفي فنزويلا 12 ألف طن، فيما يبلغ في إيران 347 ألف طن[580]. ولهذا ذكر الكاتب الأمريكي المعروف ريتشارد فراي:

"نحن نعلم قيمة النفط الإيراني والموقع الستراتيجي لتلك البلاد. أن هذين العاملين حددا دون شك اهتمامنا المفاجيء[581] بإيران"[582].

تزايد اهتمام دول الحلفاء بالنفط بعد أن حققت دول المحور بعض الانتصارات العسكرية على دول الحلفاء في ربيع 1942، عندما تمكنت القوات اليابانية من تحقيق انتصارات متتالية في منطقة الشرق الأقصى، وقطعت المواصلات مع الولايات المتحدة ومنعت وصول إمدادات النفط الى دول الحلفاء. كما أن دخول إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا قد منع بريطانيا من إرسال شحنات النفط إلى قواتها عن طريق البحر المتوسط. وأن مجريات الحرب هذه أهّلت إيران بأن تكون الممّون الوحيد لقوات

A.K.Lavrentev, Imperilistichskaya Politica SSHA T Anglii v Irane, Moscow,1960,P.28.

(580) Ibid.

(581) يراد أحد الكتّاب السوفيت المتخصصين في شؤون ايران على ذلك بقوله، أن ما ذكره ريتشارده فراي حول اهتمام الولايات المتحدة بايران صحيح، ولكن ممكن الاعتراض على كلمة "المفاجيء" التي وردت في العبارة، ويكفي أن نشير إلى أنه في وقت مبكر يعود إلى أواخر القرن الماضي، توجهت الى ايران مجموعات تبشيرية امريكية كثيرة وضعت بداية التغلغل الأمريكي في تلك البلاد، صحيح أن في ذلك الوقت لم يدخل مثل هذا الاهتمام في سياق عمل الدولة المنظم، ولكن في بداية قرننا هذا تغير هذا الأمر بصورة جذرية. ففي العام 1911 وصلت الى طهران البعثة المالية الامريكية برئاسة الخبير مورغان شوستر، وبعد احدى عشرة سنة توجهت الى ايران بعثة مالية اخرى هذه المرة برئاسة ارثر ميلبساو، كما يمكن الاشارة أيضاً الى نشاطات الشركات الامريكية النفطية للسيطرة على ثروة ايران النفطية بين الحربين العالميتين بغض النظر عن أ،ها لم تؤد الى نتيجة ملموسة. للتفاصيل راجع:

Lavrentev,Op.Cit.,P256.

(582) Quoted in: Thomas and Frye,Op.Cit.,P 261.

الحلفاء في الشرق[583]، مما دفعت بدول الحلفاء أن تزيد من اهتمامها بالنفط الإيراني، وقد اهتمت الإدارة الأمريكية اهتماما متزايداً بإيران[584]. وسعت الحكومة الإيرانية من جانبها إلى أيجاد قوة ثالثة للموازنة بين المصالح البريطانية والسوفيتية من جهة، والمصالح الوطنية للبلاد من جهة ثانية[585] فعلى أثر استقالة علي سهيلي في الثلاثين من تموز 1942، ولأسباب داخلية محضة[586] كلف احمد قوام "قوام السلطنة"[587] بتشكيل الوزارة في التاسع من آب 1942[588]. الذي أعرب في خطابه، أمام المجلس في اليوم نفسه، عن رغبته في تقوية علاقات إيران بالولايات المتحدة[589]، كمحاولة لإيجاد قوة ثالثة يستخدمها ورقة مساومة لمواجهة ضغوط بريطانيا والاتحاد السوفيتي، ولتحقيق ذلك، طلب من الحكومة الأمريكية إرسال بعض المستشارين لمساعدة حكومته وخاصة في المجالات الاقتصادية والمالية[590]. انتهج علي سهيلي،

---

(583) Nirumand,Op.Cit.,P.35.

(584) روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 56.

(585) د. طاهر خلف البكاء، أضواء على التاريخ السياسي....، ص 5.

(586) للتفاصيل حول أسباب الاستقالة راجع:
د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 4989، الوثيقة رقم 39، ص 91، كتاب المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 10 آب 1942:
F.O.,371/31385,From Bullard to Eden, August23,1942.

(587) ولد احمد قوام السلطنة في طهران عام 1877، وهو من أسرة ملاكية ثرية درس العلوم السياسية في باريس، وتقلد عدة مناصب وزارية فقد أصبح وزيرا للحرب 1910-1911، ووزيراً للداخلية عام 1911، ورئيسا للوزارة عام 1921 و 1922، وبسبب شكوك رضا خان في ضلوع قوام السلطنة بمؤامرة ضده نفي الى أوروبا، واعتزل الحياة السياسية حتى سقوط رضا شاه. وأصبح رئيساً للوزراء 1942-1943، وكذلك عام 1946-1947، وعام 1952. للتفاصيل راجع:
دايرة المعارف، دانش بشر، تهران، 1349ش، ص506.

(588) د. طاهر خلف البكاء، التطورات الداخلية في ايران 1941-1951، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة بغداد، 1990، ص 71-74.

(589) F.O.,371/31385,Summary of Speech by Ahmad Qawam to Majlis, 9th,August, 1942;F.O.,371/31443,From Bullard to Eden,Copy No.8,October 22,1942,P.5.

(590) روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص94.

بعد تشكيل وزارته الثانية[591] في السابع عشر من شباط 1943[592]، سياسة سلفه في تقوية مركزه السياسي ببناء جسور جديدة مع الحكومة الأمريكية، وطلب زيارة واشنطن لمناقشة معاهدة تجارية معها[593]، وأعرب للوزير المفوض الأمريكي في طهران عن رغبة حكومته، في تقديم امتياز نفطي الى شركة سوكوني فاكيوم النفطية Socony-Vacuum Oil Company[594] في المنطقة الجنوبية الغربية من ايران[595]. وكانت الحكومة الإيرانية تبغي من وراء ذلك تحقيق هدفين هما، الحصول على المعونات المالية الأمريكية من جهة، وكسب تأييد سياسي أمريكي لمقاومة نشاطات حزب توده[596] المدعومة من قبل القوات السوفيتية في إيران، وكذلك مقاومة النفوذ البريطاني[597]. ولهذا قدمت الحكومة الإيرانية في أوائل شهر شباط 1943 عروضاً الى الشركات النفطية الأمريكية، للحيلولة دون حصول الشركات النفطية

([591]) قدم قوام السلطنة استقالة حكومته في منتصف شباط 1943 على أثر أزمة نشبت بينه وبين الشاه، راجع: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4990، الوثيقة رقم 90، ص 163، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 16 شباط 1943.

([592]) استمرت وزارته حتى السادس عشر من آذار 1944، وفي عهده أعلنت إيران الحرب على ألمانيا في التاسع من أيلول 1943 راجع:
Fakhreddin Azimi,Iran: The Crisis of Democracy 1941-1953,London,1989,P.80.

([593]) Abraharmian,Iran…,P.184.

([594]) اندمجت شركة ستاندرد نيويورك بشركة فاكيوم عام 1931 فاصر يطلق عليها اسم ستاندرد فاكيوم وفي سنة 1934 صارت تسمى سوكوني فاكيوم واختفت الأسماء السابقة. ينظر:
أنتوني سامبسون، المصدر السابق، ص 58-59.

([595]) F.R.The Minister in Iran(Dreyfus) to the Secrectary of state, Tehran, November 15,1943,P.625.

([596]) أرسل حزب توده وكلاءه الى اقليم عربستان في اوائل 1943، وكانوا يحملون الأوامر لإثارة السخط في صفوف عمال النفط وعمال مصفى عبدان. للتفاصيل راجع:
جورج كيرك، الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ترجمة: سليم طه التكريتي وبرهان عبد التكريتي، الجزء الأول، الطبعة الأولى، بغداد، 1990، ص 89.

([597]) توماس.أي. برايسون، المصدر السابق، ص 183.

البريطانية على المزيد من الامتيازات النفطية في البلاد[598]. فقد استفسر حينئذ الملحق التجاري الإيراني في واشنطن من شركة سوكوني فاكيوم، فيما إذا كانت مستعدة للحصول على امتياز نفطي في بلاده، وأجابت الشركة بأن لديها مثل هذا الاهتمام إلا أنها تفضل الانتظار في ضل الوضع السياسي الإيراني الحالي[599].

أن الاهتمام الجاد للحكومة الأمريكية بنفط الشرق الأوسط بدأ بشكل ملحوظ منذ عام 1943، حينما أنشئت في تموز من نفس العام "هيئة احتياطات النفط- "The Petroleum Reserves Corporation للاستحواذ على المناطق النفطية خارج الولايات المتحدة، والسعي لتنمية مصالحها النفطية والحصول على الامتيازات النفطية الجديدة[600]، وأن لجنة خاصة برئاسة ترومان وضعت التوصيات الآتية[601] بصدد هذا الموضوع:

1- السماح للشركات الخاصة بأن تمارس نشاطها الواسع في ميدان النفط خارج البلاد.

2- أن تمنح الحكومة الأمريكية الشركات المذكورة مساندتها الدبلوماسية الكاملة وبمستوى ما تفعله الحكومة البريطانية مع شركاتها النفطية الخاصة.

---

(598) روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 115؛ Elwell-Sutton,Op.Cit.,P.108;

(599) F.R. The Secretary of State to the Minister in Iran (Dreyfus), Washington, December 24,1943,P.627-628.

(600) د. نوري عبد الحميد خليل، المصدر السابق، ص 343.

(601) Lavrentev, Op.Cit.,P.26-27.

3- العمل من أجل نيل حق استغلال بعض المناطق النفطية التي في حوزة الحفاء على أساس التعويض لقرار "الإعارة والتأجير--Lend" Lease[602].

4-توسيع الاشتراك في عمليات وتوجيه استغلال المصادر النفطية التي تقوم بها الشركات الأمريكية خاصة.

أن هذه التوصيات تحولت إلى أسس للسياسة النفطية الأمريكية، فقد أكد كوردل هيل، وزير الخارجية الأمريكي، في الخامس عشر من أيلول 1943، بأن حكومة بلاده تدعم بكل السبل الممكنة لتطوير المصادر النفطية في الخارج، لأهميتها في الأغراض الحربية وحيويتها المستقبلية، لذلك فان الخارجية الأمريكية ليس لديها أي اعتراض على المفاوضات بين شركة سوكوني فاكيوم وبين الحكومة الإيرانية. وبناءاً على ذلك، قامت وزارة الخارجية بإبلاغ المفوضية الأمريكية في طهران[603]، للقيام بتسهيل مهمة الشركة في الحصول على امتياز نفطي في إيران.

أرسلت شركة شل البريطانية ممثلان نفطيان عنها إلى طهران في منتصف تشرين الأول 1943، للمفاوضة مع الحكومة الإيرانية للحصول على حق استخراج

---

[602] اسم القرار الذي اتخذه الكونغرس الأمريكي ووقعه الرئيس روزفلت في آذار 1941 مخولاً السلطة التنفيذية، تزويد بريطانيا والحلفاء بالسلاح والعتاد والتموين الحربي، دون أن تتخلى الولايات المتحدة حتى ذلك التاريخ عن حيادها الرسمي بين الأطراف المتنازعة في الحرب العالمية الثانية. وقد نص القرار على وجوب استرداد ثمن الاعتدة والإمدادات بعد الحرب، ولكن ذلك لم يحصل نتيجة الاستنزاف الاقتصادي للدول الحليفة أثناء الحرب. وكان هذا القرار خطوة هامة في دفع الولايات المتحدة نحو دخول الحرب الى جانب الحلفاء. للتفاصيل راجع:

د. عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1986، ص 212.

[603] Shwadran,Op.Cit.,P.65.

النفط في جنوب شرق إيران،خارج نطاق عمل شركة النفط الأنكلو- ايرانية[604].
ولإعطاء سمة حيادية لسياسته النفطية، أعلن علي سهيلي عن استعداده للتباحث مع شركة شل البريطانية حول مساعيها للحصول على امتياز نفطي في إيران[605] وكان الممثلان النفطيان من شركة شل يمارسان الضغط على رئيس الوزراء الإيراني للإسراع في أجراء المفاوضات، ألا أنه واصل حثه على الولايات المتحدة لإرسال ممثلين عن شركة سوكوني فاكيوم النفطية الى إيران، لأنه كان يُفضل أن:

"تحصل أمريكا على مثل هذا الامتياز"[606]

وأبدى مخاوفه من عدم استطاعته تأخير المفاوضات كثيراً[607]. فعادت شركة سوكوني فاكيوم في الخامس عشر من تشرين الثاني 1943 لتعرب عن رغبتها في الحصول على امتياز نفطي في منطقة بلوشتان الإيرانية[608]. وأعربت وزارة الخارجية الأمريكية عن ترحيبها وتأييدها لهذه الرغبة من خلال رسالة بعثت بها إلى الشركة في السابع عشر من تشرين الثاني، أكدت فيها رغبتها بتطوير جميع المصادر النفطية، بسبب استمرار الحرب وتزايد الحاجة لهذه المادة[609].

---

(604) Bullard, The Middle East…,P.380; Elwell-Sutton,Op.Cit.,P.108; Gregory, Op.Cit.,P.137;Lenczowski,Russia and the west…,P.216.

(605) Abrahamian,Iran,…,P.184.

(606) F.R.The Minister in Iran (Dreyfus) to the Secretary of Stat, Tahran, December 11, 1943,P.626.

(607) عبد المجيد عبد الحميد العاني، المصدر السابق، ص 68.

(608) د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4991، الوثيقة رقم 89، ص 135، التقرير العام للمفوضية الملكية في طهران للمدة المنتهية في 30 نيسان 1944.

(609) F.R. The Secretary of state to the Minister in Iran, (Dreyfus) Washington, November23,1943,P.625.

جاء انحياز الحكومة الإيرانية الى جانب طلبات الشركات النفطية الأمريكية، في موضوع منح امتيازات النفط في أراضيها ضد رغبة شركة شل البريطانية[610]، لأن حكومة سهيلي لم تكن تفضل منح الشركات البريطانية، مزيداً من الامتيازات في بلادها، وجاء هذا التأكيد من خلال مقابلة السهيلي للقائم بالأعمال الأمريكي في طهران في آذار 1944[611] مؤكداً بأن حكومته لا ترغب في تواجد شركات بريطانية وهي

"تحتل الشاطىء الجنوبي لإيران بأكمله"[612].

وكان يؤيد هذا الرأي، كل من وزير خارجيته محمد سعيد ووزير البلاط حسين علاء[613].

قام علي سهيلي، للحيلولة دون حصول شركة شل البريطانية على امتياز نفطي في بلاده، بالاتصال بالدكتور ميلسباو[614]، رئيس البعثة المالية الأمريكية في إيران، بصورة شخصية واطلعه على المقترحات البريطانية، وأصر مجدداً على ضرورة

---

(610) The Memoirs of Cordell Hull,Vol.11,New York,1948,P.1509.

(611) F.R.Same to Same, Tahran, March 9,1944,Vol.V, (Washington-1965),P.445.

(612) روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 116.

(613) F.R.Same to Same, Tahran, March 9 1944,Vol.V, (Washington-1965),P.446.

(614) صوّت المجلس في الثاني عشر من تشرين الثاني 1942، بالموافقة على إعطاء صلاحيات كاملة لميلسباو، وبعثته المتكونة من 53 خبيراً اقتصادياً، لإعادة تنظيم البلد مالياً، ومنحته منصب مدير عام المالية وذلك في كانون الثاني 1943. واستقال في اوائل عام 1945 لفشله في مهمته بسبب معارضة الوزراء واصحاب الأملاك والأثرياء والتجار وحزب توده. وهو يعزو أسباب فشله في أن الخارجية الأمريكية لم تقدم له الأسناد الكافي، بينما يعتبر المسؤولون الأمريكيون أن مهمته غير رسمية. راجع:

د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4990، الوثيقة رقم 14، ص 22، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران للشهرين تشرين الأول وتشرين الثاني 1943.

أسراع الشركة الأمريكية في العمل[615]. ونظراً للامتيازات الإضافية التي حصل عليها ميلسباو من رئيس الوزراء الإيراني علي سهيلي لمعالجة الأزمة الاقتصادية[616]، فقد كان لميلسباو تأثير كبير في ترجيح كفة المحتكرين الأمريكيين في النزاع القائم بينهم وبين البريطانيين من أجل الحصول على الامتيازات النفطية في إيران خلال عام 1944[617]. ولهذا نجد بان جريدة "مردامروز"، لسان حال شركة النفط الأنكلو-إيرانية، قد تهجمت على سهيلي بعد استقالته بثلاث أشهر، بأبشع العبارات ونشرت أرذل الصور الهزلية بشأنه، مما دفع بالوزارة الجديدة الى تعطيل هذه الصحيفة عن العمل[618].

دعت الاحتكارات الأمريكية النفطية في بداية عام 1944 الى عقد مؤتمر في واشنطن بمشاركة البريطانيين، وحاولوا في هذا المؤتمر التوصل الى اتفاق حول إعادة توزيع المناطق النفطية في بلدان الشرقين الأدنى والأوسط. ولكن الاحتكارات النفطية البريطانية لم تكن مستعدة أن تتنازل بسهولة عن حقوقها ولذلك لم يتوصل الطرفان الى إتفاق[619]. وفي هذه الأثناء، دخل ميدان المنافسة في الحصول على امتياز نفطي في إيران شركة سنكلير الأمريكية[620]، التي ادعت بأنه ليس لشركة سوكوني فاكيوم أي حق للمطالبة بمنحها امتيازات نفطية في إيران، نظراً لأن هذه

---

(615) F.R. The Charge in Iran (Ford) to the Secretary of State, Taheran, December 23, 1943,P.627.

(616) Abrahamian,Iran…,P.184.

(617) هاكوب. ق. توريانتز، نفط ودماء، ترجمة: عبد الغني الخطيب، بيروت، 1962، ص 111؛ عبد الهادي كريم سلمان، المصدر السابق، ص 99.

(618) د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4991، الوثيقة رقم 86، ص 128، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 19 حزيران 1944.

(619) Lavrentiev, Op.Cit.,P.27.

(620) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4991، الوثيقة رقم 18، ص 24، كتاب المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 23 تشرين الأول 1944.

الشركة على صلات وثيقةجداً بشركة شل البريطانية[621]. وستكون الفرصة أمامها أكبر إذا ما دخلت بمفردها دون أن تتضامن مع شركة سوكوني فاكيوم، ألا إن الخارجية الأمريكية أبدت مخاوفها من أن تؤدي محاولات شركة سنكلير إلى تهديد جميع المصالح الأمريكية في إيران[622]. كما أعربت المفوضية الأمريكية في طهران عن قلقها أيضاً. وطلبت من حكومتها التدخل الفوري لإجبار الشركتين بتقديم عرض تضامني أو انسحاب أحدهما، لأن نتائج هذا التنافس سوف يؤدي إلى فشل الأمريكان في نيل أية امتيازات نفطية في إيران[623].

رفضت وزارة الخارجية الأمريكية مقترح مفوضيتها في طهران، لأن التدخل في ذلك سيكون متناقضا مع سياستها القائمة على تقديم الدعم الكامل والمتكافيء لجميع الشركات النفطية الأمريكية التي ترغب في الحصول على الامتيازات النفطية خارج البلاد[624]. واتخذت موقفاً حيادياً من الصراع الدائر بين الشركتين المتنافستين، من خلال اسنادهما معا[625]، وأبلغت القائم بأعمالها في طهران، بأن يتعامل مع الشركتين الأمريكيتين على هذا الأساس[626].

([621]) روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 116.

([622]) F.R. The Secretary of State of the Charge in Iran (Ford), April 4, 1944,P.447.

([623]) F.R.Same to Same, Teheran, May 16, 1944,Vol.V, (Washington-1965),P.449.

([624]) F.R.The Secretary of State to the Charge in Iran (Ford),June 257,1944,P.451.

([625]) Bryson,Op.Cit.,P.122.

([626]) F.R.The Secretary of State to the Charge in Iran (Ford),April 4,P.448.

بعد إجراء انتخابات المجلس الرابع عشر في الثامن من آذار 1944[627] واختيار أعضاء الوزارة الجديدة برئاسة محمد سعيد مراغه[628] في النصف الثاني من شهر آذار، قدمت كل من شركة سوكوني فاكيوم وشركة سنكلير وشركة شل عروضها للحصول على الامتيازات النفطية، وبدأت المفاوضات بين الحكومة الإيرانية والشركات النفطية المذكورة استمرت من آذار 1944 إلى أيلول من العام نفسه[629].

استقدمت الحكومة الإيرانية من أجل دراسة عروض الشركات النفطية الأمريكية والبريطانية[630] في نهاية شهر تموز 1944، اثنين من الجيولوجيين الأمريكان في مجال النفط، هما "هربرت هوفر-Herbert Hoover" و "أي.أي.

([627]) طاهر خلف البكاء، التطورات الداخلية...، ص 82.

([628]) ولد محمد سعيد مراغه عام 1885 في تفليس، وهو من أهالي أذربيجان، درس في باكو وترأس السفارة الإيرانية في موسكو، وهو دبلوماسي محترف خدم في الخارجية اثنتي عشرة سنة. كان محمد سعيد مستقلا عن مؤسسة رضا شاه، لهذا كان مقبولا للساسة الموالين لبريطانيا والاتحاد السوفيتي، وقد وصفته وزارة الخارجية البريطانية بأنه نزيه وموثوق، لكنه يفتقر لقوة الشخصية في مواجهة النواب. رادع دائرة المعارف، دانش بشر، ص 504.

([629]) د. احمد عبد القادر الجمال، المصدر السابق، ص 561 Saikal,Op Cit.,P.31;

([630]) دعت الشركات النفطية الامريكية الى عقد مؤتمر مع الشركات النفطية البريطانية للاتفاق حو ل اعادة توزيع المناطق النفطية في بلدان الشرقين الأدنى والأوسط، وتم عقد مؤتمر انكلو-امركي ثاني بعد فشل مؤتمرهم الأول بداية عام 1944، في تموز من نفس العام، وتم التوقيع على اتفاقية نفطية بينهما في الثامن من آب 1944، نصت على أن الدولتين لا تتنافسان فيما بينهما من أجل =الحصول على الامتيازات النفطية، وتراعيان مبدأ حق المساواة للوصول الى منابع النفط وتوزيع منتجاتها. للتفاصيل عن هذا الموضوع راجع:

Lavrentev, Op.Cit.,P.27.

كيورتز-.Curtice A.A" [631] طلبت منهما دراسة مقترحات الشركات النفطية الأمريكية وكذلك دراسة الاحتياطات النفطية في مختلف أجزاء إيران[632].

أثار وصول ممثلي الشركات الأمريكية والبريطانية الى طهران في عام 1944، استياء الحكومة السوفيتية والمتعاطفين معها من الإيرانيين. حيث أعلنت السفارة السوفيتية في طهران في نهاية شباط من نفس العام، بأن حكومتها تمتلك حقوق مسبقة لاستثمار النفط في شمال إيران، وكانت هذه بداية المعركة المتوترة من أجل الامتيازات النفطية في إيران خلال عام 1944[633].

وخلال مناقشات المجلس "انتقد النائب التودودي" د. رادمنيش" في العاشر من آب، حضور الجيولوجيين الأمريكيين، ودعا الى عدم تحيّز الحكومة الإيرانية في منح الامتيازات النفطية للشركات الأمريكية والبريطانية، وأن مبدأ تساوي الفرص يحتم على الحكومة الإيرانية استخدام خبراء من جنسيات أخرى أيضاً[634]. وأضاف بأنه إذا كانت ايران قد تمكنت من أنشاء خطوط سكتها الحديدية وحدها اعتماداً على إمكاناتها الذاتية، فإنها قادرة على استغلال مواردها النفطية من دون الحاجة الى مساعدات أجنبية[635].

وصلت المفاوضات القائمة بين الحكومة الإيرانية والشركات النفطية الأمريكية خلال شهر آب 1944 الى مرحلة متقدمة جعلت من القائمين بأعمال السفارة الأمريكية في طهران، يعتقدون بأن الأمر يقتضي الآن قيام الشركات المعنية بإرسال

---

(631) روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 116، ميكائيل بروكس، المصدر السابق، ص 78؛ Elwell-Sutton,Op.Cit.,P.108;Shwadran,Op.Cit.,P.66.

(632) Lenczowski,Russia and the West…,P.216.

(633) Bryson,Op.Cit.,P.127;Gregory,Op.Cit.,P.137;Shwadran,Op.Cit.,P.65.

(634) Elwell-Sutton,Op.Cit.,P.108-109.

(635) عبد المجيد عبد الحميد العاني، المصدر السابق، ص 88.

ممثلين عنهامن أعلى المستويات التقنية[636]. وقد ذكر كوردل هيل،بأن المفاوضات بين الشركات النفطية والحكومة الإيرانية استمرت بصورة مقنعة ومتقدمة حتى شهر أيلول من نفس العام، عندما وصل المبعوث السوفيتي الى طهران وقدم طلبا بمنح بلاده امتيازاً نفطيا في المقاطعات الشمالية من إيران[637].

يذكر "أروند ابراهيميان" بان رد فعل السوفيت، حول المفاوضات الجارية بين الشركات النفطية الأجنبية والحكومة الإيرانية، جاء بطيئاً ولكن ليس بصورة غير متوقعة. ويضيف ابراهيميان، بأن الدافع الرئيس لقيام الحكومة السوفيتية بطلب منحها حق امتياز التنقيب عن النفط في البلاد يعود الى قيام عضو في المجلس الإيراني بنقل المعلومات الخاصة بالمفاوضات الجارية بين الحكومة الإيرانية والشركات النفطية، التي تفيد بأن رئيس الحكومة الإيرانية محمد سعيد قد عرض سراً على الشركات النفطية الأمريكية والبريطانية امتيازاً باستثمار نفط الجنوب، وكذلك منح شركة سوكوني فاكيوم امتيازاً نفطياً في شمال البلاد بعد انسحاب القوات السوفيتية منها[638].

ويبدو لنا، بأن تجدد المطالبة السوفيتية بالامتيازات النفطية في الأقاليم الشمالية من إيران، كانت تظهر كلما وجدت هناك شركات أجنبية تحاول التفاوض مع الحكومة الإيرانية من أجل الحصول على امتيازات نفطية في إيران، فجددت مطالبتها باستثمار نفط الشمال استناداً إلى امتياز خوستاريا لعام 1925. وحين وجدت بأن الشركات النفطية البريطانية والأمريكية على وشك التوصل إلى اتفاقية مع الحكومة الإيرانية بخصوص الامتيازات النفطية في البلاد، أرسلت وفدا كبيرا لهذا الغرض في أواسط شهر أيلول 1944 لتطالب مجددا بأحقيتها في استثمار نفط الشمال.

---

(636) روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 116؛ ميكائيل بروكس، المصدر السابق، ص 78.

(637) The Memoirs of Cordel Hull,P.1509.

(638) Abrahamian,Iran…,P.210.

المساعي السوفيتية للحصول على امتياز نفطي في شمال إيران

أيلول-كانون الأول 1944

أن المعارضة السوفيتية المستمرة للمصالح النفطية الغربية في إيران، باعتبارها من مكائد الإمبريالية والاستعمار، يصبح ممكناً في ضوء ذلك قراءة المصالح السوفيتية في إيران، كما عكستها الزيارة التي قام بها مساعد رئيس الدائرة الخارجية السوفيتية الى طهران[639] في منتصف شهر أيلول عام 1944.

ظهرت المحاولات السوفيتية الأولى للحصول على امتياز نفطي في إيران قبل وقوع أزمة النفط في أواخر عام 1944، في بيان نشرته وكالة "تاس" السوفيتية يتعلق بنفط "كوير خوريان-Kouir Khurian" في منطقة سمنان شمال إيران، عندما أكدت بأن للسوفيت وحدهم الحق في استثمار نفط المنطقة الشمالية من إيران استناداً إلى ما ورد في إمتياز خوستاريا[640]. إلا أن الحكومة الإيرانية قد أعلنت في ردها على هذا البيان، بطلان ادعاء السوفيت لأن الامتياز المذكور لم يحظ مطلقاً بموافقة المجلس[641]. وهذا ما أكده رئيس الوزراء الإيراني في معرض أجابته عن سؤال لممثل شركة سوكوني فاكيوم، حول إمكانية شمول الولايات الشمالية من إيران ضمن المناطق التي تسعى الشركات النفطية الأخرى للحصول فيها على امتيازات[642]،

---

(639) Lnads,Op.Cit.,P.38.

(640) روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 116.

(641) المصدر نفسه.

(642) F.R.The Charge in Iran (Ford) to the Secretary of State, Teheran,April3,1944,P.447.

حيث أكد رئيس الحكومة، بأن المنطقة الشمالية تعتبر منطقة مفتوحة لجميع الشركات النفطية الأجنبية من أجل استثمارها وتطويرها[643].

تنبهت الحكومة السوفيتية للمحاولات التي كان يقوم بها ممثلو شركات النفط الأمريكية والبريطانية في إيران، وعلى آثرها قررت إرسال وفد عنها إلى طهران لمناقشة موضوع الامتيازات النفطية[644]، بعد أن أبلغت السفارة الإيرانية في موسكو حكومتها، في السادس من أيلول 1944، بان الحكومة السوفيتية ترغب في أن تتباحث مع الحكومة الإيرانية بشأن امتياز نفطي قد حصل عليه السوفييت سابقاً في منطقة سمنان وتم تسجيله في عام 1925 باسم شركة إيرانية تموّلها الحكومة السوفيتية[645].

وقام وفد سوفيتي برئاسة "سيرجي ايفانوفج كافتر ادز- Kavtradze Serges Ivanovich"، نائب مفوض العلاقات الخارجية، بزيارة طهران في الثالث عشر من أيلول 1944[646]، مع وفد كبير يضم مجموعة من الخبراء الفنيين وعدداً من الدبلوماسيين[647]، من أجل تقديم طلب الى الحكومة الإيرانية بمنحهم حق امتياز التنقيب عن النفط في المنطقة الشمالية من ايران.

ساهمت عوامل ومتغيرات متعددة، في دفع الحكومة السوفيتية بأن تطالب في هذاالوقت منحها امتيازاً نفطياً في البلاد، فبالإضافة إلى الأجواء الدولية التي خلقتها

---

(643) روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 116.

(644) James, A.Bill, The Eagle and the Loin, The Trajedy of American-Iranian Relation,New York,1988,P.28;Shwadran,Op.Cit.,P.66.

(645) Elwell-Sutton,Op.Cit.,P.109.

(646) Rose Greaves, 1942-1976: The Reign of Muhammad Riza Shah, (Twentieth Century Iran),Edited by: H.A.Sadeghi,New York,1977,P.58.

(647) Lenczowski,Russia and West..,P.216;Armajani,Iran…,P.156;Thomas and Frye, Op.Cit.,P.235.

الحرب وتنافس الحلفاء على إيران، فإن الموقع الستراتيجي لهذه الحقول الواقعة جنوب الأراضي السوفيتية القريبة من حقول نفط باكو، قد خلقت رغبة جمة لدى الحكومة السوفيتية في ربط المنطقة الشمالية من إيران بالاقتصاد السوفيتي[648].

كان الاعتقاد السائد خلال شهر أيلول، هو أن هدف هذه البعثة، الاطلاع على حقول نفط كوير خوريان في منطقة سمنان[649]، ولكن أصبح واضحاً في الحال أن غرض زيارته قد تجاوزت كثيرا تسوية القضايا المتروكة خلف امتياز ميت وغير معمول به[650].

طلب كافترادز في لقاء له مع الشاه، بحضور السفير السوفيتي "ماكسموف-Maximov"، في الأول من تشرين الأول[651]، بان حكومته تبحث عن ترخيص لاستغلال النفط في جميع انحاء ايران الشمالية[652]، في المنطقة الممتدة من اذربيجان الى خرسان ضمن مساحة تبلغ (216) ألف كيلو متر مربع، ولمدة خمس سنوات[653].

---

(648) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 5061، الوثيقة رقم 28، ص 110، عنوان الوثيقة (المشكلة السوفيتية وامتياز نفط إيران) تقرير المفوضية الملكية العراقية في موسكو لشهر تشرين الأول 1944.

(649) Kirk,Ashort History…,P.256.

(650) Firuz Kazem Zadeh, Soviet-Iranian Relations: Aquarter-Century of Freeze and Thaw, The Soviet Union and the Middle East, The post-World War 11 Era, Edited by: Ivo J.Lederer and Wayne S.Vucinich,California,1974,P.56.

(651) تذكر مصادر أخرى بأنه التقى بالشه في السادس عشر من أيلول، راجع:
روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 116 ؛ Kirk,Ashort History…,P.256;

(652) Kazemzadeh,Op.Cit.,P.56

(653) F.O.,371/45446, Political Situation, From Bullard to Eden, Copy No.8,February 7,1945,P.1

وعبّر عن أمله في أن يحظى طلبه بموافقة الحكومة الإيرانية قبل مغادرته ايران مؤكداً بأن:

"الحكومة السوفيتية غير مقتنعة بالعلاقات السوفيتية الإيرانية، وان مستقبل العلاقات الاقتصادية بينهما يعتمد على الرد الإيراني للطلب السوفيتي"[654].

وأجاب الشاه، بان دراسة الطلب السوفيتي يجب أن يتم مناقشته ضمن طلبات الشركات الأمريكية والبريطانية المقدمة إلى رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، وأن هذا الموضوع هو خارج صلاحيته[655]. ولكن كافترادز أوضح في لقاءه، بأن دراسة طلبه يجب أن يتم على نحو مختلف تماماً عن العروض المقدمة من قبل الشركات النفطية الأمريكية والبريطانية، لأن العرض السوفيتي يقوم على أساس عقد اتفاقية نفطية بين الحكومتين السوفيتية والإيرانية[656].

وقد سبق للحكومة الإيرانية ان استلمت طلباً رسمياً بهذا الخصوص في الثاني والعشرين من أيلول 1944[657]، بعد أن ابدى رئيس الوزراء الإيراني محمد سعيد ترحيبه بوصول البعثة السوفيتية لبلاده واعلانه عن عدم معارضته للطلب

---

(654) Ibid.

(655) F.R. The Ambassador in Iran (Morris) to the Secretary of State, Teheran, October 2,1944,P.453.

(656) Ibid.

(657) Shwadran,Op.Cit.,66; Gregory,Op.Cit.,P.137.

السوفيتي[658]. وقد اصرّ كافترادز على ضرورة حصوله على رد في موعد لا يتجاوز الثامن من تشرين الأول 1944[659].

اطلع الرأي الإيراني على طلب الوفد السوفيتي بخصوص امتياز النفط في الخامس من تشرين الأول 1944[660]، عندما نشرت جريدة "اطلاعات" الإيرانية مقابلة مع كافترادز، صرح فيها بأن حكومته قد منحته صلاحية تقديم طلب للحكومة الإيرانية من أجل الحصول على امتياز لاستخراج النفط من المنطقة الشمالية للبلاد، ودراسة حالة شركة النفط في كوير خوريان في منطقة سمنان، والحصول على المزيد من المعلومات عن حقول النفط في شمال ايران[661].

ازداد قلق الإيرانيين حول المطالب السوفيتية في شمال البلاد، مما سبب اضطراباً وآثار جدلاً في الأوساط السياسية الإيرانية المختلفة[662]. واعتقد الكثير منهم أن الحكومة السوفيتية قد أرسلت هذه البعثة لمنع الشركات الأمريكية من الحصول

([658]) أمل عباس جبر البحراني، الأذربيجانيون ودروهم السياسي في ايران 1905-1946، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الجامعة المستنصرية، 1997، ص 92.

([659]) روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 117.

([660]) تذكر مصادر أخرى بأن جريدة "اطلاعات" نشرت المقابلة في الخامس من تشرين الأول1944، ينظر:
=F.O.,371/45446,Political Situation, From Bullard to Eden, Copy No.8,February 7,1945;Lenczowski, Russia and the West…,P.217.

([661]) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4991، الوثيقة رقم 21، ص 29-30، كتاب المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 15 تشرين الأول 1944.

([662]) F.O.371/45446, Political Situation,From Bullard to Eden,Copy No.8,February 7,1945;Lenczowski, Russia and the West…,P.109.

على أية امتيازات في الجزء الشمالي من ايران، لإنها كانت مهتمة جداً بالحصول على هذا الاستثمار في شمال البلاد خلال العقود السابقة[663].

لاقى الطلب السوفيتي معارضة شديدة من قبل المجموعات الموالية للغرب، وتضامن معها العناصر الوطنية والمستقلة، بينما أيد حزب توده الطلب ونظم التظاهرات من اجل القبول الفوري به[664].

وأعربت الحكومتان الأمريكية والبريطانية عن معارضتهما الشديدة للطلب السوفيتي، كما اعربتا عن قلقهما وخوفهما من رضوخ الحكومة الإيرانية للعرض السوفيتي،

وأعربت الحكومتان الأمريكية والبريطانية عن معارضتهما الشديدة للطلب السوفيتي، كما اعربتا عن قلقهما وخوفهما من رضوخ الحكومةالإيرانية للعرض السوفيتي، لأن هذا يمثل خطوة كبيرة في ادخال شمال ايران بشكل دائم في مدار السياسة السوفيتية، لذلك مارست الحكومتان الأمريكية والبريطانية الضغوط على حكومة محمد سعيد من أجل رفض العرض[665].

وبالمقابل فان الحكومة الإيرانية لم تكن ترغب في الاستجابة لطلب الجارة الشمالية لإنها تجد في ذلك محاولة لزيادة نفوذها في شمال ايران، فقد أكد الشاه في لقائه معا لسفير البريطاني ذلك قائلاً:

---

(663) Thomas and Frye,Op.Cit.,P.235.

(664) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4991، الوثيقة رقم 2،ص 2، كتاب المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 5 كانون الأول 1944.

(665) أمل عباس جبر البحراني، المصدر السابق، ص 93

"ان منح اية امتيازات نفطية للحكمة السوفيتية، يعني نهاية السلطة الإيرانية على شمال ايران"[666].

ومن ناحية أخرى، فان حراجة الموقف قد دفعت بالحكومة الإيرانية أن لا يمنح الامتيازات النفطية الى الشركات الأمريكية كما كانت ترغب، مما دفعها ذلك الى إتخاذ قرار يقضي بتأجيل النظر في جميع الطلبات المقدمة للحصول على الامتيازات النفطية إلى ما بعد انتهاء الحرب[667].

اضطرت حكومة محمد سعيد، بسبب الضغوط الداخلية والخارجية، الى تغيير موقفها بعد أقل من شهر من بدء المفاوضات، وقررت في الثاني من تشرين الأول 1944[668]، تأجيل طلب منح الامتيازات النفطية للأجانب، استناداً إلى قرار اتخذه مجلس الوزراء في الثاني من أيلول من نفس العام، ينص على عدم منح الامتيازات النفطية لأية شركة نفطية إلى أن يتم جلاء الجيوش الأجنبية عن أرض ايران[669]. حيث أكد رئيس الوزراء للسفير الأمريكي في طهران، أثناء مقابلته له في التاسع من تشرين الأول، أن المفاوضات بشأن حق الامتيازات النفطية، قد تم تأجيلها إلى ما بعد انتهاء الحرب[670]، كون الاتفاق مع الشركات النفطية سيكون عملاً غير متكافئاً، في ظل وجود قوات أجنبية في ايران[671]. وأن مسألة منح الامتيازات أمر غير مرغوب فيه وغير ضروري، على ضوء المشاكل الاقتصادية والمالية، ومشاكل الأمن والسلم

---

(666) Quoted in:Azimi,Op.Cit.,P.108.

(667) عبد المجيد عبد الحميد العاني، المصدر السابق، ص 93.

(668) د.ك.و، الوحدة الوثائقية،ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4991، الوثيقة رقم 18، ص 24، كتاب المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 23 تشرين الأول 1944.

(669) Gregory,Op.Cit.,P.137;Shwadran,Op.Cit.,P.66.

(670) F.R. The Ambassador in Iran (Morris) to the Secretary of State, Teheran, 9 October,1944,P.455.

(671) Lenczowski, Russia and The West..,P.220.

الدوليين في ذلك الوقت[672]. وأعلن رئيس الوزراء الإيراني في الوقت نفسه، بان قرار حكومته هذا كان قد تم اتخاذه قبل وصول الوفد السوفيتي، وأن وزارته أكدت مراراً التزامها بالقرار الذي اتخذته في الثاني من أيلول، حتى بعد وصول الوفد[673]. كان القرار بالنسبة لكافترادز غير ودي وقال أنه ربما تكون نتائجه غير طبية، بينما الموافقة عليه ستكون نافعة للحكومة الإيرانية، التي ستنتفع من مساندة الاتحاد السوفيتي في مؤتمر السلام[674]. وشنت صحيفة "برافدا" (الحقيقة)، لسان حال الحزب الشيوعي السوفيتي، حملة عنيفة على "العناصر الرجعية في ايران" التي تجر البلاد الإيرانية الى الدمار الاقتصادي كما فعلت من قبل"[675].

أما الحكومة الأمريكية فقد وجهت سفيرها في طهران "ليلاند.ب. موريس" في السادس عشر من تشرين الأول، بابلاغ الحكومة الايرانية، بان الادارة الامريكية علمت بالقرار وأنها على ثقة تامة بأنه صدر عن حُسن نية، وأنها تتوقع أن تقوم الحكومة الإيرانية باعلامها في حالة استئناف المفاوضات ثانية، وأن تحظى طلبات الشركات الأمريكية هذه المرة بالأولوية والرعاية الكاملة[676]. وفي ردٍ على الانتقاد السوفيتي قام السفير الأمريكي في طهران بالكشف عن أن حكومته اعترفت بحق سيادة ايران ورفضها منح امتيازات نفطية، وأنها لا تلوم الحكومة الإيرانية على قرارها[677].

---

(672) د.ك.و، الوحدة الوثائقية،ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4991، الوثيقة رقم 18، ص 24، كتاب المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 23 تشرين الأول 1944.

(673) روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 117.

(674) F.O.,371/45446,Political Situation,From Bullard to Eden, Copy No.8,February7,1945;P.1.

(675) مقتبس في: "الاخبار" (جريدة) في 19 تشرين الثاني 1944.

(676) F.R. The Secretary of State to the Ambassador in Iran (Morris) Washington, October 16, 1944,P.456.

(677) Elwell- Sutton,Op.Cit.,P.114.

جاء رد فعل الجماعات السياسية في ايران يسير في اتجاهات سياسية تتماشى مع ايديولوجيتها السياسية، فقد تبنت العناصر المحافظة والتقليدية في نظام الحكم موقفاً سياسياً معادياً تجاه المطلب السوفيتي[678]. حيث وقف رجال سياسة بارزون الى جانب قرار الحكومة في وجه المحاولات السوفيتية. فقد ظل الشاه يشجع الجهات التي تبدي مقاومة لضغوط الجارة الشمالية[679]. وظل وزير بلاطه حسين علاء يقوم باطلاع الأمريكان على تفاصيل الأمة[680].

وجاءت اعنف مقاومة للمحاولات السوفيتية من قبل العناصر الوطنية داخل المجلس الرابع عشر، التي تبنت مفهوم الرفض الذي يحتم على ايران عدم منح أية امتيازات نفطية الى الدولة الجار، وبذل في نفس الوقت،الجهود من أجل تصفية التواجد البريطاني في الجنوب، وبهذه الصيغة تزول الاعذار التي يقدمها كل من الطرفين[681]. وقاد هذه الفئة الدكتور محمد مصدق في داخل المجلس[682]، الذي أوضح في خطاب له أمام المجلس بتاريخ الحادي عشر من تشرين الأول، بأن:

"منح الامتيازات لأحد الجانبين يلزم الجانب الآخر للمطالبة بامتيازات مماثلة"[683].

وأضاف مؤكداً:

---

(678) Shahram Chubin and Sepehr Zabih, The Foreign Relation of Iran,California,1974,P.39.

(679) F.O.,371/455446, Political Situation ,From Bullard to Eden, Copy No.8,February 7,1945;P.2;Azimi,Op.Cit,P.111.

(680) Abrahamian,Iran…,P.211.

(681) Chubin and Zabih,Op.Cit,.P.38-39.

(682) David J.Dallin, Soviet Foreign Policy After Stalin,U.S.A.1961,P.204.

(683) Quoted in: Abrahamian,Iran…,P.211.

"لقد أبدينا دوماً التقدير لكرم الاتحاد السوفيتي، فلو لم يبدأ رئيس وزراءنا مفاوضات سرية مع الشركات الغربية، ولو لم تكن الولايات المتحدة متلهفة الى هذا الحد للحصول على اتفاقية قبل انتهاء الحرب، لما تقدم الاتحاد السوفيتي بطلبه..." [684].

أما رد فعل العناصر اليسارية المتمثلة في حزب توده و "جبهة الحرية"[685]، فقد أبدت مساندتها وتأييدها للطلب السوفيتي، حيث قدمت دراسة بيّنت فيها، بأن التأثير البريطاني العميق في المقاطعات الجنوبية منع الحكومة الإيرانية عن ابداء موافقتها على العرض السوفيتي[686]. وركز حزب توده على نظرية "الحزام الأمني للاتحاد السوفيتي"، مؤكدا أهمية ولايات ايران الشمالية بالنسبة لأمن الاتحاد السوفيتي، وأن:

"امتيازاً نفطيا في الشمال، مماثل لامتياز شركة النفط الأنكلو-ايرانية في الجنوب، سوف يعزز من أهمية الحزام الأمني للمنطقة"[687].

قدم رئيس الوزراء الإيراني تقريراً إلى المجلس في التاسع عشر من تشرين الأول عام 1944[688] لمناقشة قضية الامتيازات، أشار فيه الى المراحل التي مرت بها

---

(684) Quoted in: Ibid,P.346.

(685) انقسمت صحف طهران خلال ازمة النفط عام 1944 الى مجموعتين، الجموعة الأولى كانت تسمى بـ "جبهة الحرية" وهي الصحف التي تساند المطلب السوفيتي وتضم 27 جريدة، حيث تتلقى المال والدعم من الحكومة السوفيتية. أما المجموعة الثانية فكانت تسمى بـ "جبهة الاستقلال"، تبنت موقفا معارضا من مطالب الجارة الشمالية في ايران. للتفاصيل راجع:
F.O.,371/45446,Political Situation, From Bullard to Eden,Copy No.8,February 7. 1945;P.4;Lenczowski,Russia and the West…,P.222.

(686) Chubin and Zabih,Op.Cit.,P.38.

(687) Quoted in: Kazemzadeh,Op.Cit.,P.56.

(688) يذكر مصدر آخر بأن قضية الامتيازات النفطية نوقشت من قبل المجلس في السادس عشر من تشرين الأول 1944. ينظر:
Elwell-Sutton,Op.Cit.,P.109.

قضية النفط من خلال تهافت الشركات النفطية الامريكية والبريطانية، وكيف ارتأت الحكومة عندئذ درس هذا الموضوع على ضوء تقارير الخبراء درساً فنياً وافياً، لتستطيع النظر فيه بكل دقة دفعاً لما يمكن أن تقع فيه البلاد عن أغلا وهفوات كالسابق[689]، حيث أكد رئيس الوزراء بأن:

"تقارير هؤلاء الخبراء أيدت نظرية الحكومة بلزوم تأجيل النظر في موضوع النفط الى ما بعد الحرب"

وأضاف بأن:

"تلك التقارير لفتت نظر الحكومة بلزوم اتخاذ خطة مستقيمة ثابتة تحفظ بها مصالح ايران في الحال والاستقبال"[690].

وكان هناك نائب واحد فقط يتحدث لصالح الطلب السوفيتي، وهو "تيمور تاش"، ابن وزير العدل السابق، الذي انتخب للمجلس بمساعدة السوفيت، وموقف هذا النائب الوحيد جاء لأن أعضاء حزب توده أحرجوا في مساندة الطلب السوفيتي، لأنه سبق لهم وأن رفضوا إعطاء أي ترخيص نفطي للشركات النفطية الأمريكية والبريطانية[691].

أزدادت انتقادات صحف توده للحكومة الإيرانية بعد فشل المباحثات التي أجراها كافتردادز مع رئيس الوزراء الإيراني، حيث وجهت صحيفة "رهبر" (القائد)،

---

(689)د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4991، الوثيقة رقم 18، ص 24، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 23 تشرين الأول 1944.

(690)مقتبس في: المصدر نفسه.

(691) F.O.,371/45446,Political Situation,From Bullard to Eden,Copy No.8,February 7,1945;P.2.

لسان حال حزب توده[692]، في الحادي والعشرين من تشرين الأول، انتقاداً عنيفاً لحكومة محمد سعيد لرفضها حتى الدخول في مفاوضات مع الجانب السوفيتي، في الوقت الذي كانت تتفاوض ولمدة ستة أشهر مع الشركات النفطية الأمريكية والبريطانية[693]، وأتهمته بمعارضة المصالح السوفيتية واتخاذ سياسة الجانب الواحد، وأكدت أن الاتحاد السوفيتي لا يحتاج إلى النفط الإيراني وأن طلبه كان بدافع مساعدة الإيرانيين في تنمية مواردهم وتوفير العمالة لشعبهم[694]، وفي نهاية المقال وصفت محمد سعيد ومؤيديه ب "الفاشستيين"[695].

وهاجم كافترادز حكومة محمد سعيد علناً عندما أبلغ ممثلي الصحافة، خلال مؤتمر صحفي عقده في مبنى السفارة السوفيتية في طهران، في الرابع والعشرين من تشرين الأول بأن:

"الموقف المعادي وغير المخلص الذي اتخذه الرئيس سعيد قد استبعد أية إمكانية للتعاون معه"[696].

وأضاف بأن:

"هذا القرار له نتائج وخيمة..." [697]

([692])كان لحزب توده نشاط اعلامي واسع عبر صحفه الرئيسية الثلاث رهبر-القائد" و مردم-الشعب" و "رازم-المعركة". راجع: Abrahamian,Iran…,P.202.

([693])روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 119.

([694])د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4991، الوثيقة رقم 18، ص 25، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 23 تشرين الأول 1944.

([695]) F.O.,371/45446,Political Situation,From Bullard to Eden,Copy No.8,February 7,1945;P.2.

([696]) Quoted in:Lenzowski,Russia and the West..,P219.

([697]) Quotedin: Saikal,Op.Cit.,P.32.

وأشار إلى: "أن مصير الحكومة الإيرانية يرتبط بمستقبل العلاقات الإيرانية السوفيتية"[698].

وأكد أيضاً بأنه:

"إذا ما وافقت ايران على منح امريكا امتيازات نفطية في جنوب غرب ايران فيستوجب عليها أن تمنح السوفييت الامتياز في شمالها"[699].

وجاء رد ايران على لسان رئيس حكومتها محمد سعيد، في المؤتمر الصحفي الذي عقده في الثلاثين من تشرين الأول 1944[700]، بقوله بأن المبعوث السوفييتي لم يذكر في المحادثات التي أشار إليه سوى مسألة نفط كوير خوريان، وأن كافترادز أصر من حيث المبدأ على منح الامتياز دون الأخذ بنظر الاعتبار أية ظروف سوى المناطق التي يطالب باستغلالها وتطويرها[701]. وأضاف محمد سعيد، بأن عمله لم يكن الاتحاد السوفيتي وأن حكومته قررت تأجيل جميع المفاوضات المتعلقة بالنفط حتى نهاية الحرب، محددا "أسباب ذلك إلى[702]:

1. وجود القوات الأجنبية في إيران.
2. الوضع الاقتصادي المتدهور للبلاد بسبب الحرب.

---

(698) Quoted in: Elwell-Sutton,Op.Cit.,P.109.

(699) Quoted in: Shwadran,Op.Cit.,P.66.

(700) د. راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، ص 108، 264.

(701) F.O., 371/45446,Political Situation,From Bullard to Eden,Copy No. 8,February 7,1945;P.2.

(702) Lenczowski,Russia and the West…,P.220.

3. بقاء بعض الأسئلة المعلقة في مؤتمر النفطي الأنكلو-أمريكي المنعقد في واشنطن دون حل.

4. نصائح الدبلوماسيين الإيرانيين الممثلين في المؤتمر المذكور، بعدم منح امتيازات نفطية للشركات النفطية الأجنبية.

5. وأخيراً أعلن رئيس الوزراء بأن القرار المذكور أتخذ نتيجة للمفاوضات التي تمت مع الشركات النفطية الأمريكية والبريطانية قبل وصول البعثة السوفيتية إلى طهران.

ويقول "ريد بولارد" مدافعاً عن قرار الحكومة الإيرانية، بأن رئيس الوزراء قد أعطى هذا الرد "التهربي" على المطلب السوفيتي لأنه يمثل حلاً وسطاً بين الإيجاب والنفي، لأن جواب مباشرا بـ نعم سيزيد من التغلغل السوفيتي في ايران، وإذا كان واذربيجان[703]. إلا أن الحكومة السوفيتية رفضت الجواب "التهربي" وأصرت على المطالبة باتفاقية على الفور، ولما فشلت في مسعاها بدأت بحملة دعاية مكثفة ضد محمد سعيد شخصياً[704].

استمرت الحكومة السوفيتية بالضغط على الحكومة الإيرانية بكافة الوسائل، مركزّة على حرب الأعصاب، حيث لم تسمح لأي قطار حبوب بالتحرك الى طهران عن طريق سكك الحديد الشمالية، وقطعت الاتصال التلغرافي مع تبريز لعدة أيام[705].

كما تصاعدت المعارضة الداخلية المدعومة من الحكومة السوفيتية للقرار الإيراني، مما كان لها انعكاساتها الواضحة على الشارع الإيراني وتأثيرها الملموس

---

(703) Abrahamian,Iran…,P.210.
(704) Ibid,P.211.
(705) F.O.,371/45446,Political Situation,From Bullard to Eden,Copy No.8,February,1945;P.2.

في مختلف جوانب الحياة السياسية في البلاد[706]. حيث نظم حزب توده تظاهره في السابع والعشرين من تشرين الأول تأييدا للطلب السوفيتي في شوارع طهران ضمّت حوالي (35) ألف متظاهر[707]، ثم نقلهم الى ساحة "بهارستان" أمام المجلس في مدرعات الجيش السوفيتي ورافقهم علانية جنود سوفييت مسلحين[708]. القى خلالها عدد من قادة حزب توده خطباً طالبوا فيها باستقالة حكومة محمد سعيد ومنح السوفييت الامتياز النفطي فوراً[709]. وفي أذربيجان جعلت السلطات السوفيتية السكان يوقّعون على التماسات وبرقيات تطالب الحكومة الإيرانية بمنح امتياز النفط الى السوفيت وتطالب استقالة سعيد[710]. وذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" أن هذه التظاهرة كانت من بين أهم الأسباب التي أدت الى سقوط حكومة محمد سعيد فيما بعد[711].

هنا ينبغي الإشارة الى دور الجيش الاحمر السوفيتي، خلال أزمة النفط الذي اتخذ شكلين رئيسين، أولهما، العمل على اعاقة تحركات القطعات العسكرية الإيرانية، أما الشكل الثاني، فقد تضمن تقديم الاسناد المكشوف للتظاهرات التي أشرف عليها حزب توده في طهران والمقاطعات الأخرى، ضد سياسة حكومة محمد سعيد النفطية[712].

---

(706) F.R.The Ambassador in Iran (Morris) to the Secretary of State, Teheran,October 24,1944,P.457.
(707) Elgin Groseclose,Introduction to Iran, New York 1947,P.233.
(708) Kazemzadeh,Op.Cit.,P.56.
(709) Lenczowski,Russia and the West…,P.220.
(710) Kazemzadeh,Op.Cit.,P.56.
(711) "العالم العربي" (جريدة) في 11 تشرين الثاني 1944.
(712) Kirk,The Middle Esat…,P.28.

حاولت الحكومة الإيرانية الحصول على دعم واسناد الولايات المتحدة لمواجهة الضغوط السوفيتية تمشياً مع سياستها القائمة على اعتماد اسلوب القوة الثالثة[713]. وجاء الدعم الأمريكي لإيران عبر احتجاجها المعلن في الأول من تشرين الثاني 1944، عندما أعربت عن قلقها إزاء سياسة التدخل السوفيتية في ايران التي لا تنسجم وبيان طهران الثلاثي الموقع في الأول من كانون الأول 1943[714]. وأعلن "أفريل هاريمان"، السفير الامريكي في موسكو، بان حكومة بلاده ترفض أي عمل من شأنه أن يشكل مدخلا مفرطاً في الشؤون الداخلية لإيران[715]. ونتيجة لذلك، شرعت صحيفة "أزفستيا" السوفيتية في الرابع من تشرين الثاني بنشر مقالات تستفسر فيها عن شرعية وجود القوات الأمريكية في ايران، وعن كيفية وجودهم في طهران بدون أية معاهدة عسكرية مع الحكومة الإيرانية[716].

أما الحكومة البريطانية فاتخذت موقفا "مساندا" لقرار الحكومة الإيرانية وبذلت جهوداً كبيرة لإيقاف الدعاية والضغط السوفيتي، حيث حاول البريطانيون مقابلة التجاوزات السوفيتية باستعمال السلاح نفسه الذي يستخدمه السوفييت. ولكي يقاوموا تجاوزات حزب توده أخذوا يشجعون حزبا "وطنيا" يسمى "ارادي ملي-الإرادة الوطنية" بزعامة رئيس الوزراء الاسبق ضياء الدين طباطبائي[717]، وانضم الى

---

[713] روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 123.

[714] The Memmoris Of Cordell hull,P.1509.

[715] F.R. The Acting Secretary of State to the Ambassador in The Soviet Union (Harriman),Washington,October 30,1944,P.463.

[716] Saikal,Op.Cit.,P.32;Groseclose,Op.Cit.,P.232..

[717] للتفاصيل عن حياة ضياء الدين طباطبائي وعلاقته بالإنكليز، راجع:
L.P.Elwell-Sutton,'Modern Political Parties in Iran,1941-1948,'Middle East Journal,London,Vol.III,Part 1,January, 1949,P.51-52.

صفوفه كل المناوئين للسياسة السوفيتية اليسارية، وأصبح صراعها مع المطلب السوفيتي علناً خلال أزمة عام 1944[718]. وقاومت نشاط الدعاية السوفيتية الرسمي من خلال وسائلها الدعائية التي كان يبثها مكتب العلاقات العامة في السفارة البريطانية ومجلسها الثقافي[719].

كان جزءا" من الرأي العام الايراني ضد أثارة السخط الذي قام به حزب توده والقوات السوفيتية، حيث نشرت الصحف الموالية للحكومة الإيرانية وكانت تسمى بـ "جبهة الاستقلال"[720]، عدة مقالات تحث فيها الحكومة السوفيتية بانهاء دعمها لعناصر توده[721]، فقد كتبت "بختار-Bakhtar" مقالاً حثت فيها السوفييت

"بان لا ينخدعوا بأعمال الخائنين، وان الإيرانيين لا يقبلون بهذه المعاملة بعد ما أعطوا كل المساعدات الممكنة للحلفاء في حربهم"[722].

رغم مساندة الرأي العام الإيراني، وكذلك الموقف الساند لحكومتي بريطانيا وامريكا تجاه قرار حكومة محمد سعيد، إلا أن بعض النواب في المجلس قاموا بجهود مضنية لإقناع رئيس الوزراء بتقديم استقالته ترضية للحكومة السوفيتية، وبدأ النواب يعقدون الاجتماعات لايجاد خلف له[723]، وظهرت الأغلبية لصالح تكليف مصدق

---

(718) Boyle,Persia…,P.56;Armajani,Middle East…,P.345.

(719) Thomas and Frye,Op.Cit.,P.235;Frye,Iran…,P.83; أحمد عبد القادر الجمال، المصدر السابق، ص 560.

(720) ألف ضياء الدين طباطبائي واعوانه جبهة الاستقلال عام 1944 وقد ضمت حوالي 30 صحيفة يمينية.

(721) F.O.,371/45446,Political Situation,From Bullard to Eden,Copy No.8,February7,1945;P.2.

(722) Quoted in:Ibid,P.4.

(723) Ibid,p.3

برئاسة الوزارة إلا أنه رفض ذلك، والقى خطاباً مطولاً في التاسع والعشرين من تشرين الأول مؤكداً بأن الطلب السوفيتي في هذه المدة جاء مستحيلاً، وأن:

"منح البريطانيين امتيازات نفطية قد جرى في وقت مختلف وفي ظروف مختلفة، وأنه ليس بالإمكان القيام بذلك مع الروس في الوقت الحاضر"[724].

مؤكدا:

"لأننا يوم منحنا امتياز النفط لانكلترا لم يكن لهذا السائل الأسود أهمية حياتية عظيمة كيومنا هذا"[725].

ظهر انفراج طفيف في الأزمة بين البلدين بحلول الثالث من تشرين الثاني، عندما سمحت القوات السوفيتية بنقل الحبوب الى طهران وأعاة فتح خطوط السكك الحديدية، الا أن الحملة الإعلامية ازدادت ضد محمد سعيد في صحف روسيا[726]. وأكد ماسيموف، السفير السوفيتي في طهران، بأنه ليس لحكومته أية خلافات مع الحكومة الإيرانية حول الامتيازات النفطية، بل تنحصر المشكلة في شخص رئيس الوزراء محمد سعيد[727]. لذلك قام ر ئيس الوزراء الإيراني في الثامن من تشرين الثاني، بدعوة (20) نائباً يمثلون كافة قطاعات المجلس للاجتماع بهم وأخبارهم باختيار خلف له[728]. وبفعل الضغوط الداخلية والخارجية التي تعرض لها رئيس

([724]) مقبتس في: روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 122.

([725]) مقبتس في: علي البصري، محاكمة مصدق، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، بغداد، 1954، ص 15.

([726]) F.O.,371/45446,Political Situation,From to Eden,Copy No.8,February7,1945;P.3.

([727]) F.O.Same to Same,Teheran,November,1944,P.469.

([728]) F.O.,371/45446,Political Situation,From Bullard to Eden,Copy No.8,February7,1945;P.3.

الوزراء بعد تخلي النواب عن دعمهم له، اعتقاداً منهم بأن الاستقالة ستدفع الحكومة السوفيتية الى التخلي عن طلبها وتعود العلاقات بين البلدين الى سابق عهدها[729]. قدم محمد سعيد استقالته في التاسع من تشرين الثاني 1944[730]، نتيجة للأزمة السياسية التي سببها طلب الحكومة السوفيتية بمنحها امتيازاً نفطياً في شمال ايران[731].

وبررّ الشاه قبول الاستقالة في اليوم التالي بقوله:

"قبلنا باستقالة محمد سعيد كي لا يكون للاتحاد السوفيتي مجالاً للقيام باجراءات متطرفة، مثل تحرض حركة المنشقين في أذربيجان"[732].

توقفت السفارة السوفيتية عن التدخل في شؤون ايران الداخلية حال تقديم رئيس الوزراء، محمد سعيد، استقالة حكومته[733]، الا أن الصحف السوفيتية استمرت بالتشدد على تشكيل حكومة جديدة موثوق بها، فقد أكدت صحفية "أزفستيا" السوفيتية قبل تشكيل الوزارة الجديدية، بان على ايران أن تأتي بحكومة جديدة يرأسها رجل موثوق به[734].

تشكلت الوزارة الجديدة برئاسة مرتضى قولي بيات[735] في العشرين من تشرين الثاني 1944[736]، وأكد في خطاب له أمام المجلس في السابع والعشرين من

([729]) طاهر خلف البكاء، التطورات الداخلية...، ص 91.

([730])"العالم العربي" (جريدة)، في 11 تشرين الثاني 1944.

([731])د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط المكي، الملف 311/4991، الوثيقة رقم 3، ص 3، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 3 كانون الأول 1944.

([732]) Quoted in:F.O.,371/45446,Political Situation,From Bullard to Eden,Copy No.8,February7,1945;P.3.

([733]) F.R.Same to Same,Teheran,December8,1944,P.483.

([734]) Abrahamian,Iran…,P.211.

([735])ولد مرتضى قولي بيات عام 1887، وكان محافظاً متشدداً واقطاعياً كبيراً في إقليم كرمنشاه المحتلة من قبل القوات البريطانية، وقد وصف بولارد حكومته بأنها (وزارة جيدة) التي استمرت حتى نيسان 1945. للمزيد من التفاصيل راجع:

الشهر نفسه، بان رؤساء الوزارات السابقين قد ارتكبوا أغلاطاً شنيعة باشتراكهم في مفاوضات نفطية سرية[737].

تباينت مواقف دول الحلفاء ازاء الحكومة الجديدة وسياستها النفطية، فقد أكد بولارد، الوزير المفوض البريطاني في طهران، في برقية رفعها الى وزارة خارجية بلاده، بان هناك:

"علامات تشير الى أن السوفييت سيجددون المطالبة بامتياز النفط حالما تتشكل الحكومة الجديدة، غير أن رئيس الوزراء أعلمني بأن أي تغيير في السياسة النفطية للحكومة الإيرانية لن يحدث"[738].

ورغم تأكيدات الحكومة الإيرانية الجديدة، بعدم حدوث أي تغيير في سياستها النفطية، الا أن الادارة الامريكية أبدت تحمسها الكبير في تقديم يد العون والمساعدة لحكومة بيات، وذلك لتحقيق غايتين، أولهما تشجيع الحكومة الجديدة على الاستمرار بالالتزام بقرار الحكومة السابقة، والخاص بتأجيل المفاوضات النفطية الى ما بعد انتهاء الحرب. وثانيهما، أبعاد أي احتمال لاستجابة حكومة بيات للمطالب السوفيتية[739].

دائرة المعارف، دانش بشر، ص 503 Azimi,Op.Cit.,P.113-114.

([736])حسين كى استوان، سياست موازنه منفى در مجلس جهاردهم، مجلد أول، تهران، 1327ش، ص 156.

([737]) Abrahamian,Iran..,P.212.

([738]) Quoted in:F.O.,371/40189,From Bullard to Foreign Office,No.73,November 21,1944.

([739]) F.R.The Ambassador in Iran (Morris)To the Secretary of State, Teheran, Novermber 25,1944,P.477.

أما صحيفة "رهبر" فقد أعلنت بعد يومين من تشكيل الوزارة الجديدة، بأنها سوف تعارض أية حكومة تؤيد "السياسة الخياتية لحكومة سعيد"[740].

وحتى ترضي ايران جارها القوي، قامت الحكومة الإيرانية بدراسة فكرة تكوين اتحاد شركات ايرانية، لاستغلال مصادر النفط في الولايات الشمالية، بمساعدة رؤوس الأموال والاستشارة الفنية السوفيتية، واستجاب الوفد السوفيتي[741] لذلك، معبراً عن استعداد بلاده بتزويد ايران بالخبراء والمكائن وتقديم جميع أشكال المساعدة لها[742]. الا أن قيام المجلس بتشريع قانون جديد في الثاني من كانون الأول 1944، يقضي بمنع الحكومة من منح الامتيازات للشركات وممثلي الدول، قد أنهت كل آمال البعثة السوفيتية حول حصولها على امتياز نفطي في ايران.

([740]) روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 120.

([741])الوفد السوفيتي، برئاسة كافترادز، لم يغادر طهران حتى الثامن من كانون الأول 1944. ينظر: روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 117.

([742]) Grose,close,Op.Cit.,P.232.

قانون الثاني من كانون الأول 1944 وردود الأفعال الداخلية والخارجية

أهتم المجلس الإيراني بقصية الامتيازات النفطية اهتماماً كبيرا وأصبح يراقب عن كثب موقف الحكومة تجاهها، فقد نالت اهتمام مختلف الأوساط السياسية في ايران بعد أن أخذت أبعادا" سياسية خطيرة[743]، حتى أن كثيرا من النواب أصبحوا يخشون أن تبادر الحكومة الى الدخول في مفاوضات للنفط مع أي أجنبي. ولكي يقطع الطريق أمام جميع الشركات النفطية الأجنبية، وانهاء ضغوط الحكومة السوفيتية من خلال قواتها المتمركزة في الشمال وعناصر حزب توده المنتشرين في جميع أنحاء ايران، قدم الدكتور محمد مصدق، أحد أعضاء المجلس، اقتراحا مستعجلا بسن لائحة قانونية تمنع دخول أي رئيس وزراء أو مسؤول حكومي في مفاوضات خاصة بامتيازات النفط مع ممثلي الحكومات أو الشركات الأجنبية دون موافقة مسبقة من المجلس[744]. وأكد مصدق مخاطبا حكومة مرتضى قولي بيات الجديدة:

"يجب عليكم أن تولّوا مسألة قيام الإيرانيين أنفسهم باستخراج النفط أهمية كبيرة، كما ينبغي استحداث وزارة خاصة لهذا الغرض وفي أسرع وقت ممكن"[745].

وافق المجلس الإيراني على لائحة القانون الجديد، الذي تقدم به مصدق، في الثاني من كانون الأول 1944 وبعد مناقشات قصيرة[746]، صادق عليها في الجلسة

---

(743) Richard.N.Frye,Iran,New York,1953,P.93;

طاهر خلف البكاء، التطورات الداخلية...، ص 88.

(744)د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4991، الوثيقة رقم 2، ص2ن تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 5 كانون الأول 1944:

Elwell-Sutton,Persian Oil…,P.110;Kazemzadeh,Op.Cit.,P.56.

(745) مقتبس في: روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 122.

نفسها دون تعديل[747]. ولم يعترض عليه سوى النواب الستة من اعضاء حزب توده، بعد أن طلبوا وقتاً لجمع أعضائهم لمناقشة القانون الجديد[748]. فأصبح قانوناً نافذاً للمفعول اعتباراً من يوم الرابع والعشرين من كانون الأول 1944[749].

وتمكن مرتضى قولي بيات، بهذا القانون، من أنقاذ حكومته من هذه القضية المعقدة[750]. ونص القانون في الفقرة الأولى منه على أنه:

"لا يجوز لرئيس الوزراء أو وزيراً أوكيل وزارة القيام باتخاذ أي قرار رسمي أو مناقشات رسمية ذات طابع قانوني أو توقيع أي اتفاق باعطاء امتيازات نفطية مع ممثلين أو غير رسميين لأقطار مجاورة أو بعيدة أو مع ممثلين عن شركات نفطية أو مع أي شخص آخر"[751]..

أما الفقرة الثانية فقد نصت على أنه:

"باستطاعة رئيس الوزراء والوزراء الدخول في المفاوضات حول بيع النفط وحول الطريقة التي تستخرج الحكومة الايرانية بموجبها النفط أو تدير أموره على أن يكون هؤلاء ملزمين بعرض كيفية المفاوضات على مجلس الأمة"[752].

([746]).ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4991، الوثيقة رقم 2، ص2، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 5 كانون الأول 1944.

([747]) F.R. Same to Same,Teheran,December3,1944,P.479.

([748]) Chubin and Zabih, Op.Cit.,P.38-39.

([749]) علي البصري، المصدر السابق، ص 16.

([750]) Azimi,Op.Cit.,P.114.

([751]) Hurewitz,Diplomacy in the Near…,Vol.11,P.241.

([752]) Ibid.P.242.

وقد نصت الفقرة الثالثة على أن " يعاقب أي شخص أو أشخاص ممّن يحرفّون هذه الأحكام الواردة في الفقرة واحد بعقوبة السجن من 8-3 سنوات ويتم طردهم نهائياً من أية وظائف حكومية"[753].

ويبدو أن سرعة تشريع القانون الجديد ومناقشته ومصادقة المجلس عليه، قد أكد بدون شك، مدى تعاطف وتأييد الأوساط السياسية المختلفة للقرار الذي اتخذته الحكومة الإيرانية السابقة، في الثاني من أيلول، بتأجيل النظر في منح الامتيازات النفطية للشركات الأجنبية الى ما بعد انتهاء الحرب. ونظراً للضغوط المستمرة التي مارستها الحكومة السوفيتية بعد هذا القرار، من خلال ممارسات حزب توده المدعومة من قبل القوات السوفيتية المحتلة، قام المجلس بتشريع القانون المذكور، لإنهاء حالة عدم ا لاستقرار السياسي على الصعيد الداخلي التي سببتها الضغوط السوفيتية عبر ممارسات حزب توده اليومية.

أثار صدود هذا القانون ردود أفعال داخلية وخارجية، فالحكومة الإيرانية كانت ترى في المطلب السوفيتي عملا "عدوانيا" لأنه ينبغي من خلال هذا الامتياز السيطرة على البلاد، وكانت وجهة نظر الحكومة الإيرانية قائمة على تجاربها السابقة في تعاملها مع الجارة الشمالية، ومن خلال أعمالها التدخلية في أراضيها بعد الغزو الذي وقع عام 1941[754]. وكان هذا موقف القوى السياسية الوطنية والطبقة العليا أيضا التي قابلت القرار بارتياح عظيم، لأنهم إن لم يكونوا حلفاء شركة النفط الأنكلو-ايرانية، فانهم يخافون من المثال الذي يقدمه الاتحاد السوفيتي[755].

([753]) Ibid.

([754]) روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 125.

([755])ميكائيل بروكس، المصدر السابقن ص 78.

أما حزب توده، فقد اعترض على صدوره ونظم تظاهرات واسعة في طهران والمدن الإيرانية الأخرى، من أجل منح الاتحاد السوفيتي امتيازاً نفطيا في شمال البلاد[756]. وعبّر عن وجهة نظره ازاء القانون الجديد، عندما خرجت صحيفة "رهبر" بمقال، في نفس اليوم الذي غادر فيه كافترادز الى الاتحاد السوفيتي في الثامن من كانون الأول 1944[757]، تضمن هجوما عنيفا على قانون مصدق، وأشارات إلى أن قراره قد تم "بسرعة مدهشة" وأن المجلس ومصدق وأنصاره قد كشفوا عن عجز الحكومة في مواجهة وحل المشاكل التي تكتنف البلاد[758].

أما على الصعيدالخارجي، فقد أثار القانون استياء الحكومة السوفيتية التي عدّته:

"اساءة لها... وعملاً من شأنه أن يؤثر في العلاقات بين البلدين"[759].

فاتخذت القوات الروسية الإجراءات الكفيلة بحماية المتظاهرين من سخط الحكومة، والقت القبض على العديد من القوات الإيرانية العاملة في المناطق الشمالية المحتلة، وأوقفت عمليات النقل من مناطقها الى طهران وبالعكس"[760]. ويبدو أن الدافع الرئيس للأعمال السوفيتية في شمال البلاد لم يكن رغبة السوفييت المجردة في النفط الإيراني، بل لخشيتهم من التدخل أو التسلل الأجنبي المحتمل في هذه المنطقة. فقد حاول "جورج.ف. كينان-George.F.Kennan"، القائم بالأعمال الامريكي في موسكو آنذاك، اقناع حكومته بوجهة نظره عن الأهداف السوفيتية في ايران، بقوله:

([756]) طاهر خلف البكاء، المتطورات الداخلية...، ص 88.

([757]) F.O.,371/45446,Political Situation,From Bullard to Eden,Copy No. 8, February 7,1945;P.5; Elwell-Sutton,Op.Cit.,P.111.

([758]) روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 123.

([759]) Quoted in:Kirk, The Middle East..,P.476.

([760]) روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 119.

"أن الدافع الرئيس للعمل السوفيتي الأخير في شمال ايران ربما لم تكن الحاجة للنفط نفسه، بل الخوف من تغلغل أجنبي محتمل في المنطقة مقرونا بالقلق على الهيبة. أن النفط في شمال ايران هام ولكن ليس كشيء تحتاجه روسيا بل كشيء من الخطر أن يستغله أحد غيرها"[761].

وهناك رأي آخر يدعو إلى أن السوفييت فعلا كانوا يريدون النفط، واعتقدوا بأن فترة الحرب هي أكثر ملاءمة للحصول على مثل هكذا امتياز للنفط في شمال إيران[762]. مستندين في ذلك على أن الامتيازات النفطية هذه تفتح أمامهم مجالا أوسع للممارسة الضغط على الحكومة الإيرانية في توجيه قراراتها على الصعيدين الداخلي والخارجي. كما أن حصول السوفييت على امتيازات نفطية في الشمال سوف ينهي أي تغلغل أمريكي أو بريطاني محتمل في تلك المناطق القريبة من آباره لنفطية في القوقاز، إذ كانت الحكومة السوفيتية ترى بأن الوسيلة الوحيدة لضمان تحقيق أمن وسلامة أراضيها، تكمن في حصولها على نفوذ بريطاني وسياسي أكبر في المناطق الشمالية من البلاد[763].

ويؤكد "كليرمونت سكرين- C.Skrine"، القنصل البريطاني في مشهد في مذكراته، بأن الهاجس الأمني السوفيتي إزاء التدخل الأمريكي النشيط في إيران، هو الذي غيّر الاتحاد السوفيتي من حليف إلى منافس بعد الحرب العالمية الثانية بقوله:

" لقد كان التدخل الأمريكية المندفع وبعثاتهم المالية والعسكرية... وقبل كل شيء جهود ستاندرد فاكيوم وشيل لتأمين حقوق التنقيب على النفط هي التي غيّرت الروس في فارس من حلفاء في حرب ساخنة إلى منافسين في حرب باردة"[764].

ومهما يكن من أمر ردود الأفعال، فقد أدى قرار المجلس الإيراني إلى تأجيل النظر بقية الامتيازات إلى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وهذا لا يعني حرمان الاتحاد السوفيتي من الحصول على الامتيازات النفطية فقط بل حرمان الولايات المتحدة وبريطانيا أيضاً، وهذا ما كانت تهدف إليه الحكومة السوفيتية، وحققت بذلك

---

(761) Quoted in: FR. The Charge in the Soviet Union (Kennan) to the Secretary of State, Moscow, November7,1944,P.470;Abrahamian,Iran…,P.210.

(762) Lenczowski,Russia and the West..,P.218.

(763) عبد المجيد عبد الحميد العاني، المصدر السابق، ص 97-98.

(764) Quoted in: Sir Clarmant Skrine, World War In Iran,London,1962,P.227.

نصراً دبلوماسياً لأن التعادل مع الخصم يعد نصراً للطرف الخاسر، لإنها تمكّنت من تفويت الفرصة على الأمريكان في تحقيق هدفهم في الحصول على امتياز نفطي في المناطق القريبة من حدودها الجنوبية. كما حرّمت الحكومة الإيرانية من أن تنفذ سياستها في الحصول على دعم القوة الثالثة المتمثلة بالولايات المتحدة في أهم فترات التنافس بينهما[765].

([765]) عبد المجيد عبد الحميد العاني، المصدر السابق، ص 103.

الفصل الرابع

تصاعد المد الوطني والمطالبة بتأميم النفط

1951-1945

- الاتحاد السوفيتي وامتياز النفط في شمال ايران.
- الاتفاقية التكميلية: ملحق "كاس-كلشائيان 17 تموز 1949.
- المطالبة بإلغاء الاتفاقية التكميلية وتأميم الصناعة النفطية الوطنية.

الاتحاد السوفيتي وامتياز النفط في شمال ايران

كان من الطبيعي أن تنعكس الآثار الخطيرة للتطورات التي شهدها العالم في نهاية الحرب العالمية الثانية على الأوضاع الداخلية في ايران، مثلما انعكست ظلالها على مختلف أرجاء المعمورة. فقد شهدت تلك المرحلة هزيمة ألمانيا واستسلامها في مايس 1945، كما انهزمت اليابان واستسلمت في الثاني من ايلول من العام نفسه. واستبشر الإيرانيون بتنفيذ بنود المعاهدة الثلاثية التي نصت على انسحاب القوات الأجنبية من أراضيهم[766]، خلال مدة لا تتعدى ستة أشهر من نهاية الحرب[767].

شهدت ايران عقب الحرب العالمية الثانية تطورات سريعة وخطيرة ولاسيما بعد رفض الحكومة السوفيتية سحب قواتها من شمال ايران[768] ضمن المدة المقررة لها

([766]) بدأت جهود إيران الرامية إلى سحب القوات الأجنبية من أراضيها في العاشر من مايس، عندما تحدث مصطفى عدل رئيس الوفد الإيراني إلى مؤتمر الأمم المتحدة عن مسألة انسحاب القوات السوفيتية والبريطانية من إيران بأسرع وقت ممكن على اعتبار أن الغرض من مجيء تلك القوات لم يكن أكثر من أمر إلزامي وهو إرسال المؤن إلى الاتحاد السوفيتي وقد سبق و أن أعلن الحلفاء في تشرين الثاني 1944، بوقف عمليات شحن المؤن إلى الاتحاد السوفيتي عبر إيران وذلك لفتح طريق البحر الأسود أمام أساطيل الحلفاء، بالإضافة إلى أن الحكومة الإيرانية تشعر الآن بأن وجود قوات الحلفاء في بلادها لا يمكن أن تؤدي خدمة حربية ضد اليابان للمزيد من التفاصيل راجع:

J.C.Hurewitz,The Middle East and North Africa in World Politics,A Documentary Record;Vol.2,London,1979,P.786;

"العالم العربي" (جريدة) في 31 مايس 1945.

وجددت إيران مطالبتها بانسحاب القوات الأجنبية من أراضيها بعد استسلام اليابان.

انظر نص مذكرة وزارة الخارجية الإيرانية إلى سفارات كل من بريطانيا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في طهران: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4953، الوثيقة رقم 17، ص 22، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 16 أيلول 1945.

([767]) طاهر خلف البكاء، التطورات الداخلية...، ص 99.

([768]) تناولت مباحثات وزراء خارجية دول الحلفاء الثلاث، بريطانيا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في مؤتمر يالطا المنعقد في الحادي عشر من شباط 1945، مسألة انسحاب قواتهم من الأراضي

بموجب النبد الخامس من المعاهدة الثلاثية لعام 1942. واستمرت في تدخلها المباشر في الشؤون الداخلية الإيرانية حتى وصل إلى ذروته في الثاني عشر من كانون الأول 1945، حينما قامت مجموعات شيوعية محلية بقيادة "جعفر بيشاوري"(769)، وبدعم من الجيش الأحمر بالسيطرة على السلطة في اقليم أذربيجان وتشكيل حكومة اذربيجان المستقلة ذاتياً(770). وكذلك اعلان "القاضي محمد"(771) في الثاني والعشرين من كانون الثاني 1946 عن تأسيس "جمهورية مهاباد" الديمقراطية ذات الحكم الذاتي(772). وأبقت جميع قواتها في المنطقة الشمالية من البلاد أملا" في الحصول على امتيازات

الايرانية، حيث اقترح وزيرا خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا، تقديم تاريخ الانسحاب علامة على حسن النية تجاه ايران. وخلال مؤتمر بوتسدام المنعقد في الحادي والعشرين من تموز 1945 اقترح البريطانيون ثانية، مسألة انسحاب قوات الحلفاء من هناك بأعداد متساوية وعلى مراحل قبل حلول الموعد النهائي لتنفيذ بنود المعاهدة الثلاثية، إلا أن هذا الاقتراح لم يحظ بموافقة الوفد السوفيتي. للتفاصيل راجع:
روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 138-139، 142؛ جورج كيرك، المصدر السابق، ص 69.

(769) للتفاصيل عن حياته، راجع:
د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4953، الوثيقة رقم 90، ص 166، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 22 كانون الأول 1945؛
Kazem zadeh,Op.Cit.,P.58f.

(770) حول تأسيس حكومة أذربيجان والدعم السوفيتي لها راجع:
Rouhollah K.Ramazani, The Automomous Repuplic of Azerbaijan and the Kurdish People's Republic: Their Rise and Fall,Studies On Soviet Union 11,No.,4,1971,PP.448ff; Lenczowski, Russia and the West…,PP.286ff;
أمل عباس جبر البحراني، المصدر السابق، ص 113 وما بعدها د.جورج لنشوفسكي، الحركة الشيوعية...، ص 10.

(771) عن حياته راجع: د. كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ ايران...ص 258.

(772) للمزيد من التفاصيل حول تأسيس جمهورية مهاباد راجع:
د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4953، الوثيقة رقم 170، ص 13-15، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 29 كانون الثاني 1946: ويليام ايغلتن، جمهورية مهاباد: جمهورية 1946 الكردية، ترجمة: جرجيس فتح الله المحامي، الطبعة الأولى، بيروت، 1972، ص 84 وما بعدها:
Ramazani, The Autonomous…,P.461ff.

نفطية فيها[773]، وبرر ستالين بقاء قوات بلاده في ايران، في مقابلة مع وزير خارجية الولايات المتحدة "جيمس بيرنز" خلال مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى المنعقد في موسكو في التاسع عشر من كانون الأول 1945

"أن حقول باكو مهددة بالخطر، ومصدر هذا الخطر هو الحكومة الإيرانية التي لا يمكن الوثوق بها، وأن انسحاب القوات السوفيتية يتوقف على سلوك الحكومة الفارسية..." [774].

ووصفت احدى التقارير الواردة من المفوضية الملكية العراقية في طهران، بأن مرابطة القوات السوفيتية في شمال ايران في هذه الظروف

"الدليل واضح بأن نوايا الاتحاد السوفيتي لم تكن التخلي عن هذه المناطق بل تريد ضمنها إليها لمقاصد أخرى... لو أن نواياها حسنة لسحبت قواتها إلى داخل بلادها بصورة تدريجية كما فعلت حلفائها الآخرين..." [775].

لجأت الحكومة الإيرانية إلى هيئة الأمم المتحدة، بعد اخفاق مؤتمر موسكو في التوصل إلى تسوية بخصوص مشكلة إيران، عندما عرضت قضية التدخل السوفيتي في اذربيجان ومهاباد على مجلس الامن في التاسع عشر من كانون الثاني 1946[776]، متهمة الحكومة السوفيتية بالتدخل الاعتدائي، فانكر الوفد السوفيتي في مجلس الامن هذه التهمة[777]. ونظراً لعدم قدرة ابراهيم على التفاهم مع الاتحاد السوفيتي وبغية عدم

([773]) ناظم يونس الزاوي، العلاقات الإيرانية السوفياتية 1962-1988، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، 1989، ص 30.

([774])مقتبس في: د. احمد باسل البياتي، أهمية موقع ايران الجغرافي....، ص 169.

([775]) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي،الملف 311/4953، الوثيقة رقم 190، ص 349، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 10 تشرين الثاني 1945.

([776]) Nirumand,Op.Cit.,P.36.

([777]) جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط...، ص 246.

مواجهة المخططات السوفيتية في ايران قدم إبراهم حكيمي استقالته في العشرين من كانون الثاني 1946، وانتخب المجلس في الثامن والعشرين من الشهر ذاته قوام السلطنة رئيساً للوزراء[778].

أظهر قوام مناورة ذكية قل نظيرها، تعاطفاً مع المطالب السوفيتية للفوز بامتياز نفطي في شمال ايران، الأمر الذي ظهر أثره بشكل مباشر وسريع، حيث أعربت موسكو عن رضاها لتكليف قوام السلطنة برئاسة الوزارة[779]، وبهذه المناسبة تلقى قوام السلطنة رسالة ودية من ستالين رداً على الرسائل التي كان قد بعث بها إلى قادة دول الحلفاء الثلاثة[780]

واجهت حكومة قوام السلطنة ثلاث مشاكل، الأولى كانت في وجود نظامين منفصلين يطالبان بالحكم الذاتي في أذربيجان وكردستان ويهددان وحدة الكيان الإيراني. وتركزت المشكلة الثانية في رفض الحكومة السوفيتية اخلاء المقاطعات الشمالية من قواتها خلال المدة المحددة بموجب المعاهدة الثلاثية لعام 1942. أما المشكلة الأخيرة فكانت تنصب حول تزايد نشاط حزب توده الذي يدعو إلى الاذعان للضغوط السوفيتية[781].

(778) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4953، الوثيقة رقم 24، ص 49، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 29 كانون الثاني 1946.

(779) Abrahamian,Iran…,P.227.

(780) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4953، الوثيقة رقم 22، ص 29-30، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 23 شباط 1946.

(781) Chubin and Zabih,Op.Cit.,P.40.

تمهل قوام السلطنة في معالجة نشاط حزب توده لمدة مؤقتة[782]، وبادر في معالجة المشكلتين الأخريين، وذلك بأقامة مفاوضات مباشرة مع الحكومة السوفيتية من جهة، ومتابعة الشكاوى التي تقدمت بها حكومته إلى هيئة الأمم المتحدة من جهة أخرى[783]. وفي محاولة من قوام السلطنة لحل المشكلة الأذربيجانية وانسحاب القوات السوفيتية من بلاده، غادر إلى موسكو في الثامن عشر من شباط 1946[784] على متن طائرة سوفيتية خاصة مترأساً وفد بلاده[785].

عرض قوام السلطة في موسكو مشكلتي بلاده على مولوتوف أول الأمر ثم على ستالين[786]، وقدمت الحكومة السوفيتية بعض المقترحات[787] تضمنت منحها امتيازاً

([782]) بعد تسلم قوام السلطنة لرئاسة الوزارة، شنت صحف حزب توده هجوماً عنيفاً على الحكومة البريطانية واتهمتها بتسليح القبائل الفارسية في جنوب البلاد. وتناولت الحملة أيضاً، السفير البريطاني وشركة النفط الأنكلو-ايرانية عندما اتهمتها بفرض الشروط القاسية على عمالها. ينظر:
جورج كيرك، الشرق الأوسط...، ص 79 ;Kirk,A Short History..,P.263

([783]) Chubin and Zabih,Op.Cit.,P.40.

([784]) تشير بعض المصادر بأن قوام السلطنة غادر إلى موسكو للتفاوض مع القادة السوفييت بناءا على دعوة خاصة من ستالين، ينظر:
روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 156؛ Kazemzadeh,Op.Cit.,P.60
ويشير مصدر آخر بأنه غادر إلى موسكو استنادا لتوصية مجلس الأمن بحل مشكلة بلاده مع القادة السوفييت بشكل مباشر، ينظر:
Lenczowski,Russia and the West…,P.296.
ويذكر مصدر آخر، أن رغبة حزب توده في حل المشكلة مع الجارة الشمالية هي التي دفعت بقوام السلطنة إلى التفاوض مع القادة السوفييت، ينظر:
Chubin and Zabih,Op.Cit.,P.40.

([785]) د. ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4953، الوثيقة رقم 66، ص 115، برقية سرية من وزارة الخارجية إلى رئاسة الديوان الملكي بتاريخ 9 شباط 1946؛ د.ك.و، الوحدة الوثائقية، =ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4953، الوثيقة رقم 22، ص 34، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 23 شباط 1946.

([786]) قابل قوام السلطنة خلال مكوثه في موسكو ستالين مرتين ومولوتوف اربع مرات، ينظر:
Lenczowski,Russia and the West,…P.296;
Kazemzadeh,Op.Cit.,P.60;Katouzian,Op.Cit,P.153.

للنفط في المناطق الشمالية من ايران[788] اسوة بالامتياز النفطي الممنوح لبريطانيا في الجنوب. وقد أشار قوام في رده على هذا المقترح، بأن الظروف التي دفعت بالحكومة الايرانية على منح بريطانيا امتيازاً نفطياً عام 1901 تختلف عن الظروف الحالية[789]. واخبر قوام السلطنة السفير الأمريكي في طهران بشكل سري، فيما بعد، بأن مولوتوف كان أكثر تشدداً من ستالين في اتهام الحكومة الايرانية بأتباع سياسة تمييزية بين الدول فيما يتعلق بمنح امتيازات النفط[790].

أكد قوام في المذكرة[791] التي وجهّها إلى القادة السوفيت، بسبب موقفهم السلبي من موضوع الانسحاب، في الثالث والعشرين من شباط 1946، بأن المجلس الإيراني قد حظر وبشكل قانوني اجراء أية محادثات مع أية جهة أجنبية بخصوص منحها امتيازات نفطية[792]. ولإبعاد الشكوك لدى الجانب الإيراني حول موضوع امتياز النفط ردت الحكومة السوفيتية على المذكرة الإيرانية، أكدت فيها بأنها تخلت عن طلبها بشأن الحصول على امتيازات نفطية، ويستعاض عن ذلك بتأسيس شركة ايرانية- سوفيتية مساهمة تمتلك ايران فيها 49% من الاسهم مقابل 51% من الاسهم للاتحاد السوفيتي[793].

([787]) منها منح الاستقلال الداخلي لأذربيجان، وامتياز لمد خط حديد إلى خليج عمان، واشتراك خوب توده في الحكم، واعادة جزر آشور الثلاث الواقعة في الجنوب الشرقي من بحر قزوين، للتفاصيل راجع: عبد المجيد عبد الحميد العاني، المصدر السابق، ص 231.

([788]) د. ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4953، الوثيقة رقم 22، ص31، التقرير الشهري العام للمفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 23 شباط 1946.

([789]) روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 157.

([790]) Alexander and Nanes (E.d),Op.Cit.,P.164.

([791]) للمزيد من التفاصيل حول هذه المذكرة راجع:
روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 157.

([792]) جورج كيرك، المصدر السابق، ص 82.

([793]) Lenczowski,Russia and the West…,P.296;Skrine,Op.Cit.,P.234.

كرر قوام السلطنة في مذكرته الثانية إلى القادة السوفيت ما جاء في مذكرته الأولى حول قضية الانسحاب والمشكلة الاذربيجانية، إلا أنه في الوقت نفسه ربط بين مسألة النفط ومسألة الانسحاب الكلي للقوات السوفيتية من ايران[794]. ويبدو أن الحكومة السوفيتية قد حاولت استخدام قضية سحب قواتها من شمال ايران وسيلة يمكن عن طريقها الحصول على ما سبق و أن فشلت في الحصول عليه عام 1944[795]، لاسيما بعد ازدياد حاجة الاتحاد السوفيتي إلى النفط، بعد الحرب العالمية الثانية، دون أن يؤدي ذلك إلى انقاص احتياطي نفطه بشكل حاد، ويظهر هذا الميل في زيادة الانتاج السوفيتي للنفط بأعلان ستالين في شباط 1946، عندما أكد حاجة بلاده لمضاعفة انتاجه النفطي عما كان عليه قبل سنة 1941[796]، وكان قوام السلطنة هو الآخر راغباً في جعل قضية النفط الإيراني بمثابة الطُعم الذي سيقنع السوفيت بسحب قواتهم[797].

عندما حان يوم الثاني من آذار 1946 كان رئيس الوزراء الإيراني لا يزال في موسكو، ففي الأول من آذار أذاع راديو موسكو، بأن القوات السوفيتية ستنسحب ابتداءاً من الثاني من آذار من الأقسام الشرقية من ايران، أما القوات التي في المناطق الأخرى فستبقى حتى ينجلي الموقف[798]، وفي الثاني من آذار أستدعى ستالين قوام السلطنة لأخباره بأن القوات السوفيتية سوف تغادر "خراسان وسمنان" ولكنها ستبقى

---

(794) كانت الحكومة السوفيتية تنظر إلى مسألتي الامتيازات النفطية وانسحاب القوات على أنهما قضيتان منفصلتان، بل تعد مسألة الحصول على الامتيازات النفطية قضية لا تقل أهمية عن مسألة الانسحاب. روح الله رمضاني، المصدر السابق. ص 139.

(795) المصدر نفسه، ص 158.

(796) د. احمد باسل البياتي، تطور السياسة النفطية...، ص 146.

(797) روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 158.

(798) Groseclose,Op.Cit.,P.235;Kirk.A short History…,P.262.

في "مازندران وكيلان واذربيجان وكردستان"[799]، واحتجاجاً على قرار الحكومة السوفيتية بعدم سحب قواته من جميع الأراضي الإيرانية، قرر الوفد الإيراني برئاسة قوام السلطنة مغادرة موسكو في التاسع من آذار 1946[800].

بعد عودة رئيس الوزراء الإيراني إلى طهران، ولإضفاء الصفة الرسمية على مفاوضاته مع الحكومة السوفيتية، دعا قوام السلطنة وفداً رسمياً لزيارة طهران من أجل استئناف المفاوضات[801]. ووصل ايفان سادجيكوف، السفير السوفيتي الجديد، طهران في العشرين من آذار وألتقى مع قوام السلطنة في اليوم نفسه قبل تقديم أوراق اعتماده للشاه[802]، وقدم مقترحاً كشف فيه عن امكانية انسحاب القوات السوفيتية من أيران اذا ما حصلت بلاده على موافقة كل من الشاه ورئيس الوزراء التحريرية، يؤكدان فيها موافقتهما على استثمار ايراني- سوفيتي مشترك لنفط الشمال[803]. ويبدو أن هذا المقترح السوفيتي الغريب، الذي يتضمن الموافقة التحريرية للشاه وقوام السلطنة على قبولهما باستثمار نفطي مشترك بين البلدين، جاء تعبيراً عن وجهة نظر الحكومة السوفيتية وعدم ثقتها بالحكومة الايرانية، التي سبق وأن فشلت معها في الحصول على امتياز نفطي عام19644 عندما وضعت مسؤولية حسم الموضوع على عاتق المجلس. ويبدو أيضاً، بأن الحكومة السوفيتية قد تناست بأن المجلس الإيراني لا يجيز للشاه ورئيس الوزراء أو أي مسؤول آخر مثل هذه الموافقة التحريرية دون

([799]) Kazemzadeh,Op.Cit.,P.60;Lenczowski,Russia and the West…,P.297.

([800]) Skrine,Op.Cit.,P.234;Frye,Op.Cit.,P.86.

([801]) د.كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ ايران...، ص 279 ;Azimi,Op.Cit.,P.148

([802]) د. ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4993، الوثيقة رقم 28، ص43، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 28 آذار 1946؛ ابراهيم صفائى، رهبران مشروطه، جاب سوم، 1343، ص 487.

([803]) Skrine,Op.Cit.,P.236;Lenczowski,Russia and the West…,P.297.

موافقة المجلس عليها، طبقا للقانون الصادر في كانون الأول 1944، وتناست أيضاً بان دور النواب والمجلس في ايران اكبر وأكثر تأثيرا من دور الحكومة والشاه في القضايا الخطيرة التي تخص أهم المصادر الطبيعية للبلاد، بل ليس هناك أي تشابه بين دور المجلسين في ايران والاتحاد السوفيتي في حسم الأمور الهامة للبلاد.

توالت الاجتماعات بين قوام السلطنة وسادجيكوف، يوميا وبصورة سرية، التي أسفرت عن توقيع اتفاقية ثنائية بين الطرفين في الرابع من نيسان 1946[804]. وقام رئيس الوزراء الإيراني بنشر بيان في طهران يوم السادس من نيسان تضمن الإشارة إلى اتفاق ايراني- سوفيتي في الرابع من نيسان[805]، حيث تم بموجبه الاتفاق على تأسيس شركة نفطية ايرانية- سوفيتية مشتركة، وسيتم عرض ذلك على المجلس الخامس عشر للمصادقة عليه في مدة لا تتجاوز السبعة أشهر بعد الرابع والعشرين من آذار[806]، أي بعد أن يتم انسحاب القوات السوفيتية من ايران، وبعد أن يكون ممكناً عقد انتخابات جديدة للمجلس الإيراني.

([804]) للتفاصيل حول بنود الاتفاقية الموقعة بين الطرفين في الرابع من نيسان، راجع:
د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكين الملف 311/4995، الوثيقة رقم 59، ص 100، تقرير المفوضة لملكية العراقية في طهران بتاريخ 22 نيسان 1946؛ د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4993، الوثيقة رقم 53، ص 75/ كتاب المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 8 نيسان 1946؛

F.O., 371/52672,General Distribution: From Tehran to Foreign Office, 5th April,1946;Hurewitz,Diplomacy in the Near…,Vol.II,PP.261-263;
حسين كي استوان، المصدر السابق، ص 229 وما بعدها.

([805]) تضمنت اتفاقية الرابع من نيسان مجموعة من المذكرات والرسائل المتبادلة بين قوام السلطنة وسادجيكوف، تم الاتفاق بموجبها على أن تبدأ القوات السوفيتية انسحابها اعتباراً من الرابع والعشرين من آذار وأنه سيكمل هذا الإنسحاب في غضون شهر ونصف. أما بخصوص المشكلة الاذربيجانية فقد اتفق الطرفان على أن أذربيجان قضية ايرانية داخلية وسيجري اتخاذ الإجراءات الاسترضائية لتأمين تحقيق الإصلاحات وفقاً للقوانين الإثرانية.

Lenczowski,Russia and the West…,P.299-300;Skrine, Op.Cit.,P.236;Landis,Op.Cit.,P.39;
ويليام إيغلتن، المصدر السابق، ص 139؛ د. أحمد عبد القادر الجمال، المصدر السابق، ص 564.

([806]) Avery,Op.Cit.,P.392;Groseclose,Op.Cit.,P.238.

وافقت الحكومة الايرانية على أن تقوم ايران والاتحاد السوفيتي بأنشاء شركة مشتركة بين البلدين لتنمية واستغلال الموارد النفطية في شمال ايران، وفق الأسس التالية[807]:
أن تقوم الشركة المذكورة باستغلال حقول النفط في المناطق الشمالية من ايران لمدة خمسين سنة، على أن تؤلف حصة الاتحاد السوفيتي 51% وحصة ايران 49% في السنوات الخمسة والعشرين الأولى وتتساوى الحصتان في النصف الثاني من مدة العقد[808].

وتكون الحدود الخاصة بالأرض الأصلية للشركة والمخصصة لأعمال الانتاج والتنقيب، هي المنقطة الممتدة من جبل آرارات إلى مياندو عبر جزيرة اورميه ثم يسير شرقا عن التقاء الحدود السوفيتية بالحدود الإيرانية[809] بمساحة 300كلم2[810].

وأن توزع الأرباح وفقاً لنسبة حصص كلتا الدولتين في الشركة[811]. وبعد انتهاء مدة العقد، للحكومة الايرانية الحق في شراء الاسهم التي يملكها الاتحاد السوفيتي، أو أن تمدد عقد إيجار الشركة[812]. يشتمل رأس المال الايراني على الأرض المحملة بالنفط، أما رأس المال السوفيتي فيشتمل على جميع أنواع النفقات الخاصة بالمعدات ورواتب

([807]) للتفاصيل حول هذه الأسس راجع:
Hurewitz,Diplomacy in the Near,…Vol.II,PP.262-263.

([808]) د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكين الملف 311/4993، الوثيقة رقم 53، ص 75، كتاب المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 8 نيسان 1946؛
Peter Mansfield,The Middle East,A Political and Ecomic Survey,London,1980,P.269;
د. راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، ص 269.

([809]) Elwell-Sutton,Persian Oil…,PP.115-116.

([810]) بكباشي أ.ح محمد سعد الدين زايد، المشكلات الحديثة في الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، مصر، 195، ص 147.

([811]) Hurewitz,Diplomacy in the Near…,Vol.II,P.263.

([812]) Ibid.

الاختصاصيين والعمال وكافة مستلزمات الانتاج والتصفية[813]. وأن تتعهد الحكومة الايرانية بعدم منح أي امتياز إلى شركات أجنبية أو شركات ايرانية تتخذ من الأجانب شركاء لها أو تستثمر رأس مالاً أجنبياً في الاراضي الواقعة إلى الغرب من المنطقة المخصصة للشركة المشتركة[814]. أما حماية المنطقة المنصوص عليها في الاتفاق خلال مدة اشتغال الشركة ستكون محصورة على الأجهزة الأمنية الايرانية[815].

أن اتفاق شركة النفط السوفيتية الإيرانية يُعد صيغة متقدمة قياسا مع الاتفاق المعقود بين الحكومة الايرانية وشركة النفط الانكلو-ايرانية، لإن ايران لا تساهم في رأسمال الشركة كما أن عائداتها من أرباح الشركة لا تزيد على 16 بالمائة[816]. إلا أن الجوانب الايجابية لهذه الاتفاقية تزول اذا ما قيست بصيغة العمل بين فنزويلا وشركات النفط الامريكية العاملة فيها عندما طبقت نظام المناصفة في الأرباح عام 1945. بالإضافة إلى أن المدة الطويلة للإمتياز يحرم ايران من الإشراف على المنطقة لمدة ليست بالقصيرة مما يؤخر من سيطرتها على مواردها النفطية واستغلالها وطنياً[817].

أصدر مجلس النواب الايراني بعد توقيع هذه الاتفاقية قانونا يمنع فيه اجراء انتخابات نيابية عامة طالما وجدت الجيوش الأجنبية في البلاد، إذ بتأخر الانسحاب يتأخر انتخاب المجلس الجديد وبتأخر المجلس الجديد يتأخر عرض اتفاقية الامتياز

([813]) د. احمد باسل البياتي، تطور السياسة النفطية...، ص 144.

([814]) Hurewitz,Diplomacy in the Near…,Vol,II,P.263

([815]) ميكائيل بروكس، المصدر السابق، ص 83؛ د. راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، ص 270,

([816]) سليم طه التكريتي، المصدر السابق، ص 62-63.

([817]) المصدر نفسه.

النفطي[818]. وبتشجيع من الآمال الناتجة عن اتفاقية النفط، وبتأثير الضغط الامريكي والبريطاني[819] داخل وخارج الأمم المتحدة، سحب الاتحاد السوفيتي قواته من ايران في التاسع من مايس 1946[820]. وكتبت صحيفة التايمز "Times" الامريكية مقالاً حول موقف اعضاء مجلس الامن من الاتفاقية والانسحاب السوفيتي من ايران جاء فيها:

"ساد الرضا أغلب أعضاء مجلس الأمن الدولي بشأن الاتفاقية السوفيتية الايرانية، عدا الطريقة التي تم التوصل خلالها إلى عقد الاتفاقية، فقد انصبت أهداف غالبية أعضاء المجلس خلال الأسبوعين الماضيين على ضرورة اخراج القوات السوفيتية من ايران... وقد ذكر أعضاء المجلس انهم ومنذ البدء لم يكن لهم أي اعتراض على حصول السوفيت على امتيازات للنفط في ايران بشرط أن يتم التفاوض على هذه النقاط بشكل حر، وقد أصروا على انسحاب القوات السوفيتية غير المشروط..." [821].

بدأ جهاز الدعاية السوفيتية مع انسحاب الجيش الاحمر يعمل بنشاط ضد شركة النفط الانلكو-ايرانية، فاتهمتها بالتشجيع على انتشار استعمال الافيون بين عمالها من الإيرانيين حرصا على عدم شعورهم بالفقر، وعلقت صحيفة البرافدا السوفيتية بأن مسلك شركة النفط

".... يُعد مثالاً لعدم احترام سيادة الدولة الصغيرة"[822].

([818]) ويليام إيغلتن، المصدر السابق، ص 137.

([819]) Thomas and Frye, Op.Cit.,PP.237-239.

([820]) Lenczowski,The Middle East…,P.182;

زهير مارديني، الثورة الايرانية بين الواقع والاسطورة، بيروت، 1986، ص 152.

([821]) "Times", New York,April 6,1946.

([822]) Quoted in: Kirk,Ashort History….,P.263.

وبعثت الحكومة الايرانية لجنة خاصة برئاسة وزير المالية مرتضى قولي بيات في نيسان 1946 إلى الجنوب لاجراء كشف عام على نشاطات الشركة، زارت البعثة كل من عبادان ومسجد سليمان وبندرماشور وتعرفت على أعمال الشركة وظروف العمل في المناطق الانتاجية للنفط. وبعد انتهاء أعمال اللجنة وجهت الحكومة الايرانية عدداً من الاعتراضات لإدارة الشركة، حيث قدمت وزارة المالية مذكرة إلى الشركة طالبتها بإعادة النظر في المصروفات المالية للشركة، ومن أجل المفاوضة مع الحكومة بعثت الشركة بلجنة مؤلفة من "حيرمي ريسمان و "موريسون بريجان"، ومن جانب الحكومة الايرانية اشترك في المفاوضات مدير المصرف الوطني ابتهاج ووكيل وزير النفط "حسين بيرنيا"، ولكن المفاوضات لم تؤد إلى نتيجة فتم تعليقها إلى أجل مسمى[823].

أستمر نشاط حزب توده ضد مؤسسات شركة النفط الأنكلو-ايرانية، حيث نظم اضراباً عاماً في الأول من مايس 1946 شارك فيه 80 ألف متظاهر من مؤيدي حزب توده في عبادان[824]. وقال سفير بريطانيا في طهران "جون.لي. روجتيل"، الذي خلف بولارد في نيسان 1946، واصفاً إضراب عمال النفط في آغا جاري وعبادان بأن:

"شركة النفط لم تجد سوى التفاوض وسيلة للتسوية لأن توده كان في مركز قوة هائلة وكان قد ضم في اتحاداته حوالي 75% من مجموع عمال النفط"[825].

---

(823) Lavrentve,Op.Cit,P.31.

(824) حصل اضراب مماثل في مدينتي طهران واصفهان اشترك فيه عشرات الآف من المتظاهرين من مؤيدي حزب توده. للتفاصيل عن هذه الاضرابات راجع:
Sepehr Zabih,The Communist Movement in Iran, University of California Press, 1966,P.10;Halliday, Op.Cit.,P.200.

(825) F.O.,371/34-52713, British Ambassador to the Foreign Office,20 May,1946.

وحذّر السفير البريطاني وزارة خارجية بلاه من قوة حزب توده المتصاعدة وقد عدّه:

"القوة الأساسية المتماسكة في البلاد التي تتمتع بسيطرة كاملة على الحركة العمالية في ايران"[826].

وكرر روجتيل تحذيره وشكواه إلى قوام السلطنة في أوائل تموز حول نشاطات حزب توده ضد المصالح البريطانية في ايران[827]. حيث نظم في الرابع عشر من تموز اضراب عام بين عمال مؤسسات شركة النفط الانكلو-ايرانية للمطالبة بتحسين الأوضاع المعاشية ووضع حد لمداخلات الشركة في الشؤون الداخلية لايران[828]، وقد قامت حركة مناهضة لهذا الاضطراب تسبب في قتل العديد من الأشخاص بين الطرفين[829].

قدم قوام السلطنة استقالته نتيجة لحدوث هذه الاضطرابات التي وقعت في القسم الأعظم من البلاد وخاصة في المناطق الجنوبية، فقبل الشاه استقالته، ثم كلفه مرة ثانية

---

(826) F.O.,371/34-52664,British Ambassador to the Foreign Office,13 Jun,1946

(827) Zabih, The Communist…,P.111-112;Azimi,Op.Cit.,P.153.

(828) ابراهيم صفائي، المصدر السابق، ص 491 ؛Lavrentve,Op.Cit,P.29

(829) اختلفت المصادر حول تحديد مسؤولية هذا العمل والأسباب التي أدت إليه، فقد أشارت تقارير القنصلية العراقية في تبريز إلى ان الحادث يتخلص في: أن العمال الايرانيين المشتغلين في شركة النفط بعبادان هاجموا الجمعية العربية العزلاء أثناء أجتماعهم وقتلوا من الجالية العربية عدداً كبيراً أضعاف ما قتل منهم على أيدات القوات الايرانية، كما أبلغني القنصل البريطاني هنا، ولكن حزب الديمقراطي الاذربيجاني والعمال هنا قلبوا الحقائق رأساً على عقب في سبيل الحملات المقصودة على شركة النفط وبالتالي على الحكومة البريطانية".
د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4993، الوثيقة رقم 210، ص 265، تقرير القنصلية الملكية العراقية في تبريز بتاريخ 4 آب 1946.
أما المصادر السوفيتية فتذكر شيئاً مغايراً عما ورد أعلاه، حيث يقول لافرنتيف في مؤلفه "الامبريالية الأمريكية والانكليزية في ايران":
"من أجل احتواء الحركة الاضرابية لجأ القيمون على الشركة إلى ثارة النعرات القومية، فبمساعدة عملائهم تمكنوا من تنظيم هجمات مسلحة قام بها بعض العرب على الإيرانيين، وأدى ذلك ا لى جرح ومقتل عدد من الأبرياء، كما أدى أيضاً إلى إنهاء الاضراب لكنهم لم يفهموا بأن ذلك لا يمكن أن يضع حداً، ولم يعتبروا من تجارب 1932".
Quoted in: Lavrentev,Op.Cit.,P.29.

بتشكيل وزارة جديدة، فقدم وزارته الجديدة في الأول من آب 1946[830]. ولاثبات حسن نيته تجاه السوفييت، وبمناورة ذكية محسوبه أقدم قوام إلى تشكيل وزارة ائتلافية[831] ضمّت ثلاثة أعضاء من حزب توده[832].

استطاع قوام السلطنة أن ينجح في وضع نهاية للاضراب العام لعمال شركة النفط الانكلو-ايرانية[833]، ولكن من جانب آخر، فأن تشكيل الوزارة الائتلافية ازعج

([830]) د. ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4993، الوثيقة رقم 181، ص 226، تقرير المفوضية العراقية في طهران بتاريخ 5 آب 1946.

([831]) اختلفت المصادر في تحديد نيات وأهداف قوام السلطنة في تشكيل وزارته الائتلافية، فتشير بعض المصادر بأنه أراد أن يضم في حكومته عدداً من أعضاء حزب توده أملاً في تحميلهم المسؤولية، ورغبة منه في اشتراك الحزب عملياً في الصعوبات التي تواجهها الحكومة من أجل أعانته في تعامله مع غاية رئيس الوزراء من تأليف هذه الوزارة هي أن تشترك جميع الأحزاب في أمور الدولة للقيام بالإصلاحات المطلوبة الضرورية".

د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4993، الوثيقة رقم 181، ص 226، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 5 آب 1946.

بينما أشار مصدر آخر، بأن الغاية كانت في إزالة فاعلية المسار حزباً معارضاً للنظام داخل وخارج المجلس، ويدعو إلى الإذعان لضغوطات السوفييت. راجع:

Chubin and Zabih,Op.Cit.,P.40.

([832]) تولى "ايراج اسكندري" وهو من مؤسسي حزب توده، وزارة التجارة والصناعة والفنون. أما وزارة التربية والتعليم فكانت من نصيب "الدكتور فريدون كيشاورز"، وهو مفتش عام حزب توده، بينما وزارة الصحة تولاها "مرتضى يزيدي"، رئيس نقابة العمال في الحزب. هذا بالإضافة إلى تولي "مظفر فيروز" حليف حزب توده والمفاوض مع المضربين، منصب نائب رئيس الوزراء بالإضافة إلى وزارة العمل والاشغال والدعاية، للتفاصيل راجع:

د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4993، الوثيقة رقم 181، ص 227-228، تقرير المفوضية العراقية في طهران بتاريخ 5 آب 1946.

([833]) حيث قامت الحكومة الايرانية بفرض الاحكام العرفية على مناطق النفط، وابعاد ما يزيد عن 120 قائداً عمالياً من عربستان، كما طردت شركة النفط، في هذه الأثناء، 813 عاملاً من منظمتي الاضرابات وقامت الحكومة بتأسيس مجلسين مركزيين للنقابات العمالية، يستلمان توجيهاتهما من السلطة المركزية، وهما "اتحاد عمال عربستان" و "اتحاد عمال النفط"،وكان الهدف من تأسيسهما، هو استقطاب العمال والوقوف بوجه حزب توده. للتفاصيل راجع:

يرفند ابراهيميان، عوامل القوة والضعف....، ص 88؛ المجتمع الايراني، مركز البحوث والمعلومات، ص 32

البريطانيين والامريكان، فالسفير الامريكي جاء ليكون بجانب الشاه لازاحة قوام[834]، أما رد الفعل البريطاني على ذلك فكان غير متوقعا حيث نزلت القوات البريطانية في البصرة[835]، وأصدرت وزارة الخارجية البريطانية بيانا في السادس من آب أكدت فيه أن صناعة النفط الإيرانية تهيء الجو لاستمرار التعاون والمنفعة المتبادلة بين البلدين، وأضاف البيان بأنه من مسؤولية الحكومة البريطانية توفير شروط الامن في الأراضي الايرانية لكي تتمكن الشركة من أي تؤدي دورها في الاقتصاد الإيراني والعالمي[836].

أرسلت الحكومة الايرانية احتجاجا "رسميا" إلى الحكومة البريطانية، حيث أصدرت وزارة الخارجية بلاغاً رسميا أشارت فيه إلى أن التدخل في جنوب ايران يجب أن يكون في حالة

"الطوارىء المهددة بالخطر العظيم"[837].

والحت بوجوب سحب هذه القوات فوراً لإن مرابطها هنا يسبب مشاكل جديدة لا يمكن التخلص منها. وأكدت في مذكرتها هذه، بأن القوات الايرانية المرابطة في عربستان تكفي لاعادة الامن إلى نصابه وحماية مناطق النفط ورفع الخطر عنها[838].

---

(834) Zabih, The Communist…,P.113;Azimi,Op.Cit.,P.156.

(835) Kazemzadeh,Op.Cit.,P.63;Skrine,Op.Cit.,P.241.

(836) جورج كيرك، المصدر السابق، ص 92.

(837) Oberling,Op.Cit.,P.183;Azimi,Op.Cit.,P.156.

(838) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4993، الوثيقة رقم 188، ص 238، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 12 آب 1946.

وبدأت بريطانيا تشجع أهالي الجنوب، وخصوصا "قبيلتي البختياري[839] و القشقائي[840]، بإعلان التمرد ضد حكومة قوام السلطنة وطالبوا بطرد وزراء حزب توده[841]، بعد أن اتهموا الحكومة المركزية بحمايتها لحزب توده الملحد[842]، مما أجبر رئيس الوزراء في النهاية على أن يتعامل مع محمد ناصر خان القشقائي[843] زعيم المتمردين، وأن يستجيب لطلبه بطرد الوزراء الشيوعيين[844]، وتشكيل وزارة جديدة في التاسع عشر من تشرين الأول 1946 دون اشتراك أعضاء من حزب

([839]) أعلن وزير الدعاية الايرانية "مظفر فيروز" أثناء زيارته لمدينة اصفهان خلال شهر أيلول، بأنه كشف عن تدبير حركة انفصالية بين رؤوساء قبائل البختياري ترمي إلى اقامة حكومة عشائرية اقطاعية رجعية، بمعونة القنصلية البريطانية في أصفهان. للتفاصيل راجع:

Kirk,A Short History…,P.263;Kirk,The Middle East…,P.77.

([840])حدث في شهر أيلول أن أثارت قبيلة القشقاني بولاية فارس واستولت على حاضرتها شيراز وبوشير، وقدمت مطاليب بإنشاء حكم ذاتي للأقاليم الجنوبية مماثلة للحكم الذي منح لأذربيجان. للتفاصيل راجع:

Groseclose,Op.Cit.,P.241.

([841]) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط المكي، الملف 311/4993، الوثيقة رقم 229، ص 294-295، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 24 أيلول 1946؛

Zabih,The Communist…,P.115;Kazemzadeh,Op.Cit.,P.63.

([842]) يرفند ابراهيميان، عوامل القوة والضعف...، ص 87؛ ابراهيم صفائي، المصدر السابق،ص 292.

([843]) اختلف قوام السلطنة وبعض وزرائه مع أكثرية الوزراء حول وضع وإيجاد الحلول بشأن قضية ثورة القبائل في الجنوب، إذ أن أكثرية الوزراء وبضمنهم مظفر فيروز كانوا يلحون بوجوب القضاء على هذه الثورة بالقوة، غير أن قوام السلطنة وثلاثة من وزرائه كانوا يرون لزوم حل هذه القضية عن طريق المفاوضات السلمية، وأن قوام السلطنة قد وافق على الاتفاقية المنعقدة بين الجنرال زاهدي، قائد القوات الايرانية في الجنوب، ومحمد ناصر قشقائي شخصيا وبدون أخذ موافقة مجلس الوزراء عما عده الوزراء الثلاثة من أعضاء حزب توده اهانه للوزراء فلم يحضروا اجتماع مجلس الوزراء احتجاجا على هذه الاتفاقية، الأمر الذي استغله قوام للتخلص من هؤلاء الوزراء فقدم استقالته للشاه، الذي كلفه بتأليفها من جديد فألفها دون اشتراك أعضاء حزب توده.

د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/737، الوثيقة رقم 188، ص 507، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 21 تشرين الأول 1946؛

F.O.371/61988, Elections in Persia and Meetings of the New Majlis, Quartarly Report of Events in Persia 15,January,1947.

([844]) Skrine, Op.Cit.,P.248; Kazemzadeh, Op.Cit.,P.63;Zabih, The Communist…,P.115; Oberling,Op.Cit.,P.186.

توده[845]. وبهذا استطاع قوام السلطة من تحقيق هدفه في نيل ثقة الدبلوماسية البريطانية والامريكية وشركة النفط الانكلو-ايرانية، لانه استطاع بواسطة تأليفه الوزارة الجديدة دون شيوعيين اصلاح اخطائه الماضية التي كان يتهم بها من ميله للروس، وتعديل سياسته نحوالانكلو- سكسون والانحياز إليهم[846].

بدأت الحكومة الإيرانية بحل مشكلتها مع الأذربيجانيين والأكراد بالقوة، مطمئنةً من أن السوفييت سوف لا يتدخلون في ذلك على اعتبار أنهم لن يفوتوا فرصة الامتياز النفطي عن أنفسهم[847]، فقد ذكر الشاه بأن:

"الروس وجدوا أنفسهم في وضع محرج، ارادوا دعم دولتهم الالعوبة، ولكن في الوقت نفسه أرادوا الحفاظ على علاقات جيدة مع طهران على أمل الحصول على النفط"[848].

نص الاتفاق الايراني السوفيتي في الرابع من نيسان في احدى مواده على وجوب عرضه على المجلس الجديد، ولا يجوز تأخير التصديق عليه عن سبعة أشهر تبدأ من الرابع والعشرين من آذار ولانتهاء مدة المجلس[849]، ووجد قوام السلطنة في مسألة الانتخابات للمجلس الخامس عشر خير فرصة لتحقيق غايته، فأذاع بيانا "حدد فيه موعد الانتخابات في السابع من كانون الأول، بشرط أن تكون القوات الايرانية

([845]) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/737، الوثيقة رقم 188، ص 506، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 21 تشرين الأول 1946.

([846]) المصدر نفسه، ص 507-508.

([847]) Chubin and Zabih, Op.Cit.,P.41;Rubin,Op.Cit.,P.35.

([848]) Quoted in: Kazemzadeh,Op.Cit.,P.63.

([849]) روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 192.

موجودة في جميع أنحاء ايران بضمنها أذربيجان[850]، وأعلنت الحكومة الايرانية في السابع والعشرين من تشرين الثاني 1946 عن عزمها على إرسال القوات المسلحة إلى اذربيجان للسيطرة على عملية الانتخابات، وعلى أثر ذلك، احتل الجيش الإيراني مدينة تبريز ومهاباد، وانهارت حكومة اذربيجان في الرابع عشر من كانون الأول، وسقطت جمهورية مهاباد في الخامس عشر من الشهر نفسه[851].

بدأت الانتخابات العامة للمجلس في الثاني عشر من كانون الثاني 1947 وباشر بأعماله في السابع عشر من حزيران[852]، وفي الحادي والعشرين من الشهر ذاته ألف قوام السلطنة وزارته الجديدة بعد أن قدم استقالة حكومته السابقة وفقا "للأصول الدستورية[853].

أجرى السفير السوفيتي في طهران سادجيكوف مقابلة مع قوام السلطنة في الثاني عشر من آب 1947، أكد الأخير خلالها اصرار حكومته على تقديم اتفاقية النفط السوفيتية الايرانية في الرابع من نيسان 1946 إلى المجلس بسرعة للمصادقة عليها دون تغيير، وأبلغ سادجيكوف قوام بأن الحكومة السوفيتية قررت عدم تغيير الاتفاقية وعلى المجلس أن يصادق عليها، إلا أن قوام بيّن له استحالة قبول المجلس على

([850]) أمل عباس جبر البحراني، المصدر السابق،ص 151.

([851]) للمزيد من التفاصيل حول سقوط حكومة اذربيجان وجمهورية مهاباد، راجع:
د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/737، الوثيقة رقم 181، ص 490، تقرير من وزارة الخارجية إلى رئاسة الديوان الملكي بتاريخ 29 كانون الأول 1946؛ د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/737، الوثيقة رقم 155، ص 141، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 10 كانون الأول 1946.

([852]) طاهر خلف البكاء، التطورات الداخلية...، ص 271-278.

([853]) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/737، الوثيقة رقم 102، ص278، كتاب وزارة الخارجية إلى سكرتارية مجلس الوزراء في 20 تموز 1947.

الاتفاقية كما هي واقترح على السفير اجراء اتصالاته مع حكومته للحصول على موافقتها بأجراء مفاوضات جديدة بشأن اتفاقية النفط[854].

أن تغيير الموقف الايراني ازاء الاتفاقية النفطية وكذلك تأخير مصادقة المجلس عليها[855]، دفعت بالحكومة السوفيتية إلى تقديم مذكرة إلى الحكومة الايرانية في السابع والعشرين من آب، تتهمها بمخالفة النص والعودة إلى سياسة العداء والتمييز ازاء الاتحاد السوفيتي[856]، وكررت الحكومة السوفيتية احتجاجها في الخامس عشر من أيلول، عندما بعثت بمذكرة إلى الحكومة الايرانية تشكو فيها من سياسة التسويف التي تسير عليها ايران[857]، وهددت الحكومة السوفيتية قوام السلطنة في حالة عدم الايفاء لمطلبها من النفط، بأنها ستلجأ إلى اجراءات انتقامية برفضها ارجاع احدى عشر طنا من الذهب الايراني الموجود في موسكو[858]، كما حذر سادجيكوف بأن رفض اتفاقية النفط سوف يبرهن على معاداة الحكومة الايرانية وشعبها للحكومة السوفيتية[859].

بدأ المجلس الجديد بمناقشة الاتفاق النفطي مع الاتحاد السوفيتي بعد أن أدلى قوام السلطنة بتقريره عن مفاوضاته النفطية مع السوفييت أمام المجلس، مبرراً الأسباب التي دفعت به إلى توقيع الاتفاقية المذكورة قائلاً:

([854]) عبد المجيد عبد الحميد العاني، المصدر السابق، ص 273-274.
([855]) نظراً لانشغال المجلس بدراسة تقديم أوراق اعتماد النواب، فأنه لم يبدأ نشاطه التشريعي الا في السادس والعشرين من آب 1947 راجع:
روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 192.
([856]) ف. فيرناو، F.W، المصدر السابق، ص 35.
([857]) Shwadran,Op.Cit.,P.80.
([858]) تم اعادة الذهب الايراني البالغ 11.196.760، غرام، بموجب الاتفاقية الموقعة بين البلدين في الثاني من كانون الأول 1954 راجع:
Dallin,Op.Cit.,PP.214-215.
([859]) Azimi,Op.Cit.,P.172.

"عندما قررت توقيع الاتفاقية كنت واعيا تماما أنني كنت أدرك أن توقيعها هو الطريق الوحيد الذي يمكن من خلاله حل المشاكل في ذلك الوقت.... وأن أي مواطن غيور يحتل مكاني في تلك الأيام العصيبة كان سيتصرف بنفس الطريقة التي تصرفت بها...." [860].

وبعد ذلك، وأمام عنف المعارضة التي أبداها الدكتور مصدق ضد الاتفاق، قام رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس "د.شفق" في الثاني والعشرين من تشرين الأول 1947، بعرض مشروع القرار التالي على المجلس ونص على عدم المصادقة على الاتفاق النفطي لتأسيس شركة نفطية مشتركة، وتضمن القرار على:

"أن مفاوضات رئس الوزراء حول اتفاقية النفط باطلة لا قيمة لها، إلا أنه يُعفى من العقوبات التي يفرضها القانون الصادر في كانون الأول 1944، على أي وزير يفاوض من تلقاء نفسه في موضوع اعطاء امتياز نفطي لأية جهة أجنبية"[861].

ونص ايضاً، أن تقوم ايران بالكشف عن مصادره النفطية في السنوات الخمس القادمة وكذلك تقوم بإستغلالها برأسمالها الخاص، وإذا ما وجد أنه من الضروري استخدام خبراء أجانب يُؤتي بهم من بلاد محايدة تماما"[862]. وصوّت المجلس إلى جانب المقترح وأصبح قرارا" واجب التنفيذ وذلك بحصوله على مائة وصوتين ومعارضة صوتين هما صوتا ممثلي حزب توده[863].

([860]) مقتبس في: روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 164، 193.

([861]) Quoted in: Hurewitz,Diplomacy in the Near…,Vol.II,P.280.

([862]) Landis,Op.Cit.,P.40;Mansfield,Op.Cit.,P.269.

([863]) للتفاصيل عن هذا القرار وعدم تصويت المجلس على الاتفاقية النفطية، راجع:
F.O.,371/68704, Report For the Quarter Ended 31 St,December,1947,P.2; Hurewitz,Diplomacy in the Ner…,Vol.II,P.280.

ان هـذا القـرار يعنـي، أن تقـوم الحكومـة الايرانيـة باسـتدعاء مجموعـة أخـرى مـن المستشارين والخبراء الامريكان، وشراء الآلات والأجهزة الضرورية من الولايات المتحدة ما دامت ايران ليس بوسعها أن تضطلع بهذه المهمة بنفسها[864]. ونص القرار أيضاً"، في الفقرة الثالثة منه على:

"اذا تمكنت أية شركة ايرانية من كشف النفط، فان الحكومة قد تتفاوض لبيعه إلى جمهوريات الاتحاد السوفيتي الاشتراكية ويُحاط المجلس بكل ما يجري باستمرار"[865].

وأن لا يمنح ايران الامتيازات إلى الشركة الأجنبية ولا تُشرك الأجانب في أية شركة للنفط[866].

أما أهم مادة في القانون الذي أقرّه المجلس، فكانت الفقرة (ء)، الموجهة بشكل مباشر ضد مصالح شركة النفط الانكلو-ايرانية، حيث جاء فيها:

"على الحكومة أن تدخل في مفاوضات، وان تتخذ الاجراءات المناسبة في استعادة كافة الحقوق التي استلبت من الشعب الايراني في ثروة بلاده سواء تعلق ذلك في منابع الثروة التي في باطن الأرض أو بغيرها وخاصة ما يتعلق بامتيازات النفط في جنوب البلاد، وعلى الحكومة أن تخبر المجلس بالنتائج التي يتوصل إليها"[867].

جاء هذا القانون نتيجة تفاعل مجموعة قوى سياسية في ايران منها، السياسيون المعادون للسوفييت، والجماعات القومية المعادية للأجانب الذين كانوا مصمّمين على

---

(864) Lavrentev,Op.Cit.,P.33.

(865) Quoted in: Shwadran,Op.Cit.,P.81.

(866) Ibid

(867) Quoted in: Lavrentev, Op.Cit.,P.33; Shwadran, Op.Cit.,P.81; Greaves, Op.Cit.,P.64.

تأميم النفط، بالإضافة إلى الشاه[868]، الذي كان يأمل أن توّجه عائدات النفط لتحقيق "خطة السنوات السبع"[869].

تلقّت السياسة الايرانية، بخصوص عدم المصادقة على الاتفاقية النفطية، دعماً كاملا من السفير الأمريكي في طهران "جورج, في. آلن-G.V-Allen" الذي أدلى خلال تكل المدة بعدة تصريحات تؤكد أحقية ايران في قبول أو رفض أية اتفاقيات نفطية مقترحة وفق ما ينسجم مع مصالحها[870]، فقد خطب آلن في الحادي عشر من أيلول 1947، في دار العلاقات الثقافية الامريكية بطهران، مؤكدا ذلك بقوله:

"ايرن حرة في اختيار سبيلها من الاتفاقية فان اختارت رفضها فيمكنها الاعتماد على مساندة الولايات المتحدة في مقاومة الضغوط السوفيتية"[871].

أما الموقف البريطاني فكان متحفظا في قضية النفط، لان الحكومة الايرانية اذا ما نجحت في طرد السوفييت من شمال ايران فان الانكليز يخافون أن يطردوا بدورهم

---

(868) Hurewitz,Middle East Dilemmas..,P.34.

(869) وضعت ايران في خريف 1947 مشروع السنوات السبع لاعمار البلاد بعد أن قامت الشركة الهندسية موريسون نودسن Morrison Knudcin باستقصاء شامل للأحوال الاقتصادية في ايران، واتخذ هذا المسح اساسا للمشروع المذكور. ونص المشروع بعد مصادقة المجلس عليه في الخامس عشر من شباط 1949 على تحديد 650 مليون دولار لانجاز المشروع، على أن يؤخذ هذه العائدات من شركة النفط الانكلو-ايرانية بمقداء أربعين مليون دولار كل سنة، مع اللجوء إلى المصرف الدولي للحصول على القروض، للمزيد من التفاصيل راجع:

Lenczowki, The Middle East….,P.188;Hurewitz,Middle East Dilemmas..,P.30

(870) سليم طه التكريتي، المصدر السابق، ص 66.

(871) Quoted in: "Times, New York,September 12,1947.

من جنوبها[872]. ففي الأسبوع الأول من أيلول 1947 قام السفير البريطاني "جون.لي. روجيتل" بتسليم قوام السلطنة مذكرة تضمنت المخاوف البريطانية بقولها:

"يجدر بالحكومة الايرانية أن تترك الباب مفتوحا لمزيد من المفاوضات، كما يجب على الحكومة الايرانية إلا تقدم على أي رفض تام، وعليها أن تترك المسألة معلقة إذا ما كانت غير قادرة على قبول مسودة المعاهدة السوفيتية بحجة أنها أرتكزت على اتفاقية مؤقتة تم التوصل إليها في وقت من الضغط الشديد، ولأنها طُرحت كمطلب"[873].

عندما تسلمت الحكومة السوفيتية المذكرة الايرانية في الخامس من تشرين الثاني 1947[874]، التي تضمنت قرار المجلس الصادر في الثاني والعشرين من تشرين الأول، اتهمت الحكومة الايرانية بخرق تعهداتها وباتخاذ اعمال معادية لا تتفق مع العلاقات الودية بين البلدين[875]. فقد أجاب السفير السوفيتي في مذكرته المؤرخة في العشرين من تشرين الثاني، مؤكدا بان اتفاقية الرابع من نيسان 1946 لم تكن سوى اتفاق حول تأسيس شركة نفطية ذات رأسمال مشترك وليست اتفاقية بخصوص منح امتيازات نفطية. كما ان ايران انتهكت الاتفاقية عندما عرضت المشروع على المجلس بعد سنة من المدة التي حددتها الاتفاقية وتعاونت مع المجلس للتآمر على عقد

---

(872) Mowat, Middle East Perpective, London, 1958, P.50; Elwell-Sutton, Persian Oil…, P.117-118.

(873) Quoted in: Krik, A Short History…, P.265.

(874) روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 193.

(875) F.O., 371/ 68704, Report For the Quarter Ended 31 St December, 1947, P.2.

الاتفاقية[876]. وردا" على ذلك، تغيب السفير السوفيتي عن قصد عن مراسيم استقبال الشاه في يوم ميلاده في السابع والعشرين من تشرين الثاني[877].

كان قرار المجلس برفض الاتفاقية الايرانية السوفيتية ضربة شديدة للسوفيت وآمالهم بالحصول على امتياز نفط شمال ايران وعد هزيمة لدبلوماسيتهم، ولم تجد نفعا الاحتجاجات والتهديدات السوفيتية على ذلك القرار والاتهامات التي وجهتها إلى الحكومة الايرانية[878]، لأن قوام السلطنة استطاع بسياسته البارعة ومراوغته الذكية، أن يُخرج القوات السوفيتية من بلاده، ويقضي على الحركات الانفصالية ويتنصل عن الالتزامات التي وقعّها مع الاتحاد السوفيتي ملقيا عبء ذلك على المجلس، لانه لم يكن صادقا في إتفاقه مع القادة السوفيت، بدلالة عدم وقوفه والنواب من حزبه في المجلس إلى جانب الاتفاقية المذكورة[879].

أراد الاتحاد السوفيتي من وراء محاولاته المتكررة للفوز بامتياز نفطي في المنطقة الشمالية من ايران تحقيق عدة أهداف، منها الأهداف الأمنية وذلك بإبعاد القوى الغربية المعادية له والمتمثلة بشركات النفط البريطانية والأمريكية من الحصول على مواقع نفوذ اقتصادية بالقرب من أراضيه لأنها تشكل مصدر خطر وتهديد لأمنه[880]. وكذلك الأهداف الاقتصادية بسبب حاجته المتزايدة للنفط فالغزو الألماني لأراضيه خلال عام 1941 أصابت العديد من الآبار النفطية بالخسائر الجسيمة ولا بد من بذل مجهود كبير ووقت طويل لاصلاح ما أفسدته الحرب وإعادة الآبار إلى إنتاجها السابق[881].

([876]) روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 193-194.

([877]) F.O., 371/ 68704, Report For the Quarter Ended 31 St December,1947,P.2

([878]) Ibid.

([879]) طاهر خلف البكاء، التطورات الداخلية...، ص 279.

([880]) عبد المجيد عبد الحميد العاني، المصدر السابق، ص 213.

([881]) د. راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، ص 272.

وعندما توحّدت الجهود البريطانية والامريكية حول انشاء احتكار ثنائي لمصادر النفط في المنطقة، وجد السوفييت من الواجب عليهم المساهمة في هذا المسعى والاشتراك في المعركة قبل أن تنتهي إلى غير صالحها[882]، ولاسيما بعد أو قعت شركة النفط الانكلو-ايرانية عقودا مع شركتي ستاندرد نيوجرسي وسوكوني فاكيوم في السادس والعشرين من كانون الأول 1947، لبناء أنبوب مشترك يمتج من رأس الخليج العربي قرب البصرة إلى ساحل البحر المتوسط[883]، وبيع 108 مليون طن لشركة ستاندرد نيوجرسي و 67.5 مليون طن لشركة سوكوني فاكيوم من النفط الايراني[884]، أي حق تسويق 20% من إنتاجها السنوي[885].

وكانت للمحاولات السوفيتية أهداف سياسية أيضاً، من خلال استخدامها أداة للتأثير في السياسة الإيرانية[886]، ولهذا نجد هناك من يقول بأن:

"موضوع النفط الإيراني في الشمال يتجاوز في أهميته الحدود التجارية المجردة بين الاتحاد السوفيتي وإيران"[887].

وأخيراً تفتقت عبقرية رسام، ليصور لنا خاتمة المسرحية على صفحات إحدى الجرائد المعروفة في كاريكاتير لقوام السلطنة، يقدم فيه للاتحاد السوفيتي حصته من نفط إيران في برميل واحد دون زيادة أو نقصان[888].

---

(882) المصدر نفسه، ص 273.
(883) د. نوري عبد الحميد خليل، المصدر السابق، ص 345.
(884) Nirumand,Op.Cit.,P.40-41.
(885) Thomas and Frye,Op.Cit.,P.254;
واين. أ.ليمان، أهمية البترول في الشرق الأوسط، ترجمة: زكريا محمد عراقي، مطابع دار القومية، (د.ت)، ص 112؛ شارلس عيساوي، محمد يغانه، المصدر السابق، ص 132.
(886) د. أحمد باسل البياتي، تطور السياسة النفطية...، ص 146.
(887) Quoted in: Landis,Op.Cit.,P.40.
(888) د. كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ ايران....، ص 280.

الاتفاقية التكميلية: ملحق "كاس-كلشائيان": 17 تموز 1949

ان رفض المشروع السوفيتي كان دافعاً للحركة الوطنية في المطالبة بإنهاء احتكار شركة النفط الانكلو-إيرانية والتخلص منها[889]، فعندما رفض المجلس الإيراني التصديق على الاتفاقية النفطية بين ايران والاتحاد السوفيتي اصدر قرارا " تقضي بموجبه الفقرة ء[890]، ان تدخل الحكومة الايرانية في مفاوضات مع شركة النفط الانكلو-ايرانية لاعادة النظر في الاتفاقية المعقودة بين الطرفين عام 1933. وبهذا الأسلوب، تحت اثارة اعادة النظر في الاتفاقية مع الشركة بصورة رسمية، اقترح وزير المالية عبد الحسين هثرير[891] على مجلس الوزراء طريقتين لحل هذه المسألة، أما تأميم الصناعة النفطية كما فعلت المكسيك، أو اعادة النظر في الاتفاقية مع الشركة بهدف واردات الدولة من استغلال ثروتها النفطية كما فعلت فنزويلا[892].

كانت الحكومة البريطانية تقوم نشاطات حكومة قوام السلطنة المالية للامريكان تهديدا جدياً لمصالحها النفطية، لذلك بذلك كل ما في وسعها لدفع رئيس الوزراء الإيراني

([889]) محمد سعد الدين زايد، المصدر السابق، ص 148.

([890]) أنظر نص الفقرة في ص 17.

([891]) من عائلة بسيطة تخرج من مدرسة العلوم السياسية، أصبح موظفا في وزارة المالية ثم الخارجية، وعمل مترجماً في السفارة السوفيتية ثم انتقل إلى البنك المالي الإيراني، بعد إنشائه في عهد رضا شاه، ثم عين وزيراً للتجارة في حكومة فروغي عام 1941 ثم وزيرا للمالية في وزارة قوام السلطنة، أصبح رئيساً للوزراء ن حزيران حتى تشرين الثاني 1948، يتكلم اللغات الروسية والانكليزية والفرنسية. كان صديقاً مخلصاً للبريطانيين وكان على خلاف مع اليسار الايراني ورجال الدين. وأصبح وزيراً للبلاط واغتيل في الرابع من تشرين الثاني 1949 على يد أحد أعضاء منظمة فدائيان اسلام. د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/373، الوثيقة رقم 54، ص 135، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 14 حزيران 1948؛

Azimi,Op.Cit.,PP.192-193.

([892]) Lavrentev,Op.Cit.,P.34.

للاستقالة[893]، وحققت ذلك عندما اقترع المجلس على عدم الثقة بحكومته في العاشر من كانون الأول 1947،فاستقال وزارة جديدة برئاسة ابراهيم حكيمي في الثاني والعشرين من كانون الأول[894]. وذكرت صحيفة "ايران الديمقراطية" بأن أسباب سقوط قوام السلطنة تعود إلى عزمه لاسترجاع البحرين إلى ايران وتغيير الحق الممنوح لشركة النفط الانكلو-ايرانية[895].

بعد أن كُلّف حكيمي بتأليف الوزارة، وكان معروفا بموالاته للانكليز مما انعس على نهج حكومته بوضوح، فانه غض الطرف كليا عن موضوع اعادة النظر في الاتفاقية مع شركة النفط ولكن السكوت عن هذا الموضوع حتى النهاية لم يكن أمراً ممكنا[896]. لذلك قدمت الحكومة الايرانية الجديدة برئاسة عبد الحسين هرثير[897] مذكرة إلى "نيفيل كاس" ممثل شركة النفط الانكلو-ايرانية في الثامن والعشرين من أيلول 1948[898]، وشملت المذكرة 25 مادة[899]، أصبحت تعرف في الأدبيات الايرانية، فيما بعد، باسم "مذكرة الإدانة"[900] أو "لائحة الاتهام"[901].

---

(893) Ibid.

(894) F.O.,371/68704,Report For the Quarter Ended 31 St December,1947,P.3.

(895) F.O.,371/68704,Weekly Tehran Press Round UP,December,15 th,1947,P.2.

(896) Lavrentev,Op.Cit.,P.34.

(897) شكل عبد الحسين هرير حكومته الجديدة في الثالث عشر من حزيران 1948 واستمرت حتى الرابع من تشرين الثاني. Azimi,Op.Cit.,P.192.

(898) تذكر بعض المصادر بأن الحكومة الايرانية قدمت المذكرة في تشرين الأول 1948. محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص 38-39.

(899) Firrier,Op.Cit.,P.106.

(900) Lavrentev,Op.Cit.,P.35.

(901) حربي محمد، تطور الحركة الوطنية...، ص 57.

كان أمراً طبيعياً أن يُثار في عهد حكومة عبد الحسين هرير موضوع اعادة النظر في الاتفاقية مع شركة النفط، حيث أعلن رئيس الوزراء الايراني بأن حكومته تلتزم بكل القوانين وبضمنها قانون الثاني والعشرين من تشرين الأول 1947[902]. فقدمت الحكومة الإيرانية في المذكرة، مقترحات بشأن إعادة النظر بالاتفاقية السابقة وأشارت في مقدمة هذه الوثيقة إلى أن الهدف من المذكرة هو الكشف عن الإضرار التي لحقت بإيران، فقد وضحت أنه خلال السنوان الخمسة عشرة الماضية لم يجر تنفيذ المواد التي تضمنتها اتفاقية عام 1933 بطريقة تتلاءم ونوايا الجانبين وفي بعض الحالات لم تنفذ الاتفاقية أبدا، وعليه ينبغي تعويض إيران عما لحق بها من أضرار[903]. واتهمت الحكومة الإيرانية شركة النفط بأنها تدفع لوزارة المالية البريطانية بصفة ضرائب مبالغ تفوق كثيرا جميع ما تستلمه إيران من حصتها النفطية فمثلا، دفعت شركة النفط للحكومة الإيرانية في عام 1947 مبلغا قدره 765.405 جنيها، فيما تلقت الحكومة البريطانية بالمقابل مبلغا قدره 15.266.650 جنيها[904]. وعبرت الحكومة الإيرانية عن استيائها بشأن إعفاء شركة النفط من الضرائب والرسوم، وخاصة بيع المنتوجات النفطية بأسعار تفضيلية للبحرية البريطانية والقوة الجوية الملكية، حيث تبلغ نسبة الخصم من الأسعار الممنوحة لهما أكثر بكثير مما يمنح للحكومة الإيرانية[905]. وأكدت بأن الشعب الإيراني يعاني من ارتفاع أسعار المنتجات النفطية، حيث كانت

---

(902) Ferrier,Op.Cit.,P.104.

(903) Lavrentev,Op.Cit.,P.35.

(904) Ibid.

(905) Hurewitz, Middle East Dilemmas,P.34.

الأسعار في الأسواق المحلية لا تقلى سوى بمقدار 10% عن الأسعار السائدة في خليج المكسيك[906]،

(906) كانت أسعار النفط قبل الحرب العالمية الثانية يجري تحديدها وفق نظام نقطة الأساس المنفردة Point System Basing ويعني ذلك أن أسعار النفط في مختلف أنحاء العالم يجب أن تحسب على اعتبار أن النفط مصدر من خليج المكسيك دون الالتفات إلى موضع مصدره الحقيقي، ويتحمل =المشترون له ما يعادل أسعار الخليج المكسيكي مضافا إليها أجور النقل (المسافة) من الخليج حتى البلد الذي يُصدر إليه، هذا عندما كانت الولايات المتحدة المنتج والمصدر الرئيس للنفط. أما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد تحولات الولايات المتحدة من بلد منتج ومصدر للنفط إلى بلد مستورد له، عندئذ انقلبت المعادلة السابقة عكسياً، وعندا اتسع تصدير نفط الشرق الأوسط خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، اهتمت بريطانيا اهتماماً بالغاً بشأن ما كان يفرض على نفطها المصدر من أجور شحن خيالية، الأمر الذي دفعها إلى مفاوضة شركات النفط من أجل اتخاذ نقطة أساس جديدة للتسعير. ففي عام 1945 تم الاتفاق على اتخاذ الخليج العربي نقطة أساس جديدة، وحددت الأسعار بالنسبة إلى النقطة الجديدة بحدود مماثلة لأسعار خليج المكسيك. للمزيد من التفاصيل حول ذلك راجع:
بيار ترزيان، الأسعار والعائدات...، ص 27-28؛ عبد الله الطريقي، تسعير البترول الخام ومنتجاته، البترول والغاز العربي، مجلة، العدد الثاني، السنة الثانية، تشرين الأول والثاني 1966، ص 28-38.

وهو هيكل الأسعار المعمول به بشأن أسعار النفط في الشرق الأوسط[907].

وورد في مذكرة الادانه احتجاجا واضحا ضد استخدام الشركة لاعداد كبيرة جدا من الموظفين والفنيين الاجانب[908]، وان الايرانيين منعوا من الحصول على نصيبهم العادل من الوظائف القيادية، اضافة إلى أن برنامج التدريب الاداري للايرانيين كان غير ملائم[909]. فقد اتهمت الحكومة الايرانية ادارة الشركة بالعمل على تقليص العمال الايرانيين وفتح الابواب امام الأجانب المستخدمين، فخلال ثماني سنوات، كما ورد في المذكرة، ارتفع عدد الأجانب المستخدمين بمقدار مرتين، وتقلص بالمقابل عدد العمال الإيرانيين في حقول اختصاص هؤلاء بمقدار مرتين أيضا وجاء في المذكرة، بأن الشركة تخصص أموالا قليلة من أجل تهيئة الكادر الفني بين الإيرانيين، وأن ظروف عمل الإيرانيين صعبة للغاية، وأن مستواهم المعاشي لا يزال منخفضا، وان الحكومة عدت هذه الأمور غير عادلة، ولهذا فإنها اقترحت، أن تقوم الشركة بتهيئة الكوادر في ضوء احتياجاتها، ومراعاة العدل في استخدام العمال من حيث الأجور، وتحسين ظروف السكن في جميع مراكز نشاط الشركة بالإضافة إلى إلغاء التمييز بين شروط استخدام العمل بين الإيرانيين والأجانب في ظروف العمل المعيشية[910].

تحولت مذكرة الإدانة هذه إلى أساس للمفاوضات بين الحكومة الإيرانية وشركة النفط الانكلو-إيرانية، التي بدأت في السادس والعشرين من أيلول 1948[911]، واستمرت على مدى حوالي عشرة أشهر. مثل إيران في هذه المفاوضات، في البداية، علي محمد

([907]) Hurewitz,Middle East Dilemmas…,P.34.

([908]) للتفاصيل حول عدد العمال الأجانب والايرانيين راجع، ملحق رقم (3):

([909]) Hurewitz,Middle East Dilemmas…,P.34.

([910]) Lavrentev,Op.Cit.,P.32.

([911]) د. نوري عبد الحميد خليل،المصدر السابق، ص 350.

فارسته الذي كان يشغل حقيبة المالية في وزارة عبد الحسين هرير، وعندما تغيرت الوزارة في أواسط تشرين الثاني وجاء محمد سعيد إلى الحكم، جرى قطع المفاوضات لأن الحكومة الجديدة لم تُثر موضوع الاستمرار في المفاوضة مع الشركة، لكن الرأي العام كان يعبّر باستمرار عن ضرورة حل هذه المسألة المهمة، هكذا استؤنفت المفاوضات بين الطرفين اعتبارا من شباط 1949[912]. في غضون المدة الممتدة بين العاشر من شباط حتى السادس من أيار 1949 مثل الجانب الإيراني وزير المالية "عباس قلي كلشائيان"، في حين مثل الشركة "نيفيل كاس"[913]، من ثم بعد ذلك، حل محل كلشائيان شخص رئيس الوزراء، أما من جانب الشركة فقد كان المفاوض "وليم فريزر" مدير الشركة[914].

بدأت المفاوضات بين الطرفين تارة في لندن وأخرى في طهران، وانتقل مركز ثقل المحادثات إلى طهران منذ تأليف وزارة عبد الحسين هرير، حيث وفد عليها مندوب الشركة واستؤنفت المفاوضات بوزارة المالية الإيرانية، وقد سلمت الحكومة الإيرانية مقترحاتها إلى مندوب الشركة في عدة اجتماعات انتهت بإصدار بلاغ رسمي موقع بين الطرفين جاء فيه:

"بناءً على دعوة الحكومة الإيرانية أوفدت شركة النفط الأنكلو-إيرانية مندوبها من لندن إلى طهران حيث جرت المفاوضات بين الفريقين في جوٍ يسودُه التفاهم، وقد تبادل الطرفان وجهات نظرهما وأن مندوبي الشركة يغادرون طهران إلى لندن لتقديم

---

(912) Lavrentev, Op.Cit.,P.36.

(913) Ronald W.Ferrier, "The Anglo-Iranian Oil Dispute, Atrianglar Relationship "Edited by: J.A. Bill and MW. Roger Louis, Mussaddiq. Irandian Nationalsim and Oil,London,1988,P.165.

(914) Lavrentev,Op.Cit.,P.36.

تقريرهم عن المفاوضات إلى مركز الشركة، وقد انتهت الآن المراحل التمهيدية، كما أن الشركة ستوافي الحكومة برأيها خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر"[915].

طالبت الحكومة الإيرانية، في بداية المفاوضات، أن يكون لها حق المراقبة على جميع أشكال نشاطات الشركة، فيما يخص البحث عن النفط وإنتاجه وتكريره وتسويقه وبيعه داخل إيران وخارجها، والشرط الآخر الذي اعترضت عليه الشركة كان يحوم حول ضرورة استلام ايران فوائد عن جميع مؤسسات ومنشآت الشركة[916]، بغض النظر عن مكان وجودها[917].

غادر على أثر ذلك ممثلو الشركة المذكورة إلى لندن للاتصال بالهيئة المديرة للشركة والتزود منها بتعليمات أخرى، وقد عاد المفاوضون إلى طهران في الخامس عشر من نيسان 1949[918]، وشرعت المفاوضات بينهم وبين وزارة المالية الإيرانية، التي دخلت مرحلة أكثر واقعية بعد قدوم رئيس الهيئة المديرة للشركة "وليم فريزر" في أوائل شهر مايس 1949 ومعه أربعة عشر خبيرا من موظفي الشركة للاشتراك في المحادثات الجارية في طهران[919]، الذي قدم عرضا "جديدا" لزيادة عوائد الحكومة الإيرانية من 9 ملايين جنيه إلى 19 مليون جنيه سنويا، إلا أن الحكومة رفضت هذه الصيغة ورجع فريز إلى لندن خالي الوفاض[920].

---

(915) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/737، الوثيقة رقم 35، ص 100، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 24 تشرين الأول 1948.

(916) Lavrentev,Op.Cit.,P.36.

(917) حول فروع الشركة في الخارج راجع:
سليم طه التكريتي، المصدر السابق، ص 41-44.

(918) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/737، الوثيقة رقم5، ص 14، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 17 نيسان 1949.

(919) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/737، الوثيقة رقم 2، ص 6، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 9 مايس 1949.

(920) F.O.,371/82306, Persia: Annual Review For 1949,Janury 12,1950,P.2.

أثار التكتم الذي أحيطت به المفاوضات شكوكا وتساؤلات كبيرة، وخشيت المعارضة مما يجري، وفي أعقاب مفاوضات استمرت قرابة سنة[921]، كانت شركة النفط تعمد فيها إلى المماطلة وإضاعة الوقت[922] إلى أقصى حد ممكن، حتى تستطيع تغيير الأجواء لصالحه فيما يخص المطاليب الإيرانية المتشددة في نظرها[923] الأمر الذي أشار إليه محمد سعيد[924] خلال مقابلة له مع مراسل وكالة أنباء رويتر، مؤكدا بأن:

" المحادثات قد بدأت منذ سبعة أشهر ونصف بين الطرفين، وأن حكومته تعمل لضمان حماية المصالح الإيرانية وضمان عدم أعطاء أية تنازلات إلى الشركة"[925].

وأضاف أيضاً: "أن أرباح الشركة لا تتناسب مع الفقر المدقع لأبناء شعبنا ونطالب بحقوقنا كاملة من عائد خيرات بلادنا مهما كانت طريقة استخدام الشركة لهذه الموارد"[926].

وطرحت حكومة محمد سعيد ثلاثة قضايا للمناقشة، وهي زيادة الضرائب، وتقليل عدد المستخدمين من غير الايرانيين الذين يعملون في مختلف مجالات العمل في شركة النفط الانكلو-ايرانية، هذا فضلا عن مناقشة الأسعار الأساسية لمنتجات النفط التي تباع للاستهلاك المحلي[927].

---

(921) طاهر خلف البكاء، التطورات الداخلية....، ص 305.

(922) مذكرات شاه ايران المخلوع محمد رضا بهلوي، المصدر السابق،ص 41.

(923) Lavrentev,Op.Cit.,P.36.

(924) شكلت حكومة محمد سعيد مراغه في السابع من تشرين الثاني 1948 واستمرت حتى آذار 1950.

Azimi,Op.Cit.,P.201ff.

(925) F.O.,371/75464,British Embassy, Tehran,17 th January,1949.

(926) Ibid.

(927) Gregory,Op.Cit.,P.143.

وتلا كلشائيان، في الثامن من حزيران 1949، تقريرا عن المفاوضات الجارية بين الطرفين حتى ذلك التاريخ على عدد من الوزراء ومجموعة من النواب، أشار فيه بأنه أبلغ ممثل شركة النفط بأن هناك مبدئين مهمين جدا[928] ينبغي اخذهما بنظر الاعتبار، وهما:

أ- كمية العائدات النفطية والضرائب، والإصرار على مبدأ المناصفة.

ب- مدة الامتياز النفطي، فقد اقترح اعادة النظر في أية اتفاقية تعقد في المستقبل كل خمسة عشر عاما[929].

وأخيرا" أسفرت المناقشات إلى توصل الجانبين في السابع عشر من تموز 1949. إلى اتفاقية جديدة عرفت باتفاقية أو ملحق "كاس-كلشائيان"، نسبة إلى رئيسي الوفدين، أو تسمى بـ "الاتفاقية التكميلية-supplemental Agreement"[930]، التي جرى التوقيع عليها قبل عشرة أيام من انتهاء مدة المجلس في دورته الخامسة عشرة، وتنتهي في الثامن والعشرين من تموز 1949[931]. وقدمت الحكومة بعد يومين، في

([928]) وضعت الحكومة الإيرانية هذين المبدئين بعد استشارتها كل من ماكس ثورن بيرك- المتشار في خطة التنمية السياسية و أ.أ. كورتس- مستشار الحكومة النفطي عام 1944 و سي. أس. كولبنكيان- الشخصية النفطية الارمنية المعروفة و كايدل- الخبير في القانون الدولي و جين روسو- الخبير المالي. ينظر:
روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 210.

([929]) Edward Ashely Bayne, "Crisis of Confidence in Iran", Foreign Affairs, An American Quarterly Reviw, Vol.29,No.4,Jully 1951,P.581.

([930]) "الزمان" (جريدة) في 19 تموز 1949؛
F.O.,371/82300,Annual Review for 1949,12 January,1950;
انتوني سامبسون، المصدر السابق، ص 174-175.

([931]) Lavrentev,Op.Cit.,P.37;Azimi,Op.Cit.,P.206.

التاسع عشر من تموز، لائحة من (11) مادة ملحقة إلى المجلس الإيراني للتصويت والمصادقة عليها[932].

اتهمت الحكومة الإيرانية ممثلي شركة النفط بالمماطلة واضاعة الوقت، ألا أنه يبدو لنا، بأن الوفد الايراني المفاوض كان يسعى أيضاً إلى اضاعة الوقت من أجل الحصول على أكبر قدر من المكاسب، وعندما وجدت الحكومة الإيرانية بأنها لم تحقق كل أهدافها من المفاوضات وأن هناك رأيا "عاما" معارضا، لجأت إلى المماطلة من أجل انتهاء دورة المجلس ووضع مسؤولية المصادقة على عاتق الدورة القادمة للمجلس، وهذا ما حصل مع السوفييت أيضاً" عندما وقعّ قوام السلطنة مع سادجيكوف الاتفاقية النفطية في الرابع من نيسان 1946.

أن أهم ما تضمنته الاتفاقية التكميلية[933]، هي زيادة عائدات إيران من أربع إلى ست شلنات عن كل طن من النفط الخام يباع في إيران أو يصدر إلى الخارج، وهي زيادة قدرها 50%[934]، حيث سبق وأن قدمت الحكومة الإيرانية مذكرة إلى شركة النفط في آب 1948 أكدت فيها:

"أن الرقم أربعة شلنات لكل طن يمثل ثُمن سعر النفط الخام الإيراني، بينما إذا ما حسبت الاتاوة على قاعدة الذهب، كما هو وارد في حسابات الشركة، فستكون أقل من سُدس السعر المذكور، وبمعنى آخر أن مجموع الاتاوات المدفوعة إلى الحكومة اذا

([932]) سياوش بشيري، المصدر السابق، ص 252؛ روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 211.

([933]) للمزيد من التفاصيل حول بنود الاتفاقية التكميلية راجع:

Hurewitz,Diplomacy in the Near…,Vol.II,PP.305-308;

Lavrentev,Op.Cit.,P.37;Gregory,Op.Cit.,P.143;

([934]) د. راشد البراوي، حرب البترول في العالم،ص 168.

ما قورن بمجموع قيمة النفط المستخرج يمثل ثلاثة وثلاثين بالمائة في عام 1933، بينما لا يمثل هذا المجموع في عام 1947 الاّ تسعة بالمائة منه فقط"[935].

وتعهدت الشركة، بموجب الاتفاقية، تعديل جدول المدفوعات إلى ايران اعتبارا من اليوم الأول من عام 1948، والذي نتج عنه ارتفاع في صافي أرباح الحكومة من 15-20% إلى 25-30%[936]، ورفع معدل الضرائب عن الطن الواحد من تسعة بنسات إلى شلن واحد، وأن لا تقل حصة ايران من الأرباح والاحتياطي عن أربعة ملايين جنيه على أساس 20%، ودفع مبلغ 23 مليون دولار فورا لتغطية الديون المتراكمة بذمة الشركة إلى ايران[937].

ووافقت الشركة على أن تبيع في ايران، البنزين والمشتقات الأخرى بأسعار تقل عن 25% من أسعار خليج المكسيك، أي أرخص من الإسعار العالمية بـ 25%، مع العلم أن الاتفاقية السابقة لعام 1933 كانت تنص على بيع المنتوجات النفطية للاستهلاك الداخلي بسعر أقل من الأسعار العالمية بمقدار 10% فقط[938]. وتعهدت الشركة بأن تدفع للحكومة الايرانية، في حال تصديق الاتفاقية الجديدة، مبلغ 5.090.909 جنيه وهو مبلغ يتوقف على الاحتياطي الكلي[939]، ودفع مبالغ اضافية تحت عناوين مختلفة، 18.667.786 جنيه لعام 1948، و 261- 22.890 جنيه لعام 1949[940]. لقد

([935]) مقتبس في: جورج كيرك، المصدر السابق، ص 250.

([936]) Hurewitz,Middle East Dilemmas…,P.35.

([937]) George C.Mc Ghee, "Recollections of Dr.Muhammad Musaddiq", Edited by: J.A.Bill and WM. Roger Louis,Musaddiq Iranian and Oil, London,1988,P.300;Gregory,Op.Cit.,P.143.

([938]) ريتشارد اوكونور، بارونات النفط، ترجمة: يونس شاهين، بيروت، (د.ت)، ص 62؛ د. راشد البراوي، حرب البترول في العالم، ص 162.

([939]) Lavrentev,Op.Cit.,P.37.

([940]) Gregory,Op.Cit.,P.143.

قدمت الشركة هذه التنازلات الجزئية لايران، بشرط أن تتعهد الحكومة الايرانية بأن تبقي على بقية مواد اتفاقية عام 1933 على حالها دون تغيير[941]. وهكذا فأن مسألة اعادة النظر في امتياز الشركة التي أُثيرت في عام 1946 لم تحل عملياً[942]، بسبب المعارضة الداخلية لها ورفض المجلس التصديق عليها فيما بعد.

حملت الاتفاقية الجديدة مزايا اقتصادية جيدة مقارنة ببنود الاتفاقية السابقة لعام 1933، من خلال زيادة أرباح ايران لمواجهة أزمتها الاقتصادية، إلا أن تلك المزايا كانت أقل مما كان يطمح إليه الوطنيون، فعلى سبيل المثال، كانت عوائد النفط لعام 1937-1938 تمثل 13% من مجموع الواردات الحكومية وكانت تبلغ 1644 مليون ريال ايراني، ولم تتبدل هذه النسبة الا قليلا" خلال سنوات الحرب وفي السنوات التي أعقبتها، ففي عام 1948-1949 بلغت عوائد النفط في ايران 11% من مجموع ايرادات الحكومة البالغة 7154 مليون ريال ايراني[943]. وفي عام 1946 بلغت أرباح شركة النفط حوالي 9.5 مليون جنيه ثم وصلت أرباحها في السنة التالية حوالي 18.5 مليون جنيه، ثم ارتفعت الأرباح إلى أضعاف ذلك فيما بعد[944]. فقد أعطى الدكتور مصدق في التاسع عشر من تشرين الأول 1950، الأرقام التالية لنفقات شركة النفط في عام 1949، يدخل 28 مليون جنيه ضريبة دخل للحكومة البريطانية، أما الضرائب التي تدخل لايران فهي 10 مليون جنيه، بينما بلغت ايرادات أصحاب الأسهم 7 مليون جنيه[945]، أي أن

---

(941) أكدت الاتفاقية الجديدة بنود اتفاقية عام1933، وجاء ذلك من خلال مضمون المقدمة، وكذلك البندين الأول والعاشر من الاتفاقية التكميلية.
د. راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، ص 285.

(942) Lavrentev,Op.Cit.,P.37.

(943) شارلس عيساوي، محمد يغانة، المصدر السابق، ص 274، 277.

(944) Lavrentev,Op.Cit.,P.28.

(945) Thomas and Frye, Op.Cit.,P.256;Hurewitz,Middle East Dilemmas…,P.39.

الحكومة البريطانية وأصحاب الأسهم في الشركة من الانكليز قد حصلوا على أكثر من ثلاثة أضعاف عوائد النفط مقارنة بما حصلت عليه الحكومة الإيرانية[946]. هذا بالإضافة إلى أن ايران كانت تحصل على حد أدنى قدره 75.000 جنيه، بموجب الاتفاقية السابقة، بينما أصبح الآن 400.000 جنيه[947]. كما أن ربط أسعار المنتجات النفطية على أساس سعر النفط في خليج المكسيك فقط، بدلا" من الأسعار السائدة في خليج المكسيك والخليج الروماني[948] كان من المآخذ التي تضاف إلى سلبيات الاتفاقية الجديدة، ولهذا عدّت اتفاقية غير منصفة لا تتفق والمصلحة الوطنية ولا تضمن حقوق ايران وتمت تحت ضغط خارجي، وأنها تجعل امتياز الشركة مفتوحاً إلى ما لانهاية وبهذا تحقق الاتفاقية الجديدة مصالح الشركة وأهدافها[949].

جوبهت الاتفاقية التكميلية بمعارضة شديدة ولاسيما من قبل أعضاء المجلس، بالرغم من أنها عرضت في ظل الأحكام العرفية التي أعلنت في البلاد أثر محاولة اغتيال الشاه في الرابع من شباط 1949[950]، الحادث الذي استغل لاعلان الاحكام العرفية والغاء الصحف التي تناقش مسألة النفط وتدعو إلى تأميم هذه الصناعة الوطنية[951]. وفي أعقاب ذلك تم حل حزب توده وجعله حزبا غير شرعي[952]، ولهذا أبدت الجهات

---

(946) Rubin,Op.Cit.,P.43.

(947) د. راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، ص 285-286.

(948) المصدر نفسه.

(949) F.O.,371/91521,Persian Oil Crisis, Conduct of the Anglo-Persian Oil Question, 4 January,1951;F.O.,371/82306, Annual Review for 1949,12 January,1950.

(950) للمزيد من التفاصيل حول عملية اغتيال الشاه في شباط 1949 راجع:
F.O.,371/75464,Britis Embassy, Tehran,9 th February,1949,P.1: laing,Op.Cit.,P.96ff; ايرفند ابراهيميان، القوى السياسية في الثورة الإيرانية، بحث من كتاب: ايران 1900-1980، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1980، ص 117.

(951) د. راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، ص284.

(952) Laing,Op.Cit.,P.100.

السوفيتية في ايران وخارجها، في تلك الأثناء، نشاطا ملحوظا ضد الحكومة الإيرانية وضد مفاوضات النفط بغية احباطها أو القضاء على نفوذ الشركة في ايران، لاسيما بعد فشل السوفييت من نيل امتياز النفط بشمال ايران والقضاء على حزب توده ونشاطه[953].

اتبع مصدق واتباعه، في اواخر أيام المجلس الخامس عشر، أسلوبا تكتيكيا يفضي بمنع اتخاذ أي اجراء لصالح الاتفاقية[954] من خلال اضاعة الوقت بالخطب والمناقشات للحيلولة دون اجراء التصويت عليها، الأمر الذي ازعج رئيس مجلس النواب وقال مخاطبا أعضاء المجلس:

"على النواب أن تكون لديهم الشجاعة بما يكفي لتصديق اللائحة أو رفضها"[955].

استمر نواب "الأقلية المناضلة"[956] بالقاء الخطب الطويلة لاضاعة الوقت، ففي كلمة له في اليوم الأخير من المجلس الخامس عشر، في الثامن والعشرين من تموز 1949، أطال النائب" مظفر بقائي" خطابة إلى الليل حتى انتهت دورة المجلس دون التصويت على الاتفاقية[957]. وطلب وزير المالية الاذن لالقاء كلمة حيث قال في آخر خطاب له في المجلس:

([953]) د. ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/737، الوثيقة رقم 20، ص 66، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 14 شباط 1949.

([954]) Sepehr Zabih, The Mossadegh Era: Roots of the Iranian Revolution, U.S.A.,1982,P.20.

([955]) د. ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4954، الوثيقة رقم 121، ص 171، كتاب المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 31 تموز 1949.

([956]) كان هناك من النواب في المجلس أطلقت على نفسها اسم الاقلية المناضلة، قامت بانتقاد حكومة محمد سعيد واستجوابها لتوقيعها على هذه الاتفاقية،

Zabih, The Mossadegh Era…,P.20P Cit.,P.208.

([957]) د. ك.و، الوحدة الوثائقية، الملفات البلاط الملكي، الملف 311/4954 الوثيقة رقم 121، ص 171، كتاب المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 31 تموز 1949.

"ان نفراً قليلاً من الأقلية قد اغتالوا المجلس ولم يسمحوا له أن يبدي رأيه فيها"[958].

فأجل القرار التشريعي إلى المجلس السادس عشر الذي لم يعقد الا في شباط 1950[959].

أما الشاه فقد اهتم بالاتفاقية اهتماما كبيراً لعدة اعتبارات منها، رغبته بعدم الصدام مع شركة النفط ونفوذها الواسع في ايران، كذلك حاجته إلى الأموال لتنفيذ منهاج خطة السنوات السبع بسبب العجز المالي الذي كانت تعانيه خزينة بلاده، كل ذلك دفعه على أن يكون حريصا على مصادقة المجلس عليها[960].

انعقد المجلس السادس عشر، ووقع مسؤولية حسم موضوع المصادقة على الاتفاقية التكميلية على عاتق أعضاء المجلس الجديد، وحرصا من الحكومة الايرانية الجديدة على أن يصادق المجلس على تلك الاتفاقية والابتعاد عن المناقشات والخطب الطويلة، وجد رئيس الوزراء الجديد، علي منصور، بأنه من الأفضل حصر النقاش في دائرة أضيق علّه يستطيع السيطرة على الموقف والمصادقة على الاتفاقية بالسرعة الممكنة. فطلب من المجلس في العشرين من حزيران 1950، تشكيل لجنة مختلطة من أعضاء لجان مجلس النواب لدراسة اللائحة وتقديم دراسة واضحة للمجلس عنها[961]. استجاب المجلس لطلب رئيس الوزراء، وشكل لجنة من 18 عضوا" يمثلون اللجان الستة

([958]) أستاذ شهيد سيد حسن آيت، المصدر السابق، ص 160.

([959]) افتتح المجلس الجديد في التاسع من شباط 1950، وأجبر محمد سعيد على تقديم استقالته في التاسع عشر من آذار لكونه لم يحظ بثقة اعضائه وجاء علي منصور على رأس الوزارة الجديدة.
د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4954، الوثيقة رقم 40، ص 57، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 13 شباط 1950.

([960]) F.O.,371/82306, Annual Review for 1949,12 January,1950;P.2.

([961]) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4955، الوثيقة رقم 108، ص 213، كتاب السفارة العراقية في طهران بتاريخ 26 حزيران 1950:
Laing,Op.Cit.,P.114;Gregory,Op.Cit.,P.144.

المتفرعة من المجلس بواقع ثلاثة أعضاء عن كل لجنة، شكلت المعارضة "ثلث اللجنة" المختلطة[962]، وكان من أبرز المعارضين الدكتور مصدق الذي انتخب، في اجتماع اللجنة الأول، رئيساً لها[963]. والذي كان زعيماً لكتلة "الجبهة الوطنية"[964] المناهضة للسيطرة الأجنبية، حيث لاقى تجاوباً شعبياً كبيراً مكنّه من توجيه السياسة النفطية للبلاد[965].

أوضح مصدق، في الجلسة الأولى للجنة المختلطة، أن دراسة اللائحة دراسة عميقة وواضحة يتطلب وقتا طويلا، كما يتطلب أن يكون في متناول اللجنة وثائق حكومية تعتمدها في دراستها للقضية، كذلك دعت اللجنة عددا من خبراء الحكومة للمثول أمامها[966].

بعد تشكيل هذه اللجنة بدأت قضية النفط تأخذ منحى آخر ولاسيما بعد ظهور مجموعة برلمانية تطالب بتأميم الصناعة النفطية. وعندما أدرك الشاه أنه ليس بمقدور وزارة علي منصور مواجهة المعارضة المتنامية للاتفاقية، وأن الأمر يتطلب وزارة أكثر حزما وأشد اصرارا على انتزاع قرار من المجلس لصالح الاتفاقية، استدعى رئيس الوزراء في السادس والعشرين من حزيران 1950 وطلب منه تقديم استقالة وزارته، واصدر الشاه في اليوم نفسه امرا بتعيين الجنرال علي رزم آرا[967] رئيسا

---

[962] Zabih, The Mossadegh Era…,P.23;Azimi,Op.Cit.,P.223.

[963] روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 213.

[964] تكونت الجبهة الوطنية عندما احتج مصدق على انتخابات المجلس السادس عشر واتهام المشرفين عليها بالتزوير والخيانة، ومارس أسلوب ألـ "به ست" بلجوئه إلى بوابة القصر الملكي واستطاع بعمله ذلك أن يكسب عدداً من السياسيين الوطنيين واجتمعوا في منزله وكونوا الجبهة الوطنية وكان عددهم لا يزيد عن 12 شخصاً. للمزيد من التفاصيل راجع:
يرفيد ابراهيميان، القوى السياسة في الثورة الإيرانية....، ص 78؛ استاذ شهيد سيد حسن آيت، المصدر السابق، ص 162.

[965] انتوني آيدن، مذكرات انتوني آيدن، القسم الأول 1951-1957، ترجمة خيري حماد، الطبعة الأولى، بيروت (د-ت)، ص 281.

[966] روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 213.

[967] من مواليد عام 1901، تخرج من الكلية العسكرية بطهران واكمل دراسته العسكرية العليا في فرنسا، كان والده عسكريا تقاعد برتبة زعيم. ألف رزم آرا العديد من الكتب الجغرافية عن بلاده واتقن اللغتين الفرنسية والتركية، عين رئيساً لأركان الجيش أول مرة عام 1944 ثم عين في هذا المنصب مرة ثانية في الرابع من تموز 1946 بعد تقديمه تقريراً عسكرياً شاملاً عن منطقة كردستان لوضع حد للقتال الناشب هناك. في خريف عام 1946 قاد القوات الايرانية وقضى على حكومة اذربيجان.

للوزراء[968]، وكان تعيينه انحرافا عن الممارسة التقليدية، لانه وفقا للدستور لا يحق للشاه أن ينصب رئيسا للوزراء بل أن يقوم المجلس بترشيح رئيس الوزراء فيصدر أمر التعيين من جانب الشاه[969]، وعد ذلك التصرف بأنه غير دستوري وأنه مؤامرة على المجلس من أجل الاتفاقية التكميلية المشبوهة[970]، وفهمت الجماهير بأن الجيش دخل طرفا في الصراع[971].

للمزيد من التفاصيل عن حياته راجع:
د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، المف 311/499، الوثيقة رقم 75، ص 113، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ 14 تموز 1946؛

Azimi,Op.Cit.,PP.227-228.

([968]) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4955، الوثيقة رقم 84، ص 159، تقرير السفارة العراقية في طهران بتاريخ 3 تموز 1950.

([969]) استاذ شهيد سيد حسن آيت، المصدر السابق، ص 164.

([970]) Zabih,The Mossadegh Era…,P.23.

([971]) د. ابراهيم الدسوقي شتا، المصدر السابق، ص 70.

المطالبة بإلغاء الاتفاقية التكميلية وتأميم الصناعة النفطية الوطنية

مع مجيء رزم آرا لرئاسة الوزارة، بدأت المعارضة البرلمانية تهيئة رأي عام مناهض للاتفاقية التكميلية، فأخذت تعقد الاجتماعات المتتالية لتدارس الخطوات الضرورية واللازمة اتخاذها لمواجهة اصرار الحكومة على تمرير الاتفاقية المذكورة(972). فحاولت المعارضة النيل من رئيس الوزراء الجديد باعلان تشكيكها في نزاهته، حيث ادعت المعارضة، بعد مرور ثلاثة اسابيع على تشكيل وزارته، بوجود تلاعب في ميزانية الجيش، وقدم مقترح من قبل النواب المعارضين لتشكيل لجنة برلمانية تقوم بتدقيق وتفتيش حسابات وزارة الحربية خلال السنوات التي كان فيها رزم آرا رئيسا لاركان الجيش(973).

أدرك رئيس الوزراء بدوره، أنه لا يستطيع حمل المجلس على تصديق الاتفاقية ما لم يقنع ممثلي شركة النفط بفتح باب التفاوض واجراء بعض التعديلات في الاتفاقية، كخفض الاسعار داخل البلد وتقليل الاعتماد على الكادر الأجنبي والاعتماد على الايرانيين(974)، وتوسيع اشرافها على صادرات الشركة من النفط، وأن تعطي الشركة للحكومة الفائض من الغاز الطبيعي(975). وجاءت هذه الضغوط من قبل رزم آرا على

---

(972) د. ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4955، الوثيقة رقم 108، ص 113، كتاب السفارة العراقية في طهران بتاريخ 26 حزيران 1950.
(973) د. ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4955، الوثيقة رقم 89، ص 157، كتاب السفارة العراقية في طهران بتاريخ 31 حزيران 1951.
(974) Hurewitz,Middle East Dilemmas…,P.36;Ashraf Pahlavi, Op.Cit.,P.115.
(975) جورج كيرك، المصدر السابق، ص 211 ,Rubin,Op.Cit.,P.52

ادارة الشركة بسبب تزايد المطالبة بتأميم النفط، لاسيما بعد أن وقعّ ثمانية نواب[976] من داخل المجلس، بالإضافة إلى آية الله الكاشاني[977] الذي كان آنذاك خارج المجلس، على مقترح بهذا المعنى قدّمه النائب "حائري زاده، الذي يُعد أول من اقترح تأميم الصناعة النفطية في دورة المجلس السادس عشر، وقد انضم إليهم ثلاثة آخرون فيما بعد، فوصل العدد إلى أحد عشر موقّعاً من أعضاء المجلس، لكن هذا العدد وفقا للدستور لا يحق له تقديم أي لائحة أو مشروع قانون للمجلس ما لم يصل إلى خمسة عشر نائبا"[978].

رفضت ادارة شركة النفط الانكلو-ايرانية المطالب التي تقدم بها رزم آرا، فاضطر إلى تقديم الاتفاقية إلى المجلس للمصادقة عليها[979]. ومهما يكن، فان وزارة رزم آرا عرف عنها دفاعها المستميت عن شرك النفط ولائحة ملحق الامتيازات[980]. فقد كانت الوزارة الايرانية مقتنعة بأنه لا يمكن الوصول إلى وضع أفضل مما توصلت إليه الحكومة في تلك الظروف[981]. فقد أعلن غلام حسين فروهر[982] وزير المالية، عندما

---

[976] وهم الدكتور محمد مصدق، الدكتور مظفر بقائي كرماني الله يار صالح، محمد مكي، عبد الحسين زاده، محمود ناريمان، علي شايغاب، عبد القادر آزاد.

[977] للتفاصيل عن حياته راجع: Ashraf Pahlavi, Op.Cit.,PP. 110-111

[978] أستاذ شهيد سيد حسين آيت، المصدر السابقن ص 166.

[979] حربي محمد، تطور الحركة الوطنية...، ص 59.

[980] عبد الله عبهول،أحداث ايران الداخلية عشية تجربة تأميم النفط في الوثائق الدبلوماسية العراقية (بحث مسحوب على الرونيو)، ص 10؛ هاكوب توريانتز، المصدر السابق، ص 112.

[981] F.O.,371/91521,Persian Oil Crisis, Conduct of the Anglo-Persian Oil Question, 4 January, 1951.

[982] كان فروهر يرأس مصرف الصناعة والتعدين قبل توليه مسؤولية منظمة خطة السنوات السبع: F.O.371/91780,Economic Report on Persia,December 1950 to September,1951.P.3..

مثل امام اجتماع اللجنة النفطية الرابع عشر، بأن الحكومة لم تقم بسحب الاتفاقية بل هي التي تقف وراءها[983].

كما أعلن رئيس الوزراء صراحة تأييده للاتفاقية في العاشر من تشرين الأول 1950، عندما طالب الشيخ باقر الكاظمي، رئيس مجلس الشيوخ[984]، الوزارة بتقديم رأيها صراحة حول الاتفاقية، حيث أكد رزم آرا بأن:

"وزارته تؤيد اتفاقية (كاس-كلشائيان) النفطية، ولولا موافقتها عليها ما زودت مجلس النواب بجميع المخابرات المتعلقة بالنفط، ولما أوفدت من قبلها من ينوب عنها عند درس الأوراق والملفات المتعلقة بالنفط من قبل اللجنة الخاصة المؤلفة من قبل مجلس النواب"[985].

وكان لهذا التصريح الهام، الذي ألقاه رئيس الوزراء لأول مرة، رد فعل عظيم في البرلمان ولاسيما في مجلس النواب الذي ثارت فيه ثائرة الأقلية وبعض نواب الأكثرية، الذين التحقوا بالأقلية بعد أن اطلعوا على موقف الوزارة من قضية النفط هذه[986]. وقد القى بعض نواب الأقلية، بضمنهم الدكتور مصدق والدكتور هدايتي، خُطباً شديدة اللهجة هاجموا فيها الوزارة ورئيسها، واستعملوا فيها كلمات "الكذاب-

---

([983]) Greaves,Op.Cit.,P.74

([984]) تألف مجلس الشيوخ عام 1950 تنفيذا للنص الوارد في دستور عام 1906، عدد اعضائه ستين عضواً نصفهم ينتخبون والصنف الاخر يعنيهم الشاه. يجب أن يكونوا من المسلمين ولا يقل عمر الواحد منهم عن الأربعين وفترة المجلس ست سنوات. للتفاصيل راجع/
دافيد.اي.لونغ، الخليج الفارسي: مقدمة لشعوبه وسياساته واقتصاده، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، (د-ت)، ص 28 Lenczowski,The Middle East…,P.185

([985]) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4955، الوثيقة رقم 42، ص 85، كتاب السفارة العراقية في طهران بتاريخ 22 تشرين الأول 1950.

([986]) المصدر نفسه.

المراوغ كالثعلب" وغيرها من الكلمات النابية، مما اضطر رزم آرا أن يدافع عن نفسه وأن يطلب من النواب عدم تجاوز حدود الأدب واللياقة[987].

كرر رئيس الوزراء، ما سبق وأن أعلنه أمام مجلس الشيوخ، من دعمه وحكومته للاتفاقية التكيملية عندما مثل امام اللجنة المختلطة في اجتماعها الخامس عشر[988]، وأشار مصدق، في رده على ملاحظات رزم آرا، إلى أن اتفاقية عام 1933 تُعد لاغية وباطلة، ووضح بأن حكومته فشلت في ضمان حقوق ومصالح ايران الوطنية لإنها لم تستطع ابلاغ الشركة بعدم قبولها بالاتفاقية التكميلية، واضاف مخاطبا رئيس الوزراء:

"لو كان لديك أي التزام بما يمليه الضمير، ولو لم تكن تحت تأثير الضغط الاجنبي، لما قلت ما قلته هنا..." [989].

كما قام "محمد مكي"، أحد أعضاء اللجنة المختلطة، بالرد على ملاحظات رزم آرا متهما اياه باعتماد المماطلة والتسويف، وصرح في الختام معتقدا بأن:

"النفط يجب أن يؤمم، وسواء جرى التأميم عاجلا أو آجلا فانني أعتقد بأنه سيؤمم في نهاية المطاف"[990].

تحوّل الصراع بين المعارضة والحكومة من قاعة المجلس إلى الصحف، مما ساعد على معرفة حقيقة مواقف الطرفين من قبل جميع الشرائح الاجتماعية، وبالتالي كان له الأثر الكبير في تأليبها ضد الحكومة[991]، حيث وصفت معظم الصحف في طهران

([987]) المصدر نفسه.
([988]) روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 214.
([989]) مقتبس في: المصدر نفسه، ص 215.
([990]) مقتبس في: المصدر نفسه.
([991]) طاهر خلف البكاء، التطورات الداخية...، ص 314.

خطورة شركة النفط الانكلو-ايرانية "كوباء الملاريا"[992] الأمر الذي ازعج الحكومة، فأقدمت في نهاية كانون الأول 1950 على شن حملة شديدة وواسعة ضد صحف المعارضة فعطلت بعضها وهاجمت مطابعها وأتلفتها، مما أثار سخط المعارضة في مجلسي النواب والشيوخ[993].

وتبين في هذا الوقت، أن علماء الدين في ايران يؤيدون فكرة التأميم بحرارة، حيث ظهر سبعة من كبار علماء الدين أيدوا آية الله أبو القاسم الكاشاني الذي كان ينادي بتأميم النفط من خارج المجلس بوصفه جزءاً من القتال المناهض لشركة النفط[994]، فقد صرح بأن:

"الواجب الديني لكل مسلم ايراني هو في دعم حركة التأميم والمساعدة على تحقيق حلم الشعب"[995].

وقد سبق للكاشاني أو وجه رسالة إلى المجلس في العاشر من حزيران 1950، بعد دعوته من منفاه في لبنان، أعلن فيها معارضته القوية للاتفاقية[996] وأصدر الكاشاني منشورا جديدا نشرته الصحف، ندّد فيه بسياسة الاستعمار البريطانية والخطة التي تمشي عليها شركة النفط في استثمار مصادر البلاد وحدها دون أن تمنح ايران حقوقها، وختم منشوره، بأن طلب من المجلس الغاء امتيازات شركة النفط ووضع

---

(992) Quoted in: Greaves,Op.Cit.,P.73.

(993) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4955، الوثيقة رقم 17، ص 41، كتاب السفارة العراقية في طهران بتاريخ 25 كانون الأول 1950.

(994) أستاذ شهيد سيد حسن آيت، المصدر السابق، ص 166.

(995) مقتبس في: حربي محمد، تطور الحركة الوطنية...، ص 61.

(996) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4955، الوثيقة رقم 108، ص 113، كتاب السفارة العراقية في طهران بتاريخ26 حزيران 1950.

قانوناً جديداً للنفط تصبح بموجبه جميع مشاريع النفط ومصادره قومية تُدار من قبل الإيرانيين أنفسهم[997].

بدأ يلوح في الافق امكانية تبني اللجنة المختلطة موقفا يدعو إلى تأميم صناعة النفط في البلاد، فقدم أحد عشر نائبا من المعارضة والمؤيدون لهم اقتراحاً[998] إلى مجلس النواب في السابع عشر من كانون الأول 1950[999]، طالبوا فيه بتأميم صناعة النفط في جميع أنحاء البلاد دون استثناء، وأن تتولى الحكومة الإشراف على جميع عمليات الاستكشاف والاستخراج والاستثمار النفطي[1000]. ثم خاطب مصدق اللجنة المختلطة قائلاً:

"... إذا ما تم تأميم صناعة النفط عندئذ لن يكون هناك شركة تستطيع، من أجل ضمان تحقيق مصلحتها الخاصة، التدخل في شؤوننا الداخلية أو إسناد وظائف لأشخاص فاسدين، بدلاً من أشخاص شرفاء وطنيين"[1001].

وجه أبو القاسم الكاشاني، في هذه الأثناء، نداءا إلى جماهير طهران يدعوهم للحضور إلى مسجد شاه للاستماع إلى الخطب التي ستلقى من بعض الزعماء حول النفط في يوم الجمعة الموافق الثاني والعشرين من كانون الأول 1950، واكتظ الجامع بالآلف المتظاهرين من الناس ضد شركة النفط ولزوم إلغاء جميع امتيازاتها، وألقى النائب

([997]) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4955، الوثيقة رقم 15، ص 37، كتاب السفارة العراقية في طهران بتاريخ 18 كانون الأول 1950؛

Thomas and Frye,Op.Cit.,P.256.

([998]) أصل المقترح هو بيان صادر من الجبهة الوطنية في السادس من تشرين الثاني 1950.

([999]) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4955، الوثيقة رقم 15، ص 38، كتاب السفارة العراقية في طهران بتاريخ 18 كانون الأول 1950؛ د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/49555، الوثيقة رقم 52، ص 53، كتاب السفارة العراقية في طهران بتاريخ 24 كانون الأول 1950.

([1000]) روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 216.

([1001]) مقتبس في: المصدر نفسه، ص 217.

المعارض الدكتور بقائي خطاباً دام أكثر من ساعتين فضح فيه أعمال شركة النفط وهاجم وزارة رزم آرا مهاجمة عنيفة متهما إياها بالخيانة وتبذير أموال الدولة، وفي النهاية وقعت مضبطة طلب فيها إلغاء كافة امتيازات شركة النفط الانكلو-إيرانية. ولزوم جعل مشاريع النفط واستثمارها في ايدي وطنية، والاعتماد على جبهة المعارضة في مطاليبها داخل مجلس النواب[1002].

وعندما اجتمع مجلس النواب في الأسبوع الأخير من عام 1950، والذي سمي بـ "اسبوع النفط"، حضره رزم آرا ودافع فيه عن شركة النفط والملحق، وفي معرض دفاعه ذلك اهان شبعه وطعنه في الصميم بقوله:

"أن الشعب الايراني لما كان لا يستطيع أن يدير معملاً وطنيا للاسمنت كيف يمكن له أن يدير شؤون النفط واستثماره واستهلاكه ويطلب لزوم جعل النفط مشاريع وطنية"[1003].

كان من الطبيعي أن يكون رد فعل قوى المعارضة والرأي العام الايراني على هذا التصريح عنيفا وغاضبا، فانطلقت التظاهرات في شوارع طهران منددة برئيس الوزراء وشركة النفط، وتأزم الوضع وازداد خطورة وما عاد هناك مجال للتفاهم بين الحكومة ومعارضتها، وبغية تهدئة الأمور والسيطرة عليها قرر رزم آرا في السادس والعشرين من كانون الأول سحب ملحق الامتيازات من جدول أعمال مجلس النواب[1004]. لم يحقق رئيس الوزراء ما أبتغاه من قراره ذلك، وبدلا من أن تهدأ

(1002) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4955، الوثيقة رقم 17، ص 42، كتاب السفارة العراقية في طهران بتاريخ 25 كانون الأول 1950.

(1003) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4955، الوثيقة رقم 13، ص 30، كتاب السفارة العراقية في طهران بتاريخ 1 كانون الثاني 1951؛
استاذ شهيد سيد حسن آيت، المصدر السابق، ص 167.

(1004) F.O.,371/91521,Persian Oil Crisis, Conduct of the Anglo-Persian Oil Question, 4 January, 1951: Rubin,Op.Cit.,P.51.

الأوضاع واجه مزيدا من هجوم النواب عليه، واتهم المتحدثون رزم آرا ووزير ماليته فروهر بـ:

"الخيانة وخدمة الاستعمار"[1005].

وعد أربعة وزراء سحب الملحق من دون أخذ موافقة مجلس الوزراء، تحدياً للمجلس فقدموا استقالاتهم إلا أنهم عدلوا بضغط من رئيس الوزراء[1006].

واجه رئيس الوزراء، في مجلس الشيوخ، نفس التهم التي تعرض لها في مجلس النواب، وحث باقر الكاظمي، رئيس المجلس،النواب على عدم الاكتراث بقرار سحب الملحق، وطالبهم بمناقشة ودراسة قرار اللجنة المختلطة الخاص بتأميم النفط[1007]. وعندما أدرك رئيس الوزراء ضعف مركزه داخل المجلس، حاول أن يستعطف بعض أعضائه، فالقى خطابا في الحادي والثلاثين من كانون الأول 1950، شرح فيه الأعمال التي قامت بها حكومته، لكنه لم ينل ما ابتغاه من ذلك الخطاب، فقد هتف في وجهة أحد النواب قائلاً:

"أننا لا نريد أطفالا يحكموننا، أزيحوا هذه الوجوه من أمامنا وأتوا بوزارة تدفاع عن حقوق الشعب"[1008].

تدخل الشاه للسيطرة على الموقف وانقاذ رئيس وزرائه، فدعا النواب إلى بلاطه، وعقد معهم اجتماعا في بداية كانون الثاني 1951، تحدث فيه عن سوء الحالة

[1005] د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4955، الوثيقة رقم 13، ص 29، كتاب السفارة العراقية في طهران بتاريخ 1 كانون الثاني 1951؛

[1006] المصدر نفسه.

[1007] Hurewitz,Middle East Dilemmas…,P.37.

[1008] د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4955، الوثيقة رقم 13، ص 30، كتاب السفارة العراقية في طهران بتاريخ 1 كانون الثاني 1951؛

الاقتصادية للبلاد[1009]، وحذر النواب من الفرقة وعدم التكاثف، وطلب منهم تأييد وزارة رزم آرا[1010]. وإنقاذاً للموقف، وبعد مناقشات طويلة بين أعضاء الهيئة الحاكمة، ارتأوا التضحية بوزير المالية فروهر واقالته من منصبه، لكونه شريك رئيس الوزراء في الدفاع عن الشركة والملحق[1011].

أصدرت اللجنة المختلطة، في هذه الأثناء، في الحادي عشر من كانون الثاني قرارا برفض ملحق الامتيازات لأنه:

"لا يضمن حقوق ايران بما فيه الكفاية وفقا لما حدده قانون تشرين الأول عام 1947"[1012].

وعهد مجلس النواب، في اليوم نفسه، إلى اللجنة المختلطة بأن تعد خلال شهرين تقريرا يتضمن الأسلوب الواجب اتباعه لضمان حقوق ايران وحل قضية النفط[1013]. وعندما أدرك رئيس الوزراء بأن المجلس جاد في الأخذ بمقترحات اللجنة والإقرار بها صرح في الثالث من شباط لمراسل وكالة الأنباء الفرنسية بأن:

([1009]) أصيب مشروع السنوات السبع بعطل شديد، نظرا لعدم توفر المال الذي كان ينتظر توافره، لأن المشروع يستلزم في جميع الأحوال تمويلا من مصدر خارجي والقرض الأمريكي لايران لم يزد على 25 مليون =ولار، كما أن عائدات النفط التي قدرت بأنها سوف تساهم في تمويل الخطة،لم تشكل سوى نسبة 35% من الأموال اللازمة لها. للتفاصيل حول فشل برنامج السنوات السبع راجع:
F.O.,371/91780,Economic Report on Persia, December 1950 to September 1951, P.3: T.Cuyler Yound, "The Race Between Russia and Reform in Iran," Foreign Affaris, An American Quarterly, Vol.28,No.2,January 1950,P.282ff.

([1010]) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4955، الوثيقة رقم 7، ص 14، كتاب السفارة العراقية في طهران بتاريخ 15 كانون الثاني 1951؛

([1011]) طاهر خلف البكاء، التطورات الداخلية...، ص 318.

([1012]) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4955، الوثيقة رقم 7، ص 17، كتاب السفارة العراقية في طهران بتاريخ 15 كانون الثاني 1951؛

([1013]) Gregory,Op.Cit.,P.144.

"حكومته ستأنف مفاوضاتها مع شركة النفط طبقاً للقواعد والقوانين"[1014].

ويبدو أن رزم آرا اراد فتح باب المفاوضات من أجل الضغط على ادارة الشركة، بقبول مبدأ تقاسم الأرباح مناصفة على غرار الشركات النفطية العاملة في فنزويلا والسعودية، لإنه كان يجد في مبدأ المناصفة حلا وسطا بين من يطالب بالغاء الاتفاقية التكميلية وبين من يطالب بتأميم الصناعة النفطية من أعضاء المجلس. وحاول رزم آرا، قبل اقتراب نهاية المدة المقررة لتقديم تقرير اللجنة الخاصة إلى المجلس، أن يوضح للسفير البريطاني في طهران "فرانسيس شيفرد" في الحادي والعشرين من شباط 1951، بأن نصيب الحكومة الإيرانية من أرباح النفط ينبغي أن يُرفع إلى 50%[1015] والا سيكون الموقف أمامه عصيبا، وطلب رئيس الوزراء الإيراني ردا على مقترحه بموعد أقصاه صباح يوم الرابع والعشرين من شباط كآخر موعد[1016].

وزادت واشنطن، في هذه الأثناء من ضغطها على شركة النفط والحكومة البريطانية لتكونا أكثر استجابة للمطاليب الإيرانية، وقامت وزارة الخارجية الأمريكية بالاتصالات المستمرة مع لندن مطالبة إياها بامتيازات أخرى، طالبه منها تطبيق مبدأ

(1014) F.O.,371/91521,Persian Oil Crisis,Conduct of the Anglo-Persian Oil Question, 4January,1951;Rubin,Op.Cit.,P.51.

د. ك.و، الوحدة الوثائقية،ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4956/، الوثيقة رقم 38، ص 80، كتاب السفارة العراقية في طهران بتاريخ 26 شباط 1951.

(1015) وسط تلك الأجواء المشحونة بالتوتر بين شركة النفط والحومة الايرانية من جانب والوطنيين الايرانيين من جانب آخر، اتفقت شركة آرامكو الامريكية مع المملكة العربية السعودية في الثاني من كانون الثاني 1951 على تقسيم الأرباح على أساس مبدأ مناصفة الأرباح. وكانت فنزويلا قد سبقتها وذلك في الثاني عشر من تشرين الثاني 1948. للمزيد من التفاصيل حول مبدأ المناصفة راجع: فتحي الخضيري، مبدأ مناصفة الأرباح في ظل التشريعات المالية والمباديء المحاسبية التي تسير عليها شركات البترول في الشرق الأوسط، البترول والغاز الطبيعي، مجلة، العدد السادس، السنة الثانية، آذار 1967، ص 74-51؛ حربي محمد، الستراتيجية النفطية...، ص 44-47

(1016) F.O.,371/91522,From Sir F. Shepherd to Foreign Office,21 St February,1951,P.1.

مناصفة الأرباح كما تفعل شركات النفط الأمريكية في الدول المنتجة للنفط[1017]. ففي اليوم الذي أعلن فيه أن حصة إيران قد أصبحت 30% بموجب الاتفاقية التكميلية، أدلى السفير الأمريكي في طهران الدكتور هنري غريدي لمراسلي الصحف بتصريح قال فيه:

"أن شركة البترول العربية (آرامكو) التي تستغل بترول المملكة العربية السعودية ستجعل حصة ابن السعود من الربح خمسين في المائة بدلا من عشرين في المائة كما كانت قبلاً"[1018].

لأن شركة النفط الانكلو-ايرانية لم تكن تدفع للحكومة الايرانية سوى 15%، بينما كانت:

"شركات البترول الأمريكية قد منحت للمملكة العربية السعودية حصة تبلغ خمسين بالمائة، وطالب ايرانيون كثيرون بزيادة العائدات إلى مستوى مماثل، ولكن مديري شركة الانكلو-ايرانيان أصموا آذانهم عن هذا الطلب"[1019].

وأعلن "نيفيل كاس" في اليوم الثاني من توقيع شركة آرامكو مع المملكة العربية السعودية، أي في الثالث من كانون الثاني 1951، واصفا "الاتفاقية التكميلية بأنها:

"صيغة عادلة للتسوية لأن الشركة كانت تبغي من خلال الاتفاقية مع ايران الوصول إلى نفس النتائج التي توصلت اليها الشركات النفطية العاملة في الشرق الأوسط"[1020].

(1017) Rubin,Op.Cit.,P.465-47.

(1018) مقتبس في: سليم طه التكريتي، المصدر السابق، ص 71.

(1019) مقتبس في: مذكرات ثريا، الطبعة الأولى، 1964، ص 67.

(1020) F.O.,371/91521,Meeting in Mr Furlonge's Room,3rd January,1951,P.9.

ويبدو أن رفض ممثلي شركة النفط في العمل بمبدأ المناصفة يعود إلى انخفاض اسعار النفط بصورة دائمة في منطقة الخليج العربي وهي أقل مما عليه في خليج المكسيك وذلك بسبب ارتفاع الشحن إلى الأسواق العالمية. وحول استحالة تطبيق الأرباح مناصفة، أكد كاس بأن:

"تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح مع الحكومة الإيرانية غير ملائم، لأن الأمر سيكون معقدا للغاية من خلال الحقيقة التي مفادها أن أغلب أرباح شركات النفط تأتي من المنتجات المستخرجة من التصفية، بينما الشركات التي تعمل في فنزويلا تتعامل مع النفط الخام"[1021].

وبعد أخذ ورد، وبغية مواجهة الموقف الحرج داخل ايران وخوفا من انفلات الأمور وللالتفاف على مطلب تأميم النفط، قبلت شركة النفط بمبدأ مناصفة الأرباح حين قدمت عرضا في الثالث والعشرين من شباط[1022]، ردا على مقترح رئيس الوزراء الايراني للسفير البريطاني، وهو الموعد النهائي لقبول المقترح. بالإضافة إلى تقديم قرض بخمسة ملايين جنيه من قبل شركة النفط إلى الحكومة الايرانية لحل مشاكلها المالية، الا أن هذا العرض جاء متأخرا"[1023]. فقد رفض مصدق الاقتراح الخاص باعتماد مبدأ المناصفة في توزيع العائدات النفطية، مؤكدا بأن ذلك يعني الابقاء على اتفاقية عام 1933[1024].

والقى رزم آرا خطابا أمام المجلس في الثالث من آذار 1951[1025]، وضح فيه الفوائد التي ستجنيها ايران، في حالة تصديق المجلس على الاتفاقية التكميلية، وهي تعاني من

(1021) Ibid.

(1022) F.O.,371/91522,Persian: Anglo-Persian Oil Affairs,3 rd February,1951;Hurewitz,Middle East Dilemmas…,P.37.

(1023) د. نوري عبد الحميد خليل، المصدر السابق، ص 394 ;Armajani,Iran,P.163

(1024) روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 220.

(1025) تذكر بعض المصادر بأن الخطاب كان في الخامس من آذار 1951، ينظر:

أزمة اقتصادية خانقة(1026)، وتحدث عن استحالة تمكن ايران من توفير مستلزمات الإنتاج والتسويق الناجح، إذا ما تقرر تأميم النفط(1027)، بالإضافة إلى التعويضات التي يجب أن تدفع للشركة اذا ما أممت صناعتها النفطية، حيث أكد:

" في حالة تأميم نفط ايران فان الحكومة سوف تكون ملزمة بدفع تعويض للشركة يتراوح بين 300-500 مليون جنيه"(1028)

وأضاف بأنه:

"ليس من الصالح لإيران قط إيجاد شقة خلاف بين حكومة صغيرة ودولة عظمى"(1029).

كان لخطاب رزم آرا وقع سياسي كبير في نفوس الشريحة الوطنية الإيرانية، التي اتهمته بالعمالة لبريطانيا والوقوف في وجه تأميم الصناعة النفطية(1030)، الأمر الذي دفع احد أعضاء منظمة "فدائيان أسلام"(1031)،

محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص 53؛ د. طاهر خلف البكاء، أضواء على التاريخ السياسي...، ص 20.

(1026) F.O.,371/91619,Persian Oil Crisis, Prime Minister's Speech to Majlis, Oil Commission, 3 rd March, 1951.

(1027) Thomas and Frye, Op.Cit.,P.256.

(1028) F.O.,371/91619,Persian Oil Crisis, Prime Minister's Speech to Majlis, Oil Commission, 3 rd March, 1951.

(1029) Ibid.

(1030) Greaves,Op.Cit.,P.74;Frrier, The Development…,P.108.

(1031) أسسها شاب ايراني يدعى مجتبى نواب صفوي عام 1944 باسم جميعة مكافحة اللادينيين" وكان أبو القاسم الكاشاني الزعيم الحقيقي لهذه الجمعية، وقد سبق لهذه المنظمة أن قتلت احمد كسروي الكاتب الإيراني، بعد أن اتهمته بالالحاد، وكذلك قتلت عبد الحسين هرر وزير البلاط الايراني في الرابع من تشرين الثاني 1949. راجع:
المجتمع الإيراني، مركز البحوث والمعلومات، المصدر السابق، ص 36.

المدعو "خليل طهماسبي"[1032] إلى اطلاق النار عليه، أثناء مشاركته في تشييع جنازة احد علماء الدين، فأرداه قتيلا في السابع من آذار 1951[1033].

أحدث اغتيال رئيس الوزراء ردود فعل واسعة مختلفة، فقد أصدرت منظمة فدائيان إسلام بيانا تهديدياً، نُشر على صدر صحفها في اليوم التالي للعملية نداءاً جاء فيه:

"... دفاعاً عن حقوق الشعب الإيراني الذي داسها رزم آرا بقدميه في سبيل خدمة الأجنبي أقدم (خليل طهماسبي) على هذا الاغتيال"[1034].

وأنذر رئيس المنظمة، مدير الشرطة العام وكذا سائر السلطات وحتى الشاه نفسه، اذا لم يفرج عن القاتل، بقوله:

" في حالة عدم الافراج عن القاتل (خليل طهماسبي) خلال ثلاثة أيام فلسوف يغتال مدير الشرطة العام وغيره من رجال الحكم مهما كانت درجاتهم"[1035].

وطالب الكاشاني، في حديث صحفي له أثر الاغتيال، بإطلاق سراحه فورا لانه نفذ ارادة الشعب الإيراني، وأن الرأي العام الإيراني هو الذي أصدر حكم الإعدام على رزم آرا، وأضاف:

([1032]) كان يبلغ من العمر 26 سنة عندما نفذ عملية الاغتيال، واعتقل فور تنفيذ العملية، لكن اطلق سراحه تحت تهديد منظمة فدائيان اسلام والكاشاني. كان يعمل نجار، ولقب بـ "البطل القومي"، في عهد حكومة مصدق 51-1953، لكنه اعتقل في آب 1953 ونفذ فيه حكم الاعدام.
سياويش بشيري، المصدر السابق، ص 252 ;Ashraf Pahlavi,Op.Cit.,P.116

([1033]) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4960، الوثيقة رقم 10، ص 23-25، كتاب السفارة العراقية في طهران بتاريخ 12 آذار 1951؛
Guywint and Peter Calvocoressi,Middle East Crisis, London,1957,P.30.

([1034]) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4960، الوثيقة رقم 10، ص 25، كتاب السفارة العراقية في طهران بتاريخ 12 آذار 1951؛

([1035]) المصدر نفسه.

"أن الرصاصــات التــي أردت رزم آرا قتــيلا كانــت رصاصــات مباركــة مصــحوبة بــالتوفيق، لقـد كسـبنا معركـة البتـرول، سـيؤمم البتـرول رغـم انـف الخـائن المضـرج بدمه"[1036].

وحول عدم شرعية الاتفاقية النفطية لعام 1933، اكد الكاشاني بأن:

"اتفاقيـة 1933 ليسـت قانونيـة لأن الموقـع عليهـا مـن قبـل ايـران اعتـرف رسـمياً فـي المجلـس النيـابي، أن الاتفاقيـة المـذكورة قـد أجبـرت ايـران علـى قبولهـا بالضـغط، وأن الذي اعترف بهذا التصريح رسمياً هو الآن رئيس لمجلس الأعيان"[1037].

وشاركت الصحافة في طهران هذا المسعى عندما شنت هجمات قاسية على شركة النفط وعلى اتفاقية عام 1933 حينما وصفتها بـ:

"السرطان الخبيث الذي يأكل حياة ايران منذ خمسة عشر عاماً"[1038].

وعلى النقيض من ذلك جاءت ردود فعل الصحافة السوفيتية، التي أعربت عن أسفها عن مقتل رزم آرا[1039].

([1036]) مقتبس في: د. عبد السلام عبد العزيز فهمي، تاريخ ايران السياسي...، ص 127؛ موسى الموسوي، ايران في ربع قرن، (بلا)، 1972، ص10.

([1037]) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4956، الوثيقة رقم 9، ص 21، كتاب السفارة العراقية في طهران بتاريخ 8 نيسان 1951.

([1038]) Quoted in: Greaves,Op.Cit.,P.75.

([1039]) كانت علاقة حكومة رزم آرا جيدة مع الاتحاد السوفيتي واليسار الايراني، فقد وقع معاهدة تجارية مع الاتحاد ا لسوفيتي وخفف قليلا من القيود على حزب توده، وقد رفض ارسال قوات ايرانية إلى الحرب الكورية.

للمزيد من التفاصيل عن علاقة رزم آرا مع الاتحاد السوفيتي راجع:

Abrahamian,Op.Cit.,P.229,264; سليم طه التكريتي، المصدر السابق، ص 74

وكان حزب توده ينعت الدكتور مصدق وبقية أعضاء الجبهة الوطنية بخدم الأمريكان[1040].

ومهما يكن من أمر ذلك، فإن قضية النفط شهدت أثر اغتيال رزم آرا تطوراً سريعاً وحاسماً، عندما انتقلت بالبلد بعيداً عن روح الوسطية والاعتدال في هذه المسألة الحيوية، مما بعث هذا العمل الرعب في نفوس الفئات الحاكمة حتى صارت تقدم التنازل تلو التنازل للوطنيين[1041]. ففي اليوم التالي لعملية الاغتيال، أي في الثامن من آذار أصدرت اللجنة المختلطة الخاصة بالنفط قرارا بالإجماع[1042]، يقضي بتأميم الصناعة النفطية في جميع أنحاء البلاد وطلب من المجلس منحها مدة شهرين آخرين لدراسة تنفيذ هذا القرار[1043].

في ظل تلك الأجواء، أجبر الشاه وزير بلاطه حسين علاء[1044] على تشكيل الوزارة في الثالث عشر من آذار[1045].

([1040]) أستاذ شهيد سيد حسن آيت، المصدر السابق، ص 169.

([1041]) Zabih, The Mossadegh Era…,P.25.

([1042]) تذكر بعض المصادر بأن قرار اللجنة المختلطة صدر في الخامس عشر من آذار، ينظر:
Saikal,Op.Cit.,P.38;Hurewitz,Middle East Dilemmas..,P.37;Lenczowski, The Middle East…,P.192.
بينما يذكر مصدر آخر، بأنه في الثامن من آذار أقرت لجنة النفط اقتراح التأميم، وفي الخامس عشر من آذار صادق المجلس عليه. ينظر:
Gregory,Cop.Cit.,P.144.

([1043]) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4960، الوثيقة رقم 10، ص 27، كتاب السفارة العراقية في طهران بتاريخ 12 آذار 1951.

([1044]) ولد عام 1884، بعد أن أكمل دراسته التحق بالخدمة في السلك الخارجي، اصبح وزيراً للاشغال العامة عام 1918، ثم سفيرا في مدريد ثم في واشنطن،وعاد إلى ايران عام 1925 وأصبح عضوا في المجلس الخامس عن مدينة طهران. شغل منصب وزير الأشغال عام1927، ثم عين سفيراً في باريس عام 1929 وسفيراً في لندن عام1934, وشغل منصب وزير التجارة عام 1937، وفي عام 1938 تمت تنحيته من قبل رضا بهلوي. عين سفيراً في واشنطن عام 1941 ثم ممثلاً لإيران في الأمم المتحدة عام 1948. وأصبح وزيراً للخارجية عام 1950 في وزارة محمد سعيد وبعدها في وزارة علي منصور واخيرا عين وزيراً للبلاط في شباط 1951.
للتفاصيل عن حياته راجع: Azimi,Op.Cit.,P.247f.

([1045]) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4960، الوثيقة رقم 10، ص 27، كتاب السفارة العراقية في طهران بتاريخ 12 آذار 1951.

بعد أن اعتذر العديد من الشخصيات السياسية البارزة[1046] عن قبول وتحمل هذه المسؤولية[1047]، ولهذا كان الجميع يعرفون بـ:

"أنه ليس سوى سد ثغرة"[1048].

واجه رئيس الوزراء الجديد مجموعة مشاكل[1049]، من بينها مشكلة تصديق المجلس على مقترح اللجنة المختلطة بخصوص تأميم النفط، وكان منهاج الوزارة الجديدة خالياً من ذكر النفط، بحجة التريث والاطلاع على رأي لجنة النفط، حول دراسة كيفية تنفيذ قانون التأميم، الا أنها لم تنج من النقد والنعوت النابية، خلال مدة تشكيلها حتى سقوطها[1050].

عرضت اللجنة المختلطة مقترحها، الخاص بتأميم النفط، على مجلس النواب في الخامس عشر من آذار[1051]، حيث القى الدكتور مصدق كلمة حماسية، دافع فيها عن حقوق ايران وهاجم تدخل الحكومة البريطانية في الشؤون الداخلية لبلاده، ودفاعها عن شركة النفط، وأكد حق ايران في تأميم نفطها، وبعد أن أنهى مصدق كلمته، طلب رئيس مجلس النواب من الأعضاء، التصديق على مقترح اللجنة، فهب النواب

([1046]) رفض كل من خليل فهمي وضياء الدين الطباطبائي طلب الشاه بتشكيل الوزارة.

([1047]) أستاذ شهيد سيد حسن آيت، المصدر السابق، ص 168 ;Shwadran,Op.Cit.,P.107

([1048])مذكرات ثريا، المصدر السابق، ص 74.

([1049]) منها صعوبة اختيار أعضاء وزارته الجديدة، فقد اعتذر العديد من الاشتراك في الوزارة، لعدم استقرار الأوضاع الداخلية، فضلا عن شكهم في قدرة وسيطرة رئيس الوزراء على الأوضاع المتفجرة. كما أن تعاظم دور الجبهة الوطنية، الذي أخذ يزداد يوما بعد يوم،وصلت إلى درجة، ان أراد رئيس الوزراء عرض أي موضوع على مجلس النواب، كان عليه أن يتشاور باديء الأمر مع أعضاء الجبهة، وخصوصاً الدكتور مصدق الذي أصبح رجل الساعة، قبل طرحه على المجلس.
للتفاصيل عن هذه المشاكل ودور الجبهة الوطنية راجع:
د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي،الملف 324، الوثيقة رقم 27، كتاب السفارة العراقية في طهران بتاريخ 19 آذار 1951؛ د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 324، كتاب السفارة العراقية في طهران بتاريخ 23 نيسان 1951.

([1050]) عبد الله شاتي عبهول، المصدر السابق، ص 19.

([1051]) Gregory,Op.Cit.,P.144.

الحاضرون في الجلسة، وعددهم 106، بالقيام معلنين موافقتهم على القرار[1052]، الذي كان عبارة عن وثيقة تنص على ما يلي: من أجل سعادة ورفاهية الشعب الايراني ومن أجل حماية السلام في العالم والتصميم بموجب هذه الوثيقة على أن الصناعة النفطية يجب أن تؤمم في جميع أرجاء البلاد بدون استثناء، بمعنى أن على الحكومة تنفيذ جميع عمليات الاستكشاف والاستخراج والاستثمار"[1053].

ويبدو لنا، أن أسباب اتخاذ قرار التأميم بهذه السرعة تكمن وراءه مبررات عدة، منها أن فشل الشاه في الحصول على المساعدات المالية الأمريكية لتنفيذ الخطة السباعية لبلده، فقد دفعت اللجنة النفطية والمجلس إلى المطالبة بتأميم الصناعة النفطية الايرانية ولاسيما بعد عدم استجابة الشركة لمطالب الجبهة الوطنية واللجنة النفطية في الوقت المناسب، بالاضافة إلى عدم عدالة الشركة في توزيع العوائد بشكل منصف على الحكومة الايرانية وتدخلها المستمر في الشؤون الداخلية للبلد. فضلا عن أن تأميم صناعة النفط في ايران أصبح شعاراً وطنياً عملت المعارضة تحت للتخلص من الأوضاع الفاسدة في البلاد.

وما أن علمت الجماهير بقرار المجلس حتى تعالت صيحاتها مرحبة بالقرار وهاتفة بحياة اعضاء المجلس، وانطلقت التظاهرات الجماهيرية في شوارع طهران تهتف لقرار التأميم. وايدها الكاشاني حينما أصدر بيانا" شكر فيه كل من آزر الجبهة الوطنية في تحقيق مطلب الأمة في تأميم النفط[1054]. ويبدو أن الكاشاني كان مقتنعا بأن بريطانيا لا تستطيع بعد الآن أن تهدد ايران بسفنها الحربية كما كانت تفعل في السابق

([1052])د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي،الملف 324، الوثيقة رقم 27، كتاب السفارة العراقية في طهران بتاريخ 19 آذار 1951؛ Ferrier,The Anglo-Iranian…,P.179;

([1053]) مقتبس في: مذكرات ثريا، المصدر السابق، ص 74 ;Gregory,Op.Cit.,P.145

([1054]) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 324، الوثيقة رقم 26، كتاب السفارة العراقية في طهران بتاريخ 9 آذار 1951.

نظرا "للحالة الدولية الراهنة. ففي جوابه لسؤال صحفي، حول ماهية الأفعال التي سيقوون بها في حالة امتناع الحكومة البريطانية وشركة النفط قرار تأميم النفط؟ أجاب الكاشاني:

"لا حرب لنا مع الحكومة البريطانية وان الحالة العالمية الراهنة وكذا الحالة الدولية سوف لا تسمح لانكلترا بعد الآن أن تأتي بسفنها الحربية لترسو في مياه ايران وتهدد بلادنا... ويحق لنا أن نستثمر مصادر بلادنا بأنفسنا وأن نطر د الأجانب من هذا الاستثمار"[(1055)].

هكذا امتد تأثير الأقلية البرلمانية، التي كان يساندها الرأي العام، ليبث الرعب الحقيقي في نفوس أعضاء مجلس النواب والشيوخ[(1056)] الملكيين الموالين لبريطانيا، بحيث صوّتوا على قرار التأميم خلافاً لقناعاتهم[(1057)]، حيث كان البريطانيون والشاه قد حاولوا إعاقة عقد جلسة مجلس النواب لمناقشة القرار المذكور، عن طريق حث اعضاء المجلس على عدم حضور الجلسة، وحينا فشلوا في ذلك تركزت آمالهم في مجلس الشيوخ ولكن الفشل كان من نصيبهم أيضا في هذا الاتجاه[(1058)]. وفي اليوم الذي صادق فيه المجلس على مبدأ التأميم، الخامس عشر من آذار، قام السفير البريطاني بتقديم مذكرة احتجاج إلى الحكومة الإيرانية جاء فيها:

([1055]) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 324، الوثيقة رقم 9، ص 21، كتاب السفارة العراقية في طهران بتاريخ 8 نيسان 1951.

([1056]) وافق مجلس الشيوخ على القرار في اجتماعه المنعقد في العشرين من آذار 1951، راجع: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 324، الوثيقة رقم 29، تقرير اسبوعي للسفارة العراقية في طهران بتاريخ 30 نيسان 1951.

([1057]) Abrahamian,Iran…,P.266.

([1058]) F.O.,371/91524, Persian Oil Crisis, From F. Shepherd to Foreign Office, 14 th March,1951.

"ان الحكومة البريطانية لا يمكنها أن تفق مكتوفة اليدين ازاء ما يهدد شركة النفط الانكلو-ايرانية من أخطار، وأن بريطانيا تُعرب عن عميق قلقها ازاء ما تردد من أن اللجنة النفطية التي عينها مجلس النواب تدرس امكانية تأميم هذه الشركة قبل الموعد المحدد لانتهاء الامتياز الممنوح لها من قبل الحكومة الإيرانية"[1059].

تجددّت الأزمة والاضطرابات العمالية في المنشآت النفطية في الجنوب في اليوم الذي وافق مجلس الشيوخ على قرار التأميم، في العشرين من آذار، عندما أعلنت شركة النفط عن تخفيض الأجور وبدلات السفر والإعانات السكنية، فما كان من عمال بندر ماشور إلا أن اعلموا الإضراب في اليوم التالي احتجاجا على ذلك وما لبث أن أنضم إليهم بعد ثلاثة أيام عمال أنابيب النفط في مسجد سليمان وحقول نفط آغا جاري[1060]. مما أجبرت الحكومة أن تعلن الأحكام العرفية في السادس والعشرين من آذار[1061]. وهنا لا بد من الشارة إلى دور حزب توده وموقفه من قرار التأميم، فقد كان الحزب ولمدة طويلة ينادي بإلغاء امتياز نفط الجنوب وليس بتأميم النفط، لكن بعد إلغاء الاتفاقية وعندما وجد أن الشعب يريد التأميم، بدأ ينادي بتأميم نفط الجنوب ويقصد من وراء ذلك عدم الممانعة من سيطرة السوفييت على نفط الشمال، لكنه أدرك وأن كل شيء قد حسم لذلك اقتنع بتأميم النفط في كافة أنحاء إيران[1062].

دخلت قطع الأسطول البريطاني، في هذه الأثناء، ميناء عبادان تساندها قطع بحرية أخرى تجوب داخل المياه الإقليمية الإيرانية، مما دفع برئيس الوزراء إلى استدعاء

(1059) Quoted in: Shwadran,Op.Cit.,P.107.

(1060) يرفند ابراهيميان، عوامل القوة والضعف...، ص 80-81.

(1061) Abrahamian,Iran…,P.266.

(1062) استاذ شهيد سيد حسن آيت، المصدر السابق،ص 169.

السفير البريطاني ليطلب منه استفسارا عن أهداف هذا الإجراء الاستفزازي ضد السيادة الوطنية، وموضحا للسفير شيفرد مدى خطورة ذلك بقوله:

"أنه لا يستطيع أن يمنع اقتحام الجيش السوفيتي لحدود غيران الشمالية إذا نزل جندي بريطاني واحد إلى البر في عبادان، طبقاً للمعاهدة الإيرانية-السوفيتية لعام 1921"[1063].

وفي مقابلة مع مراسل صحيفة "لوموند" الفرنسية عبرّ رئيس الوزراء عن مخاوفه من تلك الإجراءات العسكرية البريطانية محذرا بأن ايه اضطرابات في ايران:

"لا يعطي أحداً حق التدخل في شؤوننا الداخلية وتعريض استقلالنا للخطر"[1064].

كما قدمت الحكومة الايرانية في الثامن من نيسان ردها على المذكرة البريطانية، التي قدمها السفير البريطاني في الخامس عشر من آذار احتجاجا على مصادقة المجلس على مبدأ التأميم، أشارت فيها إلى أن:

"الشركة لم تعر أي اهتمام لمطالب ايران المشروعة"

ولهذا فأن اللجنة المختلطة تدرس الآن كيفية وضع قرار التأميم موضع التنفيذ بعد مصادقة مجلسي النواب والشيوخ عليه[1065].

تعرض حسين علاء إلى ضغوط كبيرة بحيث أصبح من الضعف لدرجة أنه لا يستطيع أن يؤثر في سير الموضوع، وبالنظر إلى تأييد التأميم على الصعيدين

([1063]) Quoted in: Azimi,Op.Cit.,P.250.

([1064]) مقتبس في: طاهر خلف البكاء، التطورات الداخلية...، ص 329.

([1065]) روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 225؛ Shwadran,Op.Cit.,P.107.

الرسمي والشعبي، فأنه قدم استقالته في السابع والعشرين من نيسان فقبلها الشاه[1066]. وبذل السفير البريطاني المستحيل خلال اجتماعه مع الشاه للحيلولة دون وصول الدكتور مصدق إلى الحكم مقترحا عليه أن يقوم، أما بتعيين ضياء الدين طباطبائي رئيسا للوزارة أو أن يحل البرلمان وينظم انقلابا عسكرياً تتبعه انتخابات برلمانية، الا أن الاتجاه نحو الدكتور مصدق كان قوياً لأنه زعيم المعارضة وتؤيده جميع طبقات الشعب[1067]. وبغية تفويت الفرصة على الشاه والبريطانيين، اقترح جمال امامي أحد الأعضاء البارزين في المجلس، إلقاء المسوؤلية على عاتق الدكتور مصدق وقد وافق أغلبية أعضاء المجلس على هذا المقترح وتم ابلاغ الشاه برغبة المجلس هذه[1068]. فاجأ مصدق الجميع بموافقته، غير أنه اشترط أولا موافقة مجلس النواب والشيوخ على لائحة قانون تنفيذ التأميم[1069] فتم له ما أراد حيث صادق الأول عليه في الثامن والعشرين من نيسان، في حين تمت مصادقة المجلس الشيوخ عليه في الثلاثين من نيسان[1070] وهكذا أصبح مصدق رئيساً للوزراء بأكثرية 79 صوتاً ضد أثنى عشر صوتاً[1071].

(1066) Lenczowski,The Middle East..,P.193; Greaves,Op.Cit.,P.75; Frye,Op.Cit.,P.93.

(1067) عبد الله شاتي عبهول، المصدر السابق، ص 21.

(1068) Zabih, The Mossadegh Era…,P.26-27.

(1069) مهربان فرهمند، المصدر السابق، ص 51.

(1070) Fesharaki,Op.Cit.,P.43.

(1071) Elwell-Sutton, Persian Oil….,P.215.

قدم رئيس الوزراء الجديد، بعد ثلاثة أيام من تسلمه السلطة، قانون التأميم الى المجلس مؤلفا من تسع نقاط[1072]، فصوت عليه فوراً ونشرهُ الشاه في الأول من مايس 1951[1073]، وأصبح القانون نافذاً للمفعول في الثالث من الشهر المذكور[1074]. وبذلك بدأت مرحلة جديدة في تاريخ ايران السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي، تحمل سمات وخصائص تختلف عن جميع المراحل والحكومات التي سبقتها، وعليه وجدنا بأنها تستحق دراسة خاصة ومستقلة عن موضوع هذه الأطروحة.

الخاتمة

([1072]) عرف القانون اعلامياً وشعبياً بقانون سحب اليد، لان المادة الثانية منه نصت على ما يلي: على الحكومة ان تسحب يد الشركة المعروفة بشركة النفط الايرانية- الانكليزية السابقة حالا وذلك تحت اشراف اللجنة المختلطة. للتفاصيل عن قانون التأميم وبنوده التسعة ينظر:
Elwell-Sutton,Persian Oil…,PP.216-217.

([1073]) ف.فيرناو، .F.W، المصدر السابق، ص 45 ;Gregory,Op.Cit.,P.145

([1074]) مذكرات ثريا، المصدر السابق، ص 75.

تُبين المعلومات الواردة في الأطروحة، بأن ايران اصبحت في نهاية القرن التاسع عشر شبه مستعمرة تابعة للدول الأجنبية الكبرى، لاسيما بريطانيا وروسيا، نتيجة للامتيازات الاقتصادية التي حصلت عليها تلك الدول.

دخل النفط عاملا "جديدا" في مطلع القرن العشرين لزيادة حدة تغلغل الدول الكبرى في ايران، بعد أن منحت الحكومة الايرانية المواطن البريطاني وليم نوكس دارسي أول امتياز نفطي في الشرق الأوسط عام 1901. ولأهمية النفط وقودا" وضرورة استخدامه لتسيير الاسطول البريطاني، أسست الحكومة البريطانية شركة لاستثمار النفط الايراني بعد اكتشافه بكميات تجارية عام 1908، وبموجبها أصبحت لبريطانيا أول شركة نفطية كبرى في منطقة الشرق الأوسط، تسيطر عليها بموجب اسهمها التي قامت بشرائها قبيل الحرب العالمية الأولى، وتفوق النصف مضافا اليها الثلث الباقي الذي تمتلكه شركة بورما وهي خاضعة بدورها للاشراف المباشر من البحرية البريطانية. وبهذا فأن بريطانيا دخلت الحرب العالمية الأولى وهي تمتلك أكثر من ثلثي أسهم شركة النفط الانكلو-فارسية.

تزايدت اهمية النفط الايراني من الناحية الاقتصادية والعسكرية أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها، مما دفع بالشركات النفطية الامريكية إلى أن تتنافس من أجل الحصول على الامتيازات النفطية في المناطق الواقعة خارج نطاق امتياز شركة النفط الانكلو-فارسية، الأمر الذي أجبر ادارة الشركة ومعها الحكومة البريطانية إلى قبلو المطلب الايراني في توزيع أرباح فروع الشركة، وذلك لارضاء الحكومة الإيرانية مؤقتا وللحيلولة دون حصول الشركات الأمريكية على امتيازات نفطية في الأقاليم الشمالية من ايران.

وبسبب تلاعب بريطانيا في حسابات الشركة الذي أدى إلى تقليل حصة ايران من الأرباح الصافية، أعلن رضا شاه فسخ امتياز الشركة في تشرين الثاني 1932، وبعد فشل المفاوضات المتعثرة بين الحكومة الإيرانية والشركة أُحيل الخلاف إلى

عصبة الأمم، وتوصل الطرفان إلى اتفاق جديد في نيسان عام 1933، حصلت ايران بموجبه على بعض المكاسب المهمة، الا أن المزايا التي حصلت عليها الشركة لم تكن أقل أهمية مما حصلت عليه في السابق. فأذا كانت الحكومة الايرانية قد امتنعت عام 1932 عن عرض خلافها مع الشركة أمام مجلس عصبة الأمم بحجة أن الشركة ليس لها شخصية قانونية دولية، فأن نصوص الاتفاق الجديد والمتعلقة بالحقوق والاعفاءات قد منحت هذه الشركة شخصية دولية وجعلت منها من الناحية العملية "دولة داخل دولة"، ولهذا أصبحت قضية النفط فيما بعد محورا للنضال الوطني وأصبح تقليص دور ونفوذ الشركة مطلبا لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي للبلاد.

وظهر لنا، بأن الحكومة السوفيتية كانت تطالب بالحصول على الامتيازات النفطية في الأقاليم الشمالية من ايران كلما اعتقدت أن هناك سبيلا لذلك، كما أنها حاولت دون حصول الشركات الامريكية أو البريطانية امتيازا في شمال ايران. ولأجل منع الحكومة الايرانية من اعطاء أي امتياز جديد، شرع المجلس الايراني قانونا يقضي بمنع الحكومة من منح الامتيازات النفطية للشركات وممثلي الدول خلال الحرب العالمية الثانية، وبذلك انتهت كل آمال الحكومة السوفيتية في الحصول على امتياز نفطي في ايران. الا ان الحكومة السوفيتية لم تقطع الامل فقدمت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مقترحا للحكومة الايرانية، كشفت فيه عن امكنية انسحاب قواتها من ايران اذا ما حصلت على الموافقة التحريرية للشاه ورئيس وزرائه بمنحها استثمار نفطيا مشتركا في شمال البلاد، ويبدو أن هذا المقترح السوفيتي الغريب، جاء ليعبر عن وجهة نظرها وعدم ثقتها بالتعهدات السابقة للحكومة الإيرانية عندما وضعت الاخيرة مسؤولية حسم الامتيازات النفطية ومنحها على عاتق المجلس. ويبدو أن الحكومة السوفيتية ومن خلال مقترحها هذا، لم تكن تدرك بأن المجلس الإيراني لا يجيز للشاه والحكومة مثل هذه الموافقة التحريرية دون مصادقته عليها طبقا "للقانون الصادر في كانون الأول عام 1944، ولم تكن تدرك أيضاً بأن دور المجلس في ايران حينئذ اوسع وأكثر تأثيرا" من دور الشاه والحكومة في القضايا المصيرية.

رفض المجلس الإيراني المصادقة على اتفاقية كاس-كلشائيان عام 1949، وتطورت المداولات بين أعضاء المجلس وتحولت قضية النفط إلى قضية وطنية تبنّتها الأقلية الرلمانية بدعم شعبي قل نظيره، وعندما وجدت الحكومة الإيرانية برئاسة رزم آرا بأن المجلس جاد في الأخذ بمقترحات اللجنة المختلطة والذي يقضي بإلغاء الاتفاقية التكميلية، حاول فتح باب المفاوضات من أجل الضغط على إدارة الشركة بقبولها مبدأ تقسيم الأرباح مناصفة على غرار الشركات النفطية العاملة في فنزويلا والسعودية، محاولة من رئيس الحكومة لتمرير الاتفاقية على المجلس على اعتبار أن

هناك مجموعة من النواب تسانده في تطبيق هذا المبدأ وتطالب به والحد من محاولات اللجنة المختلطة في مطالبتها بتأميم النفط، لان-رزم آرا- كان يجد في مبدأ المناصفة حلا وسطا بين إلغاء الاتفاقية وقرار التأميم. وعندما فشل في مسعاه واغتيل لإصراره على تمرير الاتفاقية جاء قرار التأميم سريعا لينهي جميع الحلول الوسطية.

ويبدو لنا، بأن هناك عدة مبررات وراء سرعة اتخاذ هذا القرار، كان من بينها، فشل الشاه في الحصول على المساعدات المالية الأمريكية لتنفيذ الخطة السباعية لبده،كما أن القرار جاء لعدم استجابة الشركة لمطالب اللجنة المختلطة في الوقت المناسب، بالإضافة إلى تلاعب الشركة في حساب العوائد بشكل غير منصف وتدخلها المستمر في الشؤون الداخلية للبلد، فضلا عن أن تأميم صناعة النفط في إيران أصبح شعارا وطنيا عملت المعارضة تحته للتخلص من الأوضاع الفاسدة في البلاد.

الملاحق

ملحق رقم(1)
إنتاج وعائدات ايران من النفط الخام منذ عام 1913[1075]

(1075) H.A. Sadeghi, Twentieth Century, London, 1977, PP. 279-280.

السنة	الانتاج بالآف البراميل	العائدات بملايين الجنيهات	السنة	الإنتاج بالآف البراميل	العائدات بملايين الجنهيات
1913	1.825		1933	54.392	1.8
1914	2.920		1934	57.851	2.2
1915	3.650		1935	57.273	2.2
1916	4.392		1936	62.718	2.9
1917	6.935		1937	77.804	3.4
1918	8.623		1938	78.372	3.3
1919	10.139	0.5	1939	78.151	4.3
1920	12.230	0.6	1940	66.317	4.0
1921	16.637	0.6	1941	50.777	4.0
1922	22.247	0.5	1942	72.256	4.0
1923	25.230	0.4	1943	74.612	4.0
1924	32.373	0.8	1944	102.045	4.5
1925	35.038	1.1	1945	130.526	5.6
1926	35.842	1.4	1946	146.819	7.1
1927	39.688	0.5	1947	154.998	7.1
1928	43.461	0.5	1948	190.384	9.2
1929	42.145	1.4	1949	204.712	13.5
1930	45.833	1.3	1950	242.475	16.0
1931	44.376	1.3	1951	127.600	7.0
1932	49.471	1.5			

ملحق رقم (2)

التصدير والمبيعات الداخلية للنفط الإيراني منذ عام 1911[1076]

السنة	التصدير بالبراميل	المبيعات الداخلية بالبراميل	السنة	التصدير بالبراميل	المبيعات الداخلية بالبراميل
-1911/9/1 1912/3/31	-	-	1931	5.539.203	28.400
1913-1912	37.000	-	1932	6.006.298	35.212
1914-1913	158.000	-	1933	6.654.699	60.603
1915-1914	134.000	6.000	1934	7.062.500	83.205
1916-1915	172.000	4.000	1935	6.917.768	93.306
1917-1916	390.000	3.000	1936	7.244.569	127.719
1918-1917	623.000	3.200	1937	9.302.064	153.243
1919-1918	828.000	2.500	1938	9.090.052	164.742
1920-1919	936.000	2.500	1939	8.207.860	235.193
1921-1920	1.398.000	5.300	1940	8.020.132	278.215
1922-1921	2.307.000	5.400	1941	5.239.787	269.324
1923-1922	2.604.000	5.400	1942	8.030.232	387.808
1924-1923	3.177.000	8.900	1943	8.304.694	716.472

(1076) J.Amuzegar a603.537nd M.A.Fekrat, Iran: Economic Development Under Dualistic Conditions, U.S.A., 1971,PP.18-19 .

1.266.391	10.440.050	1944	11.011	3.577.099	1925-1924
8420423	14.177.283	1945	12.089	4.052.123	1926-1925
498.992	17.919.178	1946	11.229	4.518.505	1927-1926
603.537	17.725.155	1947	30.705	4.754.468	1928-1927
701.458	22.737.438	1948	19.227	3.781.962	1928 (9 أشهر)
828.172	24.632.589	1949	26.576	5.416.305	1929
884.186	29.274.187	1950	25.211	5.737.592	1930
907.278	14.032.337	1951			

ملحق رقم (3)
العمال الايرانيون والأجانب المستخدمون في الصناعة النفطية
من عام 1939-1950[1077]

السنة	الايرانيون	الأجانب
1939	15.060	2.723
1940	13.380	2.273
1941	10.986	2.079
1942	11.654	1.803
1943	16.389	2.864
1944	16.485	3.380
1945	21.781	4.030
1946	24.889	4.520
1947	28.221	4.228
1948	29.917	4.306
1949	32.011	4.477
1950	31.875	4.500

(1077) J.Amuzegar a603.537nd M.A.Fekrat, Iran: Economic Development Under Dualistic Conditions, U.S.A.,1971,P.27.

ملحق رقم (4)
الحقول النفطية الايرانية وتاريخ اكتشافها ومعدل انتاجها اليومي بالبراميل لسنة 1960[1078].

اسم الحقل	تاريخ اكتشافه	عدد الآبار	معدل الإنتاج اليومي بالبراميل	الإحتياطي
مسجد سليمان	1908	31	63.910 برميل	959.485 برميل
نفط شاه	1925	4	4.908 برميل	39.288 برميل
غاش ساران	1928	13	61.865 برميل	196.339 برميل
هفت كول	1928	20	166.125 برميل	1.201.860 برميل
نفط سفيد	1935	17	44.025 برميل	101.769برميل
آغا جاري	1937	33	650.961 برميل	1.262.675 برميل
لالي	1938	5	12.271 برميل	335.765 برميل

(1078) شارلس عيساوي، محمد يغانة، اقتصاديات نفط الشرق الأوسط، ترجمة: حسن أحمد السلمان، بغداد، 1966، ص 671.

ملحق رقم(5)

حقول النفط والمصافي في ايران حتى عام 1938: (1079)



(1079) مجلة البترول والغاز الطبيعي، العدد الأول، السنة الثانية، أيلول 1966، ص 51.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق غير المنشورة:

1-الوثائق العراقية-دار الكتب والوثائق:

رقم الملف	عنوان الملف
736	**تقرير القنصلية الملكية العراقية في تبريز.**
737	**تقارير المفوضية الملكية العراقية في طهران.**
739	**تقارير المفوضية الملكية العراقية في طهران.**
740	**تقارير المفوضية الملكية العراقية في طهران.**
741	**تقارير المفوضية الملكية العراقية في طهران.**
744	**تقرير القنصلية الملكية العراقية في تبريز.**
745	**تقارير المفوضية الملكية العراقية في طهران.**
746	**تقارير المفوضية الملكية العراقية في طهران.**
746	**تقرير القنصلية الملكية العراقية في كرمنشاه.**
4953	**تقارير المفوضية الملكية العراقية في طهران.**
4954	**تقارير المفوضية الملكية العراقية في طهران.**
5455	**تقارير السفارة العراقية في طهران.**
4956	**تقارير السفارة العراقية في طهران.**
4960	**تقارير السفارة العراقية في طهران.**

4987	تقارير المفوضية الملكية العراقية في طهران
4987	تقرير القنصلية الملكية العراقية في تبريز.
4989	تقارير المفوضية الملكية العراقية في طهران
4990	تقارير المفوضية الملكية العراقية في طهران
4991	تقارير المفوضية الملكية العراقية في طهران
4993	تقارير المفوضية الملكية العراقية في طهران
4995	تقارير المفوضية الملكية العراقية في طهران
5061	تقارير المفوضية الملكية العراقية في موسكو.
324	كتب السفارة العراقية في طهران.

Public Record Office 2-الوثائق البريطانية (London)

- F.O.,371-9025, The Political Situation in Persia. (1923).
- F.O.,371-16078, E6259, Concellation of Anglo-Persian Company's Concession. (1932).
- F.O.,371-23262, Military Attache to the Troopers 44, Middle East Intelligence Center Cairo, Chief of General Staff India. (1939).
- F.O.,371-24581, The Oil Revenues of Iran.(1940).
- F.O.,371-27154,Situation in Persia. (1941).
- F.O.,371-27159,Situation in Persia. (1941).
- F.O.,371-27205, Representations To Persian Government Regarding Germans is Persia. (1941)
- F.O.,371-31385, Summary of Speech by Ahmad Qawam to Majlis. (1942)
- F.O.,371-31443, From Bullard to Eden. (1942).
- F.O.,371-40189, From Bullard to Foreign Office. (1944).
- F.O., 371-45446, Political Situation. (1945).
- F.O.,371-52664,British Ambassador to the Foreign Office. (1946).
- F.O.,371-52672, General Distribution. (1946).

- F.O.,371-52713, British Ambassador to the Foreign Office. (1946).
- F.O.,371-619885, Elections in Persia and Meetings of the New Majlis. (1947).
- F.O.,371-68704, Report For the Quarter Ended 31 St December, 1947. (1947).
- F.O., 371-75464, British Embassy. (1949).
- F.O.,371-82300, Annual Review for 1949. (1950).
- F.O.,371-82306,Persia: Annual Review For 1949.(1950)
- F.O.,371-91521, Meeting in Mr Furlong's Room. (1951).
- F.O.,371-91522,Persia: Anglo-Iranian Oil Affairs. (1951).
- F.O.,371-91619, Persian Oil Crisis, Prime Minister's Speech to Majlis, Oil Commission. (1951).
- F.O.,371-91780, Economic Report on Persia. (1951).

3-الوثائق الأمريكية:

- Film 30,Reprt No,1187,New Qutburst of Animosty Against Anglo-Persian Oil Company: 1931 Profits and Royalty, From American Consul to The Secretary of State, date Jully 14, 1931.
- Film 30, Report No.1300, Annulement of the D'Arcy Concesion: Acondensed Nerrative of the Ensuing Fortinnight a'Developments, From American Conusl to Secretary of State, date December 15, 1932.
- Film 30,Report No, 1309, Annulment of D'Arcy Conccesion Form American Consul to The Secretary of State, date December 28, 1932.
- Film 32, Report No. 1343, Annulment of the D'Arcy Concession: Teheran Reaction to Geneva "Settlement", From American Consul to The Secretary of State, date February 6,1933.
- Film 32, Report No, 1423 Anglo- Persian Oil Dispute: Teheran Negotiations Successful, New Conccession Apparently Satisfactory to Both Disputants, Despatch From Teheran to the Secretary of State, date May 2,1933.
- Film 32, Report No, 1423, Despat From Teheran To Wallace, date Jully 12, 1933.

- Film 32, Report No, 1448, Majlis Ratifies New Anglo-Persian Oil Company Conccession, Geneva in Formed,
- Petrolium Bureau Established in Ministry of Finance, From American Consul to The Secretary of State, date May 31, 1933.

ثانياً: الوثائق المنشورة:

الوثائق الأمريكية- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية:

- "Foreign Relations of The United States, Diplomactic Papers':
- F.R.1942,Vol.IV.
- F.R.1943,Vol.IV.
- F.R.1944,Vol.V.

ب- الوثائق الألمانية:-

- "Ducuments on German Foreign Policy"
- Vol.XII, Washington, 1962.
- Vol.XII, Washington, 1964.

ثالثا- الكتب الوثائقية الأجنبية:

- Aitchison, C.U.,A Collection of Treaties, Engaments and Sands Relating to India and Neighburing Conuntries, Vol. XII, Calcutta, 1909.
- Alexander, Y., and A. Nanes, The United States and Iran, A Doucentary History, U.S.A.,1980.
- Garthwaite, G.R.,Khans and Shahs, A Documentary Analysis of the Bakhtiyari in Iran, Cambridge University Press, 1983.
- Goodrich, 1.M.,and M.J. Corroll, Document on American Foreign Relation, Vol.Vi, Jully 1943-June 1944, "World Peaces Foundation", Boston, 1945.
- Hurewitz, J.C., Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary Record 1535-1914, Vol.I, Princetion, 1956.
- Hurewitz, J.C., Diplomacy in the Near and Middle East, ADoumentary Record 1914-1956, Vol.II, New York, 1972.
- Hurewitz, J.C., The Middle East, and North Africa in World Politics, ADocumentary Record Vol.2, London, 1979.

رابعا: الموسوعات:

- دائرة المعارف، دانش بشر، تهران 1339 ش.
- موسوعة السياسة، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، بيروت، 1986.

- موسوعة التاريخ الحديث، الجزء الأول، ترجمة: سوسن فيصل السامر، يوسف محمد أمين، بغداد، 1992.

خامساً: الرسائل الجامعية غير المنشورة:

1) أمل عباس جبر البحراني، الأذربيجانيون ودورهم السياسي في إيران 1905-1946، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 1997.
2) خضير مظلوم فرحان البديري، سياسة بريطانيا تجاه إيران 1896-1919، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1991.
3) سميرة عبد الرزاق عبد الله العاني، العلاقات الإيرانية-الألمانية منذ أواخر القرن التاسع عشر- 1933، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1991.
4) طاهر خلف البكاء، التطورات الداخلية في إيران 1941-1951، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1990.
5) عبد الإله بدر علي الأسدي، العلاقات البريطانية الإيرانية 1918-1933، رسالة دكتوراه كلية الآداب، جامعة بغداد، 1994.
6) عبد المجيد عبد الحميد العاني، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران 1941-1947، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1991.

7) عبد المناف شكر جاسم النداوي، العلاقات الإيرانية السوفيتية 1917-1941، رسالة دكتوراه، معهد الدرسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1990.
8) علي خضير عباس المشايخي، ايران في عهد ناصر الدين شاه 1848-1896، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1987.
9) فوزي خلف شويل، تغلغ النفوذ الأمريكي في إيران 1883-1925، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1990.
10) فوزية صابر محمد، إيران بين الحربين العالميتين: تطور السياسية الداخلية 1918-1939، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1986.
11) نادية ياسين المشهداني، ايران في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929-1933: دراسة في التطورات الاقتصادية والسياسية الداخلية، رسالة ماجسيتر، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1998.
12) ناظم يونس الزاوي، العلاقات الإيرانية السوفياتية 1962-1988، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1989.

سادساً: الكتب العربية والمعرّبة:

1) إبراهيم الدسوقي شتا، الثورة الإيرانية، الجذور التاريخية، بيروت، 1981.
2) إبراهيم شريف، الشرق الأوسط، بغداد، 1965.
3) بيويزكين وآخرون، تاريخ السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي، الجزء الأول: 1917-1945، تعريب: مصطفى كمال، موسكو، 1975.
4) أحمد عبد القادر الجمال، من مشكلات الشرق الأوسط، القاهرة، 1955.
5) احمد محمود الساداتي، رضا شاه بهلوي، نهضة ايران الحديثة، القاهرة، 1939.
6) أدور سابليه، إيران مستودع البارود، ترجمة: عز الدين محمود السراج، بغداد، 1982.
7) أرنست تياك، نفط وسياسة واقتصاد في الشرق الأوسط، ترجمة: د. هشام متولي، دمشق، 1958.
8) أروند ابراهيميان، ايران بين ثورتين، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1982.
9) آريا. ي. يودفات، الاتحاد السوفيتي وإيران الثورية، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1985.
10) أسعد محمد زيدان الجواري، سياسة إيران الخارجية في عهد أحمد شاه 1909-1925، مراجعة الدكتور كمال مظهر أحمد، 1990.
11) إنتوين آيدن، مذكرات انتوني آيد، القسم الأول: 1951-1957، تر جمة خيري حماد، الطبعة الأولى، بيروت، (د.ت).
12) أنتوني سامبسون، الشقيقات السبع، شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته، ترجمة: سامي هاشم، الطبعة الأولى، بيروت، 1976.

13) أنـدره نوشــي، الصـراعات البترولية فـي الشـرق الأوسـط، ترجمـة: أحمـد محفل، بيروت، 1971.
14) بزهان جازاني، مدخل الى تاريخ ايران المعاصر، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، (د.ت).
15) بـوب أداردز، إمبرياليـة الـنفط فـي خلـيج الـنفط، ترجمـة: سـليم عبـد الأميـر حمدان، بغداد، (د.ت).
16) بيار ترزيان، الأسعار والعائدات والعقود النفطية في البلاد العربية وإيران، ترجمة: فكتور سحاب، الطبعة الأولى، بيروت، 1982.
17) توماس. أي. برايسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، (د.ت).
18) ج.ب. ديروزيـل، التـاريخ الدبلوماسـي فـي القـرن العشـرين، الجـزء الأول: 1919-1945، ترجمـة: د. خضـر خضـر، الطبعـة الأولـى، طـرابلس- لبنـان، 1985.
19) ج.ج. لـوريمر، دليـل الخلـيج، القسـم التـاريخي، الأجـزاء: الأول والخـامس والسادس والسابع، مكتب أمير دولة قطر، الدوحة (د.ت).
20) جـواد العطـار، تـاريخ البتـرول فـي الشـرق الأوسـط 1901-1972، بيـروت، 1977.
21) جورج كيرك، الشرق الأوسط في أعقاب الحـرب العالميـة الثانيـة، ترجمـة: سـليم طـه التكريتـي وبرهـان عبـد التكريتـي، الجـزء الأول، الطبعـة الأولـى، بغداد، 1990.
22) جـورج لنشوفسـكي، الشـرق الأوسـط فـي الشـؤون العالميـة، ترجمـة: جعفـر خياط، بغداد، 1964.
23) جون ليمبرت، إيران حرب مع التاريخ، ترجمـة: حسين عبد الزهرة مجيد، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1992.

24) حربـي محمـد، السـتراتيجية النفطيـة الغربيـة فـي الخلـيج العربـي، الطبعـة الأولى، بغداد، 1974.
25) حربـي محمـد، تطـور الحركـة الوطنيـة فـي إيـران مـن سـنة 1890 حتـى سـنة 1953، بغداد، 1973.
26) حسـين فـوزي النجـار، السياسـة والاسـتراتيجية فـي الشـرق الأوسـط، الجـزء الأول، الطبعة الأولى، القاهرة، 1953.
27) خليل علي مراد، تطور السياسة الأمريكيـة فـي منطقـة الخلـيج العربـي 1941-1947، البصرة، 1980.
28) دافيـد. أي. لونـغ، الخلـيج الفارسـي: مقدمـة لشـعوبه وسياسـاته واقتصـاده، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، (د.ت).
29) راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، الطبعـة الرابعـة، القـاهرة، 1953.
30) راشد البراوي، حرب البترول في العالم، القاهرة، 1968.
31) روح الله رمضـاني، سياسـة إيـران الخارجيـة 1941-1973، ترجمـة: علـي حسين فياض وعبد المجيد حميد جودي، البصرة، 1984.
32) ريتشارد أوكونور، بارونات النفط، ترجمة: يونس شاهين، بيروت، (د.ت).
33) زهير مارديني، الثورة الايرانية بين الواقع والأسطورة، بيروت، 1986.
34) ز.ي، هرشـلاغ، مـدخل الـى التـاريخ الاقتصـادي الحـديث للشـرق الأوسـط، ترجمة: مصطفى الحسيني، بيروت، 1973.
35) سليم طه التكريتي، معركة النفط في إيران، منشورات البصري، 1951.
36) سياوش بشيري، عاصفة عام 1978، الجزء الأول، باريس، 1981.
37) شـارلس عيسـاوي، محمـد يغانـه، اقتصـاديات نفـط الشـرق الأوسـط، ترجمـة: حسن أحمد السلمان، بغداد، 1966.

38) شوقي اقلاديوس، الصراع حول بترول الشرق الأوسط، الطبعة الثانية، مكتبة الأنكلو-مصرية، (د.ت).
39) صادق نشأت، مصطفى حجازي، صفحات عن إيران، الطبعة الأولى، القاهرة، 1960.
40) صالح محمد العابد، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي 1798-1810، بغداد، 1979.
41) صالح محمد صالح العلي، التاريخ السياسي لعلاقات إيران بشرقي الجزيرة العربية في عهد رضا شاه بهلوي 1925-1941، البصرة، 1984.
42) صلاح العقاد، معالم التغيير في دول الخليج العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، 1972.
43) طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج العربي، بغداد، 1982.
44) طلال مجذوب، إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية 1906-1979، الطبعة الأولى، بيروت، 1980.
45) عبد الرحمن زكي، الزيت في الشرق الأوسط، دار الفكر العربي، (د.ت).
46) عبدالسلام عبد العزيز فهمي، تاريخ ايران السياسي في القرن العشرين، الجيزة، 1973.
47) عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث، بيروت، 1971.
48) عبد الهادي كريم سلمان، ايران في سنوات الحرب العالمية الثانية، البصرة، 1986.
49) علاء موسى كاظم نورس، العشائر العربية والسياسة الإيرانية 1942-1946، عرض وثائقي، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1982.
50) علي البصري، محاكمة مصدق، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، بغداد، 1954.

51) فوزي خلف شويل، ايران في سنوات الحرب العالمية الأولى، البصرة، 1985.
52) ف. فيرناو، F.W ، يقظة العالم الإسلامي، ترجمة: بهيج شعبان، بيروت، (د.ت).
53) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة: نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، الطبعة السادسة، بيروت، 1977.
54) كمال مظهر أحمد، أضواء على قضايا دولية في الشرق الأوسط، بغداد، 1978.
55) كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، بغداد، 1985.
56) مجيد خدوري، البحرين وإيران، ترجمة: مجلة صوت البحرين، بيروت، 1953.
57) محمد حسنين هيكل، ايران فوق بركان، (د.ت).
58) محمد سعيد الدين زايد، المشكلات الحديثة في الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، مصر، 1955.
59) محمد عبد الغني سعودي، ايران دراسة في جذور الصراع، دار القبس. (د.ت).
60) محمد مغربي، السيادة الدائمة على مصادر النفط، الطبعة الأولى، بيروت، 1973.
61) محمد كامل محمد عبد الرحمن، سياسة إيران الخارجية في عهد رضا شاه 1921-1941، البصرة، 1988.
62) محمد وصفي أبو مغلي، الأحزاب والتجمعات السياسية في ايران 1905-1979، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ط1 1980.

63) محمد وصفي أبو مغلي، ايران: دراسة عامة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1985.
64) محمد وصفي أبو مغلي، العلاقات الإيرانية الأمريكية 1941-1979، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1982.
65) مذكرات ثريا، الطبعة الأولى، 1964.
66) مذكرات شاه ايران المخلوع-محمد رضا بهلوي، ترجمة: مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1980.
67) مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية 1897-1925، القاهرة، (د.ت).
68) مهربان فرهمند، الثورة المسروقة في إيران، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1984.
69) مؤسسة الأبحاث العربية، إيران 1900-1980، بيروت، 1980.
70) موسى الموسوي، ايران في ربع قرن،(بلا)، 1972.
71) ميشال سليمان، إيران من معركة التحرير الوطني والاستقلال 1779-1954، بيروت، 1954.
72) ميكائيل بروكس، النفط والسياسة الخارجية، ترجمة: غضبان السعد، بغداد، 1951.
73) نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1925-1952، الطبعة الأولى، بيروت، 1980.
74) هارفي أوكونور، الأزمة العالمية في البترول، ترجمة: د. عمر مكاوي، القاهرة، 1967.
75) هارفي أوكونور، امبراطورية البترول، ترجمة: نجدة هاجر، سعيد الغز، الطبعة الأولى، 1959.
76) هاكوب. ق. توريانتز، نفط ودماء، ترجمة: عبد الغني الخطيب، بيروت، 1962.
77) واين. أ. ليمان، أهمية البترول في الشرق الأوسط، ترجمة: زكريا محمد عراقي، مطابع دار القومية، (د.ت).
78) ولتر لاكور، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، ترجمة: لجنة من الأساتذة الجامعيين، الطبعة الأولى، بيروت، 1959.
79) ويليام أيغلتن، جمهورية مهاباد، جمهورية 1946 الكردية، ترجمة: جرجيس فتح الله المحامي، الطبعة الأولى، بيروت، 1972.

سابعاً: الكتب باللغة الفارسية:

1) ابراهيم تيمورى، عصر بى خبرى يا تاريخ امتيازات دار إيران، تهران، 1332 ش.
2) إبراهيم صفائي، رهبران مشروطه، دوره دوم، جاب سوم، 1343 ش.
3) ال. بى. الول ساتن، رضا شاه كبير يا إيران نو، تهران، 1335ش.
4) حسن آيت، درسهاي از: تاريخ سياسي ايران، حايجانه مجلس شورى إسلام، تهران، 1363ش.
5) حسين كى استوان، سياست موازنه منفى در مجلس جهاردهم، تهران، 1329 ش.
6) رحيم زاده صفوى، ايرن واقتصاد، جلد دوم، تهران، 1309 ش.
7) عباس اسكندرى، تاريخ مفصل مشروطيت ايران يا كتاب ارزو، تهران، (د.ت).
8) محمد جواد مشكور، تاريخ ايران زمين ازور كاربلستان تاعصر حاضر، تهرا، 1353 ش.

ثامناً: الكتب باللغة الإنكليزية:

1. Abrahamian, E.,Iran Between Tow Revolution, New Jersey, 1982.
2. Algar,H.,Religion and State in Iran, London, 1980.
3. Amuzegar, J.,Iran An Economic Profile, Washington, 1977.
4. Amuzegar, J.,and M.A. Fekrat, Iran: Economic Development Undex Dualistic Conditions, U.S.A.,1971.
5. Area Hand Book Series Iran, Acountry Study, London, (N.D).
6. Arfa, H.,Under Five Shahs, Edinburgh, 1964.
7. Armajani, Y.,Iran, New Jersey, 1972.
8. Armajani, Y., Middle East Past and Present, New Jersey, 1970.
9. Avery,P.,Modern Iran, London, 1967.
10. Azimi, F.,Iran: The Crisis of Democracy 1941-1953, London, 1989.
11. Banani, A.,The Modrenization of Iran: 1921-1941, California, 1961.

12. Beable, H.,Romance of Gred Business, London, 1926.
13. Bill, J.A., The Eagle and the Loin, The Tragedy of American-Iranian Relation, New York, 1988.
14. Bill, J.A., and C. Leiden, The Middle East: Politics and Power, Second Printing, U.S.A.,1975.
15. Bill, J.A., and W.M.R.Louis, Mussaddiq Iranian Nationalism and Oil, London, 1988.
16. Bill, J.A., and R.W. Stocking, Politics and Petroleum, Ohio, 1975.
17. Bostock, F.,and G.Jones, Planing and Power in Iran, London, 1989.
18. Boyle, J.A.,Persia History and Heritage, London, 1978.
19. Bryson, T.A.,American Diplomatic Relation with the Middle East 1784-1975, A Survey Metuchen, 1977.
20. Bullard, R., The Camels Must Go, London, 1961.
21. Bullard, R., The Middle East, A Political Economic Survey, London, 1958.
22. Chatterji,N.C.,Muddle of the Middle East, New Delhi, Vol.II, 1973.
23. Chubin, S., and S. Zabih, The Foreign Relation of Iran, California, 1974.

24. Churchill, W., The Second World War: The Crand Alliance, Vol.III, London, 1950.
25. Cordell Hull The Memoirs, Vol.II, New York, 1948.
26. Curzon, G.N.,Persia and Persian Question, London, 1892.
27. Dallin, D.J.,Soviet Foreign Policy After Stalin, U.S.A.,1961.
28. Dickson, W.E.R., East Persia, A Backmater of the Great War, London, 1924.
29. Edens, D.G.,Oil and Development in the Middle East.,U.S.A.1979.
30. Elwell-Sutton,L.P.,Persin Oil: A Study in Power Politics, London, 1955.
31. Farmayan, H.F., The Foreign Policy of Iran, A Historical Analysis, Utah, 1971.
32. Fatemi, N.S., Diplomacy History of Persia 1917-1923, Anglo- Russian Power Politics in Iran, New York, 1952.
33. Fatemi, N.S., Oil Diplomacy, Powder key in Iran, New York, 1954.
34. Fesharaki, F., Development of the Iranian Oil Industry: International and Domestic Aspects,U.S.A.,1976.

35. Forbis, W.H.,Fall of the Peacock Throne, The History of Iran, New York, 1981.
36. Frye, R.N.,Iran,New York, 1953.
37. Frye, R.N., Persia, London, 1968.
38. Graham, R.,Iran, The Illusion of Power, New York, 1979.
39. Gregory, L.,The Shah and Persia, Orpington, kent, 1959.
40. Groseclose, E.,Introduction to Iran, New York, 1947.
41. Grunwald, K.,and J.O.Ronall, Industrializationi n the Middle East, New York, 1960.
42. Guywint and P. Calvocoressi, Middle East Crisis, London,1957.
43. Halliday, F.,Iran: Dictator ship and Development, Second Edition, New York, 1979.
44. Hamilton, C.W.,American Oil in the Middle East, Houston, 1962.
45. Hurewtiz, J.C.,Middle East Dilemmas, The Background of United States Policy, New York, 1953.
46. Hurewitz, J.C.,Middle East Polictics Dimension, London, 1969.
47. Issawi,C.,Economic History of Iran: 1800-1914, The University of Chicago Press, 1971.

48. Jabbari, A.,and R.Olson, Iran Essays on a Revolution in the Making,U.S.A.,1981.
49. Jazani, B.,Capitalism and Revolution in Iran, London,1980.
50. Katouzian, H.,The Political Economy of Modern Iran 1926-1979, New York, 1981.
51. Keddie, N.R.,Iran,: Religion, Politics and Society, London, 1980.
52. Keddie, N.R.,Religion and Rebellion in Iran, London, 1966.
53. Kirk, G.E.,A Short history of the Middle East, 6 th Edition, U.S.A., 1960.
54. Laing,M.,The Shah, London, 1977.
55. Lands, L.,Political and Oil: Moscow in the Middle East, London, 1973.
56. Lenczowski, G.,The Middle East in World Affairs, Fourth Edition, London, 1980.
57. Lenczowski, G.,Soviet Advances in the Middle East, Washington, 1972.
58. Lenczowski, G., Russia and the West in Iran, 1918-1948, A Study in Big-Power Rivalry,New York, 1968.
59. Mansfield, P.,The Middle East, A Political and Economic Survey, London, 1980.

60. Millspaugh, A.C.,American in Persia, New York, 1976.

61. Mowat,R.C.,Middle East Perpective, London, 1958.

62. Nirumand, B.,Iran the new Imperialism in action,U.S.A.,1969.

63. Oberling,P.,The Qashqai Nomads of Far's Paris, 1974.

64. Pahlavi, A.,Faces In A Mirror, U.S.A,1980.

65. Ramazani, R.K.,The Foreign Policy of Iran 1500-1941, ADeveloping Nation in World Affairs, Virginia, 1966.

66. Ramazani,R.K.,The Northern Tier: Afghanistan Iran and Turkey, Princeton, 1966.

67. Rubin, B.,Paved with Good Intentions, The American Experience and Iran, New York, 1980.

68. Rubinstein,A.Z.,Soviet Policy Toward Turkey, Iran and Afghanistan, The Dynamics of Influence, New York, 1982.

69. Rowland,J.,and B.Cadman, Ambassador For Oil, London, 1960.

70. Sadeghi, A.H.,Twentieth Century Iran, London, 1977.

71. Saikal, A.,The Rise and Fall of the Shah, U.K.,1980.
72. Savory,R.,Iran Uner the Safavids, Cambridge University,1980.
73. Sharabi, H.B.,Government and Politics of the Middle East in the Twentieth Century, New York, 1962.
74. Shawcross, W.,The Shah's Last Ride, London, 1989.
75. Shawadran,B.,The Middle East, Oil and The Great Power,New York, 1955.
76. Skrine, C.,World War in Iran,London,1962.
77. Stocking,G.W.,Middle East Oil: A Study in Political and Economic Controversy, London, 1971.
78. Thomas,L.V.,and R.N. Frye, The United States and Turkey and Iran, Archom Books, 1971.
79. Trukhanovsky, V.,British Foreign Policy During World War II, Moscow, 1970.
80. Upton,J.M.,The History of Modern Iran, Harvard, 1965.
81. Wilber,D.N.,Iran Past and Present, Sixth Edition, U.S.A., 1967.
82. Wilson,A.T., The Persian Gulf, Oxford, 1928.
83. Yodfat, A.Y.,The Soviet Union and Revolutionary Iran, New York, 1984.

84. Zabih, S., The Communist Movement in Iran, University of California Press, 1966.
85. Zabih, S.,The Mossadegh Era: Roots of the Iranian Revolution,U.S.A,1982.

تاسعاً: الكتب باللغة الروسية:

1) Agaev, S.L.,Iran: Vneshnaya Politica Problemi Nizavissimosti 1925-1941,Moscow, 1971.
2) Ivanov, M.S.,Ochirk Istorii Irana, Moscow, 1952.
3) Lavrentev, A.K., Imperilistichskaya Politica SSHA T Anglii Iran, Moscow,1960.
4) "Sovremennii Iran", Moscow, 1957.

عاشراً: المقالات والبحوث المنشورة باللغة العربية:

- أحمد باسل البياتي، أهمية موقع ايران الجغرافي لأن الاتحاد السوفيتي وأثر ذلك في العلاقات بين البلدين 1918-1946، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 39، السنة العاشرة، الكويت، 1984.
- أحمد باسل البياتي، تطور السياسة النفطية السوفيتية تجاه ايران 1917-1979، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 41، السنة الحادية عشرة، الكويت، 1985.
- جورج لنشوفسكي، "الحركة الشيوعية في ايران، ترجمة: محمد زيدان، مجلة الثقافة، العدد 439، السنة التاسعة، القاهرة، 27 مايو 1947.

- صناعة البترول في إيران، مجلة البترول والغاز العربي، العدد الأول، السنة الثانية، أيلول 1966.
- طاهر خلف البكاء، أضواء على التاريخ السياسي لامتياز النفط الإيراني 1933-1951، (بحث مسحوب بالرونيو).
- طاهر خلف البكاء، صفحات من التاريخ السياسي لامتيازات النفط في ايران 1901-1933"، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العدد 3، 1995.
- عبدالله شاتي عبهول، أحداث إيران الداخلية عشية تجربة تأميم النفط في الوثائق الدبلوماسية العراقية (بحث مسحوب بالرونيو).
- عبد الله الطريقي، تسعير البترول الخام ومنتجاته، مجلة البترول والغاز العربي، العدد الثاني، السنة الثانية، تشرين الأول والثاني 1966.
- عبد السلام عبد العزيز فهمي، الاحتكارات الدولية وسياسة طهران البترولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 28، السنة 8، أبريل 1972.
- عبد العزيز منصور، مصالح النفط الأمريكية في منطقة الخليج، بحث من الندوة الدبلوماسية الرابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 1978.
- علي أكبر سياسي، إيران في القرن التاسع عشر، ترجمة: نجيب العقيقي، مجلة العلوم الاجتماعية، مركز التعاون العلمي ليونسكو في الشرق الأوسط، 1959.
- فتحي الخضري، مبدأ مناصفة الأرباح في ظل التشريعات المالية والمبادىء المحاسبية التي تسير عليها شركات البترول في

الشرق الأوسط، مجلة البترول والغاز العربي، العدد السادس، السنة الثانية، آذار 1967.

- نوري عبد البخيت السامرائي، "الصراع الروسي- البريطاني في ايران عشية الحرب العالمية الأولى، مجلة الخليج العربي، العدد 3-4، السنة 14، البصرة، 1986.
- نوري عبد البخيت السامرائي، من تاريخ النفوذ الأمريكي في ايران، مجلة الخليج العربي، المجلد 15، العدد الأول، البصرة، 1983.
- يرفند ابراهيميان، القوى السياسية في الثورة الإيرانية، بحث من كتاب: ايران 1900-1980، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1980.
- يرفند إبراهيميان، عوامل القوة والضعف في الحركة العمالية 1941-1953، بحث من كتاب: إيران 1900-1980، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1980.

الحادي عشر: البحوث باللغة الإنكليزية:

1. Bayne, E.A.,"Crisis of Confidence in Iran", Foreign Affairs, An American Quarterly Reviw,Vol.29,No.4,Jully 1951.
2. Eshraghi,F.,"Anglo-Soviet Occupation of Iran in August 1941", Middle Eastern Studies, Vol.20, No.1 January 1984.
3. Eshraghi, F.,"The Immediate Aftermath of Anglo-Soviet Occupation of Iran in August 1941", Middle Eastern Studies, Vol.20,No.3,Jully 1984.
4. Elwwell-Sutton, L.P.,"Modern Political Parties in Iran: 1941-1948", Middle East Journal, London,Vol,III, Part 1, January 1949.
5. Ferrier,R.W.," The Anglo-Iranian Oil Dispute, Atrianglar Relationship', Edited by: J.A.Bill and MW. Roger Louis, Musaddiq Iranian Nationalism and Oil, London, 1988.
6. Ferrier, R.W., The Development of the Iranian Oil Industry," Twentieth Century Iran", Edited by: H.Amir Sadeghi, London, 1977.
7. Greaves,R.,1942-1976: The Reign of Muhammad Riza Shah, "Twentieth Century Iran', Edited by: Amir Sadeghi, London, 1977.

8. Kazemzadeh,F.,Soviet-Iranian Relations: A Quarter Century of Freez and Thw, "The Soviet Union and the Middle East, The Post-World War II Era", Edited by Ivo. J. Lederer and Wayne S. Vucinich, California, 1974.
9. Knapp,W.,1921-1941: The Period of Riza Shah, "Twentieth Century Iran", Edited by: H.Amir Sadeghi, London, 1977.
10. Mc Ghee, G.C., "Recollection of Dr. Muhammad Musaddiq ", Edited by: J.A. Bill and WM. Roger Louis, Mussaddiq Iranian Nationalism and Oil, London, 1988.
11. Ramazani, R.K.,The Autonomous Republic of Azerbaijan and the Kurdish people's Republic: Their Rise and Fall, Studies on Soviet Union 11, No.4,1971.
12. Young, T.C.,"The Race Between Russia and Reform in Iran", Foreign Affairs, An American Quarterly, Vol.28, No.2,January 1950.

الثاني عشر: المجلات والصحف العربية:

أ- المجلات.

- البترول والغاز العربي.
- الثقافة.
- الخليج العربي.
- دراسات الخليج والجزيرة العربية.

▪ السياسة الدولية.
▪ العلوم الاجتماعية.
▪ كلية التربية-الجامعة المستنصرية.

ب- الصحف

▪ الأحوال- آب 1941.
▪ الأخبار- كانون الأول 1932.
▪ الاستقلال-كانون الأول 1932.
▪ الحوادث-أيلول 1941.
▪ الزمان-آب 1941، أيلول 1941.
▪ العالم العربي-كانون الأول 1932، كانون الثاني 1933، شباط 1933، تشرين الثاني 1944.

الثالث عشر: المجلات والصحف الأجنبية:

أ- المجلات:

Foreign Affairs.
Middle Eastern Studies.
Middle East Journal.
Studies of the Soviet Union 11.

ب- الصحف:

"Times",New York,April 6, 1946.
"Times", New York,September 12, 1947.